الملف الكامل

الأحداث والإجراءات والقرارات الصادرة عن وزارة المالية، والمتعلقة بسرقة حسابات الأمانات الضريبية العائدة للهيئة العامة للضرائب

بِقلم الدكتور علي عبد الأمير علاوي، وزير المالية العراقي السابق (أيار 2020–آب 2022)

صدرَ بتاريخ: 24 أيار 2023

موجز تنفيذي

سرِقة حسابات الأمانات الضريبية للهيئة العامة للضرائب

- كُشِف النقاب عن السرقة في شهر تشرين الأول 2022، وسبقتها عدة محاولات للاحتيال على الهيئة العامة للضرائب في السنوات السابقة.

- حسابات ودائع الأمانات هي حسابات خاصة تديرها الهيئة العامة للضرائب، وتشتمل على ودائع ضمان الشركات لدفعها للضرائب المُستحقة نتيجة حصولها على عقود حكومية كشكل من أشكال دفع الضرائب المتقدمة. تبلغ نسبة هذه الودائع (7%) من قيمة العقد، ويمكن للشركات المطالبة باستردرد هذه الضمانات بعد تقديمها لوثائق تفيد بأنها دفعت الضرائب المستحقة على عقودها. وبعد مُضي خمسة سنوات، يتم تحويل الودائع التي لم تتم المطالبة بها إلى حساب الخزينة العامة للدولة.

- يمكن تقسيم سرقة حسابات الأمانات الضريبية إلى ثلاث مراحل منفصلة قبل أن يستقر الجناة على الاحتيال والسرقة الصريحين.

- بدأت المرحلة الأولى في أوائل عام 2021، والتي انطوت على إصدار توكيلات مزورة من شركات لديها أمانات حقيقية تعطي الوكيل المزيف حق استحصال الأمانة، وتضمنت المرحلة الثانية استخدام شركات مزيفة للوصول إلى معاملات الأمانات الضريبية المشروعة. بينما اشتملت المرحلة الثالثة والتي تُعد المرحلة الأخيرة والأكبر، على الاحتيال والسرقة الصريحين.

- استندت سرقة حساب الأمانات إلى الإصدار غير القانوني لصكوك استرداد الأمانات الضريبية، مِن قبل المتواطئين مع الجناة داخل هيئة الضرائب، ولم يكن هنالك أي أثر ورقي أو سجل من أي نوع على أيٍ من هذه المعاملات غير القانونية.

- نظم الجناة خمسة شركات حديثة الإنشاء أو مهملة، لغرض الحصول على الأمانات ضريبية، حيثُ أصدرت هيئة الضرائب أكثر من (247) صكاً منفصلاً لمعاملات استرداد الودائع الضريبية بشكلٍ غير قانوني لهذه الشركات.

- قدمت بعد ذلك الشركات الاحتيالية هذه الصكوك لمصرف الرافدين، الذي عمدَ على صرفها لصالح هذه الشركات بعد أن تلقى مصرف الرافدين تأكيدات عن صحة صدور هذه الصكوك من مدير عام هيئة الضرائب، والتي تفيد بأن معاملات استرداد هذه الأمانات الضريبية حقيقية.

- تم إيداع الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة في حساب الشركات الخمس الاحتيالية مع مصرف الرافدين، ثم سُحِبت نقداً.

الإجراءات الاحترازية والوقائية التي إتخذها وزير المالية

- تم إبلاغ وزير المالية لأول مرة في أوائل شهر آب 2021، باحتمال حدوث تزوير من قبل أفراد ينتحلون صفة امتلاك توكيلات نيابة عن إثنان من الشركات الدولية، لغرض الحصول على أمانات هذه الشركات. وعليه، أمر وزير المالية بتشكيل هيئة تحقيق وأوعز إلى الإدارة المختصة في مصرف الرافدين بإبلاغ الأمر إلى إدارة مكافحة غسيل الأموال بالمصرف. وبشكلٍ منفصل، أبلغ وزير المالية بأنه تم إخطار هيئة النزاهة الاتّحادية باحتمال حدوث عمليات إحتيال في حسابات الأمانات.

- بحلول منتصف شهر آب 2021، تم إبلاغ وزير المالية بإيقاف الصكوك وتم إخطار هيئة النزاهة الاتّحادية التي بصدد التحقيق في الأمر. وعليه، لم يرى وزير المالية ضرورة إتخاذ أي إجراءات أخرى في تلك المرحلة وذلك إلى حين إكتمال نتائج التحقيق.

- تلقى وزير المالية بتاريخ 27 تشرين الأول 2021، معلوماتٍ تُفيد بأن الهيئة العامة للضرائب أصدرت صكوك إسترداد ضمانات ضريبية لشركة تسمى (القانت) بنفس المبلغ السابق للصكوك المُلغاة. وفي اليوم اللاحق وبتاريخ 28 تشرين الأول، استدعى وزير المالية مدير عام الهيئة العامة للضرائب ومدير عام مصرف الرافدين لشرح هذا التطور. وخلال هذا اللقاء، أبلغا المذكورين سابقاً وزير المالية أن المعاملة كانت طبيعية تماماً، وأن هيئة النزاهة الاتّحادية قد وافقت على عملية إصدار الصك، وبأنه لا يوجد أي شبهات في المعاملة.

- وعلى الرّغم مِن ذلك، لم يكن وزير المالية مقتنعاً تماماً بالحجة المُقدمة، وأمر مدير عام هيئة العامة للضرائب بإعداد تقريرٍ مُفصلٍ عن هذه المعاملات.

- بتاريخ 1 تشرين الثاني 2021، طلب وزير المالية من الهيئة العامة للضرائب إعداد سجل عن جميع معاملات استرداد الأمانات الضريبية التي تمت لعامي 2020 و لغاية نهاية شهر تشرين الأول 2021.

- **بتاريخ 4 تشرين الثاني 2021، أصدر وزير المالية توجيهاً واضحاً إلى مدير عام الهيئة العامة للضرائب، بحظر جميع معاملات استرداد الأمانات الضريبية دون عرضها على وزير المالة لمراجعتها وإصدار موافقته الصريحة.**

- بتاريخ 7 تشرين الثاني 2021، أرسل وزير المالية خطاباً أخر إلى الهيئة العامة للضرائب مُكرراً فيه طلبه السابق للتحقيق في معاملات استرداد الضرائب المشبوهة.

- بتاريخ 6 كانون الأول 2021، تقدَّمت الهيئة العامة للضرائب بتقريرٍ جزئي عن هذه المعاملات المشبوهة، أشارت فيه إلى أنه تم التوصُّل إلى إتفاق مع شركة كبرى الدولية ، بشأن إجراءات المطالبة باسترداد الضرائب. ولم يطرح التقرير أي مسائل تتعلق بإمكانية إصدار مطالبات غير قانونية لاسترداد الضرائب.

- بحلول نهاية عام 2021، تمثلت المعلومات المتاحة لوزير المالية في صحة المعاملات التي تم تأشيرها سابقاً، حسب تأكيد الهيئة العامة للضرائب. علاوة على ذلك، لم تكن هناك إمكانية لاسترداد أي أمانة ضريبية دون موافقة صريحة من وزير المالية. ومن الناحية الإجرائية، تم تجميد عملية استرداد الأمانات الضريبية اعتباراً من تاريخ 4 تشرين الثاني 2021 حتى يتم النظر في الموافقات الممنوحة لمعاملاتٍ محددة أولاً ثم الموافقة عليها من قبل الوزير.

- لم ترد إلى وزير المالية في المُدة الواقعة بين تاريخ 4 تشرين الثاني 2021 واستقالته بتاريخ 16 آب 2022، أي معلومات بخصوص أي نشاط في عملية استرداد الأمانات الضريبية بما يخالف توجيهات الوزير. ولم ترد أي معلومات على الإطلاق من الهيئة العامة للضرائب أو الإدارات الأخرى بوزارة المالية، أو مصرف الرافدين، أو البنك المركزي، أو أي دائرة حكومية أخرى، أو من أي مصدرٍ آخر، كان من شأنها أن تنبه وزير المالية إلى حدوث سرقة كبرى في الهيئة العامة للضرائب.

- وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة التحقيق الرئيسية لدى الحكومة العراقية والمتمثلة بهيئة النزاهة الاتّحادية، أعدت تقريرين شاملين حول نشاط هيئة الضرائب، مؤرخين في 21 كانون الأول و 17 أيار 2022. ولكن لم يأتي أيٍ من هذين التقريرين على ذكر الاحتيال في حساب الأمانات الضريبية أو ملاحظة أي شيء مريب أو مشبوه في هذا الحساب.

- تم الكشف عن سرقة حسابات الأمانات الضريبية بتاريخ 10 تشرين الأول 2022، نتيجة عملية تدقيق داخلي أمر بها وزير المالية بالوكالة، بناءٍ على شائعاتٍ مُتزايدة في ذلك الوقت عن وجود سرقة كبرى في الهيئة العامة للضرائب.

أبعاد سرقة حساب الأمانات الضريبية

- بلغت القيمة الإجمالية للسرقة الكبرى لحساب الأمانات الضريبية للهيئة العامة للضرائب بين شهري أيلول 2021 وآب 2022 حوالي 3.7 تريليون دينار عراقي (أو حوالي 2.5 مليار دولار).

- لم يكن من المُمكن لسرقة بهذا الحجم أن تحدث دون إشراك مسؤولين رفيعي المستوى داخل المؤسسات الحكومية وخارجها لتوفير غطاء قانوني وسياسي ولوجستي.

- لم تنطوي السرقة على التلاعب أو تغيير السجلات في الهيئة العامة للضرائب، بل كانت عملية احتيال وسرقة مباشرة، حيثُ تم تحرير الصكوك بشكلٍ سري وغير قانوني ولا يتماشى مع التعليمات الإدارية لصالح خمس شركات على الأقل، لم يكن يحق لها استرداد أي ضرائب، ولم تكن تحمل تفويضاً أو توكيلاً من أي طرف له وديعة أمانة أو علاقة بحساب الأمانات. وقد تم ذلك بخلاف التوجيه الصريح الصادر عن وزير المالية بتاريخ 4 تشرين الثاني 2021 بعدم إصدار أي صكوك لاسترداد الأمانات الضريبية دون موافقة وزير المالية. وبالرغم من ذلك، تم توقيع الصكوك من قبل مسؤولي الهيئة العامة للضرائب، مِمن يتمتعون بصلاحيات التوقيع على حساب الأمانات الضريبية. وتم إصدار كتب صحة صدور لجميع هذه الصكوك المزيفة، ولم يتم تسجيلها على سجلات هيئة الضرائب وبالتالي لم يكن هناك قيد لها داخل هيئة الضرائب.

- ثم تم تقديم الصكوك للمقاصة في مصرف الرافدين، وعليه أرسل المصرف بطلب تأكيد المدير العام للهيئة العامة للضرائب بصحة هذه الصكوك.

- أكد المديرون العامون للهيئة العامة للضرائب صحة صدور الصكوك، وعليه قام مصرف الرافدين بصرفها لحساب الشركات الوهمية الخمس.

- مِن الواضح أن مصرف الرافدين لم يجرِ التقييم المناسب لعملائه وفقاً لقواعد معرفة العميل (KYC) قبل فتح الحسابات لهذه الشركات.

- ومِن ثم، قامت الشركات الوهمية الخمس بسحب كامل قيمة الصكوك المُحصلة نقداً، وتم نقل هذه الأموال بواسطة عربات نقل صغيرة وشاحنات من فرع مصرف الرافدين إلى أيدي الجناة؛ وأعيد تدوير بعض الأموال المسروقة عن طريق شركات وهمية واحدة على الأقل، من خلال عمليات مزاد البنك المركزي وتم إرسالها إلى الخارج بالدولار، وظل بقية النقد مع الجناة داخل العراق، واحتفظوا به أو وزوعوه إلى أعوانهم بالسرقة والمتسترين عليهم.

- وفي حين أن الصكوك لم تُسجل في حسابات الهيئة العامة للضرائب، فإن الأمر ذاته لا ينطبق على مصرف الرافدين، حيثُ يجب تسجيل جميع الصكوك المسحوبة التي تخضع للمقاصة مقابل أرصدة حساب الأمانات الضريبية لدى مصرف الرافدين، وكان من شأن كشوف حسابات مصرف الرافدين لهيئة العامة للضرائب أن تظهر انخفاضاً سريعاً ومثيراً للقلق في أرصدة حساب الأمانات الضريبية.

- ومع ذلك، يبدو أن مصرف الرافدين لم يُرسل البيانات الدورية لحساب الأمانات الضريبية للهيئة مع مصرف الرافدين ولم تستلمها الهيئة، ولو تم إرسالها لأدرك قسم الحسابات في الهيئة العامة للضرائب التباين في الحسابين وأبلغ مدير عام الهيئة العامة للضرائب، الذي كان من المفترض أن يُبلغ الوزير.

- كان على المديرين العامين لمصرف الرافدين أن يكونوا على علم خلال فترة السرقة بالانخفاض السريع في أرصدة حساب الأمانات الضريبية للهيئة العامة للضرائب لدى المصرف، وبالتالي، ونتيجة لهذه المعاملات الاحتيالية الضخمة من قبل الشركات التي لم يكن لديها معاملات تجارية سابقة أو كان لها معاملات قليلة مع المصرف، وسواء كان المديرون العامون لمصرف الرافدين على علم بالأمر بالفعل أو تغافلوه، أو كانوا يجهلونه أو غير مهتمين به، تظل الحقيقة أنهم فشلوا في إبلاغ وزير المالية بهذه التطورات المقلقة.

- تُعالج اعتيادياً معاملات استرادا الأمانات الضريبية في إطار إجراء يقتصر على الهيئة العامة للضرائب ومصرف الرافدين فقط، ولا يتم إبلاغ وزير المالية عن أي معاملة استرداد ضريبة، ناهيك عن المعاملات الاحتيالية التي تتعارض بشكلٍ صارخ مع توجيهه الصادر بتاريخ 4 تشرين الأول 2021.

- وفي الوقت ذاته، أبلغت إدارة مكافحة غسيل الأموال في مصرف الرافدين المدير العام للمصرف عن المبالغ النقدية الكبيرة التي يتم سحبها من البنك من قبل الشركات الزائفة، ولم يتخذ أي إجراء في هذا الصدد. وبالمثل، تم إخطار إدارة مكافحة غسيل الأموال في البنك المركزي العراقي من قبل إدارة مكافحة غسيل الأموال في مصرف الرافدين ولكن لم يتخذ البنك المركزي العراقي أي إجراء بهذا الخصوص.

ملاحظات على تقرير اللجنة الفرعية البرلمانية عن سرقة حسابات الأمانات الضريبية

- منذ عام 2003، أصبح استخدام الخبراء الاستشاريين الخارجيين الذين توفرهم حكومة العراق من الدول المانحة والوكالات مِن الممارسات المعمول بها، حيثُ تم تعيين العديد من الخبراء الاستشاريين في السنوات الأخيرة لتقديم المشورة والدعم في تحديث الوزارة وإعادة هيكلتها. ولا تزال هذه المُمارسة مستمرة في وقت كتابة هذا التقرير.

- خلال فترة عملي، استعانت الوزارة بخدمات الخبير الاستشاري حسين قنبر آغا، بوساطة عقد مع شركة البدائل الإنمائية (DAI)، وهي شركة استشارية تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). ركز دوره في المقام الأول على إعطاء المشورة بشأن تحديث ورقمنة البنوك الحكومية. كان دورهُ استشارياً بالكامل، وقد نص كتاب شرح مهامهِ صراحةً على أنه لن يتمتع بسلطات تنفيذية على الإطلاق.

- انتهى عقد حسين قنبر آغا مع شركة البدائل الإنمائية في شهر شباط 2022 ولم يُعد لهُ أي إرتباط أو تواصل آخر مع وزارة المالية. وفي وقتٍ لاحق، طلب منه وزير المالية بالوكالة عبر مكتب رئيس الوزراء في شهر أيلول 2022، حيثُ كان عقده مع مكتب رئيس الوزراء/خلية الإصلاح الاقتصادي نافذاً، التقييم والتحري عن حجم السرقة الكبرى لحساب الأمانات الضريبية. ومِن ثم قدمت الهيئة العامة للضرائب التقرير المؤرخ 10 تشرين الأول 2022، حول السرقة الكبرى.

- تمثلت أحدى القضايا الأخرى التي طرحتها اللجنة الفرعية، بالعملية التي أسفرت عن تعيين المدير العام للهيئة العامة للضرائب، أسامة حسام جودت، وهو أحد المديرين العامين الذين ترأسوا الهيئة العامة للضرائب خلال فترة السرقة الكبرى. جاء تعيينه نتيجة إقالة المدير العام السابق للهيئة العامة للضرائب لعدم ملاءمته للمنصب، ورفض عرض رئاسة الهيئة العامة للضرائب من قبل اثنين آخرين من كبار المديرين العامين في وزارة المالية. عَمِل أسامة حسام جودت لمدة 20 عاماً في الهيئة العامة للضرائب وترقى إلى منصب نائب مديرها.

- وفي جلسة الاستماع مع اللجنة الفرعية، ناقش وزير المالية أيضاً الظروف السيئة لوزارة المالية في شهر أيار 2020، عند توليه لمنصب الوزير، والتي تمثلت على وجه الخصوص بعدم وجود رئيس فعال للوزارة خلال معظم العقد الماضي، وعدم كفاية الموارد البشرية لإدارة منظمة حديثة وضعف هياكل الحوكمة والإدارة وأنظمة الإدارة والمعلومات والإبلاغ والرقابة العتيقة للوزارة، بالإضافة إلى انتشار التأثيرات الخارجية المُغرضة على تصرفات كبار الموظفين وانتشار المُمارسات الفاسدة في العديد من الإدارات والمؤسسات والشركات والبنوك التابعة للوزارة.

صعوبات في الكشف عن السرقة الكبرى لحساب الأمانات الضريبية

- لم يتم اكتشاف السرقة الكبرى لحسابات الأمانات الضريبية في الوقت المناسب لعدة أسباب، وهي:

- أولاً، الغياب التام للمعلومات المأتمتة وأنظمة إعداد التقارير والسيطرة في وزارة المالية وفي الإدارة الرئيسية للهيئة العامة للضرائب، حيثُ اعتمدت وزارة المالية بشكلٍ أساسي على نظام ورقي يسهُل التلاعب والعبث به من النظام المأتمت. فضلاً عن ذلك، أحبِطت محاولات أتمتة وظائف الوزارة وإداراتها أو تم تهميشها على مدار السنين. وكانت هذه قضية ذات أولوية خلال فترة عملي في الوزارة.

- ثانياً، في ظل غياب المعلومات الآنية، توجب اعتماد وزير المالية على المدراء العامين مِمن يتمتعون بالنزاهة والكفاءة والشفافية للحصول على معلوماتٍ دقيقة وفي الوقت المناسب، وإذا لم تتوفر هذه الصفات عند المدراء العامين فهذا يعرقل مهام الوزير .

- ثالثاً، لم تظهر سجلات الهيئة العامة للضرائب أي أثر للصكوك غير القانونية التي تم إصدارها، ولذلك، لم يكن لدى وزير المالية أي وسيلة لمعرفة من خلال سجلات الهيئة العامة للضرائب بأن توجيهه الصادر بتاريخ 4 تشرين الثاني تم تجاهله عمداً وأن الصكوك أصدِرت بشكلٍ غير قانوني. وبالرغم مِن ذلك، كان لدى مصرف الرافدين معلومات كاملة عن أرصدة الهيئة العامة للضرائب نتيجة لتسوية هذه الصكوك، حيثُ كان من المفترض للانخفاض المقلق في أرصدة الهيئة وسيولة المصرف لفت نظر كبار موظفي المصرف إلى أن شيئاً غير صحيح. إلا أن مديري مصرف الرافدين وكبار موظفيه لم يبلغوا وزير المالية بهذه التطورات.

- رابعاً، لم يتم إرسال البيانات التي تُظهر الأرصدة الحقيقية لحسابات الأمانات الضريبية للهيئة العامة للضرائب لدى مصرف الرافدين إلى الهيئة، أو استلامها، بل تم ببساطة تجاهلها أو إخفاؤها عن الأنظار مِن قبل مدير عام الهيئة العامة للضرائب و/أو كبار الموظفين الآخرين.

- خامساً، لم تكن هناك معلومات أو حتى شائعات بشأن السرقة الكبرى سواء من الهيئة العامة للضرائب أو وزارة المالية أو الدوائر الحكومية الأخرى أو أجهزة المخابرات والأمن أو أي مصدرٍ آخر خلال فترة عملي، حيثُ خيم الصمت التام على السرقة الكبرى لمدة تسعة أشهر كاملة، وهو دليل على التواطؤ الواسع النطاق للعديد من الأطراف في التستر على السرقة لمصلحتهم الخاصة.

قائمة الحتويات

موجز تنفيذي 1

سرِقة حسابات الأمانات الضريبية للهيئة العامة للضرائب..... 1

الإجراءات الاحترازية والوقائية التي إتخذها وزير المالية 2

أبعاد سرقة حساب الأمانات الضريبية 3

ملاحظات على تقرير اللجنة الفرعية البرلمانية عن سرقة حسابات الأمانات الضريبية..... 5

صعوبات في الكشف عن السرقة الكبرى لحساب الأمانات الضريبية 6

البيان الشخصي رقم (2) 11

القسم الأول – تفاصيل الأحداث والإجراءات والقرارات الصادرة عن وزارة المالية، والمتعلقة بسرقة حسابات الأمانات الضريبية العائدة للهيئة العامة للضرائب..... 13

القسم الثاني – ملاحظاتي عن تقرير اللجنة الفرعية البرلمانية المعنية بسرقة حسابات الأمانات الضريبية العائدة للهيئة العامة للضرائب 21

أ. توظيف الاستشاريين 21

ب. مصرف الناسك الإسلامي..... 22

ج. تعيين استشارياً لوزير المالية 24

د. تدوير الموظفين في إدارة مصرف الرافدين 25

هـ. تعيينات لمنصب المدير العام للهيئة العامة للضرائب..... 26

و. عدم إعلام مصرف الرافدين بالتوجيه الصادر عني بتاريخ 4 تشرين الثاني 2022 28

ز. ظروف وزارة المالية عند عودتي بصفة وزير في شهر أيار 2020 28

القسم الثالث – عدم كفاءة أنظمة الراقبة للهيئة العامة للضرائب في وزارة المالية 31

القسم الرابع – لماذا لم تتمكن نُظم المُحاسبة والمراقبة الحالية في وزارة المالية من اكتشاف السرقة؟.. 34

القسم الخامس – الإطار الزمني..... 37

القسم الخامس – المُستندات المُبرزة..... 44

المُبرز (1) - التاريخ: 9 آذار 2021 – أمر تنفيذي صادر عن وزير المالية باستبعاد المدير العام لمصرف الرافدين، حسين علي محيسن، وتكليف السيد بلال صباح الحمداني بصفة مدير عام مصرف الرافدين بالوكالة.....45

المُبرز (2) – التاريخ: 4 أيار 2021 – رسالة من وزير المالية إلى مكتب رئيس الوزراء يطلبُ فيها استبعاد مدير عام مصرف الرافدين، حسن علي محيسن، من المصرف. 46

المُبرز (3) – التاريخ: 4 تموز 2021 – مذكرة مِن وزارة المالية إلى البنك الدولي، تلتمسُ مِن خلالهِ الوزارة مساعدة البنك الدولي في صياغة "طلب تقديم العروض" لشراء نظام أتمتة مناسب لهيئة الضرائب العامة.....47

المُبرز (4) التاريخ: 15 نيسان 2021- طلب مِن وزارة المالية إلى البنك الدولي، تلتمسُ مِن خلالهِ الوزارة مساعدة البنك الدولي في صياغة "طلب تقديم العروض" لشراء نظام أتمتة مناسب لهيئة الضرائب العامة.....53

المُبرز (5) – التاريخ: 3 حزيران 2021- وثيقة رسمية مُسرية إلى مكتب الوزير في أوائل شهر آب 2021، تُظهر التواصل الدائر بين إدارات الهيئة العامة للضرائب، لبدء عملية رد الودائع إلى شركة هندسة البترول والبناء الصينية في شهر حزيران 2021، أثناء فترة إدارة شاكر محمود الزبيدي للهيئة العامة للضرائب. 56

المُبرز (6) – التاريخ: 5 تموز2021- رسالة موجهة من وزارة المالية إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء، تتضمن طلب تغير المدير العام للهيئة العامة للضرائب..... 57

المُبرز (7) – التاريخ: 8 تموز2021- وثيقة رسمية مُسرية إلى مكتب الوزير في أوائل شهر آب 2021، تتمثل بوكالة رسمي من شركة هندسة البترول والبناء الصينية لكاتب العدل علي محمد عيسى الجاف، صادرة عن مكتب كاتب العدل في وزارة العدل 58

المُبرز (8) – التاريخ: 13 تموز2021- رسالة من رئيس اللجنة المالية النيابية، هيثم الجبوري، إلى وزير المالية، يطلب فيها استبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب 59

المُبرز (9) – 27 تموز2021- رسالة من ديون الرقابة المالية إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء، بخصوص استبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب..... 60

المُبرز (10) – التاريخ: **10** أيلول 2021- طلب معاون المدير العام للهيئة العامة للضرائب، سامر عبد الهادي قاسم، إلى مصرف الرافدين لإلغاء صك شركة هندسة البترول والبناء الصينية. 62

المُبرز (11) – التاريخ: 1 آب 2021- رسالة من مكتب سيادة رئيس الوزراء إلى ديون الرقابة المالية، بخصوص استبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب. 63

المُبرز (12) – التاريخ: **2** آب 2021- توجيه المدير العام للهيئة العامة للضرائب، شاكر محمود الزبيدي، إلى نائبه بالتوقف عن إشراك ديوان الرقابة المالية في عملية المراجعة المسبقة لاسترداد ودائع الأمانات الضريبية. 64

المُبرز (13) - التاريخ: 3 آب 2021- رسالة من رئيس اللجنة المالية النيابية، هيثم الجبوري، إلى وزير المالية، يُكرر فيها طلبه باستبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب..... 65

المُبرز (14) - التاريخ: 4 آب 2021- إبلاغ معاون المدير العام، سامر عبد الهادي قاسم، إدارات الهيئة العامة للضرائب بإقالة ديوان الرقابة المالية من المشاركة في عملية المراجعة المسبقة لاسترداد الضرائب. 66

المُبرز (15) - 4 آب 2021- وثيقة مُسرية بشكلٍ غير رسمي إلى مكتب الوزير في شهر آب 2021. أصِدرت هذه الوثيقة من قبل مكتب كاتب العدل في وزارة العدل، مُعنونة إلى الهيئة العامة للضرائب، تؤكد صحة صدرو التوكيل الرسمي من شركة هندسة البترول والبناء الصينية إلى علي محمد عيسى الجاف..... 67

المُبرز (16) - التاريخ: 5 آب 2021- توجيه وزير المالية بتشكيل لجنة للتحقيق في عمل الهيئة العامة للضرائب والضرائب المُستردة. 68

المُبرز (17) - **10** آب 2021- طلب المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، سامر عبد الهادي قاسم، والذي ورد إلى مكتب الوزير بتاريخ 26 آب، وتضمن طلب موافقة وزير المالية على استبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب..... 69

المُبرز (18) - التاريخ: 12 آب 2021 – طلب معاون المدير العام للهيئة العامة للضرائب، أسامة حسام جودت، المُرسل لمصرف الرافدين لإيقاف صك شركة لوك أويل. 70

المُبرز (19) - التاريخ: 16 آب 2021 – يوجه المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، سامر عبدالهادي قاسم، مصرف الرافدين بمعالجة صك استرداد الضريبة الصادر إلى شركة لوك أويل 71

المُبرز (20) - التاريخ: 16 آب 2021 – يوجه المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، سمير عبدالهادي قاسم، بإعادة تعيين بعض الموظفين في إدارة الشؤون المالية للهيئة العامة للضرائب. كما تظهر الوثيقة العدد الهائل من عمليات إعادة تعيين الموظفين في الهيئة من شهر كانون الثاني إلى شهر آب تحت إدارة شاكر محمود الزبيدي. 72

المُبرز (21) – التاريخ: 16 آب 2021 – طلب المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، المقدم لمصرف الرافدين بغية إيقاف الصك الصادر إلى شركة هندسة البترول والبناء الصينية. 73

المُبرز (22) – التاريخ: 22 آب 2021 – كتاب المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، إلى مصرف الرافدين لتأكيد صحة صدور الصك الصادر إلى شركة هندسة البترول والبناء الصينية. 74

المُبرز (23) – التاريخ: 24 آب 2021 – الأمر الإداري رقم (2704) الصادر عن المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، سامر عبد الهادي قاسم، المتعلق بعدد عمليات إعادة تعيين موظفي الهيئة العامة للضرائب. 75

المُبرز (24) – التاريخ: 31 آب 2021 – تقرير هيئة الزاهة الاتّحادية إلى الهيئة العامة للضرائب بشأن التحقيق المطلوب في دفعات الضريبة المُستردة، والذي أشار إلى عدم وجود أي مُخالفات. لم تبعث هيئة النزاهة الاتّحادية بنسخٍ من التقرير إلى وزير المالية. 76

المُبرز (25) – التاريخ: 5 أيلول 2021 – طلب مُقدم من المدير العام بالوكالة، سامر عبدالهادي قاسم، إلى مصرف الرافدين لرفدهم بصحة صدور للصك الصادر إلى شركة هندسة البترول والبناء الصينية.....77

المُبرز (26) – التاريخ: 6 أيلول 2021 – الأمر الإداري رقم (2639) الصادر عن المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، سامر عبدالهادي قاسم، المتعلق بعدد عمليات إعادة تعيين موظفي الهيئة العامة للضرائب.....78

المُبرز (27) – التاريخ: **22** أيلول 2021 – طلب مُقدم من المدير العام بالوكالة، سامر عبدالهادي قاسم، إلى مصرف الرافدين لرفدهم بصحة صدور للصك الصادر إلى شركة القانت للمقاولات. 79

المُبرز (28) – التاريخ: 07 تشرين الأول 2021 – طلب مُقدم من معاون المدير العام، أسامة حسام جودت، إلى مصرف الرافدين لرفدهم بصحة صدور للصك الصادر إلى شركة القانت للمقاولات.....80

المُبرز (29) – التاريخ: 27 تشرين الأول 2021 – [لقطة شاشة من تطبيق الواتس آب] جدول وزير المالية ليوم الخميس الموافق تاريخ 28 تشرين الأول 2021. شَمِل الجدول لقاء مع معاون المدير العام للهيئة العامة للضرائب، أسامة حسام جودت، والمدير العام لمصرف الرافدين، بلال صباح الحمداني، للاستفسار عن مدفوعات استرداد الضرائب. 81

المُبرز (30) – التاريخ: 1 تشرين الثاني 2021 – وزير المالية يوجه بطلب الأوراق الثبوتية لعمليات لاسترداد الضرائب التي تمت معالجتها في عامي 2020 و 2021 من الهيئة العامة للضرائب. 82

المُبرز (31) – التاريخ: 4 تشرين الثاني 2021 – توجيه وزير المالية للهيئة العامة للضرائب بإيقاف معالجة مدفوعات استرداد الضرائب دون موافقة صريحة من الوزير.....83

المُبرز (32) – التاريخ: 7 تشرين الثاني 2021 – توجيه وزير المالية للهيئة العامة للضرائب بالتحقيق في استرداد الضرائب لشركات لوك أويل وشركة هندسة البترول والبناء الصينية وشركة القانت للمقاولات وشركة مبدعون. 84

المُبرز (33) – التاريخ: 19 آب 2020 و16 أيلول 2020 و31 تشرين الأول 2020 و27 كانون الأول 2020 – بعث مكتب رئيس مجلس الوزراء برسالة ورسالتي تذكير إلى هيئة النزاهة الاتّحادية وديوان الرقابة المالية، يبلغهما فيها بالنشاط المشتبه به في عمليات استرداد الودائع لدى الهيئة العامة الضرائب وهيئة الجمارك. ولم يذكر رد ديوان الرقابة المالية أي مخاوف بشأن الهيئة العامة الضرائب. 85

المُبرز (34) – التاريخ: 30 تشرين الثاني 2021 – كتاب من الهيئة العامة للضرائب إلى مصرف الرافدين، تطلب فيها إلغاء صلاحية التوقيع لحساب الودائع الضريبية رقم 60032. 89

المُبرز (35) – التاريخ: 2 كانون الأول 2021 – أمر وزاري بإنهاء تكليف السيد بلال صباح الحمداني، واستبداله بالسيد عبد الحسن جمال، للقيام بمهام مدير عام مصرف الرافدين. 90

المُبرز (36) – التاريخ: 6 كانون الأول 2021 – معاون المدير العام للهيئة العامة للضرائب، أسامة حسام جودت، أرسل تقرير تدقيق إلى وزير المالية بشأن التحقيق الجاري في الصكوك الصادرة إلى شركة لوك أويل وشركة هندسة البترول والبناء الصينية وشركة القانت. 91

المُبرز (37) – التاريخ: 20 كانون الأول 2021 – جدول لقاءات وزير المالية ليوم الاثنين الموافق 20 كانون الأول 2021، تضمن تقرير عقد اجتماع مع شركة لوك أويل للاستفسار عما إذا كانوا على إطلاع بمدفوعات استرداد الضرائب التي تمت معالجتها بإسم شركتهم أم لا.....92

المُبرز (38) – التاريخ: 21 كانون الأول 2021 – تقرير هيئة النزاهة الاتّحادية عن الهئية العامة للضرائب والموجه إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء. لم يذكر التقرير أي مخالفات في معاملات استرداد الضرائب. 93

المُبرز (39) – التاريخ: **11** كانون الثاني 2022 – مذكرة داخلية في مصرف الرافدين من إدارة مكافحة غسيل الأموال إلى المدير العام، عبد الحسن جمال، لإبلاغه رسمياً بموقف صكوك استرداد الضرائب. 102

المُبرز (40) – التاريخ: **25** كانون الثاني 2022 – رد معاون المدير العام للهيئة العامة للضرائب، أسامة حسام جودت، على استفسار قسم مكافحة غسل الأموال لمصرف الرافدين بخصوص الصكوك. 103

المُبرز (41) – التاريخ: **25** كانون الثاني 2022 – مذكرة داخلية في مصرف الرافدين من إدارة مكافحة غسيل الأموال إلى المدير العام، لإبلاغه بشروحات وتفسيرات المدير العام للهيئة العامة للضرائب بخصوص الصكوك الكبيرة الصادرة إلى كيانات لأغراض خاصة. .104

المُبرز (42) – التاريخ: 27 كانون الثاني 2022 – كتاب من المدير العام للشركة العراقية للخدمات المصرفية، حسين علي محيسن، إلى المدير العام لمصرف الرافدين، عبد الحسن جمال، يشكو فيها من تحويل مبالغ نقدية كبيرة من مصرف الرافدين عبر أدوات خاصة يزعم أنها مملوكة لشركة كورك للهاتف المحمول. 105

المُبرز (43) – التاريخ: **14** شباط 2022 – مذكرة داخلية في مصرف الرافدين من إدارة مكافحة غسيل الأموال إلى المدير العام، عبد الحسن جمال، يطلبون فيها اتخاذ إجراءات وفق سياقات العمل المعيارية للتحقيق في الصكوك. 106

المُبرز (44) – التاريخ: 1 آب 2022 – مذكرة داخلية في مصرف الرافدين من إدارة مكافحة غسيل الأموال، تطلب فيها الإدارة مقابلة المدير العام للمصرف، عبد الحسن جمال، على وجه السرعة لمناقشة سياسات وإجراءات البنك لمكافحة غسيل الأموال. 107

المُبرز (45) – التاريخ: 16 آب 2022 – خطاب استقالة وزير المالية، الدكتور علي علاوي، الموجه لسيادة رئيس الوزراء. 108

المُبرز (46) – التاريخ: **9** تشرين الأول 2022 – كتاب من الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية يبين رصيد الودائع الضريبية في الحساب رقم (60032)كما هو مسجل في دفاتر قسم الحسابات للهيئة. 128

المُبرز (47) – التاريخ: **10** تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة. 130

المُبرز (48) – التاريخ: **19** تشرين الأول 2022 – إفادة وزير المالية السابق، الدكتور علي علاوي، بخصوص سرقة الودائع الضريبية. 146

المُبرز (49) – التاريخ: 12 آذار 2023 – بيان صادر عن وزير المالية السابق، الدكتور علي علاوي، بخصوص الإتهامات الموجه ضده بالتورط بسرقة الودائع الضريبية. 149

المُبرز (50) – التاريخ: تواريخ مختلفة – نسخ من عينات الصكوك وكتاب تأكيد مدير عام الهيئة العامة للضرائب، الصادر إلى الشركات الزائفة؛ بالإضافة إلى البيانات المصرفية للشركات. تظهر هذه النماذج سرعة إصدار الصكوك وتأكيدها وإيداعها وسحبها من مصرف الرافدين. 154

المُبرز (51) – التاريخ: 3 تشرين الثاني 2021 – رد الهيئة العامة للضرائب على طلب وزير المالية للحصول على معلومات بتاريخ 1 تشرين الثاني 2021. وتشمل هذه القائمة الاستردادات الضريبية لعام 2021. 184

المُبرز (52) – التاريخ: 17 أيار 2022 – تقرير شامل صادر عن الهيئة النزاهة الاتّحادية للتحقيق في الفساد وسوء الإدارة في الهيئة العامة للضرائب، ولم يذكر التقرير أي ملاحظة تتعلق بصكوك ودائع استرداد الأمانات الضريبية. 185

المُبرز (53) – التاريخ: 28 تشرين الثاني 2022 – بيان القاضي ضياء جعفر لوكالة الانباء العراقية، عبر الرابط **https://www.ina.iq/171654--.html** 195

البيان الشخصي رقم (2)

تعهدتُ في البيان الذي قدمته للجمهور العراقي بتاريخ 12 آذار 2023،[1] رداً على الإتهامات الباطلة التي وجهت ضدي، بتقديم تقريرٍ مُفصل حول الإجراءات التي اتخذتها بشأن سرقة حساب الأمانات. وإيفاءً لهذا الوعد، أعددتُ تقريراً مفصلاً وأرفقته بهذا البيان، وقد تم تسليمه بالفعل بشكلٍ رسمي إلى هيئة النزاهة الاتّحادية. تضمن هذا التقرير وصفاً دقيقاً وصحيحاً لجميع الأحداث الهامة في إطار الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية في مسألة سرقة حساب الأمانات، كما قمتُ بإرفاق جدول زمني لكل هذه الإجراءات والأحداث. آمل أن يمنح هذا التقرير الجمهور فهماً جيداً للقرارات الأساسية التي تم اتخاذها من قبل وزارة المالية في هذا الصدد.

لم أتسلم التقرير الموقّع مِن قبل اللجنة الفرعية البرلمانية حول سرقة حسابات الأمانات الضريبية في شكله النهائي حتى شهر آذار 2023، وعلى الرغم من عدم اقتراح التقرير لتوصياتٍ مُحددة بشأن الإجراءات المُتخذة من قبل وزير المالية، إلا أن النص نفسه طرح عدداً من المسائل التي تناولتها أيضاً في تقريري المرفق.

يؤكد الملف المُرفق بوضوح أهمية وحيوية القرارات التي اتخذهتها وزارة المالية لمنع إصدار صكوك الاسترداد التي لا تلبي الشروط الضرورية والإجراءات القياسية المطلوبة، كما يوضح دور المستشارون والاستشاريون الفنيين في وزارة المالية، ويبدد أي فكرة مفادها أنهم مخولون بشكلٍ ما بسلطاتٍ تنفيذية. كما يظهر الملف تدهور الظروف التشغيلية داخل وزارة المالية على مدار السنوات، وخاصة المهام الداخلية المعنية بإعداد التقارير وجمع المعلومات ومهام الرقابة في وزارة المالية، مما فتح الباب أمام انتشار المُمارسات الفاسدة.

ففي هذه المرحلة، لا يسعني الرد بالكامل على الإتهامات الباطلة التي وجهت إلي فيما يتعلق بتسهيل سرقة حساب الأمانات في الهيئة العامة للضرائب، وذلك حتى أتعرف على تفاصيل هذه الاتهامات. ومع ذلك، تشير الاتهامات إلى "تسهيل الإستيلاء على حساب الأمانات الضريبية في الهيئة العامة للضرائب". وفيما يتعلق بالأعمال التي قمت بها بصفتي وزير للمالية، أرفض تماماً الزعم بأنني كنت غير حريص أو مهمل في ممارسة واجباتي. هذا ويقدم الملف المرفق شرحاً مفصلاً للإجراءات التي اتخذتُها، ولا توجد أي مبررات لاتهامي بأي أفعال إغفال أو إهمال، كان من شأنها أن تُسهل، سواء كان ذلك عمداً أو عن غير عمد، التخطيط والتنفيذ لسرقة حساب الأمانات. بل على العكس، قمت باتخاذ إجراءات فورية لوقف انتشار المُمارسات الفاسدة في حساب الأمانات للهيئة العامة للضرائب متى ما تم اكتشاف أي حالة فردية يشتبه بتزويرها لحساب الأمانات. وعندما لم أكن مقتنعاً تماماً بمقبولية العمليات الداخلية، أصدرت توجيهاً شاملاً ينص على عدم صرف أي مدفوعات أخرى من حساب الأمانات دون موافقة صريحة من وزير المالية. فإن التجاهل العمد لهذا التوجيه وإخفاءه عن الرأي العام، وتزوير السجلات وعدم تحديثها من قبل كبار الموظفين في الهيئة العامة للضرائب، جعله من المستحيل الكشف عن الاحتيال بالأدوات التي كانت تحت تصرفي.

ويشرحُ هذا الملف بالتفصيل لما أفضت الأمور الى ذلك. هذا ولم يتم إبلاغي أبداً بعد أن أصدرتُ توجيهي الوزاري في الرابع من تشرين الثاني 2021 واستقالتي في السادس عشر من آب 2022 من أي طرف، سواء كان رسمياً أو غير رسمي، داخل وزارة المالية أو خارجها، أو مِن الأقسام الحكومية، بأصدار صكوك إسترداد الأمانات الضريبية بمبالغ كبيرة من قبل الهيئة العامة للضرائب وتسويتها من قبل مصرف الرافدين. كان الأمر مجهولاً تماماً بالنسبة لي، ولم يُذكر في أي مكان داخل وزارة المالية أو الحكومة ككل ووسائل الإعلام الرسمية أو غيرها.

[1] المُبرز (49) – التاريخ: 12 آذار 2023 – بيان صادر عن وزير المالية السابق، الدكتور علي عبد الأمير علاوي، بخصوص الإتهامات الموجه ضده بالتورط في سرقة الأمانات الضريبية.

لقد مر الآن ما يقرب من تسعة أشهر منذ الكشف عن الجريمة لأول مرة، وفي الفترة الفاصلة قادني تطور التحقيق والحديث الذي يدور حوله، إلى استنتاج أن هناك ثلاثة خيوط متشابكة لهذه القضية. أولها، العملية القانونية والقضائية والمسائل المتعلقة بها. وثانيها، الحاجة إلى إيجاد كبش فداء بسبب الفشل الذريع لجهاز الدولة في الكشف عن جريمة بهذا البعد وإيقافها. وأنا أرفض أن أكون كبش الفداء هذا، ليس فقط لأنه من الظلم الشديد اعتباري كذلك، ولكن أيضاً لأن إيجاد كبش فداءٍ سينتقص من الجهد اللازم للعثور على الجناة الحقيقيين في هذه القضية الدنيئة. وثالثها، أعتقادي يوجود تستر ضخم دائر لإخفاء الهوية الكاملة للمستفيدين من هذه الجريمة وحمايتهم من أي مسؤولية أو مساءلة عن هذه الجريمة.

وبالنظر إلى هذه الأسباب وغيرها، أدعو مرة أخرى إلى إنشاء محكمة دولية لدراسة حجم ونطاق هذه الجريمة الجسيمة وإعداد تقرير مُلزِم يُسفر عن تحديد المسؤولية والمحاسبة عن هذه الجريمة. وستدرس هذه المحكمة بالضرورة تاريخ وتطور الفساد الضخم الذي كان من شأنه تقويض نزاهة الدولة العراقية والإفلات من العقاب، الذي استطاعت من خلاله أن تستولي الجهات الفاعلة الرئيسية وحلفائها وأحزابها على الموارد التي تعود إلى الشعب. إن سرقة حسابات الأمانات الضريبية العائدة للهيئة العامة للضرائب هي ليست الأولى ولا حتى الأكبر، من بين أعمال السرقة والاختلاس المنهجية التي طالت الدولة العراقية منذ عام 2003، ودمرت على أثرها فرص بناء هياكل حوكمة حديثة ومسؤولة وخاضعة للمساءلة.

حاولت أنا بصفتي وزيراً للمالية وقف انتشار المُمارسات الفاسدة داخل وزارة المالية، وفي كثيرٍ من الأحيان أعربت عن تحفظاتي بشأن الصفقات والمشاريع التي تشمل دوائر حكومية أخرى. وقد انعكس هذا في العديد من الأصوات المعارضة التي أدليت بها في مجلس الوزراء. ومن الواضح، أنني لم أنجح بشكلٍ كامل في القضاء على الفساد ولكن هذا بالتأكيد لم يكن بسبب عدم المحاولة، فقد تسرب الفساد عميقاً داخل الدولة العراقية لدرجة أنه لا يمكن لشخصٍ واحد، أو مجموعة قليلة من الأشخاص، أن يوقفوه. وقد لا تستمر السرقة الوقحة لأصول الدولة بنفس النمط الذي كانت عليه في الماضي، ولكن على الأغلب يجري الآن تطوير طرق أكثر إلتواءً لاستنزاف الموارد الحكومية.

وقد ذكرتُ في بياني السابق إنني سأواصل المسعى في الكشف عن الحقيقة وراء سرقة حسابات الأمانت الضريبية وكشف أولئك الذين كانوا وراءها أو كانوا متواطئين في التستر على الجريمة لاحقاً. وإني مُدركٌ تماماً أن الجناة عمدوا على تخصيص موارد كبيرة للتستر على سرقتهم وشراء الناس، كما أدركِ أيضاً أن المستفيدين من هذه الجريمة لم يقتصروا على الجناة فحسب، وإنما امتدوا على نطاق واسع في جهاز الدولة وخارجه. ولكني على ثقة تامة بأن الحقيقة ستنتصر في النهاية، وسأعمل بجدية لكشف أبعاد هذه الجريمة. وليس لدي أدنى شك في أن الأشخاص الأمناء سيتحركون ويبلغون عن ما يعرفونه أو يشتبهون فيه بشأن ظروف سرقة حسابات الأمانات وهوية الجناة وأولئك الذين تورطوا في الجريمة أو التستر عليها.

القسم الأول – تفاصيل الأحداث والإجراءات والقرارات الصادرة عن وزارة المالية، والمتعلقة بسرقة حسابات الأمانات الضريبية العائدة للهيئة العامة للضرائب

حسابات ودائع الأمانات هي حسابات خاصة تديرها الهيئة العامة للضرائب، وتشتمل على ودائع ضمان الشركات لدفعها للضرائب المُستحقة نتيجة حصولها على عقود حكومية كشكل من أشكال دفع الضرائب المتقدمة. تبلغ نسبة هذه الودائع (7%) من قيمة العقد، ويمكن للشركات المطالبة باستردرد هذه الضمانات بعد تقديمها لوثائق تفيد بأنها دفعت الضرائب المستحقة على عقودها. وبعد مُضي خمسة سنوات، يتم تحويل الودائع التي لم تتم المطالبة بها إلى حساب الخزينة العامة للدولة.

لطالما كانت الودائع المُودعة في أمانات في الهيئة العامة للضرائب موضع انتهاكات وجدل، حيثُ إنطوت المطالبة برد هذه الودائع على عملية بيروقراطية مُملة وغير مؤكدة تخضع للاستغلال والإبتزاز. فأن هناك حاجة إلى إثني عشر أو أكثر من التصاريح قبل أن يتمكن أصحاب المعاملات من استرداد أموالهم، وفي كثيرٍ من الأحيان، تعمُد الشركات إلى أضافة قيمة هذه الودائع الضريبية المقدمة إلى الهيئة العامة للضرائب إلى تكلفة القيام بالأعمال مع الحكومة، وتسمح لانقضاء الفترة الزمنية على معاملاتها. يُعهد بإدارة حسابات الأمانات الضريبية إلى الهيئة، ويتم تسوية المعاملات الضريبية من خلال عملية داخلية بالكامل للهيئة، ولم تكن هناك حاجة إلى إشراف وزاري في هذه العملية نسبة إلى تمتع المدير العام للهيئة بصلاحيات كاملة للموافقة على المبالغ المُستردة من الضرائب، بعد الانتهاء من العمليات الداخلية للهيئة. ومع ذلك، أضاف توجيهي الصادر بتاريخ 4 تشرين الثاني 2021،[2] مستوىٍ أخير إلى عملية الموافقة هذه، تمثل القصد منه بوقف تسوية أي استرداد ضريبي في الهيئة دون موافقة وزارية صريحة. ولكن تم تجاهل هذا التوجيه، كما تم اكتشافه لاحقاً، عن عَمد وإخفائه عن الأنظار. وتمثلت المعلومات المتاحة لوزارة المالية حتى الكشف عن السرقة بالكامل في شهر أيلول 2022، بعدم تسوية أي مبالغ مُستردة من الحساب الأمانات منذ تاريخ 4 تشرين الثاني 2021.

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يُبذل فيها جهداً منظم لسرقة حسابات الأمانات الضريبية للهيئة العامة للضرائب، ففي عام 2017، تم الكشف عن مخطط للاحتيال على حسابات الأمانات الضريبية للمبالغ الكبيرة، وهذا دفع مكتب رئيس الوزراء آنذاك إلى إصدار توجيه يتطلب أن تخضع جميع معاملات استرداد الضرائب لتدقيقٍ مسبق من قبل ديوان الرقابة المالية. كان الهدف من ذلك وقف أو عرقلة إمكانية الاحتيال، ومع ذلك، إستندت محاولات الاحتيال على حسابات الأمانات في الماضي إلى حدٍ كبير على تقديم وكالات مزورة لحسابات المطالبين وتزوير السجلات، وتعين عليهم أيضاً اجتياز إجراءات الرقابة الداخلية للهيئة.

بالنظر في بالأمر، أعتقد أن سرقة حسابات الأمانات العائد للهيئة حدثت على الأرجح في ثلاث مراحل متتالية ولكن منفصلة، تخللها بعض المحاولة والخطأ حتى استقر الجناة على السرقة الصريحة كطريقة لهم.

في المرحلة الأولى، رتب الجناة لسلسلة من معاملات استرداد ودائع الأمانات الضريبية المُقدمة إلى شركات دولية، مثل شركة هندسة البترول والبناء الصينية، التي لديها ودائع ضريبية مستحقة، حيثُ استندت هذه المعاملات إلى وثائق مزورة تمنح الجناة توكيلاً من الشركات المعنية.[3] ومِن ناحية المضمون، لم تختلف هذه العملية كثيراً عن محاولات الاحتيال التي تمت في عام 2017.

[2] المُبرز (31) – التاريخ: 4 تشرين الثاني 2021 – توجيه وزير المالية للهيئة العامة للضرائب بإيقاف معالجة مدفوعات استرداد الضرائب دون موافقة صريحة من الوزير

[3] المُبرز (7) – التاريخ: 8 تموز 2021- وثيقة رسمية مُسرية إلى مكتب الوزير في أوائل شهر آب 2021، تتمثل بوكالة رسمي من شركة هندسة البترول والبناء الصينية لكاتب العدل علي محمد عيسى الجاف، صادرة عن مكتب كاتب العدل في وزارة العدل.

وفي المرحلة الثانية، وضع الجناة مُبرِراً قانونياً لنقل حقوق استرداد الأمانات الضريبية للشركات الدولية إلى شركة محلية يسيطر عليها الجناة، وكانت هذه الشركة "كيان لأغراض خاصة"[4] تستخدم فقط لتلقي العائدات من صرف هذه الصكوك.

وفي المرحلة الثالثة، تجاوز الجناة جميع الإجراءات والعمليات البيروقراطية القياسية في الهيئة العامة للضرائب وأصدروا صكوك مباشرة إلى خمس شركات متمثلة بكيانات لأغراض خاصة،[5] وظيفتها الوحيدة هي استلام هذه الأموال المسروقة. عُدت هذه المرحلة، التي تشكل جوهر سرقة حساب الأمانات، مرحلة سرقة صريحة دون وجود أي أثر ورقي من أي نوع في الهيئة.

بدأ التحضير للمرحلة الأولى في العملية في بداية شهر حزيران 2021[6] قبل إجراء أي تغييرات على كادر موظفي الإدارة العليا في الهيئة العامة للضرائب، حيثُ عَمد الجناة على تزوير جميع المستندات اللازمة لتسوية استرداد الضرائب، وصدرت الصكوك بأسماء شركات دولية حقيقية، مثل شركة هندسة البترول والبناء الصينية وشركة لوك أويل. وسعى الجناة إلى تحويل هذه الأموال إلى حساباتهم من خلال تقديم توكيلات مزورة[7] تزعَم أن للجناة الحق في تحويل العائدات مباشرة إلى حساباتهم. وتم إصدار الصكوك في أواخر شهر تموز وأوائل شهر آب لعام 2021، ولكن، فشلت هذه المرحلة عندما تم تقديم الصكوك إلى مصرف الرافدين الذي يحتفظ بحسابات الأمانات الضريبية للهيئة، وطالب موظفو مصرف الرافدين المتنبهون بإيداع الصكوك مباشرةً في حسابات شركة هندسة البترول والبناء الصينية بدلاً من حسابات الجناة. وفي مواجهة هذه العقبة، تخلى الجناة عن جهودهم لصرف الصكوك لصالحهم وقاموا باسترجاعها، وتم إلغاء الصكوك لاحقاً من قبل الهيئة.[8]

أدركت هذا المخطط لاحتمال الاحتيال على حساب ودائع الأمانات الضريبية لأول مرة في شهر آب 2021، ووجهت على أثره بتشكيل لجنة للتحقيق في الأمر بتاريخ 5 آب 2021،[9] كما قمت بتنبيه مصرف الرافدين وتشجيع مديري الدوائر ذات الصلة في المصرف على مراقبة والتعامل مع أي صكوك مُماثلة تُقدَّم للتسوية بحذر، وأوعزت إليهم بإبلاغ وإشراك إدارة مكافحة غسيل الأموال في المصرف. وبينما كان مصرف الرافدين ينظر في الأمر وبدأت لجنة التحقيق الوزارية بجمع معلومات حوله، تم إخطار هيئة النزاهة الاتّحادية بشأن هذه الصكوك المشكوك بها. وفي الوقت ذاته، تم إبلاغي بإلغاء الصكوك بناءً على طلب الهيئة، حيثُ رفض حاملي هذه الصكوك إيداع المبالغ في حسابات شركة هندسة البترول والبناء الصينية، وهي الشركة التي صُدرت الصكوك لصالحها.

[4] "كيان لأغراض خاصة" هي شركات أُسِست أو استحوِذ عليها فقط لأغراض إيداع وسحب المبالغ المسروقة.

[5] "كيان لأغراض خاصة" هي شركات أُسِست أو استحوِذ عليها فقط لأغراض إيداع وسحب المبالغ المسروقة.

[6] المُبرز (5) – التاريخ: 3 حزيران 2021- وثيقة رسمية مُسرية إلى مكتب الوزير في أوائل شهر آب 2021، تُظهر التواصل الدائر بين إدارات الهيئة العامة للضرائب، لبدء عملية رد الودائع إلى شركة هندسة البترول والبناء الصينية في شهر حزيران 2021، أثناء فترة إدارة شاكر محمود الزبيدي للهيئة العامة للضرائب.

[7] المُبرز (7) – التاريخ: 8 تموز 2021- وثيقة رسمية مُسرية إلى مكتب الوزير في أوائل شهر آب 2021، تتمثل بوكالة رسمي من شركة هندسة البترول والبناء الصينية لكاتب العدل علي محمد عيسى الجاف، صادرة عن مكتب كاتب العدل في وزارة العدل.

[8] المُبرز (21) – التاريخ: 16 آب 2021 – طلب المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، المقدم لمصرف الرافدين بغية إيقاف الصك الصادر إلى شركة هندسة البترول والبناء الصينية.

[9] المُبرز (16) – التاريخ: 5 آب 2021- توجيه وزير المالية بتشكيل لجنة للتحقيق في عمل الهيئة العامة للضرائب والضرائب المُستردة.

تمثلت المعلومات المتاحة لي بحلول منتصف شهر آب 2021، في إلغاء هذه الصكوك وتحقيق هيئة النزاهة الاتّحادية في الأمر، وعليه خلص وزير المالية إلى إنتفاء الحاجة لاتخاذ أي إجراء آخر في هذه المرحلة في أعقاب إلغاء الصكوك والتحقيق الدائر لهيئة النزاهة الاتّحادية في الأمر.

ومع ذلك، ولأسباب غير معروفة حتى الآن، لم تُرسل نتائج التحقيق الذي أجرته هيئة النزاهة الاتّحادية إلى مكتب الوزير، بل تم إرسال النتائج مباشرة إلى الهيئة العامة للضرائب بتاريخ 31 شهر آب 2021،[10] دون المرور عبر مكتب الوزير. وأفاد التقرير بأن إجراءات إصدار الصكوك كانت طبيعية وأن العملية كانت سليمة، وعلى وجه التحديد، ذكرت هيئة النزاهة الاتّحادية أنها لم تجد سبباً للشك في صحة الصكوك المشبوهة، وأن تصديق هذه الصكوك لن يؤدي إلى إهدار الأموال العامة، وأن الإجراءات التي تم اتباعها في إصدار الصكوك كانت صحيحة.

ومن جانبٍ آخر، لم يتم إبلاغ وزير المالية ومكتبه بقرار الهيئة العامة للضرائب المؤرخ 2 آب 2021، بإزالة ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب، حيثُ أستند هذا القرار الداخلي الذي أصدره المدير العام للهيئة آنذاك، شاكر محمود الزبيدي،[11] على ما وصفه بالموافقات المسبقة الصادرة عن مكتب رئيس الوزراء والمناقشات الهاتفية مع المدير العام للديوان. وتم إعلام الإدارات التابعة للهيئة العامة للضرائب بهذا القرار الداخلي بتاريخ 4 آب 2021.[12] أعطى المدير العام للهيئة العامة للضرائب، شاكر محمود الزبيدي، تعليمات مباشرة لمرؤوسيه في الهيئة باستبعاد ديوان الرقابة المالية من مسار تدقيق عملية استرداد ودائع الأمانات الضريبية، ولم يكن هناك أي اتصال في هذا الصدد مع وزير المالية، ولم يتم الحصول على موافقة أو ترخيص من الوزير لتنفيذ هذا القرار. هذا وقد أصدر معاون المدير العام للهيئة، سامر عبد الهادي قاسم، توجيهاً داخلياً بتاريخ 4 آب 2021، يؤكد فيه تعليمات المدير العام، شاكر محمود الزبيدي، باستبعاد ديوان الرقابة المالية من مسار التدقيق في الهيئة. ووجه سامر عبد الهادي قاسم الهيئة باستبعاد الديوان أيضاً من أي دور في عملية استرداد الضرائب، (وفي اليوم التالي المصادف 5 آب 2021، تولى سامر عبد الهادي قاسم منصب المدير العام بالوكالة للهيئة العامة للضرائب). ومن المُلفت للنظر أن المدير العام للهيئة لم يتقدم بطلب الموافقة الوزارية على استبعاد ديوان الرقابة المالية من عملية التدقيق لاستردراد الضرائب المُستحقة، إلا بعد ثلاثة أسابيع تقريباً من اتّخاذ الإدارة العليا للهيئة قرار الاستبعاد من مسار تدقيق استرداد الضرائب المستحقة.[13] وفي الواقع، كانوا قد قرروا التصرف بشكلٍ منفرد دون الحصول على أي تفويض وزاري لاستبعاد ديوان الرقابة المالية من مسار تدقيق استرداد ودائع الأمانات الضريبية.

[10] المُبرز (24) – التاريخ: 31 آب 2021 – تقرير هيئة الزاهة الاتحادية إلى الهيئة العامة للضرائب بشأن التحقيق المطلوب في دفعات الضريبة المُستردة، والذي أشار إلى عدم وجود أي مُخالفات. لم تبعث اللجنة بنسخٍ من التقرير إلى وزير المالية.

[11] المُبرز (12) – التاريخ: 2 آب 2021- يوجه المدير العام للهيئة العامة للضرائب، شاكر محمود الزبيدي، نائبه بالتوقف عن إشراك ديوان الرقابة المالية في عملية المراجعة المسبقة لاسترداد الضريبة.

[12] المُبرز (14) - التاريخ: 4 آب 2021- إبلاغ معاون المدير العام، سامر عبد الهادي قاسم، إدارات الهيئة العامة للضرائب باستبعاد ديوان الرقابة المالية من المشاركة في عملية المراجعة المسبقة لاسترداد الضرائب.

[13] المُبرز (17) - 10 آب 2021- طلب المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، سامر عبد الهادي قاسم، موافقة وزير المالية على استبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب.

بدأت المرحلة الثانية في وقتٍ ما في أوائل شهر أيلول 2021، حيثُ قام الجناة بتلفيق الوثائق اللازمة لنقل حقوق استرداد الأمانات الضريبية من الشركات الدولية، مثل شركة هندسة البترول والبناء الصينية ولوك أويل إلى كيانٍ لأغراضٍ خاصة،[14] تم تنظيمه والتحكم فيه من قبل الجناة.[15]وتم تقديم الصكوك إلى مصرف الرافدين لصرفها، بعد أن خضعت لجميع العمليات الداخلية للهيئة، وكانت الخطة ناجحة، حيثُ تمكن الجناة من استلام الصكوك وصرفها تحت إسم الكيان الخاص.

تلقيتُ معلوماتٍ من مدير دائرة التدقيق الداخلي في مصرف الرافدين بتاريخ 27 تشرين الأول 2021، تفيد بأن الهيئة العامة للضرائب قد أصدرت صكوك جديدة لشركة تسمى "القانت"، بما يعادل مبلغ الصكوك الملغاة الذي تم تقديمه سابقاً للتحصيل بإسم شركة هندسة البترول والبناء الصينية. وينبغي الإشارة إلى أن هذه المعلومات لم ترد من خلال الإجراء المُعتاد الذي تقوم فيه دائرة التدقيق الداخلي في مصرف الرافدين، والذي ينطوي على إخطار المدير العام للمصرف أولاً. هذا ولم يكن لدائرة التدقيق الداخلي في مصرف الرافدين أي إرتباط رسمي ينطوي على تقديم التقارير إلى مكتب وزير المالية، حيث كانت تتبع تنظيمياً رئيس المصرف، وكان من المفترض أن تقوم بإرسال المعلومات له بشكلٍ مُعتاد. وإذا كانت هناك أية شكوك أو استفسارات تثار على مستوى مصرف الرافدين وتتطلب إجراءات وزارية، فإنه كان من مسؤولية بلال صباح الحمداني، مدير عام مصرف الرافدين آنذاك، إخطار وزير المالية لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

بعد أن تم إخطاري بوجود هذه الصكوك، استدعيت على الفور مدير عام الهيئة العامة للضرائب، أسامة حسام جودت ومدير عام مصرف الرافدين، بلال صباح الحمداني، في اليوم التالي المصادف 28 تشرين الأول 2021 بحثاً عن مزيدٍ من المعلومات.[16] أفادت المعلومات التي تلقيتها في هذه الاجتماعات أن عملية إصدار هذه الصكوك كانت قانونية، وأنها استوفت جميع الضوابط الداخلية وإجراءات التشغيل المعيارية للهيئة. بالإضافة إلى ذلك، تم إبلاغي في الاجتماع بأن هيئة النزاهة الاتّحادية قد حققت ووافقت على عملية إصدار هذه المبالغ المستردة لودائع الأمانات الضريبية. علاوة على ذلك، تم إبلاغي بأنه من المُمكن لشركةٍ ما أن تنقل حقها في استرداد الأمانات الضريبية إلى شركةٍ أخرى. وقد أكد ذلك المدير العام للهيئة العامة الضرائب بشكلٍ قاطع في وقتٍ لاحق، عندما أعاد تأكيد هذه الادعاءات في مذكرة مُرسلة إلى إدارة مكافحة غسيل الأموال في مصرف الرافدين، تنصُ على أن نقل أو تحويل حق استرداد الأمانات الضريبية إلى أطرافٍ ثالثة هي مُمارسة مقبولة.[17]

ومع ذلك، لم أكُن مُقتنعاً بهذه التفسيرات، ووجهت مدير عام الهيئة، أسامة حسام جودت، بإعداد تقريرٍ مُفصل عن هذه الصكوك. وعندما لم يصل أي تقرير من الهيئة العامة للضرائب خلال اليومين التاليين، أرسلت كتاباً إلى الهيئة بتاريخ 1 تشرين الثاني 2021، لطلب رسمي لجميع المعلومات المتاحة حول جميع استردادات الضرائب التي تمت في عامي 2021 و 2020.[18]

---

[14] "كيان لأغراض خاصة" هي شركات أُسِست أو استحوذ عليها فقط لأغراض إيداع وسحب المبالغ المسروقة.

[15] المُبرز (39) – التاريخ: 11 كانون الثاني 2022 – مذكرة داخلية في مصرف الرافدين من إدارة مكافحة غسل الأموال إلى المدير العام، عبد الحسن جمال، لإبلاغه رسمياً بموقف صكوك استرداد الضرائب

[16] المُبرز (29) – التاريخ: 27 تشرين الأول 2021 – [لقطة شاشة من تطبيق الواتس آب] جدول وزير المالية ليوم الخميس الموافق تاريخ 28 تشرين الأول 2021. شَمِل الجدول لقاء مع معاون المدير العام للهيئة العامة للضرائب، أسامة حسام جودت، والمدير العام لمصرف الرافدين، بلال صباح، للاستفسار عن مدفوعات استرداد الضرائب

[17] المُبرز (41) – التاريخ: 25 كانون الثاني 2022 – مذكرة داخلية في مصرف الرافدين من إدارة مكافحة غسل الأموال إلى المدير العام، لإبلاغه بشروحات وتفسيرات المدير العام للهيئة العامة للضرائب بخصوص الصكوك الكبيرة الصادرة إلى كيانات ذات أغراض خاصة.

[18] المُبرز (30) – التاريخ: 1 تشرين الثاني 2021 – وزير المالية يوجه بطلب الأوراق الثبوتية لعمليات لاسترداد الضرائب التي تمت معالجتها في عامي 2020 و 2021 من الهيئة العامة للضرائب.

ونظراً لعدم حصولي على معلومات كافية بشكل سريع من الهيئة العامة للضرائب، فقد أصدرت توجهياً بتاريخ 4 تشرين الثاني 2021، يحظر جميع عمليات استرداد الأمانات الضريبية دون إجراء مراجعة نهائية والموافقة الصريحة من قبل وزير المالية.[19] كما أخطرت مكتب رئيس الوزراء بقراري في اليوم التالي بتاريخ 5 تشرين الثاني 2021، من خلال رسالة خاصة.

علاوة على ذلك، وبتاريخ 7 تشرين الثاني 2021، أرسل مكتب الوزير رسالة أخرى إلى الهيئة العامة للضرائب،[20] مؤكداً فيها طلب التحقيق في استرداد الأمانات الضريبية لشركات لوك أويل وشركة هندسة البترول والبناء الصينية وشركة القانت وشركة المبدعون.[21] وبالإضافة إلى ذلك، وجهت مكتبي بالتواصل مع شركة هندسة البترول والبناء الصينية وشركة لوك أويل للاستفسار ما إذا كانت هذه الشركات على علم بعملية استرداد الأمانات الضريبية التي تم إجراؤها نيابة عنهم، وبالفعل إلتقيت بمُمثل شركة لوك أويل وخلال هذا اللقاء لم يعربوا عن أي شكوى أو امتعاض بما يتعلق بموضوع استرداد الأمانات الضريبية.[22]

في هذه المرحلة، وبعد إصدار الأمر التنفيذي في الرابع من تشرين الثاني 2021، كان فهمي أنه لن يتم إصدار المزيد من صكوك استرداد الأمانات الضريبية ما لم يتم الموافقة عليها من قبل وزير المالية، حيث أصبحت السلطة لإعطاء الموافقة النهائية على عملية استرداد الأمانات الضريبية الآن مُقتصرة على الوزير، وكنت قد بدأت أيضاً التحقيق في هذه المسألة. وكان للقائي مع مصرف الرافدين ومدير عام الهيئة العامة للضرائب بتاريخ 28 تشرين الأول 2021 أن يوضح لهم بأنني قلق بشأن الأمر، ولكنهم لم يعطوني أي إشارة بأن سيلاً من الصكوك ذات القيمة العالية المُسحوبة من حساب الأمانات الضريبية لدى مصرف الرافدين، يجري إصدارها وتسويتها. هذا ولم يُقدم التقرير الداخلي الذي طلبته من مدير عام الهيئة العامة للضرائب حول صكوك الاسترداد التي يحتمل أن تكون اشكالية، حتى تاريخ 6 كانون الأول 2021.[23] ولم يذكر هذا التقرير أو يسلط الضوء على أي مشاكل في عملية استرداد الأمانات الضريبية، بل أكد على انعقاد الاجتماعات مع مدراء شركة هندسة البترول والبناء الصينية، وأن القضايا التي واجهتها الشركة في استرداد أماناتها الضريبية ترجع جزئياً إلى مشاكل المحاسبة داخل الشركة. وخلِصَ التقرير إلى أن الهيئة العامة للضرائب اتفقت مع شركة هندسة البترول والبناء الصينية على تعيين مُمثل واحد للشركة في تعاملاتها مع الهيئة لاسترداد أماناتها الضريبية. علاوة على ذلك، لم يكن هناك ما يشير إلى عدم معالجة المزيد من المعاملات الضريبية بعد الأمر الصادر بتاريخ 4 تشرين الثاني 2021. كما أرسلت الهيئة العامة للضرائب بتاريخ 03 تشرين الثاني 2021 قائمة[24] بالشركات التي تلقت معاملات استرداد ودائع الأمانات الضريبية حتى نهاية شهر تشرين الأول 2021، ولم تتضمن القائمة أياً من الشركات الخمس الوهمية التي تبين لاحقاً بأنه تم إصدار صكوك مزورة بإسمها خلال هذه الفترة.

---

[19] المُبرز (31) – التاريخ: 4 تشرين الثاني 2021 – توجيه وزير المالية للهيئة العامة للضرائب بإيقاف معالجة مدفوعات استرداد الضرائب دون موافقة صريحة من الوزير.

[20] المُبرز (32) – التاريخ: 7 تشرين الثاني 2021 – توجيه وزير المالية للهيئة العامة للضرائب بالتحقيق في استرداد الضرائب لشركات لوك أويل وشركة هندسة البترول والبناء الصينية وشركة القانت للمقاولات وشركة مبدعون.

[21] تم تضمين شركة مبدعون في هذه القائمة، حيث تلقيت معلومات تفيد بأن صكوك استرداد ودائع الأمانات الضريبية قد أصدرت لهذه الشركة بتاريخ 01 تشرين الثاني 2021.

[22] المُبرز (37) – التاريخ: 20 كانون الأول 2021 – جدول لقاءات وزير المالية ليوم الاثنين الموافق 20 كانون الأول 2021، تضمن تقرير عقد اجتماع مع شركة لوك أويل للاستفسار عما إذا كانوا على إطلاع بمدفوعات استرداد الضرائب التي تمت معالجتها بإسم شركتهم أم لا.

[23] المُبرز (36) – التاريخ: 6 كانون الأول 2021 – معاون المدير العام للهيئة العامة للضرائب، أسامة حسام جودت، أرسل تقرير تدقيق إلى وزير المالية بشأن التحقيق الجاري في الصكوك الصادرة إلى شركة لوك أويل وشركة هندسة البترول والبناء الصينية وشركة القانت.

[24] المُبرز (51) – التاريخ: 3 تشرين الثاني 2021 – رد الهيئة العامة للضرائب على طلب وزير المالية للحصول على معلومات بتاريخ 1 تشرين الثاني 2021، وتشمل هذه القائمة الاستردادات الضريبية لعام 2021.

بدأت المرحلة الثالثة من سرقة حسابات الأمانات الضريبية في وقتٍ ما في شهر أيلول 2021، ومثلت الغالبية العظمى من سرقة حساب الأمانات. فقد كانت عملية احتيال مباشرة، تجاوزت جميع الضوابط والإجراءات الداخلية للهيئة العامة للضرائب لإصدار المبالغ المستردة لحساب الأمانات الضريبية. تم إصدار صكوك دون وجود أي أثر ورقي أو حتى سجل قيد، من قبل الهيئة العامة للضرائب إلى كيانات لأغراض خاصة[25] التي تم إنشاؤها أو استخدامها خصيصاً لارتكاب هذا الاحتيال. وبالتالي، تولى ثلاثة مديرين عامين مختلفين إدارة الهيئة العامة للضرائب خلال الثلاث مراحل من سرقة الحسابات، وتداخلت مدد توليهم للمنصب مع هذه المراحل.

ما لم أكن أعملهُ ولم يكن مفموماً بالنسبة لي، هو بدأ الهيئة العامة للضرائب بإصدار الصكوك بشكلٍ منتظم دون أي أثر ورقي أو إجراءات قانونية، ودون ترك أي أثر في إدارات المحاسبة والرقابة الداخلية في الهيئة. ولم أتلقى أي معلومات بشأن هذه الصكوك، ولم يبلغني المديران العامان للرافدين، بلال صباح الحمداني وعبد الحسن جمال، اللذان كانا مسؤولين عن المصرف خلال فترة إرتكاب الاحتيال، بشكلٍ رسمي أو غير رسمي عن الحجم الكبير للصكوك ذات المبالغ المرتفعة التي تم سحبها من حساب ودائع الأمانات الضريبية للهيئة بشكلٍ منتظم، كما لم يبلغي بهذه التعاملات أي شخص آخر من وزارة المالية أو البنك المركزي العراقي، وهو السلطة الرقابية المشرفة على مصارف البلاد. وكان ينبغي لصرف جميع الصكوك نقداً بعد إيداعها مباشرةٍ في حسابات الشركات الاحتيالية مع مصرف الرافدين أن يُنبه المصرف والبنك المركزي العراقي إلى وجود شيءٍ مريبٍ للغاية. فأن تلقي خمس شركات حديثة الإنشاء أو غير نشطة تدفقاً مُستمراً من استردادات ودائع الأمانات الضريبية ثم تقوم بسحبها نقداً، هو في حد ذاته مُدعاة للقلق.

وكما تم تبين لاحقاً، إن الوقت المنقضي بين إصدار صكوك استرداد ودائع الأمانات الضريبية من قبل الهيئة العامة، واستلام مصرف الرافدين لها، وإصدار تأكيد لصحة صدور الصكوك من قبل الهيئة، والتحويلات إلى حساب الشركات الوهمية، وسحبها نقداً، لم يتجاوز عدة أيام،[26] بينما تستغرق عادةً هذا السلسلة من المعاملات أسابيع. وهذا يشكل إشارة أخرى كان ينبغي أن تثير الشكوك على مستوى مصرف الرافدين.

لكن هذه المعلومات الحيوية لم تصلني أو إلى مكتبي، سواء بشكلٍ مُباشر أو غير مباشر، بأي شكلٍ من الأشكال، ولم يمكن الكشف عنها على مستوى حسابات الهيئة العامة لأن مجموعة المعاملات بأكملها كانت مزورة وغير مسجلة. وفي الوقت ذاته، وعلى الرغم من أجرائي لاجتماعات منتظمة مع المديرين العامين لمصرف الرافدين، بلال صباح الحمداني وعبد الحسن جمال، وإدارة المصرف العليا حول العمليات والمشاكل في المصرف، إلا أنهم فشلوا في ملاحظة أي شكوك قد تكون لديهم بشأن عمليات سحب الصكوك هذه أو تأثير عمليات السحب الكبيرة هذه على سيولة مصرف الرافدين.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة التحقيق الرئيسية لدى الحكومة العراقية والمتمثلة بهيئة النزاهة الاتّحادية، قد أصدرت تقريرين شاملين حول نشاط هيئة الضرائب، استندا إلى زيارات ميدانية مكثفة شملت المكتب الرئيسي والمكاتب الميدانية الرئيسية التابعة للهيئة. أصدرت التقريرين بتاريخ 21 كانون الأول[27] و17 أيار 2022،[28] ولم يُشِر أيٍ منهما إلى الاحتيال في حساب الأمانات الضريبية أو ينوه إلى وجود شيءٍ مريب أو مشبوه في هذا الحساب.

---

[25] "كيان لأغراض خاصة" هي شركات أُسِست أو استحوِذ عليها فقط لأغراض إيداع وسحب المبالغ المسروقة.

[26] المُبرز (50) – التاريخ: تواريخ مختلفة – نسخ من عينات الصكوك وكتاب تأكيد مدير عام الهيئة العامة للضرائب، الصادر إلى الشركات الزائفة؛ بالإضافة إلى البيانات المصرفية للشركات. تظهر هذه النماذج سرعة إصدار الصكوك وتأكيدها وإيداعها وسحبها من مصرف الرافدين.

[27] المُبرز (38) – التاريخ: 21 كانون الأول 2021 – تقرير هيئة النزاهة الاتحادية عن الهئية العامة للضرائب والموجه إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء. لم يذكر التقرير أي مخالفات في معاملات استرداد الضرائب

[28] المُبرز (52) – التاريخ: 17 أيار 2022 – تقرير شامل صادر عن الهيئة النزاهة الاتحادية للتحقيق في الفساد وسوء الإدارة في الهيئة العامة للضرائب، ولم يذكر التقرير أي ملاحظة تتعلق بصكوك ودائع استرداد الأمانات الضريبية

وعلاوة على ذلك، لم تبذل أي محاولة لتسوية رصيد حسابات الأمانات الضريبية مع مصرف الرافدين ومع الهيئة العامة، وكان من المفترض أن يرسل مصرف الرافدين تحديثات منتظمة لأرصدة حساب الأمانات إلى إدارة حسابات الهيئة. ومن شأن أي تناقض يتم اكتشافه على هذا النحو أن ينبه على الفور إدارات الحسابات في كل من الهيئة ومصرف الرافدين إلى وجود خطأ جسيم. كذلك، لم يُبلغ أي شخص من الهيئة أو أي إدارات أخرى في وزارة المالية الوزير عن السحب في أرصدة حساب الأمانات سواء بشكلٍ رسمي أو غير رسمي أو بلاغات مجهولة المصدر. ومِن المعتاد أن أتصرف دائماً في حالة ورود بلاغات مجهولة الهوية وأتحرى المزيد من المعلومات حول مدى مصداقيتها، ولكن لم تردني أي معلومات على الإطلاق بخصوص معاملات استرداد ودائع الأمانات الضريبية غير المسجلة والمزورة، التي كانت تنجزها الهيئة. وما يصعُب فهمه على حد السواء، هو عدم قيام أي مُطالب يحمل حق شرعي باسترداد أموال حساب الأمانات الضريبية، بمفاتحتي مباشرةً حول بشأن التأخير أو الصعوبات في إنجاز معاملاتهم.

خلال فترة توليي لمنصب وزير المالية، حاولت بذل قصارى جهدي لتوفير التوازن بين التزامي بدوري كوزير يؤدي وظيفته بأفضل صورة مُمكنة في ظل ظروف صعبة للغاية، وبين واجبي الأخلاقي وإرساء المُساءلة. فقد دفعني التنازع المُتكرر حول التوازن الذي سعيتُ جاهداً لتحقيقه، إلى تقديم استقالتي للحكومة. بينما جاءت استقالتي في شهر آب 2022 نتيجة للظروف المحيطة بعقد بوابة عشتار مع مصرف رافدين، وأشرت إلى ذلك في رسالة استقالتي، ولم يكن لها علاقة بسرقة حسابات الأمانات الضريبية، التي لم أكن أعرف عنها شيئاً في وقت استقالتي.

تم ترشيح السيد إحسان عبد الجبار، وزير النفط آنذاك، كوزير مالية مؤقت بعد استقالتي بتاريخ 16 آب 2022.[29] بدأت معلوماتٍ متبعثرة بالانتشار في شهر أيلول 2022، حول احتمال ارتكاب الاحتيال في حسابات الأمانات الضريبية للهيئة العامة للضرائب، مما أنذر الوزير بالوكالة وجعله يقرر مُواصلة التحقيق في المسألة بشكلٍ أعمق، وتشكيل لجنة تحقيق لتزور الهيئة العامة للضرائب، لكن لم يتم العثور على وثائق أو أي أثر ورقي. وأبلغ الوزير بالوكالة بأن هيئة النزاهة الاتّحادية داهمت مكاتب الهيئة واستولت على جميع الوثائق المتعلقة بحسابات الأمانات للهيئة، وأنه لا توجد نسخ من هذه السجلات. وعلى أثره، وجه الوزير بالوكالة بتشكيل لجنة أخرى من المحاسبين ومراجعي الحسابات للتحقيق في حسابات الهيئة في مصرف الرافدين والإبلاغ عنها. كان التقرير الناتج قصيراً وموجزاً وكانت استنتاجاته مروعة ومقلقة للغاية، لدرجة أن أعضاء اللجنة كانوا يخشون التوقيع على صيغة التقرير النهائية. كشف التقرير عن سحب أكثر من ثلاثة تريليون دينار عراقي من الحساب المصرفي لودائع الأمانات الضريبية للهيئة وربط غالبية هذه السحوبات بخمس شركات محلية غير معروفة وحديثة التسجيل.

وقرر الوزير بالوكالة تشكيل لجنة أخرى لإجراء مزيد من التحقيق وجمع كل الأدلة المتاحة المحيطة بهذه السحوبات، وتم تقديم التقرير الناتج مع الوثائق الداعمة والأدلة المرتبطة بها إلى البرلمان العراقي ومكتب رئيس الوزراء وهيئة النزاهة الاتّحادية بتاريخ 10 تشرين الأول 2022.[30]

[29] المُبرز (45) – التاريخ: 16 آب 2022 – خطاب استقالة وزير المالية، الدكتور علي علاوي، الموجه لسيادة رئيس الوزراء.

[30] المُبرز (47) – التاريخ: 10 تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة.

كان حجم ونطاق سرقة حسابات ودائع الأمانات الضريبية للهيئة أكبر بكثير من أن يقوم بها عقل إجرامي رئيسي مزعوم ولا يدعمه سوى عدد قليل من المسؤولين الرئيسيين في الهيئة ومصرف الرافدين، فقد تطلب الأمر مشاركة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة لضمان إمكانية ارتكاب السرقة دون اكتشاف سابق لأوانه ، ويمكن القيام بها بدرجة عالية من التستر والحماية السياسية. في حين أن الأبعاد الدقيقة للبنية التحتية الداعمة اللازمة لتخطيط وتنفيذ هذه السرقة لم يتم الكشف عنها بأي طريقة ذات مغزى، فمن المحتمل جداً أن تكون سرقة ودائع الأمانات الضريبية قد أجريت من قبل مستوياتٍ من الجهات الفاعلة.

تَمثل المستوى الأول على الأرجح مِن شخصياتٍ رفيعة المستوى في الدولة، كانت بمثابة دروع للجناة المباشرين، وربما تألف هؤلاء من كبار السياسيين وغيرهم من كبار الشخصيات الحكومية التي تتبوء قمة الهرم، والذين قدموا الحماية السياسية والقانونية. بينما تمثل المستوى الثاني بالمُصممين والمنفذين الفعليين للسرقة، والذين كانوا القلب النابض للإدارة والخدمات اللوجستية لعملية السرقة والذين نظموا أيضاً تفاصيل السرقة. وشمل ذلك تشكيل أو تفعيل الآليات الزائفة ذات الأغراض الخاصة التي تم استخدامها للمطالبة باستلام الودائع الضريبية واستلامها. وتولى الفريق أيضاً إدارة إصدار الصكوك وتخليصها وإيداعها وصرفها. نظراً لأن الأموال سُحبت بالكامل نقداً من خلال كيانات لأغراض خاصة،[31] كانت هناك حاجة إلى جهد لوجستي ضخم لنقل الأموال، بما في ذلك عربات مؤمنة وتخزين المسروقات وتوزيع الأموال عبر قنوات مختلفة في جيوب الجناة وحلفائهم. وأصبح من المؤكد بأن تم نقل جزءً من المسروقات إلى خارج البلاد من خلال عملية مزاد البنك المركزي، عن طريق واحدة على الأقل من الشركات الوهمية.[32] تنطوي هذه العملية على إيداع الأموال المسروقة في حسابات مصرفية تجارية تنشأها هذه الشركات الوهمية، ومن ثم يتعين على هذه الشركات إنتاج وثائق استيراد مزيفة للوصول إلى الدولارات من المزاد، وعليهم حينها تحويل الأموال إلى خارج البلاد إلى مجموعة أخرى من كيانات لأغراض خاصة الذي من شأنه أن يلزم مجموعة أخرى من الجهات الفاعلة التي يتعين إدارتها ودفع الأموال لها.

تمثل المستوى الثالث بالموظفين والمديرين الذين مكنوا السرقة داخل الإدارات الحكومية الهامة؛ وهي المجموعة التي اضطرت فعلاً إلى التوقيع والموافقة على الوثائق التي اعتمد عليها مصرف الرافدين في صرف الصكوك. يُعد هذا المستوى هو الفريق المُنفِذ لعملية السرقة داخل المؤسسات الحكومية والمصرفية، وشمِل جميع موظفي الحكومة والمصارف الذين كانوا ضروريين لإتمام هذه المعاملات، بدءً من توقيع الصكوك وتخليصها ووصولاً إلى السحب النقدي وغسيل الأموال. تضمن هذا المستوى كحد أدنى الموظفين المخولين بتوقيع الصكوك ومديري الهيئة العامة للضرائب، وقد ينطوي الأمر أيضاً على مشاركة غير مباشرة أو مباشر من الإدارة العليا لمصرف الرافدين ومديري الفروع الرئيسيين وكذلك الأفراد في إدارة مكافحة غسيل الأموال في البنك المركزي العراقي.

بينما تمثل المستوى الرابع بموظفي الدعم والخدمة في إدارات الأمن والنقل والاتصالات في الحكومة، والأجهزة الأمنية الذين كان تعاونهم أو صمتهم ضرورياً للتستر على الجريمة، فمن الصعب أن نتخيل أن جريمة كهذه، استمرت لأشهر ، كان من الممكن أن تمرّ دون أن يلاحظها أحد دون تدخل فعلي أو مُستتر من هؤلاء الموظفين.

[31] "كيان لأغراض خاصة" هي شركات أُسِست أو استحوِذ عليها فقط لأغراض إيداع وسحب المبالغ المسروقة.

[32] المُبرز (53) – التاريخ: 28 تشرين الثاني 2022 – بيان القاضي ضياء جعفر لوكالة الانباء العراقية، عبر الرابط (https://www.ina.iq/171654-.html)

القسم الثاني – ملاحظاتي عن تقرير اللجنة الفرعية البرلمانية المعنية بسرقة حسابات الأمانات الضريبية العائدة للهيئة العامة للضرائب

أ. توظيف الاستشاريين

تناولت اللجنة البرلمانية الفرعية، المختصة بقضية سرقة حسابات الأمانات، عدداً من المسائل المتعلقة بتوظيف الاستشاريين، وعلى وجه الخصوص دور المُستشار حسين قنبر آغا في وزارة المالية ومصرف الرافدين والهيئة العامة للضرائب. وينبغي التعامل مع هذه المسائل بشكلٍ مباشر، لتبديد أي فكرة عن وجود أفعال غير لائقة أو غير مسؤولة.

وما فتئت حكومة العراق عموماً ووزارة المالية خصوصاً بتوظيف خبراء استشاريين خارجيين منذ عام 2003، فقد كان من المُعتاد أن توظف حكومة العراق استشاريين خارجيين في العديد من مشاريعها وبرامجها وخاصة تلك التي تدعمها وكالات تنمية أجنبية وثنائية الأطراف. لكل دولة من الدول المانحة قواعدها الخاصة لتوظيف استشاريين خارجيين في المشاريع والبرامج التي تمولها، وفي كثيرٍ من الحالات، تُبرم الجهة المانحة أو الهيئة الإقراضية عقداً مباشراً مع الاستشاري أو الاستشاريين الذين يتم بعد ذلك إعارة خدماتهم للحكومة العراقية. وفي حالاتٍ أخرى ، تتعاقد الجهة المانحة أو الهيئة الإقراضية مع شركة استشارية، تقوم بعد ذلك باختيار الاستشاريين والإشراف عليهم. وقد تم اتباع هذه الإجراءات من قبل جميع الجهات المانحة أو الهيئات الإقراضية الرئيسية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والإتحاد الأوروبي والوكالات الثنائية الأطراف للولايات المتحدة والدول الأوروبية الفردية واليابان. ويجري دائماً توظيف الخبراء الاستشاريين بالتنسيق مع حكومة العراق وموافقتها، وأن هذه الممارسة مستمرة حتى وقت كتابة هذا التقرير.

وقد أبرمت وزارة المالية إتفاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والإتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها لتقديم خدمات استشارية لإصلاح وتحديث مؤسساتها وإجراءاتها وممارساتها، حيثُ تم توقيع إتفاقية إطارية بين وزارة المالية وشركة البدائل الإنمائية (DAI)، وهي شركة استشارية تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، لتنفيذ مشروع الحوكمة والمساءلة عن الأداء في العراق (مشروع تكامُل)، الذي أبرِم في عام 2017 لتقديم خدمات استشارية للوزارة بموجب منحة المساعدة الفنية، التي وافقت عليها حكومة العراق.[33] مثل هذا الاتفاق جزءاً من إتفاقية مساعدة فنية أكبر بين مكتب رئيس الوزراء وعدد من المانحين الأجانب لدعم الإصلاح الاقتصادي بشكلٍ عام وخلية الإصلاح الاقتصادي المُلحقة بمكتب رئيس الوزراء. وشملت هذه الإتفاقات توظيف استشاريين خارجيين يتم إعارتهم لمكتب رئيس الوزراء بشكلٍ مؤقت أو دائم. وقد طلبت كل حكومة لاحقة مواصلة المشاريع بموجب الإتفاقات المُبرمة مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها، حيثُ قدمت الجهات المانحة للحكومة الجديدة تقاريرٍ عن المشاريع التي كانت جارية والتي سبق تمويلها، واستعرضت الحكومة الجديدة التقدم المُحرز في المشاريع الجارية وكان لديها خيار تعديل أو إلغاء أو إضافة مشاريع جديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن توظيف خبراء استشاريين خارجيين كان على أساس قواعد ومعايير معترف بها دولياً، والتي شملت حزم المكافأة التي تعكس ذلك. وبالتالي، انتدب الاستشاريون إلى خلية إصلاح مكتب رئيس الوزراء أو إلى برنامج (تكامُل) المُبرم مع وزارة المالية، وتمت مكافأتهم وفقاً للمعايير الدولية وليس معايير حكومة العراق. وكان الخبراء الاستشاريون المعينون من الرعايا الأجانب، بمن فيهم الرعايا الأجانب من أصل عراقي والعراقيون مزدوجو الجنسية الذين يقيمون في الخارج.

[33] https://urban-links.org/project/iraq-governance-and-performance-accountability-project-igpa-takamul/

عندما تولت حكومة مصطفى الكاظمي منصبها، كان هناك عدد من الاستشاريين يعملون بالفعل على مشاريع تم تكليفهم بها من قبل الحكومة السابقة في خلية إصلاح مكتب رئيس الوزراء، وعُرِض على الحكومة الجديدة العمل الذي تضطلع به المنظمة المانحة لمراجعته والموافقة عليه. وقد تم تمويل هؤلاء الاستشاريين من قبل الجهات المانحة بما في ذلك البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات التنمية الثنائية، وعملوا تحت إشراف كبار المسؤولين الحكوميين الذين كلفوا بتقديم المشورة لهم. لدى وزارة المالية العديد من البرامج الجارية مع الجهات المانحة الأجنبية للمساعدة الفنية بما في ذلك استشاريون بشأن إعداد الميزانية والبرمجة وإصلاح القطاع المصرفي. هذا وتم إدارة وتشغيل مكون المساعدة الفنية المُقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من قبل الاستشاريين العاملين في شركة البدائل الإنمائية، والتي كانت الطرف المتعاقد الرئيسي مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشأن هذه البرامج المتعلقة بالمساعدة الفنية.

ب. مصرف الناسك الإسلامي

تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الخاطئة حول مصرف الناسك الإسلامي استناداً إلى حقيقة وجود ارتباطي وعبد الحسن جمال، وهو مستشار مالي في وزارة المالية، وحسين قنبر آغا مع المصرف.

تم طرح اقتراح مصرف الناسك الإسلامي من قبل هيئة الحج، التي شهدت فرصة لتوسيع نطاق خدماتها المالية لتشمل الحجاج وعامة الناس، حيثُ منح البنك المركزي العراقي هيئة الحج ترخيصاً للترويج للمصرف. تواصلت الهيئة بشكلٍ متكرر معي لاضطلع بدورٍ قيادي في إنشاء المصرف، ورغم رفضي للمقترح في عدة مرات وافقت أخيراً على المشاركة في إنشاء المصرف أثر الطلبات المتكررة من رئيس الهيئة. وبعد دراسة القطاع المصرفي العراقي، نصحُت بأن ينصب مصرف الناسك الإسلامي ذاته كمصرف رقمي، وأن يطور استراتيجية لتوفير الخدمات المالية الرقمية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. وقد عرضَ عليّ عقد استشاري مع الهيئة العامة للحج والعمرة حتى يتمكنوا من تحويل خدماتي إلى المصرف حينما يصل إلى مرحلة التشغيل الكاملة. وتجدر الإشارة بأنه 2019 خلال عملي مع مصرف الناسك، كان لدي عقداً موقعاً يخولني الحصول على رسوم استشارية منتظمة، فقد قررت عدم استلام أي رسوم أو أجر من العقد. وقد تحملت جميع تكاليفي الشخصية وتكاليف السفر بشكلٍ شخصي، وبالتالي تلقت الهيئة العامة للحج والعمرة خدماتي مجاناً. هذا وقد أصبح هذا العقد لاغياً تلقائياً فور استقالتي من منصب رئيس مجلس الإدارة وتسلمي منصب وزير المالية.

امتلكت هيئة الحج والعمرة غالبية أسهم مصرف الناسك الإسلامي، وامتلكت هيئة التقاعد العامة والمصرف العراقي للتجارة حصصاً مهمة من أسهمه، بينما امتلك مصرف الجنوب الخاص حصةً أصغر. كما تم بيع عدد قليل جداً من الأسهم (0.73%) للعامة.[34] وعلى الرغم من امتلاك المؤسسات الحكومية العراقية أكثر من (88.77%) من أسهم مصرف الناسك، إلا أن المصرف كان يُعد مصرفاً ذو ملكية مختلطة للملكية بين القطاع العام والخاص، مما منح المساهمين من القطاع الخاص أغلبية السيطرة على مجلس الإدارة بموجب القانون. تأسس مصرف الناسك الإسلامي في شهر تشرين الأول 2019، حيثُ عُقِد أول اجتماع عام للمساهمين. وفي هذه المرحلة، تم انتخابي رئيساً لمجلس الإدارة من قبل مُساهمي المصرف، ولم يكن لدي أي أسهم في المصرف باستثناء تلك المطلوبة بموجب القانون للحفاظ على وضعي كرئيس لمجلس الإدارة. كما تعين على عبد الحسن جمال، أحد ممثلي هيئة الحج والعمرة في مجلس إدارة مصرف الناسك، امتلاك عدد صغير جداً من الأسهم في المصرف من أجل العمل في مجلس الإدارة. وتجدر الإشارة إلى أن عبد الحسن جمال كان المفتش العام لهيئة الحج، وبأي شكلٍ من الأشكال، لم أكن أنا أو المفتش العام مُساهمين في المصرف بالمعنى المقبول للمصطلح.

وفي الأشهر القليلة التي سبقت الإنطلاق الرسمي للمصرف، كلفتني هيئة الحج والعمرة بمسؤولية تعيين المدير العام المفوض، وكنتُ في ذلك الوقت مستشاراً متعاقداً مع الهيئة أعمل على تشكيل المصرف. قمت بإجراء العديد من المقابلات مع المرشحين ولكن المشكلة الرئيسية ظلت تتمثل في إيجاد شخص يمكنه تحقيق خطط المصرف ليصبح أول مصرف رقمي بالكامل في العراق. وعلى أثر ذلك، أوصى المصرف العراقي للتجارة المُساهم في مصرف الناسك، بتوظيف حسين قنبر آغا، ووجدته مرشحاً مناسباً لمنصب المدير العام نظراً لخلفيته ومعرفته بالخدمات المصرفية الرقمية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات. وعليه، عُرِض عليه عقداً في شهر أيلول 2019 ليكون المدير العام اعتباراً من بدء تشغيل المصرف بكامل طاقته. وتم الموافقة على عقد حسين من قبل الجمعية العامة الأولى لمصرف الناسك في شهر تشرين الأول 2019.

حتى تاريخ إنشائه الرسمي في شهر تشرين الأول 2019، لم يكن للمصرف أي موظفين أو وجود فعلي، وفي الأشهر التي أعقبت إنشائه، كان المصرف يعمل على إعداد مقره الرئيسي والبدأ في تعيين فريق عمل قليل العدد. هذا ولم يكن للمصرف أي عمليات من أي نوع سواء في الإقراض أو قبول الودائع حتى بدأ العمل بشكل رسمي في شهر أيار 2020.

في أعقاب الاضطرابات التي حدثت في شهر تشرين الأول 2019 وما بعده، بدت البنية التحتية للمصرف الرقمي، وخاصةٍ توافر الإنترنت المُستقر والسريع على مدار الأربعة وعشرين ساعة، غير كافية، وبناءٍ على ذلك، إتخذ مجلس الإدارة والمساهمين قراراً بإدخال الخدمات المصرفية الرقمية بشكلٍ تدريجي فقط على مدى فترة من الزمن، والتركيز في الوقت ذاته على إرساء أساس المصرف على الأساليب التقليدية للخدمات المصرفية. ونظراً لتعيين حسين قنبر آغا لتأسيس مصرف رقمي بالكامل، فقد ارتأى بسبب التغيير في استراتيجية المصرف على المدى المتوسط إعادة النظر في موقفه، وبالتالي قدم استقالته في شهر كانون الأول 2019. لم يدُم ارتباط حسين بمصرف الناسك الإسلامي لأكثر من خمسة أشهر.

استمريت في العمل بصفتي رئيساً لمجلس إدارة مصرف الناسك، وأعاد رئيس الجديد للهيئة تأكيد منصبي في شهر شباط 2020. تمثلت نواياي منذ البداية في جعل المصرف أول مصرف رقمي بالكامل في العراق، ولكن مع تغير استراتيجيته شعرت أن خدماتي لن تكون مطلوبة بعد الآن، وبالتالي، وافقت على البقاء مع المصرف لبضعة أشهر أخرى حتى أصبح يعمل بكامل طاقته. ولكني لم أتمكن من الوفاء بهذا الالتزام، حيث تم تعييني وزيراً للمالية بتاريخ 5 أيار 2020، وعلى أثره تقدمت بإستقالتي فوراً من منصب رئيس مجلس إدارة مصرف الناسك.

[34] يُمكِنك زيارة الموقع الرسمي لمصرف الناسك للحصول على تحليلٍ مُفصل عن ملكية أسهم المصرف، عبر الرابط الآتي:
https://nasikbank.iq/investors/

خلال فترة عملي كمستشار لهيئة الحج والعمرة وبعد ذلك رئيساً لمصرف الناسك، أتيحت لي الفرصة للتعامل مع عبد الحسن جمال، ولما ألغت حكومة عادل عبد المهدي منصب المفتش العام، أصبح عبد الحسن جمال متاحاً لإعادة تعيينه في مكاتبٍ أخرى في حكومة العراق. وبناءً على توصية من الرئيس السابق لهيئة الحج والعمرة، قابلتُ عبد الحسن جمال وعرضتً عليه منصب المستشار المالي لوزارة المالية، وتم تأكيد العرض مِن قبل مكتب رئيس الوزراء.

لذلك من الخطأ تماماً أن نعزو أي دافع خفي وراء تعيين عبد الحسن جمال مستشاراً مالياً لوزارة المالية وتعيين حسين قنبر آغا استشارياً ضمن العقد المُبرم مع شركة البدائل الإنمائية (DAI)[35] بعد عدة أشهر، فالحقيقة هي أن ارتباطنا بمصرف الناسك لم يكن إلا محض صدفة.

ج. تعيين استشارياً لوزير المالية

تم تداول عدد من الإدعاءات الزائفة حول حسين قنبر أغا، الذي ينحدر من عائلة عراقية أصيلة، وهو حاصل على درجة الماجستير في العلوم المالية والإدارة من كلية ستوكهولم للاقتصاد، واحدة من أرقى كليات الدراسات العليا في الاقتصاد والأعمال في أوروبا، ويتمتع بخبرة طويلة في الإدارة وفي القطاع المصرفي، ويُعد أحد أبرز الرواد في العراق في مجال التمويل والخدمات المصرفية الرقمية وأنظمة المدفوعات الرقمية. وفي عام 2018 إنضم إلى فريق استشاري شركة البدائل الإنمائية (DAI)[36] في تقديم الخدمات الفنية لإدارة الدين العام بوزارة المالية، وشارك في هذا الصدد، في إصلاح إدارة الدين العام بوزارة المالية. وعَمِل أيضاً لدى شركات مُتخصصة في توفير الخدمات المالية الرقمية مثل نظم المدفوعات والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

جرت الموافقة على تعيين حسين قنبر آغا جزءاً من فريق شركة البدائل الإنمائية (DAI) لتقديم المشورة بشأن الإصلاحات المقترحة في وزارة المالية في شهر كانون الثاني 2021، فقد جعلته خبرته السابقة في الأعمال المصرفية، وعمله السابق في وزارة المالية في الأعوام 2018-2019، ومعرفته بالقطاع المالي الرقمي، مرشحاً مثالياً لهذه الوظيفة. ومن الواضح أن اختصاصاته تتصل بتنفيذ مقترحات الورقة البيضاء، حيثُ جرت الموافقة على الورقة البيضاء من قبل مجلس الوزراء في شهر تشرين الثاني 2020، وتم إضفاء الطابع الرسمي على فريق تنفيذ الورقة البيضاء تحت رعاية مكتب رئيس مجلس الوزراء وبرئاسة الدكتور علاء السعدي. وتم تعيينه في فريق الورقة البيضاء لإدارة المتابعة في وزارة المالية، وجرت إعارته إلى مكتب وزير المالية في شهر كانون الثاني 2021. بينما وضحت المبادئ التوجيهية التي قدمها وزير المالية إلى حسين، نطاق خدماته الاستشارية بوضوح، والتي تقع جميعها ضمن نطاق اختصاصه وإطار عمله كمستشار.

هذا وقد أوضِح تماماً أن حسين قنبر آغا لم يمتلك أي سلطة تنفيذية على أي موظف في وزارة المالية، ولم يطلب مثل هذه السلطة وليس له الحق فيها. وأدرجت في اختصاصاته الفقرة التالية ذات الصلة فيما يتعلق بمهامهِ:

[35] https://www.dai.com
[36] https://www.dai.com

"... على أن تشغل صفة مستشار رئيسي لي في بعض المسائل المحددة التي يتم تكليفك بها، وتُقدم البدائل والتوصيات المُقنِعة للسياسات، وأن تحضر جلسات اللجان المتخصصة والاجتماعات، وأن تمثلني في مثل هذه اللجان والاجتماعات عندما لا يكون بإمكاني حضورها. وبهذه الصفة، لن يكون لديك أي سلطة تنفيذية على مديري الوزارة، وسيكون اتصالك بالإدارات والمؤسسات الوزارية عن طريق مكتبي. هذا وسيُطلب منك المشاركة في عددٍ مِن اللجان كمراقب ومتابع لتنفيذ القرارات المتخذة المتعلقة بالسياسات."

تعيّن على حسين قنبر آغا كجزءٍ مِن اختصاصاته، زيارة دوائر وزارة المالية والبنوك الحكومية بشكلٍ منتظم، حيثُ كان من الضروري أن يُقيم علاقات عمل جيدة مع كل من الإدارة العامة والمدراء المباشرين لتسير أعماله بسلاسة. وكان من المعروف أن الوزير أعطى الأولوية القصوى لأتمتة عمليات وزارة المالية وإصلاح المصارف، مما جعل عمل الخبراء الاستشاريين في هذا الصدد أمر أساسي.

د. تدوير الموظفين في إدارة مصرف الرافدين

تم تقديم عدة ادعاءات لا أساس لها بشأن تغيير الإدارة العليا في مصرف الرافدين.

بدأت المشاكل في تدوير الموظفين في إدارة مصرف الرافدين عندما وجهت هيئة النزاهة الاتّحادية لائحة إتهام إلى مدير عام سابق وأصبح المنصب شاغراً في شهر تموز2020، وجرى بعدها اختيار حسين علي محيسن ليكون المدير العام الجديد تحت الاختبار في شهر آب 2020. ومع ذلك، تم قطع مدة توليه للمنصب بتاريخ 9 آذار 2021،[37] نتيجة لعقدٍ غير مُصرحٍ به مع شركة المدفوعات "بوابة عشتار" لتقديم خدمات المدفوعات الرقمية لمُتلقي الرواتب التقاعدية الذي يملكون حساباً في المصرف، والذي من شأنه أن يوفر مكاسب هائلة لشركة المدفوعات على مدى سنوات. وعلى هذا الأساس وحده، تم استبدال المدير العام الجديد لمصرف الرافدين، حسين علي محيسن، وأعيد تكليفه بإدارة أخرى ريثما يتم التوصل إلى نتائج التحقيق الداخلي الدائر. ثم عَمِد مدير عام المصرف الصناعي بلال صباح الحمداني، على إدارة مصرف الرافدين للمدة من 9 آذار 2021 حتى 2 كانون الأول 2021،[38] وعندها طلب إعادة تكليفه بالمصرف الصناعي. وبتاريخ 2 كانون الأول 2021، طُلِب من عبد الحسن جمال، المستشار المالي لوزارة المالية، تولي منصب المدير العام وكالة لمصرف الرافدين، وتم اختياره بسبب المشاكل المتكررة في العثور على مدير عام مناسب لمصرف الرافدين، ولتهدئة الوضع داخل المصرف الذي عانى من سرعة تدوير موظفي الإدارة العليا. وكان مِن المتفق عليه أن عبد الحسن جمال سيبقى في المنصب حتى تتم الموافقة على النظام الداخلي الجديد للمصرف من قبل مجلس الدولة. وظلت هذه المسألة مع مجلس الدولة لأكثر من عام دون إصدار قرار نهائي، حيثُ كان من شأن النظام الداخلي الجديد أن يسمح لمصرف الرافدين بتعيين إدارة جديدة من خارج قطاع الدولة ومكافأتهم وفقاً لذلك. وقد كانت هذا خطوة أساسية نحو إضفاء الطابع المهني على الإدارة العليا وإعادة هيكلة المصرف.

[37] المُبرز (1) - التاريخ: 9 آذار 2021 – أمر تنفيذي صادر عن وزير المالية بعزل المدير العام لمصرف الرافدين، حسين علي محيسن، وتكليف السيد بلال صباح الحمداني بصفة مدير عام مصرف الرافدين بالوكالة.

[38] المُبرز (35) – التاريخ: 2 كانون الأول 2021 – أمر وزاري بإنهاء تكليف السيد بلال صباح حسين، واستبداله بالسيد عبد الحسن جمال، للقيام بمهام مدير عام مصرف الرافدين

خلال المدة الواقعة بين شهري آذار إلى كانون الأول 2021، تم تكليف حسين قنبر آغا بمتابعة أربعة مشاريع محددة في مصرف الرافدين. أولاً، تم تكليفه بتصحيح أو إلغاء العقد مع بوابة عشتار، وتقديم تحليلٍ كاملٍ للعقد ووضع مبادئ توجيهية عامة لعقود الدفع الرقمية لمصارف الدولة؛ ونظراً لفشل بوابة عشتار في الالتزام بتعديلات العقد التي تطلبها وزارة المالية، أصبح العقد لاغياً. ثانياً، دعم لجان المصرف التي تعمل على وضع نظام داخلي حديث للمصرف، وتم بالفعل تحقيق ذلك وتطوير مجموعة من القوانين الحديثة والفعّالة لمصرف الرافدين، وتمت الموافقة على اللوائح المقترحة من قبل وزارة المالية والبنك المركزي العراقي وإرسالها إلى مجلس الدولة لاستحصال الموافقة النهائية. وحتى الآن، لم يُصدِر مجلس الدولة حكمه النهائي.

ثالثاً، تحرى حسين قنبر آغا العلاقة بين مصرف الرافدين وشركة كي كارد، التي تدير عقداً مثيراً للجدل لتوفير خدمات المدفوعات الرقمية للمصرف، حيثُ قام بتطوير عملية شاملة تم اختبارها بنجاح لنقل جميع بيانات العملاء وقروضِهم مِن حاملي بطاقات مصرف الرافدين من كي كارد، حيث تم الاحتفاظ بها، إلى النظام المصرفي الأساسي لمصرف الرافدين. وكانت هذه خطوة أولى أساسية في عملية تمكين مصرف الرافدين من استعادة السيطرة على بيانات عملائه. وتم عرض المشروع بالتفصيل والموافقة عليه من قبل جميع الأطراف بما في ذلك إدارة مصرف الرافدين ووزارة المالية والبنك المركزي العراقي. وأخيراً، بحث حسين قنبر آغا عجز الموارد البشرية في مصرف الرافدين وطور نظاماً شاملاً للموارد البشرية بالتعاون مع المكتب الاستشاري لنظم المعلومات والحوسبة في جامعة بغداد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا العمل الاستشاري تم بمعرفة كاملة وموافقة وتنسيق وتعاون من البنك المركزي العراقي الذي كان له مستشارون خاصون به بدورهم يبحثون في إصلاح النظام المصرفي.

هذا وقام حسين قنبر آغا بتسليم جميع مشاريعه بمجرد تولي المدير العام عبد الحسن جمال إدارة مصرف الرافدين، ولم يكن لديه أي اتصال آخر بالمصرف بعد شهر كانون الأول 2021.

هـ. تعيينات لمنصب المدير العام للهيئة العامة للضرائب

أثارت اللجنة الفرعية البرلمانية عدداً من الأسئلة المتعلقة بتدوير أعضاء الإدارة في الهيئة العامة للضرائب في الأشهر من تموز2021 إلى تشرين الأول 2021، والعملية التي أصبح من خلالها أسامة حسام جودت مديراً عاماً للهيئة العامة للضرائب في شهر تشرين الأول 2021. وتجدر الإشارة إلى أن تعيين المدير العام ليس من صلاحيات الوزير المعني وحده، فوفقاً لقرار صادر عن مكتب رئيس الوزراء، يتعين على مكتب رئيس الوزراء إصدار الموافقة المُسبقة على جميع الترشيحات لمنصب المدير العام. ومع ذلك، عليَّ أن أوضح هذه المسألة بداية من شهر تموز2021، عندما أصبح منصب المدير العام لمصرف الرافدين شاغراً، وقمت بترشيح صادق هويدي، المدير العام لمصرف الإسكان آنذاك، لهذا المنصب، حيثُ حصل التعيين على الموافقة المبدئية من مكتب رئيس الوزراء. ولكن ألغي الأمر الذي يؤكد تعيين صادق هويدي بعد صدوره، وأعيد تكليفه برئاسة الهيئة العامة للجمارك بدلاً من ذلك. تولى صادق هويدي منصبه في شهر آب 2020، وقدم بنجاح برنامج أتمتة الهيئة العامة للجمارك بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

وفي أعقاب ذلك، أصبح صادق هويدي يشعر بالقلق المتزايد بشأن التدخلات الخارجية في إدارة هيئة الجمارك وطلب إعادة تكليفه في إدارة أخرى في وزارة المالية. وبتاريخ تموز2021، وافقتُ على طلبه بإعادة تكليفه تاركاً منصب المدير العام لهيئة الجمارك شاغراً نتيجة لذلك. وبعد التشاور مع مكتب رئيس الوزراء، كان الشخص المرشح ليحل محل صادق هويدي في الجمارك هو شاكر محمود الزبيدي، الذي كان آنذاك مديراً عاماً للهيئة العامة للضرائب، المنصب الذي شغله منذ شهر كانون الثاني 2020. عَمِل شاكر محمود الزبيدي في الهيئة العامة للجمارك مِن قبل، وكان تعيينه مقبولاً سياسياً، مما أدى إلى شغر منصب المدير العام للهيئة العامة للضرائب. وعلى أثر ذلك، سعيت جاهداً إلى إيجاد مرشح يدير الشؤون اليومية للهيئة العامة للضرائب في الفترة الانتقالية بينما أبحث عن شخصٍ يتقلد المنصب بشكلٍ دائم. وقد تم ترشيح نائب شاكر محمود الزبيدي في الهيئة العامة للضرائب، سامر عبد الهادي قاسم. لم أكن أعرف هذا الشخص جيداً، ولكنني قبلته كمدير عام مؤقت لهيئة الضرائب بدلاً من تعيينه بشكلٍ دائم.

وفي واقع الأمر، أشار الأمر الوزاري على وجه التحديد إلى عدم تولي سامر عبد الهادي قاسم سيقوم بأداء وظائف المدير العام بصورة مؤقتة حتى تعيين بديل دائم مناسب. وبالرغم من ذلك، بدأ سامر عبد الهادي قاسم بإجراء تغييرات كبيرة وإعادة إنتداب الموظفين فور تسلّمه للمهام اليومية لهيئة الضرائب، تجاوزت نطاق عمله المحدد.

عندما تعرفت بشكل أفضل على سامر عبد الهادي قاسم، ووجدته غير مناسب فنياً وإدارياً لإدارة الهيئة العامة للضرائب، حتى على أساسٍ مؤقت. وعلى أثر ذلك، طلبت منه أن يوجه لي كتاباً يعفيه من الإدارة اليومية للهيئة العامة للضرائب، وهو ما فعله بتاريخ 24 أيلول 2021. كنت قد خططت في وقت سابق لترشيح المستشار المالي لوزير المالية، عبد الحسن جمال، ليكون القائم بأعمال رئيس الهيئة العامة للضرائب عند إعادة تعيين سامر عبد الهادي قاسم، ووافق عبد الحسن جمال على تولي المهمة، لكنه أبلغني بعد ذلك أنه سيرفضها. وعليه وفي مواجهة احتمال عدم وجود رئيس فعال للهيئة بعد استبعاد سامر عبد الهادي قاسم، رشحت رئيس دائرة التدريب بوزارة المالية، أحمد الدهلكي، لمنصب مدير عام الهيئة العامة للهيئة العامة الضرائب. زارني أحمد الدهلكي في مكتبي بتاريخ 25 أيلول 2021، ورحب بالترشيح وأصدرتُ الأمر الوزاري بتعيينه في المنصب. ولكن عندما إتصل بمكتبي لتلقي أمره الوزاري بعد ثلاثة أيام، أخبرني بأنه تلقى مكالماتٍ هاتفية تحثه على رفض المنصب وأنه كان قلقاً بشأن تداعيات هذه المكالمات الهاتفية على نفسه وعائلته. بناءً على ذلك وأخذاً بعين الإعتبار احتمال إلحاق الضرر بأحمد الدهلكي إذا تولى بالفعل منصب المدير العام بالوكالة، أعفيته من الترشيح.

كان المرشح الوحيد المتبقي لرئاسة الهيئة العامة للضرائب هو نائب المدير العام للهيئة، ورئيس إحدى أقسامها الرئيسية، "دائرة كبار المُكلفين"، أسامة حسام جودت، الذي كنت قد قابلته في عدة مناسبات ووجدته ملائماً ولذلك لإلمامه بالشؤون والسياسات الضريبية والقضايا داخل الهيئة، حيثُ أمضى أسامة حسام جودت حياته المهنية بأكملها على مدار عشرين عاماً في الهيئة العامة للضرائب، وحصل على درجات علمية متقدمة في المحاسبة. كما ساعد أيضاً في تنظيم ورشة عمل رئيسة قمتُ بحضورها، حول المسائل الضريبية مع ممثلي القطاع الخاص في منتصف شهر آب 2021، حيثُ لقيت مداخلاته وتعليقاته استحساناً من جميع الحاضرين، وتلقيتُ العديد من الثناءات على شخصيته وكفاءته. ونظراً للافتراض السائد بأن منصِب رئيس الهيئة العامة للضرائب يخضع لاعتبارات عرقية وطائفية، لم أكن قد أيدت النظر في ترشيحه في وقتٍ سابق، ومع ذلك، لم يترك الفراغ الموجود في الإدارة العليا للهيئة بحلول نهاية شهر أيلول 2021 لي خياراً سوى تقديم اسمه كمرشح لرئاسة الهيئة، آملاً ألا يتم الطعن في ترشيحه. وبناءً عليه، أصدرت أمراً وزارياً بتعيين أسامة حسام جودت رئيساً بالوكالة للهيئة العامة للضرائب بتاريخ 28 أيلول 2021. ومن جانبٍ آخر، لم يتم تعميم الأمر الوزاري السابق الذي يشير إلى ترشيح أحمد الدهلكي، على الرغم من توقيعه من قبلي، وتم استبداله بالأمر الذي يشير إلى ترشيح أسامة حسام جودت.

و. عدم إعلام مصرف الرافدين بالتوجيه الصادر عني بتاريخ 4 تشرين الثاني 2022

خلال سير التحقيق الذي قادته اللجنة الفرعية البرلمانية، تم طرح سؤال حول سبب عدم إرسالي لنسخة من توجيهي الصادر بتاريخ 4 تشرين الثاني 2022، إلى مصرف الرافدين. لم يكُن لهذا السؤال معنىٍ في الوقت الذي أصدر فيه التوجيه، حيث لم تكن هناك أية أسبابٍ تدعو للشك في أن المدير العام للهيئة العامة للضرائب ربما كان متواطئاً في إصدار أو الموافقة على صكوك مزورة دون أي إجراءات قانونية أو وثائق ثبوتية. فقد تمثل الهدف من توجيهي هذا إلى إضافة خطوة أخيرة في عملية الموافقة داخل الهيئة لإصدار معاملات استرداد ودائع الأمانات الضريبية. وعلى هذا النحو ، اقتصر التوجيه على الهيئة العامة للضرائب ولم يكن يتعلق بأي إدارة أخرى لدى وزارة المالية، حيث لم تشارك أي وحدة أخرى تابعة لوزارة المالية في عملية إصدار معاملات استرداد ودائع الأمانات الضريبية. وكان مصرف الرافدين هو الجهة التنفيذية لتصفية الصكوك فقط، وليس طرفاً في عملية إصدارها، لذلك، لم يكن من المنطقي إرسال نسخة إلى مصرف الرافدين، حتى لو كانت لدي أي شكوك حول سلوك المدير العام للهيئة. وإذا كان لدي بالفعل أي شكوك في أن المدير العام للهيئة لن ينفذ توجيهي ، لكنت قد استبدلته.

ز. ظروف وزارة المالية عند عودتي بصفة وزير في شهر أيار 2020

ناقشت أيضاً في جلسة اللجنة الفرعية البرلمانية، الظروف داخل وزارة المالية عندما ترأستها للمرة الثانية في شهر أيار 2020. وقد أشرت في خطاب استقالتي[39] المؤرخ 16 آب 2022، إلى مدى تدهور وزارة المالية في العقد الماضي وأكثر، حيثُ أدى غياب السلطة الوزارية لفتراتٍ طويلة من الزمن والتعيينات العشوائية والضارة في كثيرٍ مِن الأحيان في المناصب الرئيسية في الوزارة وأنظمة الإبلاغ والرقابة والمعلومات العتيقة، إلى جعل الوزارة هدفاً مثالياً للمُمارسات الفاسدة. فقد إمتد هذا التدهور ليشمل جميع الإدارات والشركات والمصارف الخاضعة لسيطرة الوزارة والتي تتحكم في موارد ضخمة. تُعد الموارد المالية التي تخضع لسيطرة وزارة المالية خارج عملية الموازنة الاعتيادية، لا مثيل لها في أي جزء آخر من الحكومة العراقية بالاستثناء من وزارة النفط. وأصبح التقليل من قيمة الوزارة، وتحطيمها، واستغلالها، وسرقتها، أمراً يقرب من العادة، وشارك فيه جميع أنواع الجهات الداخلية والخارجية للوزارة.

عندما جئت إلى وزارة المالية لأول مرة، طلبت إعطائي مخططاً للهيكل التنظيمي للوزارة يعكس الطابع الحقيقي والولاءات للمسؤولين عن الإدارات الرئيسية في الوزارة، تبين على أثره تعيين كل مدير عام تقريباً في منصبه نتيجة الولاءات لمجموعات وأحزاب سياسية محددة. وفي الأسابيع القليلة الأولى، بدأت أفهم إلى أي مدى تدهورت الوزارة منذ أن كنت وزيراً آخر مرة في عام 2006. ومع التعامل مع الحالة الفوضوية والمختلة داخل الوزارة والضغوط الهائلة على المالية العامة من انهيار عائدات النفط ومتطلبات جائحة فايروس كورونا ، واجهت أيضاً مجموعة واسعة من الممارسات الفاسدة. وبعد مُضي أيامٍ قليلة في مكتبي، صادفت عقداً سبق التوقيع عليه لتسليم التأمين الصحي للمتقاعدين العراقيين إلى شركتين لبنانيتين غير معروفتين برأس مالٍ ضئيل وسجلٍ غير حافل في إدارة مثل هذه الأعمال، فأحلتُ الأمر على الفور إلى هيئة النزاهة الاتّحادية للنظر فيه.

[39] المُبرز (45) – التاريخ: 16 آب 2022 – خطاب استقالة وزير المالية، الدكتور علي علاوي، الموجه لسيادة رئيس الوزراء.

وبعد ذلك بوقتٍ قصير، أوقفت عقداً سبق التوقيع عليه لمنح إدارة تحصيل الضرائب في العراق لشركة مدرجة في القائمة السوداء من قبل البنك الدولي[40] لانغماسها في مُمارساتٍ فاسدة.

كانت الأوضاع الداخلية لكل دائرة ومصرف وشركة تخضع لسلطة وزارة المالية يرثى لها، وكذلك الوظائف المركزية للوزارة في إدارة الموارد العامة. وكثيراً ما تكون التقارير والبيانات التي تصدرها دائرة المُحاسبة خاطئة ومُضللة ولا تتطابق مع التقارير والبيانات التي تصدرها دائرة الموازنة. فقد إحتوت هيئة التقاعد على الآلاف من أسماء المتقاعدين الوهمية أو غير المُستحقين، راكمت على أثرهم عجزاً متزايداً في التمويل من شأنه أن يهدد قدرة الوزارة على تحمل دفع التقاعدات. وعلى ذات المنوال، امتلكت دائرة عقارات الدولة مجموعة واسعة من الممتلكات والأراضي التي يطمح إليها جميع أنواع الناس بما في ذلك الفاعلين السياسيين والمستثمرين المزعومين ورجال الأعمال المشبوهين. استند المشهد الاستثماري في العراق إلى تخصيص الأراضي المملوكة للدولة مقابل قيمة ضئيلة أو معدومة للمشاريع الاستثمارية، مما يمنح مروجي المشاريع الاستثمارية وحلفائهم السياسيين إمكانات ربح هائلة. وكانت الهيئة العامة للجمارك غارقة في المُمارسات الفاسدة وعدم الإبلاغ عن قيمة الواردات والإعفاءات الفوضوية الممنوحة للمؤسسات الخيرية والتسامح مع التهريب والتسرب الهائل للواردات عبر المراكز الحدودية غير الخاضعة للرقابة وغير المنظمة. ولم يكن لدى إدارة الدين أي وسيلة تتبع دقيق لمجموع ديون العراق الداخلية والخارجية. فقد تخلفت بشكل روتيني عن سداد الفائدة وأصل الدين المحلي للعراق، مما يجعل سلامة الالتزامات التي تعهدت بها وزارة المالية لحاملي هذا الدين بلا جدوى. فَلم تكن الضمانات السيادية للدين التي قدمتها إدارة الدين تخضع لمعايير أو شروط رسمية لإصدارها.

وكان قد أسيء إدارة المصرفين الحكوميين الرئيسيين اللذان يشكلان ثمانين بالمائة من الودائع في البلاد، مع وجود تغييراتٍ متكررة في الإدارة العليا لكليهما، بالإضافة إلى تقادم أنظمة إعداد تقارير والمعلومات. وأفتقر كلا المصرفين إلى مواكبة التغييرات التي تحدث في الصناعة المصرفية العالمية، حيثُ كان يجري تشغيلهما كإضافات لوزارة المالية حتى أمتلئ كلا المصرفين بالديون السيئة، وكانا يعانيان مِن نُقصٍ حاد في رأس المال، نتيجة استخدامهما بانتظام لسد الفجوات التمويلية للمؤسسات الحكومية. هذا وفُرِض على كلا المصرفين قبول التزامات تمويلية ضخمة دون أي اعتبار لتأثيرها على الميزانية العمومية للمصرف أو السيولة. تمثلت إحدة الأمثلة على هذا التدهور في مليارات القروض التي فرضت على المصارف المملوكة للدولة لتمويل مشروع إسكان بسماية، حيثُ تناقضت القوانين الداخلية للمصرفين والتي تم إصدارها في عام 1990، تماماً مع إدارة قطاع مصرفي حديث وفعال وخاضع للمساءلة ويتمتع بالمسؤولية. بالإضافة إلى ذلك، لم يقم مصرفا الرافدين والرشيد بتفعيل أنظمتهما المصرفية الأساسية، مما جعل من المستحيل معرفة تدفق الأموال داخل المصارف في الوقت الفعلي. ولا تزال هذه المصارف تعتمد على الأنظمة الورقية القديمة، وماثلتها مصارف القطاع في درجة السوء.

قدم المصرف الزراعي ما يقرب من مليار دولار من القروض المعدومة غير القابلة للاسترداد، والتي قضت فعلياً على رأس ماله، وأدت إلى إفلاسه بكل المقاييس. بينما شكلت نسبة التأخير أو العجز في محفظة القروض في المصرف الصناعي خمسين بالمائة، مُثقلة بالموظفين الذين تم تسريحهم أو فصلهم من الإدارات الأخرى. وفي الوقت ذاته، عانت شركات التأمين مِن الإهمال والتراجع، حيثُ استخدمت إحدى شركات التأمين كمكان للتخلص من المديرين الذين لم يكن لديهم أي مكان آخر للذهاب إليه. كما كانت الدائرة الاقتصادية وحدة مهجورة ولم تكن لديها القدرة على توفير تحليل وبحث دقيق عن اقتصاد العراق بشكل موثوق، وكانت وظيفتها الوحيدة هي كتابة الجزء الاقتصادي في الموازنة السنوية.

[40] https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/10/08/world-bank-group-debars-techno-brain-kenya-limited-and-techno-brain-global-fz-llc

وعليه، ينبغي النظر إلى سرقة حسابات الأمانات الضريبية في هذا السياق، كونها إنطوت على سرقة واحتيال صريحين جعلا منها جريمة يسهُل فهمها نسبياً. وبالرغم من ذلك، كان لدى وزارة المالية عدد كبير جداً من السرقات التي تقدر بمئات الملايين من الدولارات والتي تم إخفاؤها بسبب تعقيد الجرائم وقلة المساءلة وطريقة التستر عليها. فعلى سبيل المثال، حصل عقد بطاقة "كي كارد" لتوفير خدمات الدفع الرقمية لمصرف الرافدين، والذي تم الطعن فيه من قبل حكومة مصطفى الكاظمي، على مئات الملايين من الدولارات من الرسوم الزائدة للشركة التي تقدم الخدمة. وتشير التقديرات إلى أن العقد البديل الذي حظرته كان سيؤدي إلى حصول شركة بوابة عشتار على ما يقرب من 300 مليون دولار سنويا من الرسوم الزائدة، والتي تصل إلى 6 مليارات دولار في المجموع خلال فترة العقد البالغة 20 عاماً.

مثلت مقاومة التغيير داخل الوزارة وسلطة مجموعات المصالح الخاصة لصالح الوضع الراهن والسلطة الراسخة للبيروقراطيين الفاسدين ومؤيديهم الخارجيين، عقباتٍ أساسية أمام التغيير. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك نقص طفيف في المعرفة والجهل بأفضل الممارسات والمعايير الدولية، فقد كان من المستحيل تقريباً توظيف أشخاصٍ من خارج الحكومة للمساعدة في بناء القدرة الإدارية للوزارة، كما أن العقبات البيروقراطية والمتعلقة بالميزانية كبيرة جداً. وفي الأحيان النادرة لأمكانية توظيف شخصٍ من الخارج، غالباً ما كان الشخص المعني مُحاطاً بالمعارضة وكثيراً ما تجنبه زملاؤه، حيث إتسم أداء الخبراء الاستشاريين الخارجيين الذين تمولهم الجهات المانحة بجودة أفضل بقليل. شهدت الوزارة عدداً لا يحصى من الاستشاريين الخارجيين على مر السنين، الذين تم تجاهل عملهم، أو إضعافه، أو نسيانه ببساطة، وبصفتي وزير ذو غاية إصلاحية، كانت مهمة وقف الجرائم وإصلاح الوزارة مهمة صعبة للغاية، مع مجموعة صغيرة جداً من المتعاونين ذوي التفكير المماثل، وغالباً ما كان لا يوجد أحد آخر بعد رحيل المستشارين الرئيسيين.

وبالرغم من ذلك، قبلت التحدي وشرعت في هذه المهمة بهدف البدء في عملية رفع وزارة المالية إلى الدور القيادي الذي كان يجب أن تلعبه في إدارة وتوجيه الاقتصاد العراقي. ولكن الضغوط الناتجة لا يمكن الاستهانة بها، فقد كان إصلاح البيروقراطية الضخمة ومحاولة توجيه الاقتصاد خلال أزمة كبيرة في الإيرادات، وشق الطريق إلى الأمام لإصلاح الاقتصاد العراقي والجهاز الاقتصادي للدولة بأكمله، من خلال الورقة البيضاء، مهمة هائلة تقع أساساً على عاتق شخصٍ واحد وفريق دعمٍ صغيرٍ جداً. ترتب علي إعطاء الأولوية لوضع وإدارة السياسات الاقتصادية الشاملة للبلاد بالنظر إلى أزمات المالية العامة التي واجهناها وانخفاض قيمة العملة والتخطيط لموازنة 2021 وللعمل على قانون الأمن الغذائي. ولكي أسطيتع أن أدير السياقات اليومية للوزارة، ونظراً لسوء حالة تقارير الإدارة المالية الداخلية وأنظمة المعلومات، اضطررت لاعتماد على المديرين العامين للإدارات الرئيسية لتدفق المعلومات الحيوية. وفي معظم الحالات، سلط المديرون العامون الضوء على القضايا والمشاكل والاختناقات الرئيسية، ولكن في الحالات التي قام فيها المديرون العامون بإخفاء أو بتزييف أوضاعهم أو تزويدي ببيانات غير كاملة أو غير دقيقة أو حجبوا معلومات عمداً، لم يكن هناك أي طريقة يمكنني من خلالها التغلب على ذلك في ظل غياب القدرة على مراقبة الداخلية والرقابة، وخاصة بعد إلغاء مكتب المفتش العام في الحكومة.

القسم الثالث – عدم كفاءة أنظمة الراقبة للهيئة العامة للضرائب في وزارة المالية

أثارت اللجنة الفرعية البرلمانية مسألة كيفية عدم اكتشاف السرقة من قبل وزارة المالية منذ ما يقرب من 10 أشهر، ولا يمكن الإجابة على السؤال إلا في سياق الأنظمة القديمة التي أفسدت وزارة المالية وما زالت تفسد فيها.

تمثلت إحدى أولوياتي القصوى عند تولي منصب وزير المالية في شهر أيار 2020، في معالجة الضعف الهيكلي لوزارة المالية وقدرتها الضعيفة إلى غير الموجودة على التعامل مع تعقيدات إدارة ميزانية الدولة، فهي تفتقر إلى سياسات ونظم متماسكة مرتبطة بسياسة الاقتصاد الكلي الشاملة لإدارة الإيرادات والنفقات، ولم يكن لديها نظام متكامل ورقمي للإدارة المالية العامة، بما في ذلك عدم وجود حساب خزانة موحد (TSA). جعلت هذه العوامل، جنباً إلى جنب مع انتشار النظم الورقية القديمة لعقود، من المستحيل على الوزارة مراقبة مواردها المالية بدقة ومالية إداراتها العديدة، بما في ذلك الهيئة العامة للضرائب، مما أثر بشكلٍ خاص على عمليات إدارة النقد.

مثلت هذه الأولويات جزءاً مُهماً من أجندة الإصلاح الشاملة لوزارة المالية على النحو المنصوص عليه في الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي التي عمدت على تقديمها، وأصبحت فيما بعد سياسة الحكومة في شهري تشرين الأول وتشرني الثاني 2020.

أدى الاعتراف الدولي بأهمية إصلاحات الورقة البيضاء إلى إنشاء مجموعة عمل دولية تدعى "بمجموعة الإتصال الاقتصادي للعراق". تألفت هذه المجموعة في البداية من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة، فضلاً عن البنك الدولي.

كجزءٍ من أنشطة مجموعة الإتصال الاقتصادي للعراق، أطلق الاتحاد الأوروبي والحكومة الألمانية برنامجاً مشتركا للمساعدة الفنية بين الاتحاد الأوروبي وألمانيا لدعم إصلاحات الورقة البيضاء في الأعوام 2021-2022. وقد تم تصميم هذا البرنامج لمعالجة الإدارة المالية العامة ومكافحة غسيل الأموال وتطوير القطاع المالي. ومن جانبي، رحبتُ بالبرنامج ودعمته وصادقت عليه طوال فترة ولايتي كوزير للمالية. ويتمثل جزء حاسم من هذا البرنامج في إصلاح ممارسات إدارة الإيرادات في الهئية العامة للضرائب وأتمتتها، شَمِل ذلك إرساء الأساس لإطلاق نظام متكامل لإدارة الضرائب من شأنه أن يوفر الشفافية التي تشتد الحاجة إليها في عمليات الهيئة على طول سلسلة إدارة الإيرادات. ومن شأن هذه الشفافية أن تجعل من الصعب للغاية، إن لم يكن أقرب إلى المستحيل، الاحتيال على الهيئة العامة للضرائب بما في ذلك اختلاس 3.7 تريليون دينار عراقي من الحساب المصرفي لودائع الأمانات الضريبية، دون اكتشافه.

هذا وتم إطلاق مبادرة إصلاح مُماثلة للهيئة العامة للجمارك وأتمتتها، من أجل إصلاح التعريفات الجمركية وأتمتتها بدعمٍ من منظمة الأمم المتحدة للتجارة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ونظامه المتكامل لإدارة الجمارك المعروف بإسم النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA).

وشملت الجوانب الأخرى لإصلاح الأنظمة المالية العامة العتيقة، إدخال نظام حديث لإدارة الأموال العامة، وقمت بإحياء التنفيذ المُتعثر منذ فترة طويلة للنظام المتكامل للإدارة المالية والمعلومات الذي يرعاه البنك الدولي للقطاع العام. وكان من شأن ذلك أن يجذب البنية التحتية والعمليات المالية للدولة بأكملها إلى نظام واحد متكامل على مستوى الولاية يوفر معلومات حيوية ومفصلة في الوقت الفعلي. كما قمت بتسريع تنفيذ حساب الخزينة الموحد الذي يرعاه صندوق النقد الدولي والذي كان من شأنه أن يوحد حسابات الدولة على أساس يومي. كما بدأت عملية إعادة هيكلة المصارف المملوكة للدولة، الرافدين والرشيد، بدءاً من الرافدين الذي كان في خطر أكبر. يعاني كلا المصرفين من ضعف هيكلي عميق، فهما يعملان دون نظام مصرفي حديث أساسي عامِل، مما ترك فروعهما الثلاثمائة (300) غير متصلة ببعضها البعض. وهذا يعني في الواقع أن كل منها يعمل كمصرف مُستقل. ومن شأن ذلك، إذا اقترن مع ضعف قدرتهما، أن يسفر عن صعوبة التوفيق بين حسابات الحكومة عبر هذه الفروع، إن لم يجعله مستحيلاً.

ونتيجة لذلك، فإن وزارة المالية تفتقر إلى السيطرة الفعالة على الإنفاق الخاص بالجهات الحكومية، ولا تمتلك سوى معرفة جزئية بأرصدة النقدية لديهم. وفي انتظار تنفيذ المشاريع المذكورة أعلاه، كنت معتمداً بشكلٍ كامل على أداء ونزاهة وحسن نية موظفي وزارة المالية الحيويين، ولا سيما المديرين العامين والمديرين العامين الآخرين، واعتمدت على تقاريرهم بشأن حالة عملياتهم وإداراتهم ضمن سلسلة التقارير الهرمية. وهذا التبعية تعني أنه إذا ارتكبت وحدة أو رئيس وحدة عملية احتيال، فإنه من المستحيل تقريباً على الوزير أن يكون على علم بأي مخالفة.

إتضح هذا الضعف بشكلٍ خطير عندما اكتشف فريقي الاستشاري مخالفتين في معالجة المدفوعات لاسترداد ودائع الأمانات الضريبية في الهيئة العامة للضرائب والتي أمرت على الفور على أثرها بإجراء مزيد من التحقيقات وأصدرت تعليمات بتاريخ 4 تشرين الثاني 2021 بعدم تخليص أي مدفوعات دون موافقتي الصريحة.

وعلى الرغم من ذلك، وما يؤكد اعتماد وزير المالية بدرجة عالية جداً على أداء ونزاهة وحسن نية موظفي وزارة المالية الحيويين، فقد تم صرف 247 صك بقيمة 3.7 تريليون دينار عراقي لخمس شركات بين شهري أيلول 2021 وآب 2022، وتم سحب المبالغ النقدية فور إيداعها في حساباتهم. ومع ذلك، فإن التقرير المالي لقسم المحاسبة في هيئة الضرائب بتاريخ 09 تشرين الأول 2022[41] أشار إلى أن أرصدة حسابات الأمانات بلغت 3.5 تريليون دينار عراقي. بينما بلغت الأرصدة الفعلية للحسابات مع مصرف الرافدين 0.205 تريليون دينار عراقي.[42] ولم يتم تسجيل المدفوعات بأي شكل من الأشكال في سجلات الهيئة، مما جعل من المستحيل عليّ أن أكون على علم بتلك التطورات.

وعلى الرغم من جميع أخطائهم، كان من الممكن للأنظمة الورقية القديمة المُعتمدة منذ عقود وثقل الهيكل البيروقراطي لوزارة المالية وهيئة الضرائب ومصرف الرافدين، أن تشكل حاجزاً أمام الأداء السلس لهذه السرقة، فبدون مشاركة العديد من الجهات الفاعلة الرئيسية في الإدارات الحكومية (وليس فقط الهيئة العامة للضرائب ومصرف الرافدين)، لم يكن من المُمكن للاختلاس أن يحدث. فقد أخفت أفعالهم المُنسقة التي انتهكت جميع الآليات والضوابط الحكومية، عملياتهم وساهمت في تزوير السجلات.

---

41 المُبرز (46) – التاريخ: 09 تشرين الأول 2022 – كتاب من الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية يبين رصيد الودائع الضريبية في الحساب رقم (60032)كما هو مسجل في دفاتر قسم الحسابات للهيئة.

[42] المُبرز (47) – التاريخ: 10 تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة.

ومن المؤسف عدم حدوث أي شيء من هذا القبيل في هذه الحالة، فلم تردني أي معلومات بشأن سرقة حسابات الأمانات من أي شخص داخل هيئة الضرائب أو من أي قسم آخر في وزارة المالية، ولم أتلق أي معلومات من مصرف الرافدين، ولم يبلغ العاملون في مصرف الرافدين، وخصوصاً المديران العامان للمصرف، بلال صباح الحمداني وعبد الحسن جمال، اللذان رأسا المصرف خلال الفترة التي حدثت فيها السرقة، عن أي عمليات غير مشروعة قد تجري داخل حساب الأمانات التابع لهيئة الضرائب الموجود لديهما. ولم تُبلغني إدارة غسيل الأموال في البنك المركزي أو أي مصادر رسمية أخرى قد تكون على دراية بالسرقة، بإحتمالية تعرض حساب الهيئة للاستنزاف عن طريق صرف صكوك مزورة. ويشمل هذا جميع الأجهزة الأمنية والأجهزة الرقابية التابعة للحكومة. وعندما اشتكى المدير العام لشركة الخدمات المالية، حسين علي محيسن، إلى المدير العام لمصرف الرافدين، بأن شركاتٍ غير مُرخصة شوهدت تقوم بسحب مبالغ نقدية كبيرة من أحد فروع المصرف، وتم تجاهل رسالته.[43] وتجدر الإشارة إلى وزارة المالية لم تستلم نسخة من هذه الرسالة، فأني كلما تلقيت أي رسائل تشير إلى إحتمال ارتكاب مخالفات في أي مكان في الوزارة، أخذتها بمنتهى الجدية وشكلت لجاناً للتحقيق في الأمر.

وأخيراً، قوبلت جهودي الرامية إلى إحياء نظام معلومات الإدارة المالية المتكامل وإطلاق حساب خزانة موحد وإعادة هيكلة مصرف الرافدين، بمقاومة من جانب النظام والبيروقراطية طوال فترة ولايتي كوزير للمالية. ومن غير الواضح في هذا الوقت ما إذا كانت وزارة المالية تمضي قدماً بالفعل في أتمتة أنظمة الرقابة الإدارية والمعلومات والإبلاغ.

43 المُبرز (42) – التاريخ: 27 كانون الثاني 2022 – كتاب من المدير العام للشركة العراقية للخدمات المصرفية، حسين علي محسن، إلى المدير العام لمصرف الرافدين، عبد الحسن جمال، يشكو فيها من تحويل مبالغ نقدية كبيرة من مصرف الرافدين عبر أدوات خاصة يزعم أنها مملوكة لشركة كورك للهاتف المحمول.

القسم الرابع – لماذا لم تتمكن نُظم المُحاسبة والمراقبة الحالية في وزارة المالية من اكتشاف السرقة؟

وكما ذُكِر آنفاً، تُعد إدارة حسابات الأمانات العائدة للهيئة العامة للضرائب شأناً داخلياً تماماً للهيئة، ويتمتع المدير العام للهيئة بالتفويض الكامل إجرائياً لمعالجة معاملات استرداد ودائع الأمانات، والموافقة عليها. وكما جرت العادة، لم يتلقَّ مكتب وزير المالية الأرصدة الموجودة في حساب الأمانات كجزءٍ من الإجراءات المتبعة. وخلال فترة تولي للمنصب، كان يُشار إلى حسابات الأمانات التابعة للهيئة العامة للضرائب عندما يُطلب تحويل الأموال من حساب الأمانات الضريبية في الهيئة إلى حساب الخزينة، بعد مرور خمس سنوات على الودائع غير المطالب بها. يُعد توجيهي الوزاري الصادر بتاريخ 4 تشرين الثاني 2021، بمثابة تجميد سحوبات من رصيد حساب الأمانات التابع للهيئة في ذلك التاريخ، حيث لم يمكن إجراء أي معاملات أخرى بدون موافقة الوزير.

كانت السرقة شأناً غير مسجلٍ تماماً على مستوى هيئة الضرائب، فعندما أصدرت الصكوك المزورة لم يتم تسجيلها مقابل رصيد حساب الأمانات الضريبية للهيئة لدى دائرة المُحاسبة. وعلى هذا النحو، عندما طلب وزير المالية بالوكالة رصيد حسابات الأمانات الضريبية للهيئة من دائرة المُحاسبة للهيئة في شهر تشرين الأول 2022، حصل على رصيد يظهر إجمالي 3.5 تريليون معرف في الحساب.[44] وكان هذا معادلاً للرصيد الذي تحتفظ به حسابات الأمانات الضريبية للهيئة بتاريخ توجيهي الوزاري المؤرخ 04 تشرين الثاني 2021. ويفترض إن دائرة المُحاسبة لدى الهيئة لم تكُن على دراية بالصكوك المزورة التي تم إصدارها، ولم تتمكن أو لم تقم بتسجيلها مقابل أرصدة حساب الأمانات الضريبية. تم سحب الصكوك ببساطة من السجل، ويفترض إنه لم يتم إخطار أي شخص في دائرة المُحاسبة للهيئة بإصدارها، ولم يتم إدخال أي قيد في حسابات الأمانات الضريبية للهيئة لإظهار أن الأموال سُحِبت. ثم أرسلت هذه الصكوك إلى مصرف الرافدين لإجازتها.

ومع ذلك، لم يكن الأمر مشابهاً في مصرف الرافدين، ففي هذا المصرف كان لابد من إدخال الصكوك المزورة على أنها مسحوبة من أرصدة حساب الأمانات العائد للهيئة العامة للضرائب، وفقاً للإجراءات الاعتيادية. وبمجرد استلام تأكيد إدارة الهيئة على صحة الصكوك، توجب على مصرف الرافدين إدخال المعاملة ضد رصيد حساب الأمانات العائد للهيئة العامة للضرائب. ولذلك، كان يجب خفض رصيد حساب الأمانات العائد للهيئة بمجرد تسوية الصكوك. وكان يجب عكس هذه التعديلات على التقارير الدورية التي يتعين على مصرف الرافدين إصدارها لجميع عملائه، بما في ذلك الهيئة العامة للضرائب، لإظهار رصيدهم الحالي مع المصرف. وكان من المفترض أن تُرسل هذه التقارير إلى الهيئة بشكلٍ دوري لإظهار رصيد حسابات الأمانات الضريبية العائدة للهيئة، وكان من المفترض أن تُرسل بشكلٍ مباشر، وليس إلى وزارة المالية كجزء من الإجراءات الاعتيادية.

44 المُبرز (46) – التاريخ: 9 تشرين الأول 2022 – كتاب من الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية يبين رصيد الودائع الضريبية في الحساب رقم (60032)كما هو مسجل في دفاتر قسم الحسابات للهيئة.

هذا يُثير العديد من الأسئلة، هل تم تحديث بيانات حساب الأمانات الضريبية العائد للهيئة العامة للضرائب في مصرف الرافدين بانتظام؟ هل أطلعت الإدارة العليا لمصرف الرافدين على كشوف الحسابات المصرفية هذه، وهل كانوا على علم بعواقبها؟ وهل أُرسلت هذه الكشوفات إلى الهيئة العامة للضرائب؟ وإذ كان الأمر كذلك، لمن أرسلوها، ومتى؟ هل أرسلوها إلى دائرة المُحاسبة أو إلى مكتب المدير العام؟ من يمكنه أيضاً الإطلاع على هذه الكشوفات؟ كانت هذه الكشوفات مخفية عن الأنظار، وبواسطة من؟ إتضح لاحقاً أن إدارة حساب الأمانات الضريبية العائد للهيئة العامة للضرائب لم تتلق هذه البيانات، أو إذا تلقتها، فإنها لم تجمع بينها لإظهار السحب السريع لأرصدة حساب الأمانات الضريبية.

في الحقيقة، أن وزارة المالية كان خارج حلقة المحاسبة لحسابات الأمانات الضريبية التابعة للهيئة، وقواعد المحاسبة لمصرف الرافدين. ومن الناحية الإجرائية، لم يتلق وزارة المالية أي بيانات بخصوص حسابات الأمانات الضريبية، سواء من الهيئة ذاتها أو من مصرف الرافدين. وبالتالي، لم يكن هناك آلية محاسبية رسمية يمكن من خلالها إنذار وزارة المالية بالمعاملات المزروة من خلال الإجراء الحالي للإبلاغ عن المدفوعات.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات التحقيقية و المؤسسات الرقابية الرئيسة لدى الحكومة العراق والمُتمثلة بهيئة النزاهة الاتّحادية وديوان الرقابة المالية، لم تبلغ عن أي نشاطٍ خاطىء يحدث في حسابات ودائع الأمانات الضريبية، سواء بشكلٍ رسمي أو غير رسمي. بل على العكس من ذلك، أجرت هيئة النزاهة الاتّحادية على سبيل المثال دراستي استقصاء رئيسة لسير عمليات الهيئة العامة الضرائب، وقدمت على أثرهم تقاريرها بتاريخ 21 كانون الأول 2021[45] و 17 أيار 2022[46] إلى مكتب رئيس الوزراء. ركزت الدراسة الأولى التي أسفرت عن تقرير 17 أيار 2022، بشكلٍ خاص على الفساد داخل الهيئة العامة الضرائب ونقاط الضعف في المؤسسة التي شجعت هذه المُمارسات، حيثُ أمضى فريق هيئة النزاهة الاتّحادية وقتاً في المكتب الرئيسي للهيئة العامة الضرائب وكذلك في العديد من المكاتب الميدانية. وقدم الفريق تقريرهم الشامل الموقع من قبل رئيس هيئة النزاهة الاتّحادية، حول هذه القضايا داخل الهيئة العامة الضرائب إلى مكتب رئيس الوزراء بتاريخ 17 أيار 2022، وأرسلوا بنسخة منه إلى وزير المالية. أشاد هذا التقرير بجهود الإدارة الجديدة للهيئة العامة الضرائب، مشيراً على وجه التحديد إلى الطريقة التعاونية التي كان يعمل بها أسامة حسام جودت مع وحدة التحقيق التابعة لهيئة النزاهة الاتّحادية. ولم يأتي التقرير إطلاقاً على ذِكر أي مشاكل في حسابات الأمانات الضريبية للهيئة العامة الضرائب. من المؤكد إن فريق هيئة النزاهة الاتّحادية قد التقى بعشرات المسؤولين على مختلف المستويات في الهيئة العامة الضرائب، لكنه مع ذلك لم يتلق منهم أي تنويه بشأن أي اختلاس أو سرقة أموال من حسابات الأمانات الضريبية. هذا وتزامن التقرير الصادر بتاريخ 17 أيار 2022 على وجه التحديد كما نعلم الآن، مع الفترة التي استمرت فيها سرقة حسابات الأمانات الضريبية لما يقرب من تسعة أشهر.

[45] المُبرز (38) – التاريخ: 21 كانون الأول 2021– تقرير هيئة النزاهة الاتّحادية عن الهئية العامة للضرائب والموجه إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء. لم يذكر التقرير أي مخالفات في معاملات استرداد الضرائب.

[46] المُبرز (52) – التاريخ: 17 أيار 2022 – تقرير شامل صادر عن الهيئة النزاهة الاتّحادية للتحقيق في الفساد وسوء الإدارة في الهيئة العامة للضرائب، ولم يذكر التقرير أي ملاحظة تتعلق بصكوك ودائع استرداد الأمانات الضريبية.

وفي نفس الصدد، أعطى ديوان الرقابة المالية موافقته على إستبعاده مِن سير عملية تدقيق حسابات الأمانات الضريبية[47] دون معرفة كافية بالآثار الضارة لتوصيته هذه، مما أدى بهذا الإجراء إلى خلق الظروف التي تم بموجبها إزالة عنصرٍ يحتمل أن يكون رادعاً مِن سير عملية التدقيق،[48] فمن المُرجح أن وجود أو عدم وجود ديوان الرقابة المالية في سير عملية تدقيق حسابات الأمانات الضريبية عاملاً هاماً في حسابات الجناة. ومع ذلك، وفي مواجهة إصرار أربع مؤسسات حكومية وبرلمانية مختلفة على استبعاد ديوان الرقابة المالية من سير عملية تدقيق حسابات الأمانات الضريبية، لم يكن لدي أي سبب وجيه لعدم الموافقة على توصياتهم.

وعلى مستوىٍ آخر، كان لديوان الرقابة المالية وجوداً مستمراً في مصرف الرافدين، وتعاوناً منتظماً مع الهيئة العامة للضرائب. ولم يلاحظ الديوان أو يبلغ عن أي تطورات غير عادية أو ضارة، سواء في حساب الأمانات الضريبية لدى الهيئة العامة للضرائب أو في حسابات الأمانات الضريبية لدى مصرف الرافدين. هذا ولم تأتي المراجعة السنوية للهيئة العامة للضرائب و المراجعة السنوية لمصرف الرافدين على ذكر أي تطوراتٍ ضارة في حسابات الأمانات الضريبية.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التوضيح بأن مكتب رئيس الوزراء قد أبلغ ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة الاتّحادية بانتشار مُمارسات الفساد على نطاقٍ واسع في حسابات الأمانات الضريبية العائدة لهيئة الجمارك وتلك العائدة للهيئة العامة للضرائب، من حيث صلتها بودائع الأمانات الضريبية للمستوردين والتجار. وبتاريخ 19 آب 2020، طلب مكتب رئيس الوزراء من هيئة النزاهة الاتّحادية وديوان الرقابة المالية، التحقيق في هذا الأمر، وأرسل المكتب رسالتين أخريين إلى هيئة النزاهة الاتّحادية بتاريخ 16 أيلول 2020[49] و 29 تشرين الأول 2020 لمتابعة الأمر. ولكن لم تُرسل أي نسخ من هذه المذكرات إلى وزارة المالية، لذلك لم أكن على دراية بالأمر. رداً على مخاوف مكتب رئيس الوزراء بشأن حسابات الأمانات الضريبية، أشار ديوان الرقابة المالية في مذكرته المؤرخة 12 كانون الأول 2020، إلى إجراء التدقيق في حسابات الأمانات الضريبية لهيئة الجمارك بين عامي 2015 و 2017، ولم يستدلوا على وجود أي خاطئ. هذا ولم يتطرق ديوان الرقابة المالية مباشرةً للشواغل المُحددة لمكتب رئيس الوزراء، فيما يتعلق بحسابات الأمانات الضريبية في كل من هيئة الجمارك وهيئة العامة للضرائب، ولم يُرسل إلى وزير المالية نسخة من ردهُ على مكتب رئيس الوزراء.

وبالنظر إلى هذه التصريحات المُبكرة المُعرِبة عن القلق والصادرة عن مكتب رئيس الوزراء بشأن إمكانية تفشي الفساد في حسابات الأمانات الضريبية، كان يتوجب على كلٍ مِن هيئة النزاهة الاتّحادية وديوان الرقابة المالية أن يظهرا يقظة حاسمة في تقييمهما لاحتمالية حدوث الاحتيال في حسابات الأمانات الضريبية، الذي ورد في تحقيقاتهم اللاحقة للهيئة العامة للضرائب.

[47] المُبرز (9) – التاريخ: 27 تموز 2021- رسالة من ديون الرقابة المالية إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء، بخصوص استبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب.

[48] المُبرز (12) – التاريخ: 02 آب 2021- يوجه المدير العام للهيئة العامة للضرائب، شاكر محمود الزبيدي، نائبه بالتوقف عن إشراك ديوان الرقابة المالية في عملية المراجعة المسبقة لاسترداد الضريبة.

[49] المُبرز (33) – التاريخ: 19 آب 2020 و16 أيلول 2020 و31 تشرين الأول 2020 و27 كانون الأول 2020 – بعث مكتب رئيس مجلس الوزراء برسالة ورسالتي تذكير إلى هيئة النزاهة الاتّحادية وديوان الرقابة المالية، يبلغهما فيها بالنشاط المشتبه به في عمليات استرداد الودائع لدى الهيئة العامة الضرائب وهيئة الجمارك. ولم يذكر رد ديوان الرقابة المالية أي مخاوف بشأن الهيئة العامة الضرائب.

القسم الخامس – الإطار الزمني

20 كانون الأول/يناير 2020

تعيين شاكر محمود الزبيدي مديراً عاماً للهيئة العامة للضرائب.

5 تموز2021

إرسال طلب استبدال المديرين العامين للهيئتين العامتين للضرائب والجمارك إلى مكتب رئيس الوزراء.

13 تموز2021

وجه رئيس اللجنة المالية النيابية، هيثم الجبوري، رسالة إلى وزير المالية يطلب فيها استبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب ووقف آلية المراجعة المسبقة التي يجريها الديوان لمعاملات استرداد ودائع الأمانات الضريبية.[50]

27 تموز2021

أرسل ديوان الرقابة المالية رسالة إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء يطلب فيها رأي المكتب بشأن طلب اللجنة المالية البرلمانية باستبعاد الديوان من الهيئة العامة للضرائب وإعطاء الديوان رأياً إيجابياً بشأن هذا الطلب.[51]

1 آب 2021

رد مكتب رئيس الوزراء على كتاب ديوان الرقابة المالية.[52]

2 آب 2021

وجه مدير عام الهيئة العامة للضرائب، شاكر محمود الزبيدي، باستبعاد ديوان الرقابة المالية من سجل تدقيق معاملات استرداد ودائع الأمانات الضريبية في الهيئة العامة للضرائب (دون الحصول على موافقة من وزير المالية).[53]

---

[50] المُبرز (8) – التاريخ: 13 تموز 2021- رسالة من رئيس اللجنة المالية النيابية، هيثم الجبوري، إلى وزير المالية، يطلب فيها استبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب.

[51] المُبرز (9) – 27 تموز 2021- رسالة من ديون الرقابة المالية إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء، بخصوص استبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب.

[52] المُبرز (11) – التاريخ: 1 آب 2021- رسالة من مكتب سيادة رئيس الوزراء إلى ديون الرقابة المالية، بخصوص استبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب.

[53] المُبرز (12) – التاريخ: 2 آب 2021- يوجه المدير العام للهيئة العامة للضرائب، شاكر محمود الزبيدي، نائبه بالتوقف عن إشراك ديوان الرقابة المالية في عملية المراجعة المسبقة لاسترداد الضريبة.

3 آب 2021

رسالة موجهة من رئيس اللجنة المالية النيابية، هيثم الجبوري، إلى وزير المالية يكرر فيها طلبه المؤرخ 13 تموز2021، باستبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب.[54]

4 آب 2021

يصدر نائب مدير عام الهيئة العامة للضرائب، سامر عبد الهادي قاسم، أمرا باستبعاد ديوان الرقابة المالية من مسار تدقيق معاملات استرداد ودائع الأمانات الضريبية، والمضي قدماً في معالجتها دون الحاجة لتدقيق مُسبق (يتم تعميم الأمر دون موافقة وزير المالية أو معرفته).[55]

4 آب 2021

قرار وزاري بتعيين شاكر محمود الزبيدي مديراً عاماً للهيئة العامة للجمارك، وتعيين سامر عبد الهادي قاسم مديراً عاماً للهيئة العامة للضرائب.[56]

5 آب 2021

أمر وزاري بتشكيل لجنة تدقيق لمراجعة ودائع الأمانات الضريبية من بين أمور أخرى.[57]

10 آب 2021

تلقى مكتب الوزير خطاباً من الهيئة العامة للضرائب، يرد فيه طلب استبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب.[58]

---

[54] المُبرز (13) - التاريخ: 3 آب 2021- رسالة من رئيس اللجنة المالية النيابية، هيثم الجبوري، إلى وزير المالية، يُكرر فيها طلبه باستبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب.

[55] المُبرز (14) - التاريخ: 4 آب 2021- إبلاغ معاون المدير العام، سامر عبد الهادي قاسم، إدارات الهيئة العامة للضرائب باستبعاد ديوان الرقابة المالية من المشاركة في عملية المراجعة المسبقة لاسترداد الضرائب.

[56] المُبرز (6) – التاريخ: 5 تموز 2021- رسالة موجهة من وزارة المالية إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء، تتضمن طلب تغير المدير العام للهيئة العامة للضرائب.

[57] المُبرز (16) - التاريخ: 5 آب 2021- توجيه وزير المالية بتشكيل لجنة للتحقيق في عمل الهيئة العامة للضرائب والضرائب المُستردة

[58] المُبرز (17) - 10 آب 2021- طلب المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، سامر عبد الهادي قاسم، موافقة وزير المالية على استبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب.

12 آب 2012

ترسل الهيئة العامة للضرائب خطاباً إلى مصرف الرافدين تطلب فيه إلغاء معالجة استرداد ودائع الأمانات الضريبية الصادر إلى شركة لوك أويل.[59]

16 آب 2021

ترسل الهيئة العامة للضرائب خطاباً إلى مصرف الرافدين تطلب فيه إلغاء معالجة استرداد ودائع الأمانات الضريبية الصادر إلى شركة هندسة البترول والبناء الصينية.[60]

26 آب 2021

وافق وزير المالية على طلب مدير عام الهيئة العامة للضرائب بالوكالة، سامر عبد الهادي قاسم، باستبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب، حيث أشار الكتاب إلى موافقة اللجنة المالية النيابية ومكتب رئيس مجلس الوزراء وديوان الرقابة المالية.[61]

31 آب 2021

أرسلت هيئة النزاهة الاتّحادية تقريرها بشأن التحقيق في صك استرداد الأمانات الضريبية الصادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى شركة هندسة البترول والبناء الصينية. تم إرسال التقرير مباشرة إلى الهيئة العامة للضرائب دون إرسال نسخة إلى مكتب الوزير.[62]

5 أيلول 2021

سامر عبد الهادي قاسم يرسل خطاباً إلى مصرف الرافدين يأذن فيه بمعالجة صك استرداد الأمانات الضريبية الصادر إلى شركة هندسة البترول والبناء الصينية.[63]

[59] المُبرز (18) - التاريخ: 12 آب 2021 – طلب معاون المدير العام للهيئة العامة للضرائب، أسامة حسام جودت، المُرسل لمصرف الرافدين لإيقاف صك شركة لوك أويل.

[60] المُبرز (21) – التاريخ: 16 آب 2021 – طلب المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، المقدم لمصرف الرافدين بغية إيقاف الصك الصادر إلى شركة هندسة البترول والبناء الصينية.

[61] المُبرز (17) - 10 آب 2021- طلب المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، سامر عبد الهادي قاسم، موافقة وزير المالية على استبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب

[62] المُبرز (24) – التاريخ: 31 آب 2021 – تقرير هيئة الزاهة الاتحادية إلى الهيئة العامة للضرائب بشأن التحقيق المطلوب في دفعات الضريبة المُستردة، والذي أشار إلى عدم وجود أي مُخالفات. لم تبعث اللجنة بنسخٍ من التقرير إلى وزير المالية

[63] المُبرز (25) – التاريخ: 5 أيلول 2021 – طلب مُقدم من المدير العام بالوكالة، سامر عبدالهادي قاسم، إلى مصرف الرافدين لرفدهم بصحة صدور للصك الصادر إلى شركة هندسة البترول والبناء الصينية

22 أيلول 2021

سامر عبد الهادي قاسم يرسل خطاباً إلى مصرف الرافدين يأذن فيه صك استرداد الأمانات الضريبية الصادر إلى شركة القانت.[64]

25 أيلول 2021

تلقى مكتب وزير المالية شكوى من أن تواتر إعادة انتداب الموظفين داخل الهيئة العامة للضرائب مرتفعٍ بشكلٍ غير معقول، حيثُ تجاوز عدد أوامر إعادة الانتداب خلال إدارة سامر عبد الهادي قاسم المائتا أمر، حتى بلغ عدد الأوامر منذ بداية عام 2021، وخلال إدارة كل من شاكر محمود الزبيدي وسامر عبد الهادي قاسم، (2836) أمر إعادة انتداب.[65]

30 أيلول 2021

تم تعيين أسامة حسام جودت بصفة مدير عام بالوكالة للهيئة العامة للضرائب.

7 تشرين الأول 2021

بدأ أسامة حسام جودت بتوقيع خطابات إلى مصرف الرافدين، يسمح فيها بتجهيز صكوك استرداد الأمانات الضريبية لشركة القانت.[66]

27 تشرين الأول 2021

تلقى مكتب وزير المالية معلوماتٍ بشكلٍ غير رسمي من خلال رسالة "واتس آب"، بأن مصرف الرافدين تلقى صك استرداد الأمانات الضريبية من الهيئة العامة للضرائب.

[64] المُبرز (27) – التاريخ: 22 أيلول 2021 – طلب مُقدم من المدير العام بالوكالة، سامر عبدالهادي قاسم، إلى مصرف الرافدين لرفدهم بصحة صدور للصك الصادر إلى شركة القانت للمقاولات

[65] المُبرز (26) – التاريخ: 6 أيلول 2021 – الأمر الإداري رقم (2639) الصادر عن المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، سامر عبدالهادي قاسم، المتعلق بعدد عمليات إعادة تعيين موظفي الهيئة العامة للضرائب. والمُبرز (23) – التاريخ: 24 آب 2021 – الأمر الإداري رقم (2704) الصادر عن المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، سامر عبد الهادي قاسم، المتعلق بعدد عمليات إعادة تعيين موظفي الهيئة العامة للضرائب. والمُبرز (20) - التاريخ: 16 آب 2021 – يوجه المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، سمير عبدالهادي قاسم، بإعادة تعيين بعض الموظفين في إدارة الشؤون المالية للهيئة العامة للضرائب. كما تظهر الوثيقة العدد الهائل من عمليات إعادة تعيين الموظفين في الهيئة من شهر كانون الثاني إلى شهر آب تحت إدارة شاكر محمود الزبيدي.

[66] المُبرز (28) – التاريخ: 7 تشرين الأول 2021 – طلب مُقدم من معاون المدير العام، أسامة حسام جودت، إلى مصرف الرافدين لرفدهم بصحة صدور للصك الصادر إلى شركة القانت للمقاولات.

28 تشرين الأول 2021

دعا وزير المالية مدير عام الهيئة العامة للضرائب، أسامة حسام جودات، ومدير عام مصرف الرافدين، بلال صباح الحمداني، للاجتماع للاستفسار عن المعلومات التي تفيد بأن الهيئة العامة للضرائب استأنفت إصدار صكوك استرداد الأمانات الضريبية.[67]

1 تشرين الثاني 2021

أرسل وزير المالية خطاباً رسمياً إلى الهيئة العامة للضرائب، يطلب فيه السجل الورقي لجميع معاملات استرداد ودائع الأمانات الضريبية في عامي 2020 و 2021.[68]

3 تشرين الثاني 2021

تلقى مكتب وزير المالية من الهيئة العامة للضرائب قائمة معاملات استرداد ودائع الأمانات الضريبية التي تم تسويتها في عامي 2020 و 2021 دون أي أثر ورقي، ولم يكن اسم شركة القانت مدرجاً ضمن هذه القائمة.[69]

4 تشرين الثاني 2021

أصدر وزير المالية أمراً تنفيذياً يحظر الهيئة العامة للضرائب من إصدار أي صكوك ضريبية دون الحصول على موافقة موقعة من وزير المالية.[70]

5 تشرين الثاني 2021

يُعرِب وزير المالية عن مخاوفه بشأن الاحتيال في الهيئة العامة للضرائب، إلى مكتب رئيس الوزراء.

7 تشرين الثاني 2021

بعث وزير المالية برسالة إلى الهيئة العامة للضرائب يكرر فيها طلبه للحصول على وثائق الاسترداد الضريبي، للتحقيق في معاملات استراتد ودائع الأمانات الضريبية الصادرة إلى شركة هندسة البترول والبناء الصينية ولوك أويل.[71]

---

[67] المُبرز (29) – التاريخ: 27 تشرين الأول 2021 – [لقطة شاشة من تطبيق الواتس آب] جدول وزير المالية ليوم الخميس الموافق تاريخ 28 تشرين الأول 2021. شَمِل الجدول لقاء مع معاون المدير العام للهيئة العامة للضرائب، أسامة حسام جودت، والمدير العام لمصرف الرافدين، بلال صباح، للاستفسار عن مدفوعات استرداد الضرائب.

[68] المُبرز (30) – التاريخ: 1 تشرين الثاني 2021 – وزير المالية يوجه بطلب الأوراق الثبوتية لعمليات لاسترداد الضرائب التي تمت معالجتها في عامي 2020 و 2021 من الهيئة العامة للضرائب.

[69] المُبرز (51) – التاريخ: 3 تشرين الثاني 2021 – رد الهيئة العامة للضرائب على طلب وزير المالية للحصول على معلومات بتاريخ 1 تشرين الثاني 2021. وتشمل هذه القائمة الاستردادات الضريبية لعام 2021.

[70] المُبرز (31) – التاريخ: 1 تشرين الثاني 2021 – وزير المالية يوجه بطلب الأوراق الثبوتية لعمليات لاسترداد الضرائب التي تمت معالجتها في عامي 2020 و 2021 من الهيئة العامة للضرائب.

[71] المُبرز (32) – التاريخ: 7 تشرين الثاني 2021 – توجيه وزير المالية للهيئة العامة للضرائب بالتحقيق في استرداد الضرائب لشركات لوك أويل وشركة هندسة البترول والبناء الصينية وشركة القانت للمقاولات وشركة مبدعون.

2 كانون الأول 2021

تعيين عبد الحسن جمال مديراً عاماً لمصرف الرافدين.[72]

6 كانون الأول 2021

يتلقى وزير المالية رداً على توجيهه بتاريخ 7 تشرين الثاني 2021 الصادر إلى الهيئة العامة للضرائب، للإبلاغ عن استرداد الودائع الضريبية قيد التحقيق.[73]

20 كانون الأول 2021

دعا وزير المالية شركة لوك أويل إلى اجتماع للاستفسار عن صك استرداد الأمانات الضريبية الصادر للشركة.[74]

21 كانون الأول 2021

أصدرت هيئة النزاهة الاتّحادية تقرير مراجعة شاملة عن الهيئة العامة للضرائب دون ذكر أي مسائل تتعلق باسترداد ودائع الأمانات الضريبية.[75]

11 كانون الثاني 2022

تلقى عبد الحسن جمال تقريراً مفصلاً من إدارة مكافحة غسيل الأموال في مصرف الرافدين بشأن صكوك الهيئة العامة للضرائب، سلطت فيه الضوء على مخاوف إدارة مكافحة غسيل الأموال بشأن هذه الصكوك.[76]

27 كانون الثاني 2022

تلقى مدير عام مصرف الرافدين، عبد الحسن جمال، شكوى من مدير عام الشركة العراقية للخدمات المصرفية، حسين علي محيسن، بشأن شحنات نقدية كبيرة تُنقل من المصرف عبر مركبات خاصة مملوكة لشركة كورك لتشغيل الهاتف المحمول.[77]

---

[72] المُبرز (35) – التاريخ: 2 كانون الأول 2021 – أمر وزاري بإنهاء تكليف السيد بلال صباح حسين، واستبداله بالسيد عبد الحسن جمال، للقيام بمهام مدير عام مصرف الرافدين.

[73] المُبرز (36) – التاريخ: 6 كانون الأول 2021 – معاون المدير العام للهيئة العامة للضرائب، أسامة حسام جودت، أرسل تقرير تدقيق إلى وزير المالية بشأن التحقيق الجاري في الصكوك الصادرة إلى شركة لوك أويل وشركة هندسة البترول والبناء الصينية وشركة القانت.

[74] المُبرز (37) – التاريخ: 20 كانون الأول 2021 – جدول لقاءات وزير المالية ليوم الاثنين الموافق 20 كانون الأول 2021، تضمن تقرير عقد اجتماع مع شركة لوك أويل للاستفسار عما إذا كانوا على إطلاع بمدفوعات استرداد الضرائب التي تمت معالجتها بإسم شركتهم أم لا.

[75] المُبرز (38) – التاريخ: 21 كانون الأول 2021 – تقرير هيئة النزاهة الاتحادية عن الهئية العامة للضرائب والموجه إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء. لم يذكر التقرير أي مخالفات في معاملات استرداد الضرائب.

[76] المُبرز (39) – التاريخ: 11 كانون الثاني 2022 – مذكرة داخلية في مصرف الرافدين من إدارة مكافحة غسل الأموال إلى المدير العام، عبد الحسن جمال، لإبلاغه رسمياً بموقف صكوك استرداد الضرائب.

[77] المُبرز (42) – التاريخ: 27 كانون الثاني 2022 – كتاب من المدير العام للشركة العراقية للخدمات المصرفية، حسين علي محسن، إلى المدير العام لمصرف الرافدين، عبد الحسن جمال، يشكو فيها من تحويل مبالغ نقدية كبيرة من مصرف الرافدين عبر أدوات خاصة يزعم أنها مملوكة لشركة كورك للهاتف المحمول.

17 أيار 2022

إصدار تقرير شامل من قبل هيئة النزاهة الاتّحادية للتحقيق في الفساد وسوء الإدارة في الهيئة العامة للضرائب. لم يذكر التقرير أي ملاحظة بخصوص صكوك استرداد ودائع الأمانات الضريبية.[78]

16 آب 2022

الدكتور علي عبد الأمير علاوي يقدم استقالته من منصب وزير المالية.[79]

10 تشرين الأول 2022

إصدار تقرير شامل عن سرقة ودائع الأمانات الضريبية للهيئة العامة للضرائب من قبل وزارة المالية، وإرساله إلى البرلمان ومكتب رئيس الوزراء وهيئة النزاهة الأإتحادية.[80]

19 تشرين الأول 2021

أصدر الدكتور علي عبد الأمير علاوي بياناً بشأن سرقة ودائع الأمانات الضريبية العائدة للهيئة العامة للضرائب.[81]

[78] المُبرز (45) – التاريخ: 16 آب 2022 – خطاب استقالة وزير المالية، الدكتور علي علاوي، الموجه لسيادة رئيس الوزراء.

[79] المُبرز (45) – التاريخ: 16 آب 2022 – خطاب استقالة وزير المالية، الدكتور علي علاوي، الموجه لسيادة رئيس الوزراء.

[80] المُبرز (47) – التاريخ: 10 تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة.

[81] المُبرز (48) – التاريخ: 19 تشرين الأول 2022 – إفادة وزير المالية السابق، الدكتور علي علاوي، بخصوص سرقة الودائع الضريبية.

القسم الخامس – المُستندات المُبرزة

المُبرز (1) - التاريخ: 9 آذار 2021 – أمر تنفيذي صادر عن وزير المالية باستبعاد المدير العام لمصرف الرافدين، حسين علي محيسن، وتكليف السيد بلال صباح الحمداني بصفة مدير عام مصرف الرافدين بالوكالة.

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Ministry of Finance

جمهورية العراق
وزارة المالية/ الموارد البشرية
٢/٥٠١
الدائرة /

No.: العدد: ٥٨٦٤
Date: / / 20 التاريخ: ٩ /٣/ ٢٠٢١

وزارة المالية
مدير عام الدائرة الإداري

امر وزاري (٥٠٧)

استنادا للصلاحيات المخولة لنا وفق المادة (١٧) اولا من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١قررنا التالي

١- سحب يد السيد حسين علي محيسن مدير عام مصرف الرافدين/ وكالة
٢- يحال الموما اليه إلى التحقيق وذلك لقيامه بتوقيع عقد مع احدى شركات الدفع الالكتروني دون استكمال الاجراءات القانونية
٣- يكلف السيد بلال صباح حسين مدير عام المصرف الصناعي بتمشية امور المصرف المذكور لحين الانتهاء من التحقيق .

وينفذ هذا الامر اعتبارا من تاريخه اعلاه

علي عبد الأمير علاوي
وزير المالية
٢٠٢١/٣/٩

Ministry of Finance

نسخه منه

مكتب السيد الوزير/ للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير.
مكتب السيد الوكيل /للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
مصرف الرافدين /مكتب المدير العام /للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم .. مع التقدير
الدائرة القانونية /مكتب المدير العام /للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم ..مع التقدير
قسم الخبراء /للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم ...مع التقدير .
قسم الموارد البشرية
المصرف الصناعي / مكتب المدير العام ..

المُبرز (2) – التاريخ: 4 أيار 2021 – رسالة من وزير المالية إلى مكتب رئيس الوزراء يطلبُ فيها استبعاد مدير عام مصرف الرافدين، حسن علي محيسن، من المصرف.

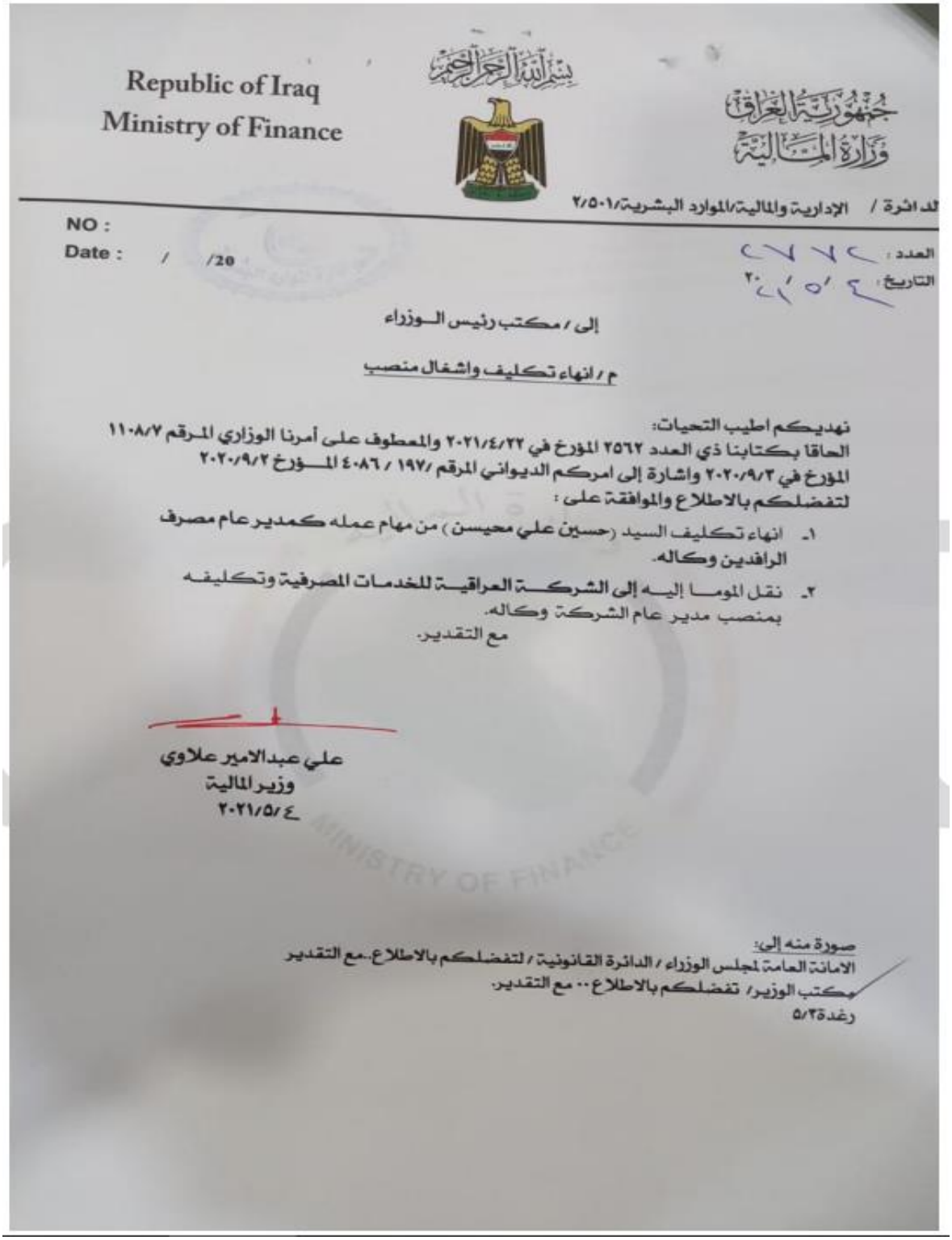

Republic of Iraq
Ministry of Finance

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة المالية

الدائرة / الادارية والمالية/الموارد البشرية/٢/٥٠١

NO :
Date : / /20

العدد : ٢٧٧٢
التاريخ : ٢٠٢١/٥/٤

إلى / مكتب رئيس الوزراء

م / انهاء تكليف واشغال منصب

تهديكم اطيب التحيات:
الحاقا بكتابنا ذي العدد ٢٥٦٢ المؤرخ في ٢٠٢١/٤/٢٢ والمعطوف على أمرنا الوزاري المرقم ١١٠٨/٧ المؤرخ في ٢٠٢٠/٩/٣ واشارة إلى امركم الديواني المرقم ١٩٧/ ٤٠٨٦ المؤرخ ٢٠٢٠/٩/٢ لتفضلكم بالاطلاع والموافقة على :

١- انهاء تكليف السيد (حسين علي محيسن) من مهام عمله كمدير عام مصرف الرافدين وكاله.
٢- نقل المومأ إليه إلى الشركة العراقية للخدمات المصرفية وتكليفه بمنصب مدير عام الشركة وكاله.

مع التقدير.

علي عبدالامير علاوي
وزير المالية
٢٠٢١/٥/٤

صورة منه إلى:
الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية / لتفضلكم بالاطلاع..مع التقدير
مكتب الوزير/ تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
رغدة ٥/٣

المُبرز (3) – التاريخ: 4 تموز 2021 – مذكرة مِن وزارة المالية إلى البنك الدولي، تلتمسُ مِن خلالهِ الوزارة مساعدة البنك الدولي في صياغة "طلب تقديم العروض" لشراء نظام أتمتة مناسب لهيئة الضرائب العامة

7 أبريل, 2021

مذكرة

الموضوع: خريطة عمل البنك الدولي للمساعدة لتوفير نظام ادارة الضرائب المتكامل والخدمات الالكترونية (ITAS).

معلومات عن سياق الموضوع: كما تم التوضيح سابقا للبنك الدولي: الهيئة العامة للضرائب تستخدم حاليا مراحل متواضعة من الأتمتة لتنفيذ عملياتها الأساسية. يثير هذا الشأن تحفظات واضحة بشأن الكفاءة والنزاهة. لم تقدم المبادرات السابقة لأدراج وأستخدام الأنظمة المعلوماتية التقنية أية نتائج مرضية. وفقا للمذكور أعلاه, فأن وزارة المالية تتباحث بشأن خيارات الدعم من البنك الدولي للمساعدة بتوفير نظام ادارة الضرائب المتكامل والخدمات الالكترونية (ITAS) والموارد المتعلقة.

نحن نفهم أن:

- يُطلب تقديم الخدمات لأغراض البحث والتصميم والتطوير والخدمات الاستشارية الشاملة اللازمة لأنشطة المشتريات.
- يلزم التأكيد على أن الخدمات المقدمة ستكون مستقلة وتستفيد من الممارسات الجيدة المعمول بها دوليًا.

نحن نفهم كذلك:

- ليس هناك حاجة إلى تمويل خارجي لنظام ادارة الضرائب المتكامل (ITAS) لأن وزارة المالية تتوقع أن يتم تأمين الموارد من خلال عمليات الموازنة العادية.
- في حين أن إصلاحات الإدارة الضريبية الواسعة غالبًا ما ترتبط بعمليات أستملاك لنظام ادارة الضرائب المتكامل (ITAS) ، فإن إلغاء العمليات الأساسية اليدوية والورقية يعد أولوية ملحة.

الخطوات القادمة:

بناءً على هذه المعايير ، يمكننا اقتراح خارطة الطريق التالية ، والتي تحدد سلسلة من الإجراءات المحتملة لتأمين دعم البنك الدولي ، جنبًا إلى جنب مع الأعمال التقنية والأنشطة التي قد تنشأ. إذا وجدت خارطة الطريق مناسبة ، فسنطلب رسالة رسمية تنص على الموافقة . سيسمح ذلك بالبدء الفوري لأنشطة البنك الدولي.

خارطة الطريق: العمل الشهري للوكالة (أو النشاط)

(1) 1 وزارة المالية: يتم تقديم وأيصال طلب دعم رسمي الى البنك الدولي.
(2) 2 البنك الدولي/الهيئة العامة للضرائب: يتم عمل تقييم أولي مع ورشة عمل عن بعد.
(3) 4 البنك الدولي/وزارة المالية: يتم تحديد آلية المساعدة مع مساهمة من وزارة المالية.

(4) 4 الى 5 يتم التعاقد مع استشاري (شركة أو فريق من المستشارين الفرديين).
(5) 5 البنك الدولي/الهيئة العامة للضرائب: يتم أكمال الأختبارات التشخيصية المؤسسية (أداة التقييم التشخيصي لإدارة الضرئب (TADAT)) والأختبار التشخيصي للأنظمة المعلوماتية والتوصيات من قبل الخبير التشخيصي.
(6) 7 البنك الدولي/وزارة المالية: يتم الأتفاق على الأستملاك, واصلاحات أساسية جدا في مجال أدارة الضرائب. كما يتم الأتفاق على متطلبات نظام ادارة الضرائب المتكامل (ITAS).
(7) 8 البنك الدولي/الهيئة العامة للضرائب: يتم إنتاج الشروط المرجعية وكذلك المواصفات والمتطلبات الخاصة بالعطاءات. تم إعداد طلب العطاءات أو طلب العروض.
(8) 10 الهيئة العامة للضرائب/وزارة المالية: يتم نشر طلبات العطاءات أو العروض.
(9) الهيئة العامة للضرائب/البنك الدولي:

الشهر	مرحلة واحدة (نظام بسيط)	مرحلتين (نظام معقد)
10/11	45 يوما مع التمديد حتى 60	45 يوما مع التمديد حتى 60
12	يتم استلام العطاءات / العروض	استلام مقترحات المرحلة الأولى
13	التقييم	التوضيحات والتقييمات
13	أتمام التقييم	المباشرة بالمرحلة الثانية
15	إرساءالعقد (من الممكن تقديم العرض من قبل الفائز)	30يومًا لتطوير اقتراح المرحلة الثانية
15	حل الاحتجاجات (فترة الثبات)	استلام العروض النهائية
16		التقييم
18		إرساء العقد
18		حل الاحتجاجات (فترة الثبات)

* ملاحظة 1: يشير "الشهر" إلى عدد إشاري للأشهر بدءًا من مارس 2021 ، وفي ذلك الوقت قد تكتمل الأنشطة وفقًا لاتخاذ القرار في الوقت المناسب.

* ملاحظة 2: قد ينتج عن طلب تقديم العطائات نتائج أفضل من خلال عرض توضيحي مباشر يستخدم للتحقق من صحة اقتراح مقدمي العطاءات كجزء من المرحلة الأولى ، وهذا يسمح لوزارة المالية بالحصول على فهم أفضل للحل المقترح وطرح أسئلة حول الثغرات المحددة قبل توقيع العقد. إذا تم اختيار طلب تقديم العروض ، فيمكن أن يكون هناك متطلبات ما بعد التأهيل لمعرفة الحل المقترح قبل توقيع العقد مع مقدم العطاء الأقل تقييمًا.

المتطلبات الأساسية الواجب توفرها: بناءً على هذا الجدول الزمني المعجل ، "يجب" استيفاء الشروط التالية ؛ خلاف ذلك ، سوف يتأثر الجدول سلبًا.

1. **فريق متخصص ومؤهل بالسمات التالية:**

أ. قائد الفريق المركزي مع القدرة على اتخاذ القرار والسلطة على مستوى يقبل فيه المديرون المعنيون بقراراته.

ب. يجب أن يضم الفريق ممثلين تقنيين بدوام كامل من المديرين المعنيين ، القادرين تمامًا على اتخاذ القرار نيابة عن المديرين.

ج. يجب أن يضم الفريق خبيرًا متفرغًا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، على دراية بقدرة الوزارة ، والدولة ، بالإضافة إلى خبير المشتريات على دراية بمتطلبات شراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

د. سيتم تفويض قائد الفريق المركزي من قبل وزير المالية للتنسيق مع أي طرف معني آخر (المدقق الداخلي ، مشتريات الشركات ، الشؤون القانونية ، إلخ) حسب الحاجة.

ه. قد يستخدم الفريق الاستشاريين وبناء القدرات عند الحاجة.

2. **الاجتماعات المنتظمة:**

أ. يجب أن تكون هناك اجتماعات أسبوعية مع المديرين المعنيين ، عندما يتفقون على الخطوات والإجراءات اللاحقة. يجب أن تكون الأطراف المعنية الأخرى (المدقق الداخلي ، مسؤولي مشتريات الشركات ، الشؤون القانونية ، إلخ) حاضرة بنشاط في مثل هذه الاجتماعات.

ب. يجب أن تكون هناك اجتماعات شهرية مع الوزير، عندما يقوم رئيس الفريق المركزي بالإبلاغ عن آخر الإنجازات مقابل الخطة، مع تسليط الضوء على الصعاب لقرار الوزير. يجب على جميع الأطراف المعنية التي تحضر الاجتماعات الأسبوعية أن تكون حاضرة في الاجتماعات الشهرية.

3. **اتخاذ القرار:**

أ. يجب اتخاذ القرارات الفنية ، بما في ذلك تلك المطلوبة لشروط المراجعة ، وعملية الشراء التي يجب اتباعها ،وشروط طلب العطاءات ، والتقييمات الفنية من قبل لجنة فنية مكونة من قائد الفريق المركزي والمديرين المعنيين (أو ممثليهم المفوضين بالكامل والذين تم تقديمهم بالفعل كجزء من فريق التنفيذ) بالإضافة إلى خبير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفريق. سيعمل أخصائي المشتريات كمستشار وسكرتير للاجتماعات ، ويقوم بإعداد محاضر القرارات والتقارير وجمع التوقيعات المطلوبة.

ب. سيقوم فريق البنك الدولي بدعم ومراقبة عملية صنع القرار الفني وتطوير الوثائق الفنية الناتجة التي تم تسليط الضوء عليها. سيتم تصعيد المشكلات والمخاوف إلى الإدارة العليا المناسبة حسب الحاجة.

تكملة للمُبرز (3) – التاريخ: 4 تموز 2021 – مذكرة مِن وزارة المالية إلى البنك الدولي، تلتمسُ مِن خلالهِ الوزارة مساعدة البنك الدولي في صياغة "طلب تقديم العروض" لشراء نظام أتمتة مناسب لهيئة الضرائب العامة.

4. **إعداد شروط المراجعة ، طلب تقديم العطاءات ، وتقارير التقييم:** هذه هي الصادرات الأساسية للفريق. يجب إما أن يقوم فريق التنفيذ بإعداد هذه المستندات ، كفريق واحد ، أو يجب أن يستخدم مستشارين لإعداد هذه المستندات بناءً على القرارات المتخذة.

5. **يتم التقييم المالي** من قبل لجنة يعينها الوزير حيث يعمل خبير المشتريات كسكرتير ، وكحد أدنى يكون قائد الفريق المنسق عضوًا أساسيًا.

6. **منح العقد:** نظرًا لأن جميع الأطراف المعنية قد شاركت في اتخاذ القرار من البداية ، يجب أن يتم تحديد منح العقد بطريقة منهجية - يجب ألا يستغرق كل طرف مسؤول أكثر من 3 أيام للتوصية / الموافقة على المنح.

عمل:

(1) يتم تسليم طلب رسمي للحصول على دعم البنك الدولي إلى البنك الدولي. (وزارة المالية بالشهر 1)
مطلوب خطاب من وزير المالية أو رئيس الهيئة العامة للضرائب لبدء دعم البنك الدولي. عند الاستلام ، ستبدأ عمليات الترخيص الداخلية للبنك الدولي. بمجرد الانتهاء ، ستتم مراجعة خارطة الطريق المقدمة واتخاذ إجراءات بشأنها بالتعاون مع كل من وزارة المالية الهيئة العامة للضرائب وأصحاب المصلحة المحتملين الآخرين.

(2) يتم إجراء تمرين تقييم أولي وورشة عمل عن بُعد. (البنك الدولي/الهيئة العامة للضرائب حسب الشهر 2)
سيقود عملية التقييم أولي موظفو البنك الدولي وخبراء تقنيون دوليون. والغرض منه هو تحديد النطاق التقريبي لمتطلبات الأتمتة التي قد تؤدي إلى المشتريات بشكل أفضل. ستشمل مجالات الاهتمام تحديد شبكة مكاتب الهيئة العامة للضرائب، وتوثيق مركز البيانات ومشاكل الاتصالات ، وتحديد أعداد وأنواع الموظفين بالإضافة إلى موارد تكنولوجيا المعلومات الأساسية المتاحة. سيشمل تمرين التقييم أولي أيضًا ورشة عمل حول منهجية التقييم المؤسسي (أداة التقييم التشخيصي لإدارة الضرئب (TADAT) وأدوات أخرى) ، وشرح العملية والمعلومات اللازمة للتقييم. سيوفر التقييم المؤسسي المعلومات اللازمة عن النظام البيئي لإدارة الضرائب لإعلام تطوير متطلبات المشتريات وخارطة طريق لتعزيز إدارة الضرائب.

(3) يتم تحديد آلية المساعدة بمدخلات وزارة المالية. (البنك الدولي/ وزارة المالية حسب الشهر 4)

ستتم مراجعة نتاج وصادرات التقييم أولي بشكل مشترك من قبل البنك الدولي و الهيئة العامة للضرائب لإبلاغ عن أختيار آليات الدعم. قد تتخذ هذه الآليات هيئتها على شكل التعاقد مع كيان تجاري ، أو استخدام فريق صغير من مستشاري البنك الدولي (يتألف من خبراء محليين ودوليين) أو كليهما. ستعطى الأولوية لتفضيلات وزارة المالية و الهيئة العامة للضرائب.

(4) يتم التعاقد مع شركة أو فريق من المستشارين لفترات قصيرة. (البنك الدولي من الشهر 4 إلى 5)

إذا تقرر أن الكيان التجاري مناسب ، فستبدأ عمليات الشراء الداخلية للبنك الدولي. في أفضل سيناريو ، سيستغرق هذا ما لا يقل عن ثلاثة أسابيع حتى يكتمل. بدلاً من ذلك ، يمكن أعادةً الاستعانة بفريق من الخبراء الاستشاريين (كمستشارين على المدى القصير للبنك الدولي) ، اعتمادًا على المؤهلات المطلوبة وتوافر المرشحين المحتملين للعمل.

(5) اكتمال التشخيص المؤسسي و تشخيص التكنولوجيا المعلوماتية. (البنك الدولي/الهيئة العامة للضرائب بحلول الشهر 5)
سيشكل الناتج الأساس لمتطلبات الشراء بناءً على نموذج مستقبلي مستهدف لإدارة الضرائب والذي سيتم تحديده بشكل مشترك من قبل وزارة المالية و الهيئة العامة للضرائب والبنك الدولي. سيتضمن التشخيص تحليلًا لما يلي: أ) الوضع الحالي لترتيبات الحوكمة والهيكل التنظيمي للهيئة العامة للضرائب ؛ ب) ترتيبات التوظيف. ج) العمليات والممارسات الأساسية لإدارة الضرائب ؛ و) عمليات تكنولوجيا المعلومات ودعمها. يمكن استخدام أداة التقييم التشخيصي لإدارة الضرئب (TADAT) والأدوات الأخرى لتوفير فهم للوضع الحالي لإدارة الضرائب والنظام البيئي الأوسع.

(6) يتم الاتفاق على ستراتيجيات الأستملاك وإلأصلاحات الأساسية. (البنك الدولي/وزارة المالية حسب الشهر 7)
سيتم اقتراح خيارات لاستراتيجية الاستحواذ من خلال دعم البنك الدولي (خبراء أو شركة) ومعالجة مناهج مختلفة للمشتريات (على سبيل المثال ، استخدام جمعيات ودعم طويل الأجل للعمليات والصيانة) في سياق قوانين وإجراءات المشتريات الوطنية. سيتم بشكل مشترك تطوير إصلاحات بسيطة وواقعية لإدارة الضرائب واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات بشكل مجتمع لتحقيق نموذج الإدارة المستهدف في المستقبل. سيتم أكمال نهج أسلوب الشراء بناءً على المتطلبات. يمكن أن تكون هذه المشتريات من مرحلة واحدة أو مرحلتين. تكون المرحلة الواحدة لمتطلبات أقل حيث تكفي الأنظمة الجاهزة مع تعديلات طفيفة ، ونظام مرحلتين حيث يجب تصميم نظام جديد ، أو تحتاج الأنظمة الجاهزة إلى تعديلات جوهرية. في المرحلة الأولى ، يُظهر المتقدمون نظامهم ونهجهم. ثم يتم الانتهاء من المتطلبات للمرحلة الثانية من العطاءات.

(7) إعداد المواصفات والمتطلبات الخاصة بالعطاءات. (البنك الدولي/هيئة العامة للضرائب حسب الشهر 8)

سيأخذ دعم البنك الدولي دورًا رائدًا في تطوير المواد التقنية اللازمة. قد تتكون هذه من عدة حزم شراء (على سبيل المثال ، فصل نظام ادارة الضرائب المتكامل (ITAS) عن اقتناء أجهزة الكمبيوتر المطلوبة في مكاتب الضرائب) أو مجمعة. سيتم تضمين المعايير الدولية والممارسات الجيدة في جميع المتطلبات (على سبيل المثال ، الاعتماد على متطلبات TIA-942 لمراكز البيانات ، إذا لزم الأمر ؛ أو استخدام تقنيات السجل الفرعي للفترة الضريبية لمحاسبة دافعي ضرائب نظام ادارة الضرائب المتكامل (ITAS)). سيتم تطوير مستندات الأستملاك (طلب العطاءات أو طلب العروض) من قبل وزارة المالية بمساعدة المستشار الفني للبنك.

(8) نشر وإدارة طلبات تقديم العروض. (البنك الدولي/الهيئة العامة للضرائب حسب الشهر 10)

سيتطلب ذلك من الهيئة العامة للضرائب ووزارة المالية القيام بدور قيادي وضمان الامتثال لإجراءات الشراء ونشر الأشعارات (بما في ذلك من خلال القنوات الدولية) وتقديم إيضاحات بشأن المتطلبات أو إجراءات تقديم العطاءات.

(9) تقييم العطاءات والعروض الفنية. (البنك الدولي/الهيئة العامة للضرائب حسب الشهر 13)

بناءا على اللوائح الوطنية ، ربما يساعد خبراء البنك الدولي في بناء القدرات الحكومية لدعم تقييم الهيئة العامة للضرائب للمقترحات ، ووفقًا لقيود البنك الدولي الخاصة ، يقدمون تقييماتهم المستقلة. قد يشمل ذلك المشاركة في كل من الجوانب الفنية والمالية ، أو الجوانب الفنية فقط.

(10) تم منح العقود وحل الاحتجاجات. (البنك الدولي/الهيئة العامة للضرائب حسب الشهر 18)

في هذه المرحلة ، ستكون المفاوضات قد اكتملت وسيتم الاتفاق على شروط وأحكام العقود لكل من حزم المشتريات. تم حل أي احتجاجات معلقة قبل منح العقود وتم منح العقود. يتم تقييم احتجاجات ما بعد الجائزة من حيث الجدارة ، إذا وعندما يتم استلامها. يمكن للبنك الدولي تقديم مدخلات فنية في هذه الأنشطة بينما يجب على الهيئة العامة للضرائب ووزارة المالية القيام بدور قيادي.

المُبرز (4) التاريخ: 15 نيسان 2021- طلب مِن وزارة المالية إلى البنك الدولي، تلتمسُ مِن خلالهِ الوزارة مساعدة البنك الدولي في صياغة "طلب تقديم العروض" لشراء نظام أتمتة مناسب لهيئة الضرائب العامة

Republic of Iraq
Ministry of Finance
Minister's Office

جمهورية العراق
وزارة المالية
مكتب الوزير

العدد: 885
التاريخ: 2021-4-15

وزارة المالية
مكتب الوزير
Ministry of Finance
Minister's Office

Mr. Ramzi Neman
Special Representative for Iraq
Middle East and North Africa Region
International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) &
International Development Association (IDA)
The World Bank
Email: rneman@worldbank.org

Subject: **Request for World Bank Support to Assist with the Procurement of an Integrated Tax Administration IT System**

Dear Mr. Neman,

Reference is made to the memorandum dated April 07, 2021 with regard to the above subject, which is attached for further reference. We understand that this memorandum was prepared by the related World Bank team following the verbal discussions held with my personal advisor, Mr. Hussein Kanber agha, and our request to explore potential World Bank support to assist the Iraqi General Commission for Taxes (GCT) with the acquisition of an integrated tax administration IT system (ITAS). As you are aware that the GCT currently utilizes minimal levels of automation to carry out its basic operations and this raises obvious concerns with regard to efficiency and integrity. Prior initiatives to implement modern information technology systems have not yielded satisfactory results so far.

We have reviewed the World Bank proposed roadmap which is believed to be based on:

- Provision of WB services for the research, design, development and end-to-end advisory services needed for procurement activities;
- The services provided to be assured that it will be independent and to make use of internationally established good practices;
- No external financing for an ITAS is required as the Ministry of Finance (MoF) will secure that resource through regular budget processes; and
- While broad tax administration reforms are often linked to ITAS acquisition, elimination of paper-driven manual core processes is an urgent priority for GCT.

Based on the above mentioned parameters and our review of the roadmap proposed by the World Bank as part of the aforementioned memorandum, which outlines a sequence of potential actions to secure WB support along with the technical work and activities that may occur, we would like to inform you that we found the WB roadmap suitable and we would like to request that the World Bank starts initiation of the described activities promptly.

تكملة للمُبرز (4) التاريخ:15 نيسان 2021- طلب مِن وزارة المالية إلى البنك الدولي، تلتمسُ مِن خلالهِ الوزارة مساعدة البنك الدولي في صياغة "طلب تقديم العروض" لشراء نظام أتمتة مناسب لهيئة الضرائب العامة

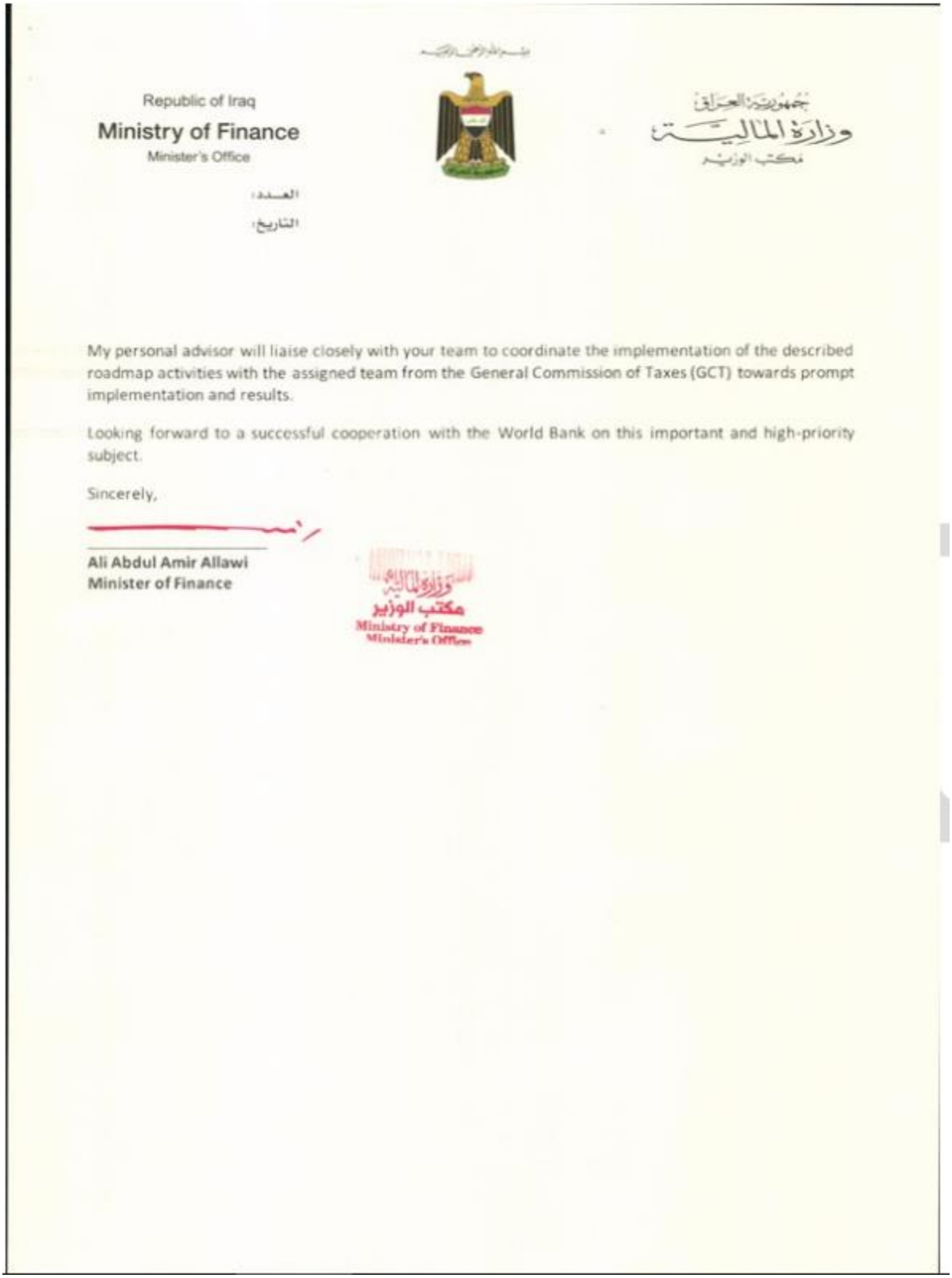

Republic of Iraq
Ministry of Finance
Minister's Office

جمهورية العراق
وزارة المالية
مكتب الوزير

العدد:
التاريخ:

My personal advisor will liaise closely with your team to coordinate the implementation of the described roadmap activities with the assigned team from the General Commission of Taxes (GCT) towards prompt implementation and results.

Looking forward to a successful cooperation with the World Bank on this important and high-priority subject.

Sincerely,

Ali Abdul Amir Allawi
Minister of Finance

وزارة المالية
مكتب الوزير
Ministry of Finance
Minister's Office

تكملة للمُبرز (4) التاريخ:15 نيسان 2021- طلب مِن وزارة المالية إلى البنك الدولي، تلتمسُ مِن خلالهِ الوزارة مساعدة البنك الدولي في صياغة "طلب تقديم العروض" لشراء نظام أتمتة مناسب لهيئة الضرائب العامة

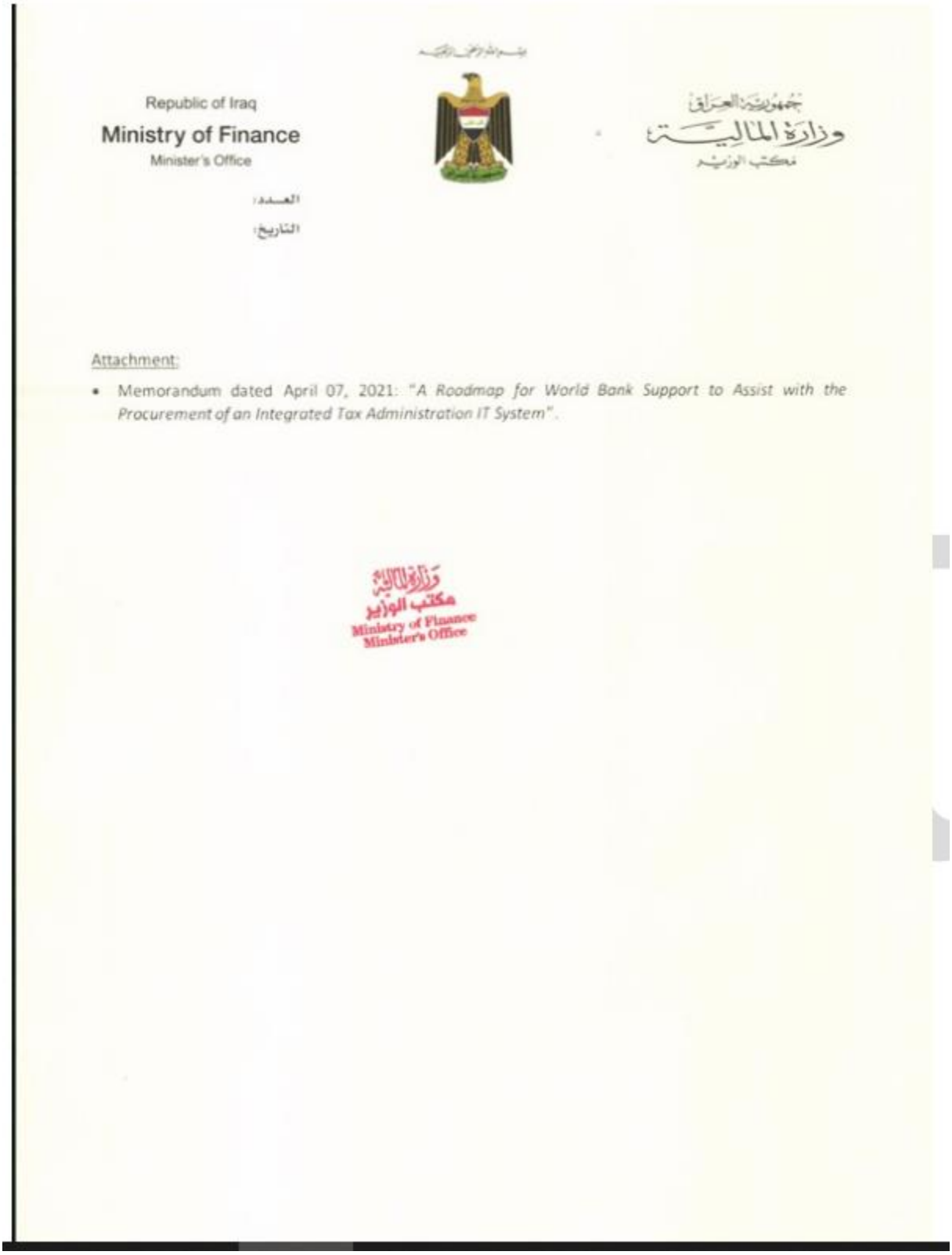

Republic of Iraq
Ministry of Finance
Minister's Office

جمهورية العراق
وزارة المالية
مكتب الوزير

العدد:
التاريخ:

Attachment:

- Memorandum dated April 07, 2021: *"A Roadmap for World Bank Support to Assist with the Procurement of an Integrated Tax Administration IT System"*.

وزارة المالية
مكتب الوزير
Ministry of Finance
Minister's Office

المُبرز (5) – التاريخ: 3 حزيران 2021- وثيقة رسمية مُسربة إلى مكتب الوزير في أوائل شهر آب 2021، تُظهر التواصل الدائر بين إدارات الهيئة العامة للضرائب، لبدء عملية رد الودائع إلى شركة هندسة البترول والبناء الصينية في شهر حزيران 2021، أثناء فترة إدارة شاكر محمود الزبيدي للهيئة العامة للضرائب.

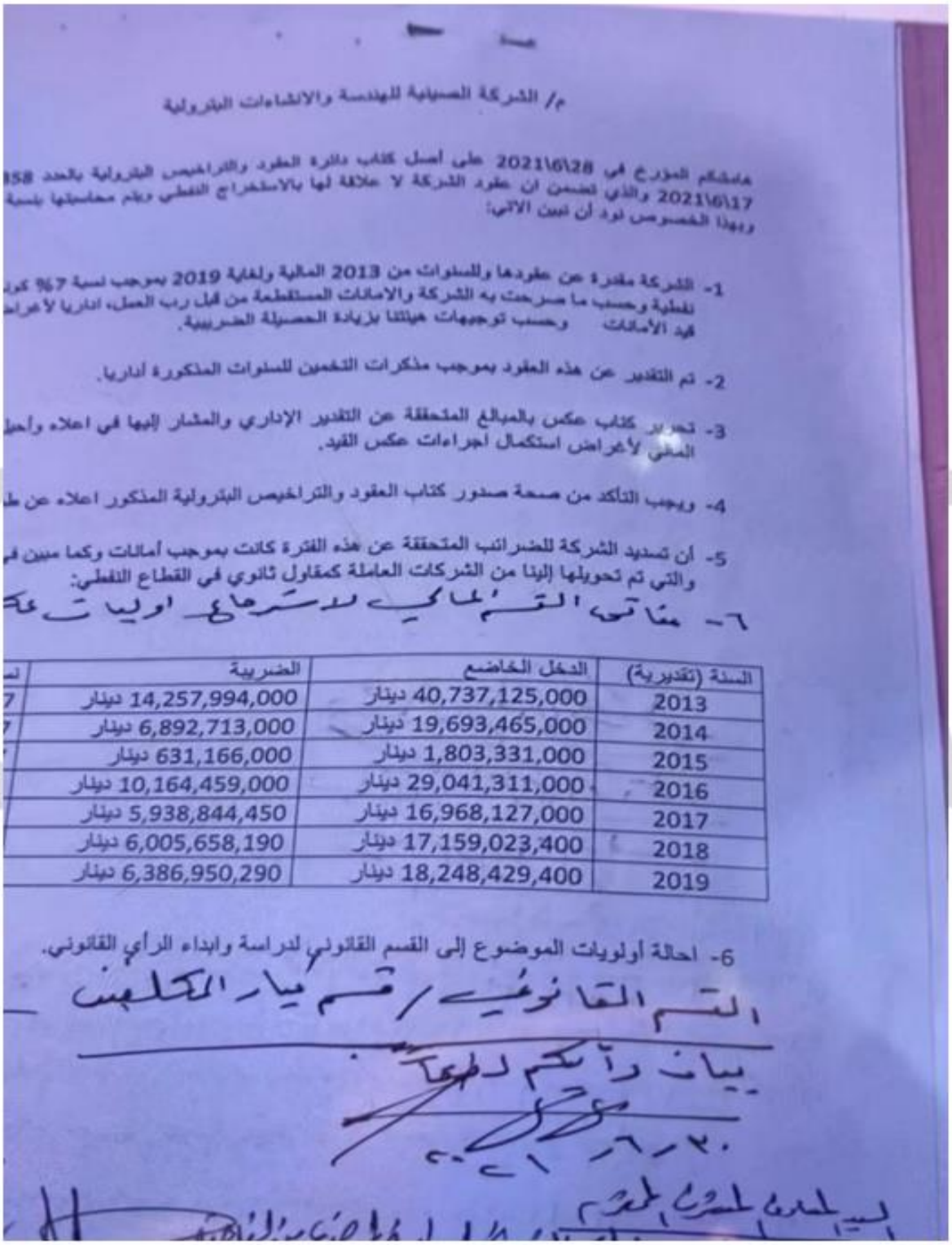

م/ الشركة الصينية للهندسة والانشاءات البترولية

ماشكم المؤرخ في 2021\6\28 على اصل كتاب دائرة العقود والتراخيص البترولية بالعدد 358 والذي تضمن ان عقود الشركة لا علاقة لها بالاستخراج النفطي وتم محاسبتها بنسبة 2021\6\17 وبهذا الخصوص نود أن نبين الآتي:

1- الشركة مقدرة عن عقودها وللسنوات من 2013 المالية ولغاية 2019 بموجب نسبة 7% كوم نفطية وحسب ما صرحت به الشركة والامانات المستقطعة من قبل رب العمل، اداريا لأغراض قيد الأمانات وحسب توجيهات هيئتنا بزيادة الحصيلة الضريبية.

2- تم التقدير عن هذه العقود بموجب مذكرات التخمين للسنوات المذكورة اداريا.

3- تحرير كتاب عكس بالمبالغ المتحققة عن التقدير الإداري والمشار إليها في اعلاه وأحيل المعني لأغراض استكمال اجراءات عكس القيد.

4- ويجب التأكد من صحة صدور كتاب العقود والتراخيص البترولية المذكور اعلاه عن طـ

5- أن تسديد الشركة للضرائب المتحققة عن هذه الفترة كانت بموجب أمانات وكما مبين في والتي تم تحويلها إلينا من الشركات العاملة كمقاول ثانوي في القطاع النفطي:

٦- مفاتحة القسم القانوني لدراسة اولويات عك

السنة (تقديرية)	الدخل الخاضع	الضريبة	نسـ
2013	40,737,125,000 دينار	14,257,994,000 دينار	7
2014	19,693,465,000 دينار	6,892,713,000 دينار	7
2015	1,803,331,000 دينار	631,166,000 دينار	
2016	29,041,311,000 دينار	10,164,459,000 دينار	
2017	16,968,127,000 دينار	5,938,844,450 دينار	
2018	17,159,023,400 دينار	6,005,658,190 دينار	
2019	18,248,429,400 دينار	6,386,950,290 دينار	

6- احالة أولويات الموضوع إلى القسم القانوني لدراسة وابداء الرأي القانوني.

القسم القانوني / قسم ميار الكلمش

بيانات وأرقام لطرحها

٢٠-٦-٢٠٢١

المُبرز (6) – التاريخ: 5 تموز2021- رسالة موجهة من وزارة المالية إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء، تتضمن طلب تغير المدير العام للهيئة العامة للضرائب

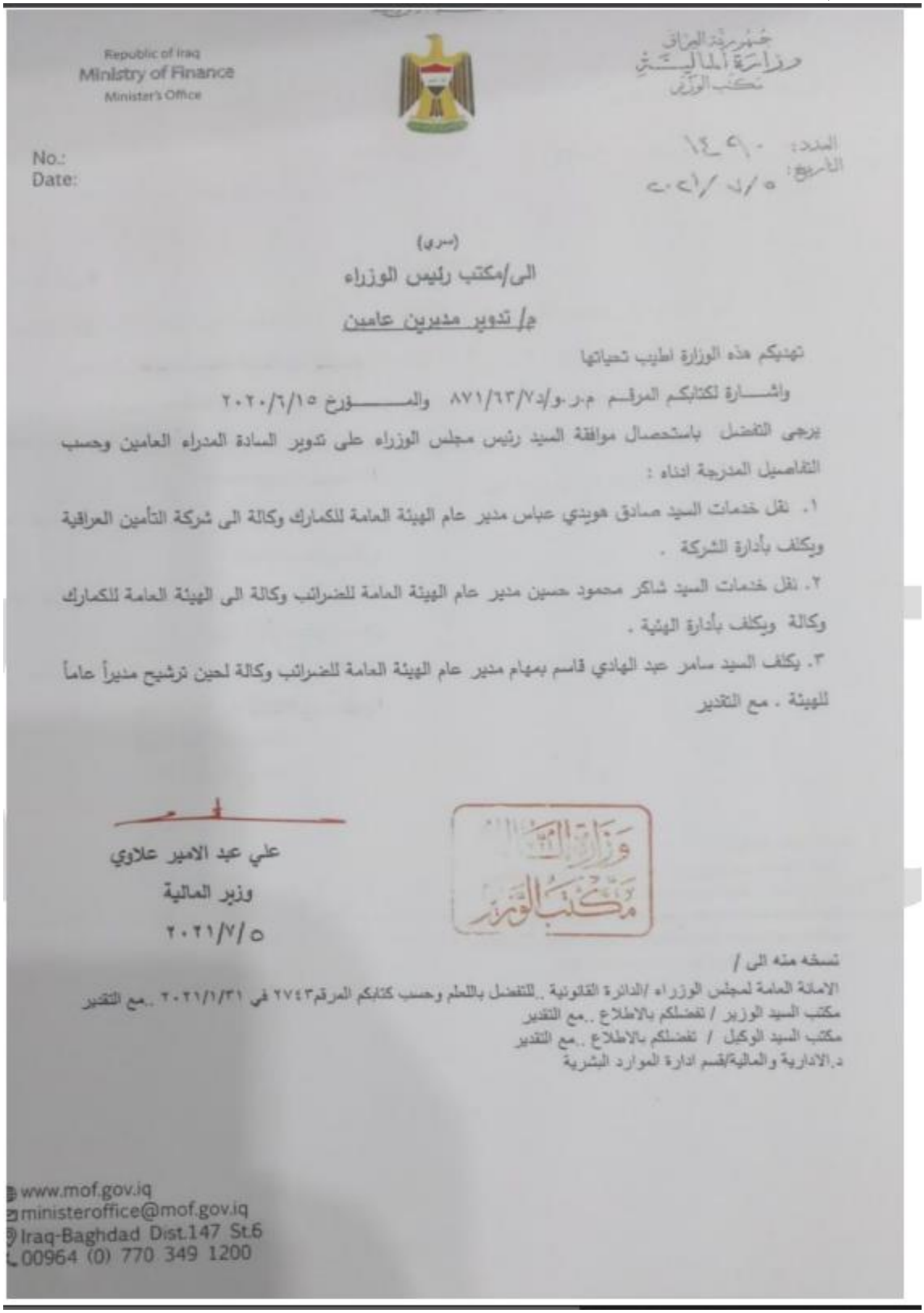

جمهورية العراق
وزارة المالية
مكتب الوزير

Republic of Iraq
Ministry of Finance
Minister's Office

العدد: ١٤٠٩٠
التاريخ: ٢٠٢١/٧/٥

No.:
Date:

(سري)

الى/مكتب رئيس الوزراء

م/ تدوير مديرين عامين

تهديكم هذه الوزارة اطيب تحياتها

واشـــارة لكتابكم المرقـم م.ر.و/د٧/٨٧١/٦٣ والمـــــورخ ٢٠٢٠/٦/١٥

يرجى التفضل باستحصال موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء على تدوير السادة المدراء العامين وحسب التفاصيل المدرجة ادناه :

١. نقل خدمات السيد صادق هويدي عباس مدير عام الهيئة العامة للكمارك وكالة الى شركة التأمين العراقية ويكلف بأدارة الشركة .

٢. نقل خدمات السيد شاكر محمود حسين مدير عام الهيئة العامة للضرائب وكالة الى الهيئة العامة للكمارك وكالة ويكلف بأدارة الهيئة .

٣. يكلف السيد سامر عبد الهادي قاسم بمهام مدير عام الهيئة العامة للضرائب وكالة لحين ترشيح مديراً عاماً للهيئة . مع التقدير

علي عبد الامير علاوي
وزير المالية
٢٠٢١/٧/٥

وزارة المالية
مكتب الوزير

نسخه منه الى /
الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية ..للتفضل بالعلم وحسب كتابكم المرقم٢٧٤٣ في ٢٠٢١/١/٣١ ..مع التقدير
مكتب السيد الوزير / تفضلكم بالاطلاع ..مع التقدير
مكتب السيد الوكيل / تفضلكم بالاطلاع ..مع التقدير
د.الادارية والمالية/قسم ادارة الموارد البشرية

www.mof.gov.iq
ministeroffice@mof.gov.iq
Iraq-Baghdad Dist.147 St.6
00964 (0) 770 349 1200

المُبرز (7) – التاريخ: 8 تموز2021- وثيقة رسمية مُسرية إلى مكتب الوزير في أوائل شهر آب 2021، تتمثل بوكالة رسمي من شركة هندسة البترول والبناء الصينية لكاتب العدل علي محمد عيسى الجاف، صادرة عن مكتب كاتب العدل في وزارة العدل

دائرة كاتب العدل في الجمعيات
العدد العمودي/ ٦٢١٩
رقم السجل/ ٢٢
التاريخ / ٨/ ١١/ ٢٠٢١

جمهورية العراق
وزارة العدل
دائرة الكتاب العدول

وكالة خاصة

المدير المفوض للشركة الصينية للهندسة والانشاءات البترولية CHINA PETROLEUM ENGINEERING AND CONSTRUCTION CORPOTATION

أنني / GAO WEIHONG جو واهونك

قد وكلت السيد علي محمد عيسى الجاف / بغداد اليرموك

لغرض فتح وتشغيل الحسابات المصرفية باسم الشركة في المصارف العراقية او فروع المصارف العراقية او فروع المصارف الأجنبية المسجلة في العراق و حق السحب و الإيداع النقدي و توقيع الصكوك و إرسال و استلام الحوالات المصرفية وله حق مراجعة دائرة الدين العام و وزارة المالية و قبض البدل و القرض و الدين التي بذمة الحكومة العراقية و كافة المبالغ في كافة المصارف او الوزارات و بيع المبالغ المستحقة لشركتنا بذمة المصارف العراقية و فروع المصارف الأجنبية المسجلة في العراق و بيعها بأية وزارة او جهات حكومية او غير حكومية و مقاصتها و استلام الصكوك و سحبها بشكل نقدي وله حق التوقيع و توكيل الغير و الإقرار.

توقيع الموكل: GAO WEIHONG

الاسم الثلاثي: المدير المفوض للشركة الصينية للهندسة والانشاءات البترولية (جو واهونك)
رقم وتاريخ ومحل صدور الهوية: P011951150 في 17-12-2015 ولغاية 17-12-2025
عنوان السكن: - البصرة - البرجسية مقر الشركة

أصـــــادق بأن التوقيع المذيل في هذه الوكالة هو توقيع السيد أعلاه

المعرف أعلاه وقد تلوت عليه مندرجاتها فاعترف بمنطوقها ووقع امامي في / ٨/ ١١/ ٢٠٢١

التاريخ كتابة: يوم.....من شهر.....الفان وواحد وعشرون

الكاتب العدل

الاسم الثلاثي

التوقيع والختم

الرسم والطابع

رقم الوصل

الكاتب العدل في الجمعيات

المُبرز (8) – التاريخ: 13 تموز2021- رسالة من رئيس اللجنة المالية النيابية، هيثم الجبوري، إلى وزير المالية، يطلب فيها استبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب

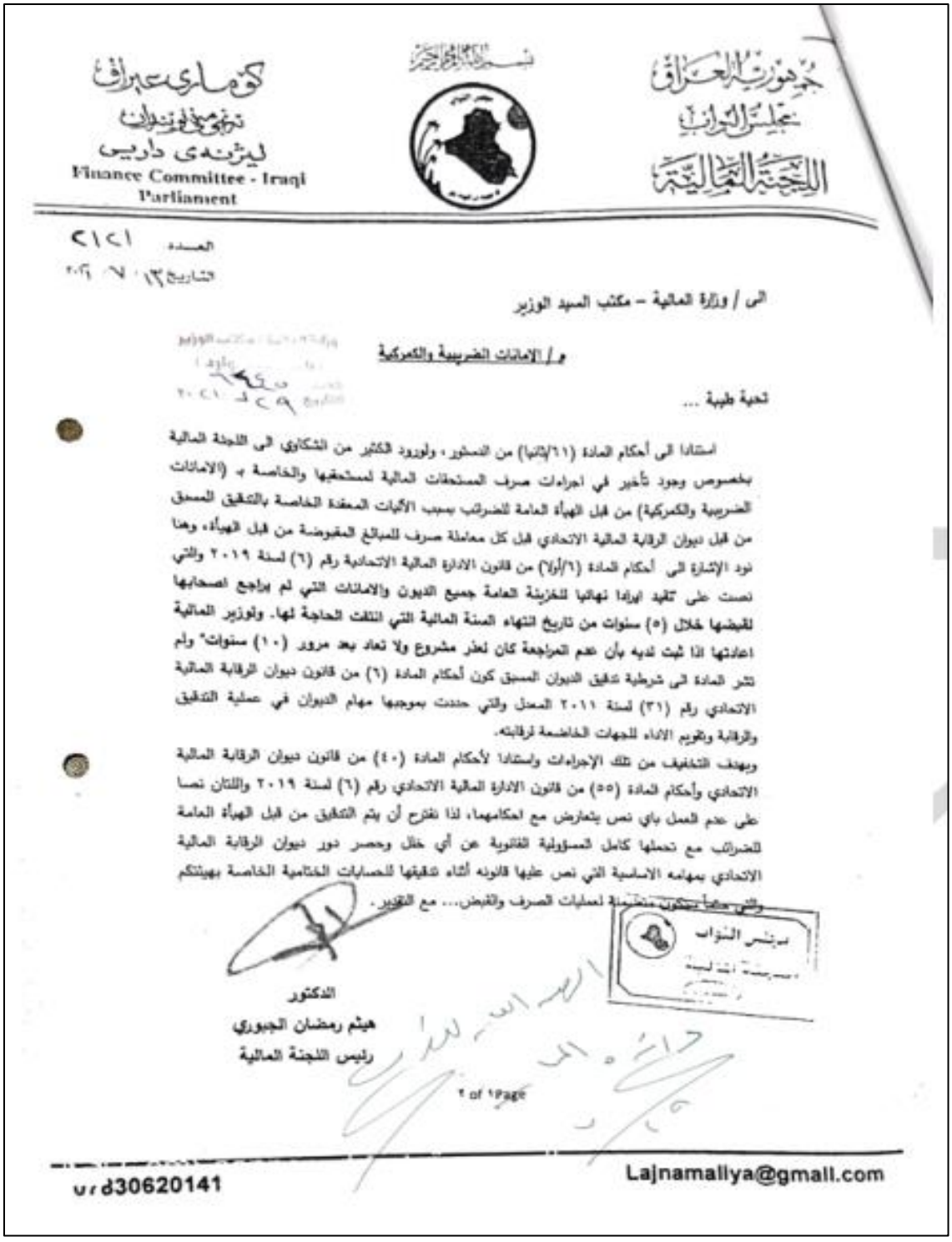

جمهورية العراق
مجلس النواب
اللجنة المالية

كومارى عيراق
ئەنجومەنى نوێنەران
ليژنەى دارايى
Finance Committee - Iraqi Parliament

العدد ١٢٤١
التاريخ ١٣/ ٧/ ٢٠٢١

الى / وزارة المالية – مكتب السيد الوزير

و / الامانات الضريبية والكمركية

تحية طيبة ...

استنادا الى أحكام المادة (٦١/ثانيا) من الدستور ، ولورود الكثير من الشكاوى الى اللجنة المالية بخصوص وجود تأخير في اجراءات صرف المستحقات المالية لمستحقيها والخاصة بـ (الامانات الضريبية والكمركية) من قبل الهيأة العامة للضرائب بسبب الاثبات المعقدة الخاصة بالتدقيق المسبق من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي قبل كل معاملة صرف للمبالغ المقبوضة من قبل الهيأة، وهنا نود الإشارة الى أحكام المادة (٦/أولا) من قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ والتي نصت على تأهيد ايرادا نهائيا للخزينة العامة جميع الديون والامانات التي لم يراجع اصحابها لقبضها خلال (٥) سنوات من تاريخ انتهاء السنة المالية التي نشأت الحاجة لها. ولوزير المالية اعادتها اذا ثبت لديه بأن عدم المراجعة كان لعذر مشروع ولا تعاد بعد مرور (١٠) سنوات" ولم تشر المادة الى شرطية تدقيق الديوان المسبق كون أحكام المادة (٦) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ المعدل والتي حددت بموجبها مهام الديوان في عملية التدقيق والرقابة وتقويم الاداء للجهات الخاضعة لرقابته.

وبهدف التخفيف من تلك الإجراءات واستنادا لأحكام المادة (٤٠) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي وأحكام المادة (٥٥) من قانون الادارة المالية الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ واللتان نصا على عدم العمل باي نص يتعارض مع احكامهما، لذا نقترح أن يتم التدقيق من قبل الهيأة العامة للضرائب مع تحملها كامل المسؤولية القانونية عن أي خلل وحصر دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي بمهامه الاساسية التي نص عليها قانونه أثناء تدقيقها للحسابات الختامية الخاصة بهيئتكم والتي سوف تكون متضمنة لعمليات الصرف والقبض... مع التقدير.

رئيس النواب

الدكتور
هيثم رمضان الجبوري
رئيس اللجنة المالية

1 of 1Page

ur/d30620141

Lajnamaliya@gmail.com

المُبرز (9) – 27 تموز2021- رسالة من ديون الرقابة المالية إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء، بخصوص استبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب.

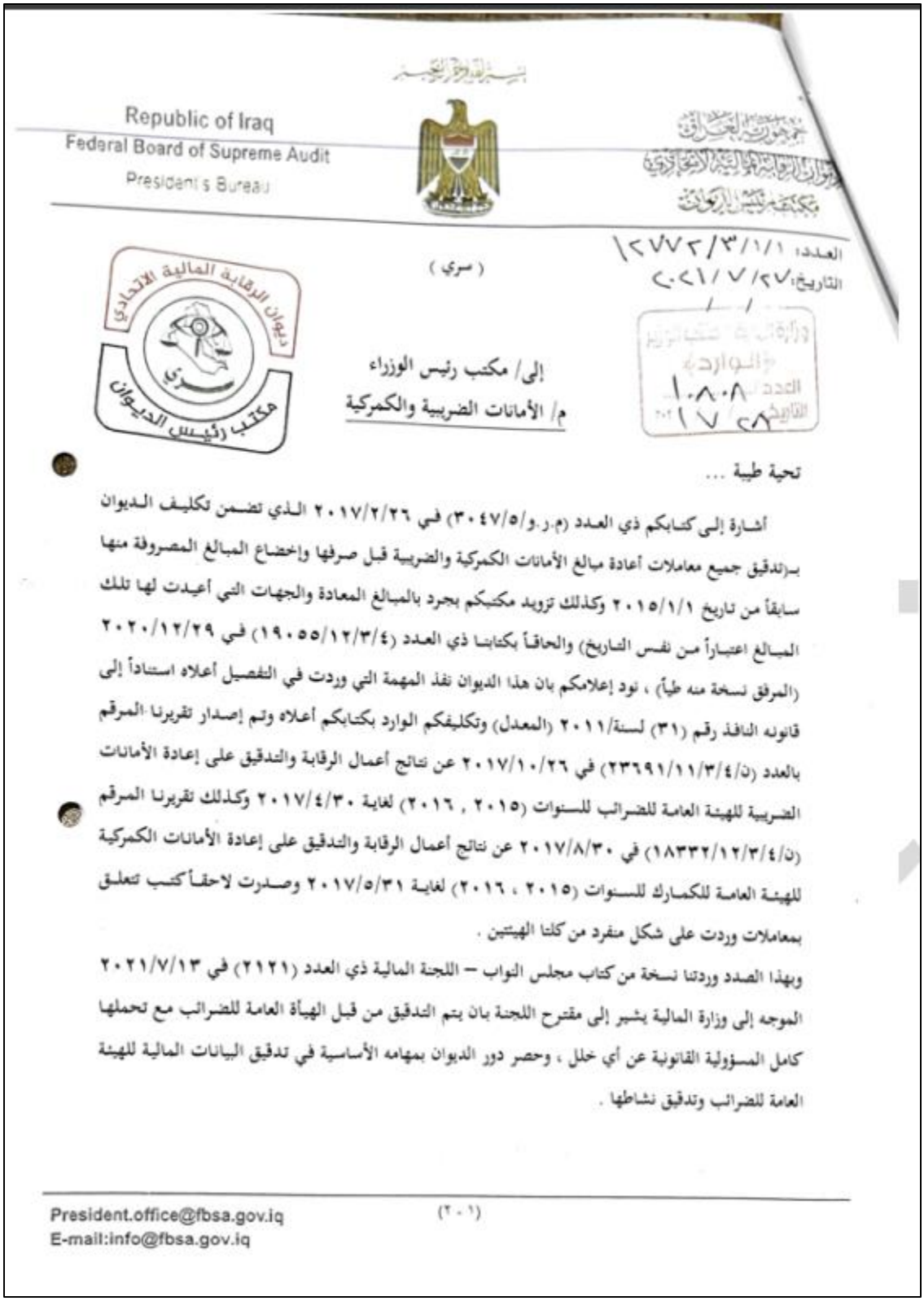

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Federal Board of Supreme Audit
President's Bureau

جمهورية العراق
ديوان الرقابة المالية الاتحادي
مكتب رئيس الديوان

العدد: ١/١/٣/٣٧٧٢
التاريخ: ٢٧/٧/٢٠٢١

(سري)

ديوان الرقابة المالية الاتحادي
سري
مكتب رئيس الديوان

وزارة التخطيط
مكتب الوزير
الواردة
العدد ١٠٨٠٨
التاريخ ٢٨/٧/٢٠٢١

إلى/ مكتب رئيس الوزراء
م/ الأمانات الضريبية والكمركية

تحية طيبة ...

أشارة إلى كتابكم ذي العدد (م.ر.و/٣٠٤٧/٥) في ٢٠١٧/٢/٢٦ الذي تضمن تكليف الديوان بـ(تدقيق جميع معاملات أعادة مبالغ الأمانات الكمركية والضريبة قبل صرفها واخضاع المبالغ المصروفة منها سابقاً من تاريخ ٢٠١٥/١/١ وكذلك تزويد مكتبكم بجرد بالمبالغ المعادة والجهات التي أعيدت لها تلك المبالغ اعتباراً من نفس التاريخ) والحاقاً بكتابنا ذي العدد (١٩٠٥٥/١٢/٣/٤) في ٢٠٢٠/١٢/٢٩ (المرفق نسخة منه طياً) ، نود إعلامكم بان هذا الديوان نفذ المهمة التي وردت في التفصيل أعلاه استناداً إلى قانونه النافذ رقم (٣١) لسنة/٢٠١١ (المعدل) وتكليفكم الوارد بكتابكم أعلاه وتم إصدار تقريرنا المرقم بالعدد (ن/٢٣٦٩١/١١/٣/٤) في ٢٠١٧/١٠/٢٦ عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على إعادة الأمانات الضريبية للهيئة العامة للضرائب للسنوات (٢٠١٥ , ٢٠١٦) لغاية ٢٠١٧/٤/٣٠ وكذلك تقريرنا المرقم (ن/١٨٣٣٢/١٢/٣/٤) في ٢٠١٧/٨/٣٠ عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على إعادة الأمانات الكمركية للهيئة العامة للكمارك للسنوات (٢٠١٥ ، ٢٠١٦) لغاية ٢٠١٧/٥/٣١ وصدرت لاحقاً كتب تتعلق بمعاملات وردت على شكل منفرد من كلتا الهيئتين .

وبهذا الصدد وردتنا نسخة من كتاب مجلس النواب – اللجنة المالية ذي العدد (٢١٢١) في ٢٠٢١/٧/١٣ الموجه إلى وزارة المالية يشير إلى مقترح اللجنة بان يتم التدقيق من قبل الهيأة العامة للضرائب مع تحملها كامل المسؤولية القانونية عن أي خلل ، وحصر دور الديوان بمهامه الأساسية في تدقيق البيانات المالية للهيئة العامة للضرائب وتدقيق نشاطها .

President.office@fbsa.gov.iq
E-mail:info@fbsa.gov.iq

(٢ - ١)

تكملة للمُبرز (9) – 27 تموز2021- رسالة من ديون الرقابة المالية إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء، بخصوص استبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب.

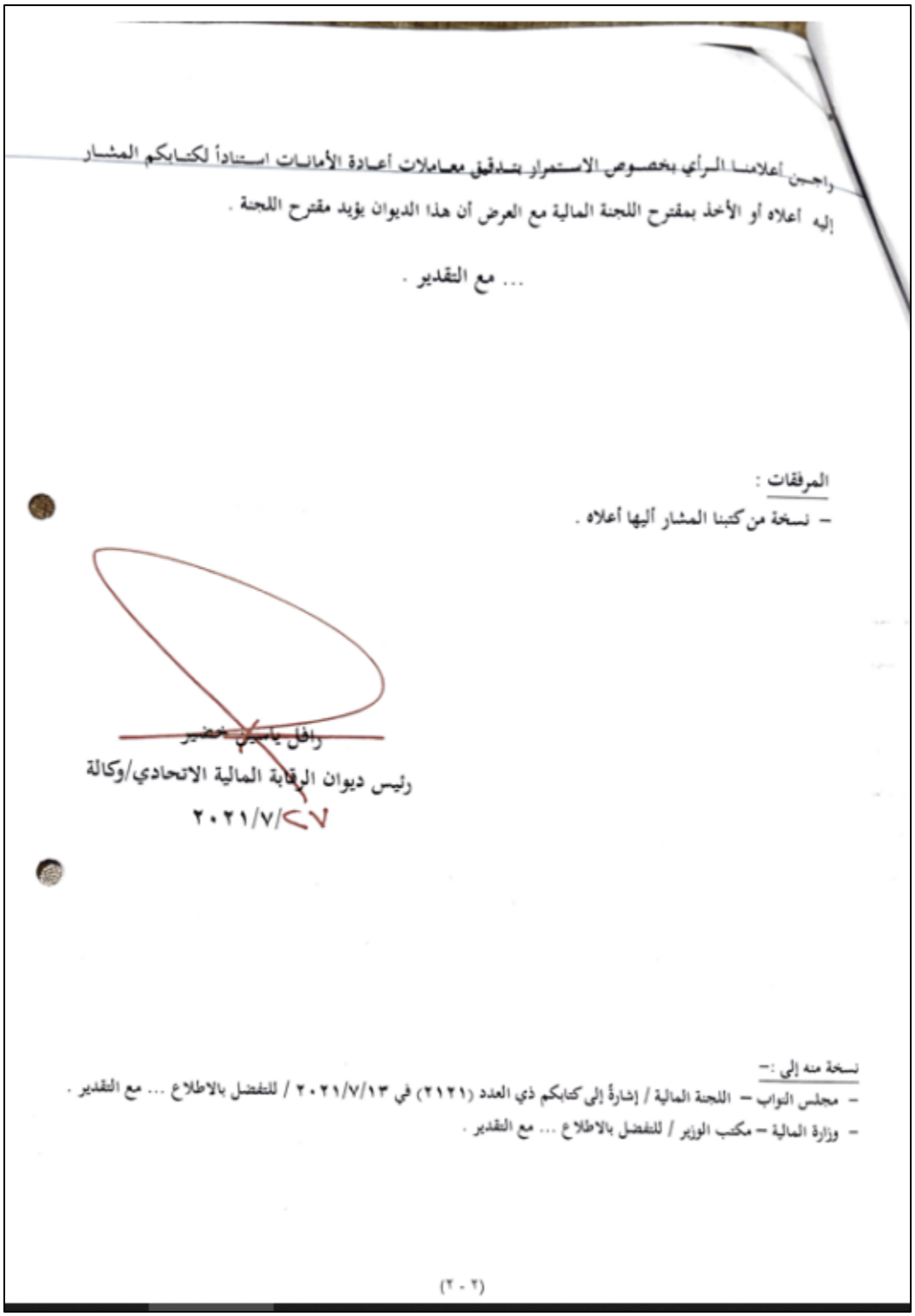

واجين إعلامنا الرأي بخصوص الاستمرار بتدقيق معاملات أعادة الأمانات استناداً لكتابكم المشار إليه أعلاه أو الأخذ بمقترح اللجنة المالية مع العرض أن هذا الديوان يؤيد مقترح اللجنة .

... مع التقدير .

المرفقات :

– نسخة من كتبنا المشار أليها أعلاه .

رافل ياسين خضير

رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي/وكالة

٢٠٢١/٧/٢٧

نسخة منه إلى :-

– مجلس النواب – اللجنة المالية / إشارةً إلى كتابكم ذي العدد (٢١٢١) في ٢٠٢١/٧/١٣ / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .

– وزارة المالية – مكتب الوزير / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .

(٢ - ٢)

المُبرز (10) – التاريخ: 10 أيلول 2021- طلب معاون المدير العام للهيئة العامة للضرائب، سامر عبد الهادي قاسم، إلى مصرف الرافدين لإلغاء صك شركة هندسة البترول والبناء الصينية.

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes

العدد : ١١٦٧/٣٠٥
التاريخ : ١ / ٩ / ٢٠٢١

الى / مصرف الرافدين / فرع الهيئة العامة للضرائب (٤٦٢)

م/ ابطال صك

تحية طيبة ...

يرجى ابطال الصك المرقم ٢٣٠٥١ في ٢٠٢١/٨/١٨ عن رد المبلغ (٤٤١٣٣٧٣٢٠٠٠) دينار (فقط اربعة واربعون مليار ومائة وثلاثة وثلاثون مليون وسبعمائة واثنان وثلاثون الف دينار لا غيرها) والعائد لشركة (الصينية للهندسة والإنشاءات البترولية) وذلك كون الصك تالف .

... مع التقدير

صادر ق. س

سامر عبدالهادي قاسم
المدير العام /وكالة
٢٠٢١/٩/ ١

صورة عنه الى :
- القسم المالي / شعبة الامانات ... للحفظ .

العراق – بغداد – شارع الجمهورية – مجاور ساحة الخلاني
هاتف : 8156995 / 8156983 فاكس : 8156970

يمكن زيارة موقعنا على الأنترنت : www.tax.mof.gov.iq
الإتصال معنا على البريد الألكتروني : info@taxmof.gov.iq

المُبرز (11) – التاريخ: 1 آب 2021- رسالة من مكتب سيادة رئيس الوزراء إلى ديون الرقابة المالية، بخصوص استبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب.

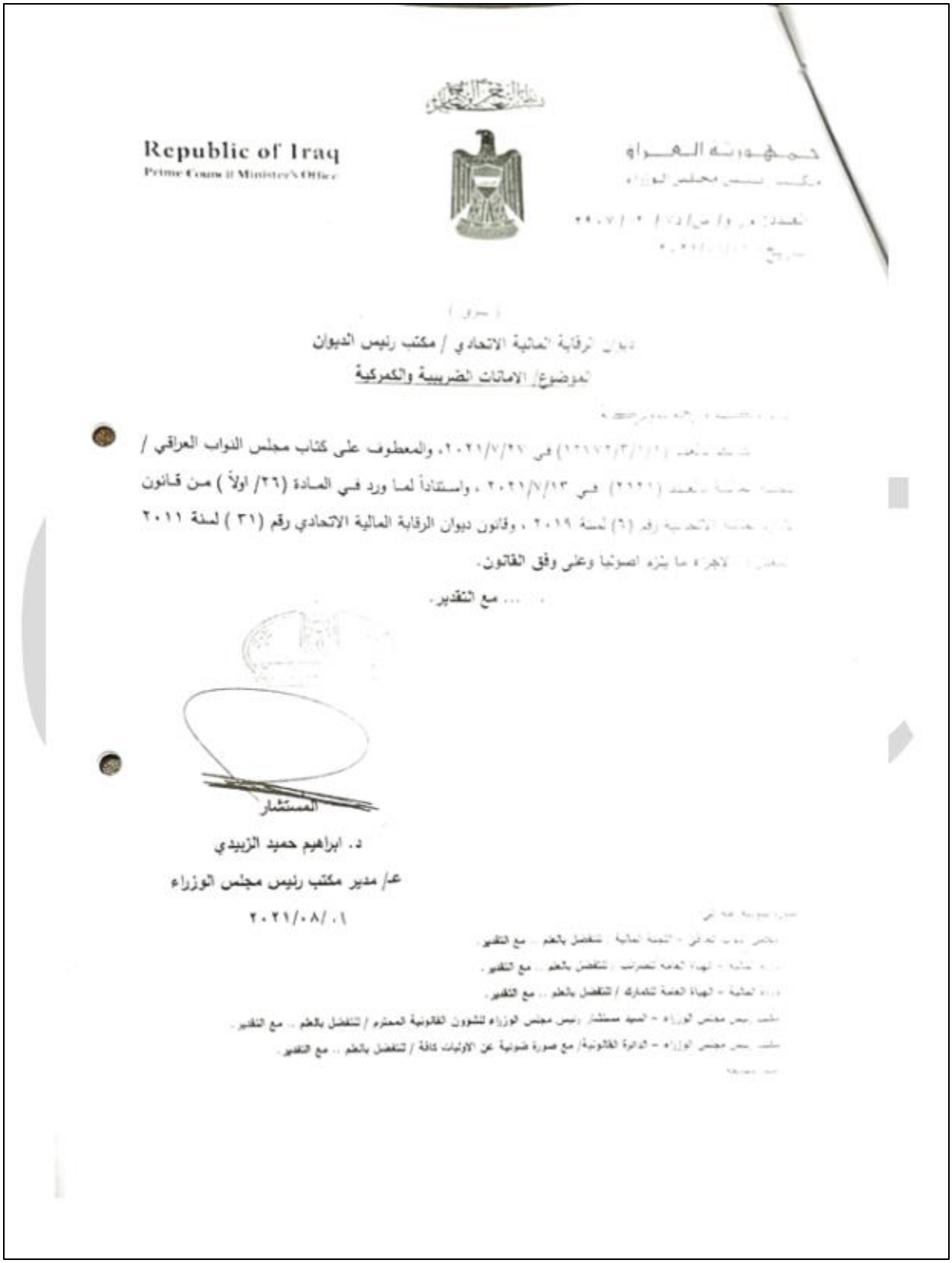

Republic of Iraq
Prime Council Ministers Office

جمهورية العراق

ديوان الرقابة المالية الاتحادي / مكتب رئيس الديوان

الموضوع/ الامانات الضريبية والكمركية

... مع التقدير.

المستشار

د. ابراهيم حميد الزبيدي

ع/ مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء

٢٠٢١/٠٨/٠١

المُبرز (12) – التاريخ: 2 آب 2021- توجيه المدير العام للهيئة العامة للضرائب، شاكر محمود الزبيدي، إلى نائبه بالتوقف عن إشراك ديوان الرقابة المالية في عملية المراجعة المسبقة لاسترداد ودائع الأمانات الضريبية.

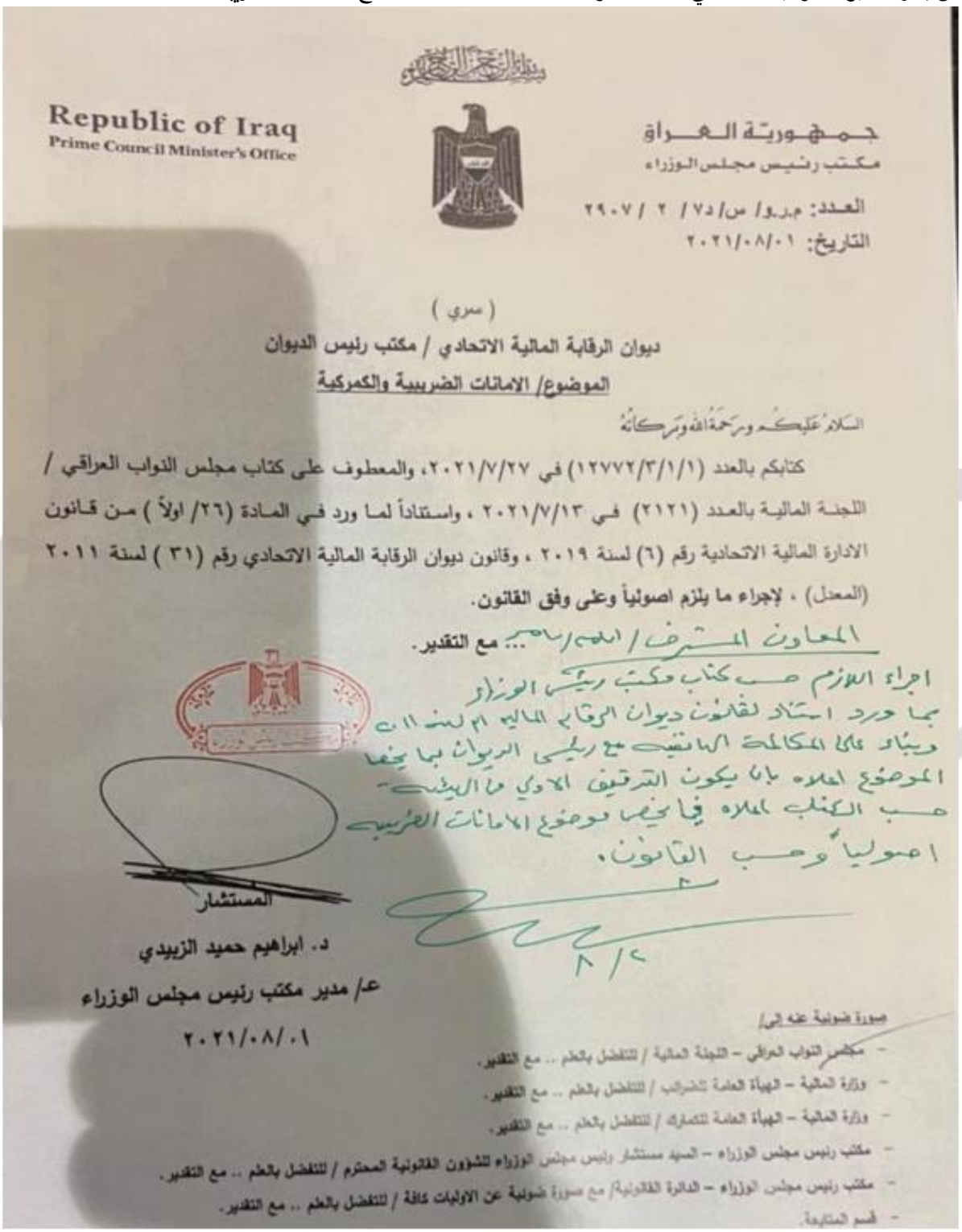

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Prime Council Minister's Office

جمهورية العراق
مكتب رئيس مجلس الوزراء

العدد: م.ر.و/ س/ د٧/ ٢ /٢٩٠٧
التاريخ: ٢٠٢١/٠٨/٠١

(سري)

ديوان الرقابة المالية الاتحادي / مكتب رئيس الديوان

الموضوع/ الامانات الضريبية والكمركية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كتابكم بالعدد (١٢٧٧٢/٣/١/١) في ٢٠٢١/٧/٢٧، والمعطوف على كتاب مجلس النواب العراقي / اللجنة المالية بالعدد (٢١٢١) في ٢٠٢١/٧/١٣ ، واستناداً لما ورد في المادة (٢٦/ اولاً) من قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ ، وقانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ (المعدل) ، لإجراء ما يلزم اصولياً وعلى وفق القانون.

المعاون المشرف / الهام ياسين ... مع التقدير.

اجراء اللازم حسب كتاب مكتب رئيس الوزراء بما ورد استناد لقانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ وبناء على المكالمة الهاتفية مع رئيس الديوان بما يخص الموضوع اعلاه بان يكون الترقيم الاولي ما اليشت حسب الكتاب اعلاه فيما يخص موضوع الامانات الضريبية اصولياً وحسب القانون.

٨/٤

المستشار
د. ابراهيم حميد الزبيدي
ع/ مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء
٢٠٢١/٠٨/٠١

صورة ضوئية عنه إلى/
- مجلس النواب العراقي – اللجنة المالية / للتفضل بالعلم .. مع التقدير.
- وزارة المالية – الهيأة العامة للضرائب / للتفضل بالعلم .. مع التقدير.
- وزارة المالية – الهيأة العامة للكمارك / للتفضل بالعلم .. مع التقدير.
- مكتب رئيس مجلس الوزراء – السيد مستشار رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية المحترم / للتفضل بالعلم .. مع التقدير.
- مكتب رئيس مجلس الوزراء – الدائرة القانونية/ مع صورة ضوئية عن الاوليات كافة / للتفضل بالعلم .. مع التقدير.
- قسم المتابعة.

المُبرز (13) - التاريخ: 3 آب 2021- رسالة من رئيس اللجنة المالية النيابية، هيثم الجبوري، إلى وزير المالية، يُكرر فيها طلبه باستبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب.

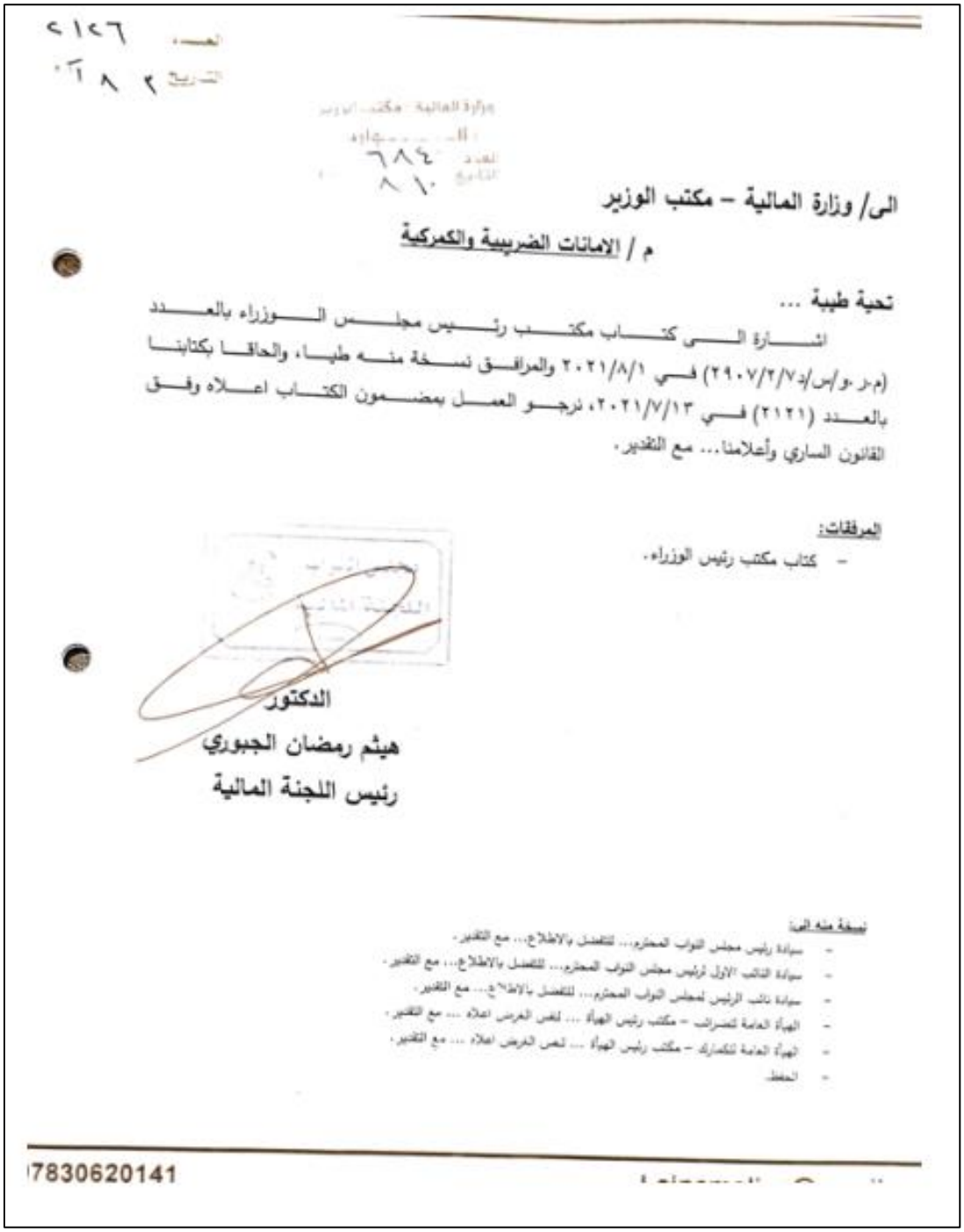

الى/ وزارة المالية – مكتب الوزير

م / الإمانات الضريبية والكمركية

تحية طيبة ...

اشارة الى كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء بالعدد (م.ر.و/س/د٧/٢/٢٩٠٧) في ٢٠٢١/٨/١ والمرافق نسخة منه طيا، والحاقا بكتابنا بالعدد (٢١٢١) في ٢٠٢١/٧/١٣، نرجو العمل بمضمون الكتاب اعلاه وفق القانون الساري وأعلامنا... مع التقدير.

المرفقات:

- كتاب مكتب رئيس الوزراء.

الدكتور

هيثم رمضان الجبوري

رئيس اللجنة المالية

نسخة منه الى:

- سيادة رئيس مجلس النواب المحترم... للتفضل بالاطلاع... مع التقدير.
- سيادة النائب الاول لرئيس مجلس النواب المحترم... للتفضل بالاطلاع... مع التقدير.
- سيادة نائب الرئيس لمجلس النواب المحترم... للتفضل بالاطلاع... مع التقدير.
- الهيأة العامة للضرائب – مكتب رئيس الهيأة ... لغرض العرض اعلاه ... مع التقدير.
- الهيأة العامة للكمارك – مكتب رئيس الهيأة ... لغرض العرض اعلاه ... مع التقدير.
- الحفظ.

7830620141

المُبرز (14) - التاريخ: 4 آب 2021- إبلاغ معاون المدير العام، سامر عبد الهادي قاسم، إدارات الهيئة العامة للضرائب بإقالة ديوان الرقابة المالية من المشاركة في عملية المراجعة المسبقة لاسترداد الضرائب.

Republic of Iraq
Ministry Of Finance
General Commission For Taxes
General Director Office

وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
مكتب المدير العام

No :
Date : / /20

١٠٢٨/س/٦١
٢٠٢١/٨/٤

الى/ السادة معاوني المدير العام
مدراء الاقسام كافة

إعمـــام

تحية طيبة ...

بعد انتهاء دور ديوان الرقابة المالية في عمل التدقيق المسبق بناءا على كتاب مكتب رئيس الوزراء بالعدد م . ر .و/ م / د٧ /٥٣/ ٢٩٠٧ في ٢٠٢١/٨/١ ، تنسب ترويج معاملات رد المبلغ بناءا على موافقة قسم الرقابة والتدقيق الداخلي كونهم القسم المعني بالتدقيق والاشراف والرقابة على ان يعتبر ذلك سياق عمل في المستقبل تبسيطا للإجراءات .

...مع التقدير .

سامر عبد الهادي قاسم
المدير العام / وكالة
٢٠٢١/٨/٤

المُبرز (15) - 4 آب 2021- وثيقة مُسرية بشكلٍ غير رسمي إلى مكتب الوزير في شهر آب 2021. أصِدرت هذه الوثيقة من قبل مكتب كاتب العدل في وزارة العدل، مُعنونة إلى الهيئة العامة للضرائب، تؤكد صحة صدرو التوكيل الرسمي من شركة هندسة البترول والبناء الصينية إلى علي محمد عيسى الجاف.

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iarq
Ministry of justice
Notary public office

جمهورية العراق
وزارة العدل
دائرة الكاتب العدل في الجمعيات

العدد : ١١١٣ التاريخ ٤ / ٨ / ٢٠١

الى / وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب

الموضوع / صحة صدور

كتابكم المرقم (١١ / ٣ / ٤٥٣٨) والمؤرخ في ١ / ٨ / ٢٠٢١ تؤيد لكم صحة صدور الوكالة (الخاصة) المرقمة (٦٢١٩) رقم السجل (٣٢) في ٨ / ٧ / ٢٠٢١ الصادر عن دائرتنا للعلم مع التقدير

الموكل : جو واهونك
الوكيل علي محمد عيسى الجاف

الكاتب العدل
دائرة الكاتب العدل في الجمعيات

المُبرز (16) - التاريخ: 5 آب 2021- توجيه وزير المالية بتشكيل لجنة للتحقيق في عمل الهيئة العامة للضرائب والضرائب المُستردة.

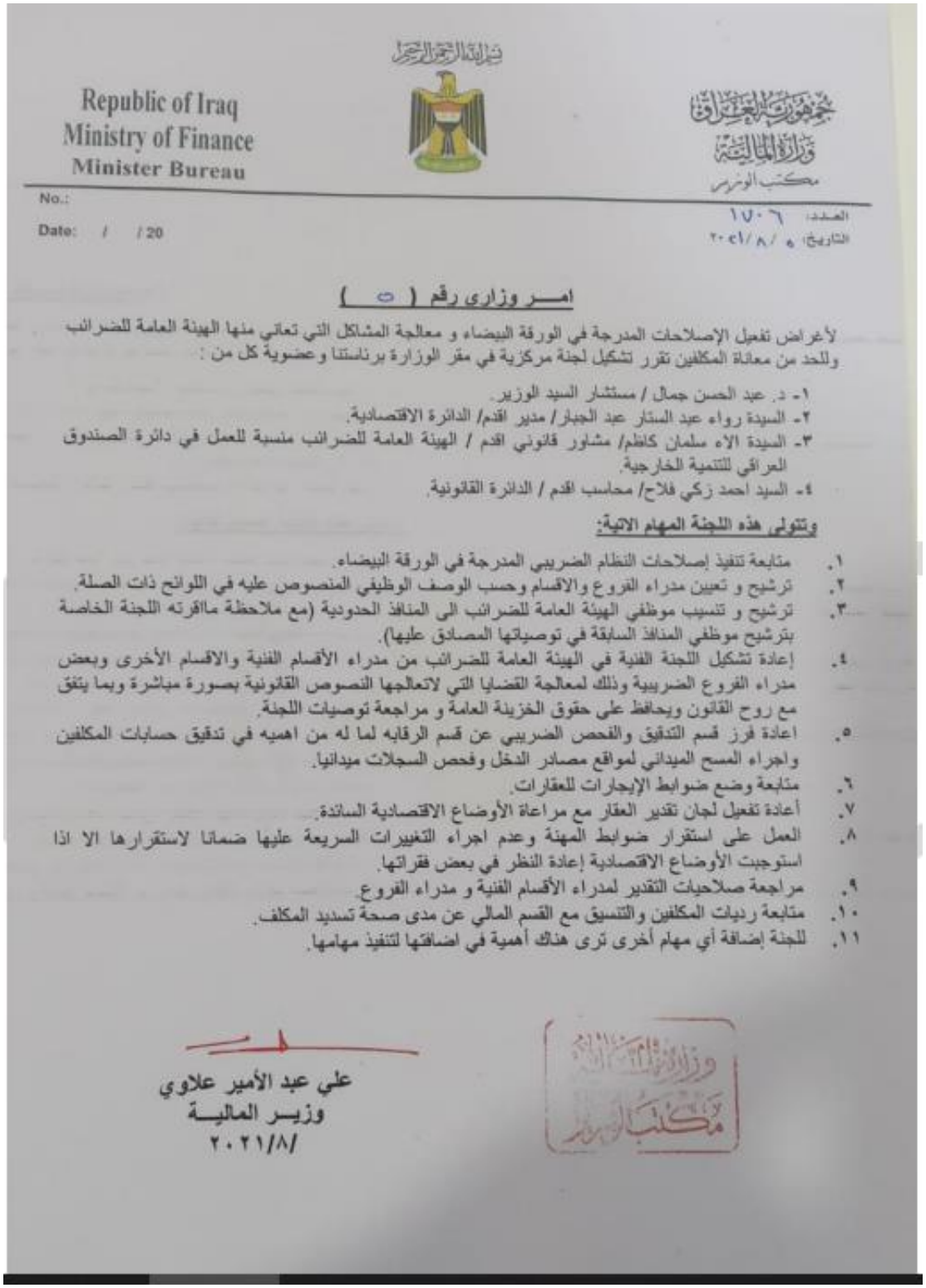

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Ministry of Finance
Minister Bureau

جمهورية العراق
وزارة المالية
مكتب الوزير

No.: العدد: ١٧٠٦
Date: / / 20 التاريخ: ٥ / ٨ / ٢٠٢١

امـــر وزاري رقم (٥)

لأغراض تفعيل الإصلاحات المدرجة في الورقة البيضاء و معالجة المشاكل التي تعاني منها الهيئة العامة للضرائب وللحد من معاناة المكلفين تقرر تشكيل لجنة مركزية في مقر الوزارة برئاستنا وعضوية كل من :

١- د. عبد الحسن جمال / مستشار السيد الوزير.
٢- السيدة رواء عبد الستار عبد الجبار / مدير اقدم/ الدائرة الاقتصادية.
٣- السيدة الاء سلمان كاظم/ مشاور قانوني اقدم / الهيئة العامة للضرائب منسبة للعمل في دائرة الصندوق العراقي للتنمية الخارجية.
٤- السيد احمد زكي فلاح/ محاسب اقدم / الدائرة القانونية.

وتتولى هذه اللجنة المهام الاتية:

١. متابعة تنفيذ إصلاحات النظام الضريبي المدرجة في الورقة البيضاء.
٢. ترشيح و تعيين مدراء الفروع والاقسام وحسب الوصف الوظيفي المنصوص عليه في اللوائح ذات الصلة.
٣. ترشيح و تنسيب موظفي الهيئة العامة للضرائب الى المنافذ الحدودية (مع ملاحظة ماافرته اللجنة الخاصة بترشيح موظفي المنافذ السابقة في توصياتها المصادق عليها).
٤. إعادة تشكيل اللجنة الفنية في الهيئة العامة للضرائب من مدراء الأقسام الفنية والاقسام الأخرى وبعض مدراء الفروع الضريبية وذلك لمعالجة القضايا التي لاتعالجها النصوص القانونية بصورة مباشرة وبما يتفق مع روح القانون ويحافظ على حقوق الخزينة العامة و مراجعة توصيات اللجنة.
٥. اعادة فرز قسم التدقيق والفحص الضريبي عن قسم الرقابه لما له من اهميه في تدقيق حسابات المكلفين واجراء المسح الميداني لمواقع مصادر الدخل وفحص السجلات ميدانيا.
٦. متابعة وضع ضوابط الإيجارات للعقارات.
٧. أعادة تفعيل لجان تقدير العقار مع مراعاة الأوضاع الاقتصادية السائدة.
٨. العمل على استقرار ضوابط المهنة وعدم اجراء التغييرات السريعة عليها ضمانا لاستقرارها الا اذا استوجبت الأوضاع الاقتصادية إعادة النظر في بعض فقراتها.
٩. مراجعة صلاحيات التقدير لمدراء الأقسام الفنية و مدراء الفروع.
١٠. متابعة رديات المكلفين والتنسيق مع القسم المالي عن مدى صحة تسديد المكلف.
١١. للجنة إضافة أي مهام أخرى ترى هناك أهمية في اضافتها لتنفيذ مهامها.

علي عبد الأمير علاوي
وزيـــر الماليـــة
٢٠٢١/٨/

وزارة المالية
مكتب الوزير

المُبرز (17) - 10 آب 2021- طلب المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، سامر عبد الهادي قاسم، والذي ورد إلى مكتب الوزير بتاريخ 26 آب، وتضمن طلب موافقة وزير المالية على استبعاد ديوان الرقابة المالية من الهيئة العامة للضرائب.

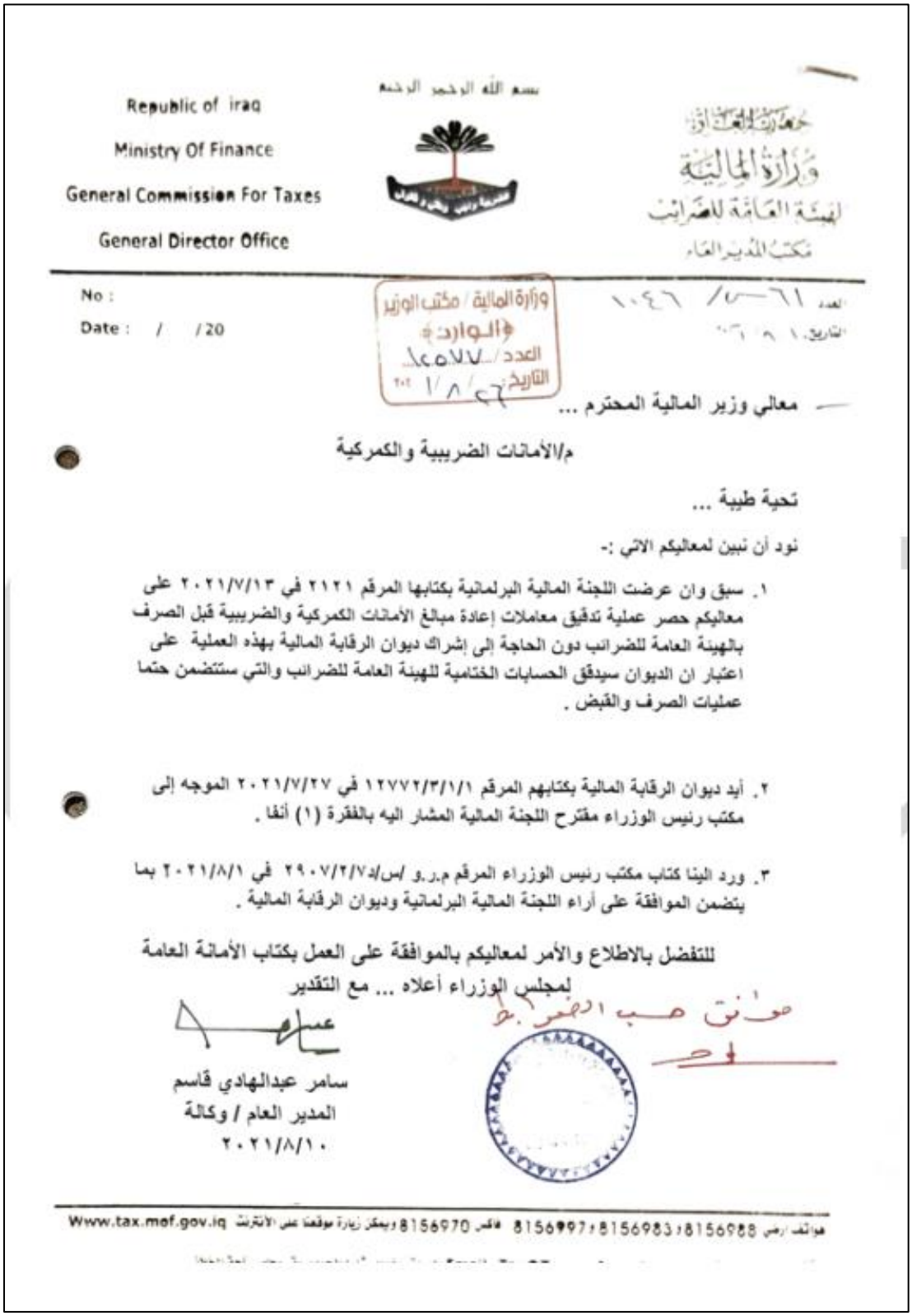

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of iraq
Ministry Of Finance
General Commission For Taxes
General Director Office

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
مكتب المدير العام

No :
Date : / /20

وزارة المالية / مكتب الوزير
الوارد
العدد ٤٥٧٧
التاريخ ٢٠٢١/٨/٢

العدد ٦١/ ص/ ١٠٤٦
التاريخ ٢٠٢١/٨/١

معالي وزير المالية المحترم ...

م/الأمانات الضريبية والكمركية

تحية طيبة ...

نود أن نبين لمعاليكم الاتي :-

١. سبق وان عرضت اللجنة المالية البرلمانية بكتابها المرقم ٢١٢١ في ٢٠٢١/٧/١٣ على معاليكم حصر عملية تدقيق معاملات إعادة مبالغ الأمانات الكمركية والضريبية قبل الصرف بالهيئة العامة للضرائب دون الحاجة إلى إشراك ديوان الرقابة المالية بهذه العملية على اعتبار ان الديوان سيدقق الحسابات الختامية للهيئة العامة للضرائب والتي ستتضمن حتما عمليات الصرف والقبض .

٢. أيد ديوان الرقابة المالية بكتابهم المرقم ١٢٧٧٢/٣/١/١ في ٢٠٢١/٧/٢٧ الموجه إلى مكتب رئيس الوزراء مقترح اللجنة المالية المشار اليه بالفقرة (١) أنفا .

٣. ورد الينا كتاب مكتب رئيس الوزراء المرقم م.ر.و /س/د/٢٩٠٧/٢/٧ في ٢٠٢١/٨/١ بما يتضمن الموافقة على أراء اللجنة المالية البرلمانية وديوان الرقابة المالية .

للتفضل بالاطلاع والأمر لمعاليكم بالموافقة على العمل بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء أعلاه ... مع التقدير

موافق حسب الطلب

سامر عبدالهادي قاسم
المدير العام / وكالة
٢٠٢١/٨/١٠

هواتف رقم 8156988، 8156983، 8156997 فاكس 8156970 ويمكن زيارة موقعنا على الانترنت Www.tax.mof.gov.iq

المُبرز (18) - التاريخ: 12 آب 2021 – طلب معاون المدير العام للهيئة العامة للضرائب، أسامة حسام جودت، المُرسل لمصرف الرافدين لإيقاف صك شركة لوك أويل.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Financial Department
Division of Safety Deposit

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم المالي
شعبة الأمانات

العدد : ٥٧١٤/٣/١١
التاريخ : ١٤/ ٨/ ٢٠٢١

مصرف الرافدين
رقم الوارد ٥٨٩
التاريخ ١٤/٨/٢٠٢١
فرع الهيئة العامة للضرائب/٤٦٢

الى / مصرف الرافدين / فرع الهيئة العامة للضرائب (٤٦٢)

م/ إيقاف صك

تحية طيبة ...

يرجى إيقاف الصك المرقم ٢٢٩٣٢ في ٢٠٢١/٨/١٠ عن رد المبلغ (١٢١٥٩٤٢٢٠٠٠) دينار (فقط أثنا عشر مليار ومائة وتسعة وخمسون مليون واربعمائة واثنان وعشرون الف دينار لا غيرها) والعائد لشركة (أويل كومباني لوك أويل الروسية) لوجود ملاحظات من قبل ديوان الرقابة المالية ولحين إشعاركم بكتاب لاحق من قبلنا .

... مع التقدير

أسامة حسام جودت
معاون المدير العام
٢٠٢١/٨/ ١٤

صورة عنه الى :
القسم المالي / شعبة الامانات ... للحفظ .

العراق – بغداد – شارع الجمهورية – مجاور ساحة الخلاني
هاتف : 8156995 / 8156983 فاكس : 8156970

يمكن زيارة موقعنا على الأنترنت : www.tax.mof.gov.iq
الإتصال معنا على البريد الألكتروني : info@taxmof.gov.iq

المُبرز (19) - التاريخ: 16 آب 2021 – يوجه المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، سامر عبدالهادي قاسم، مصرف الرافدين بمعالجة صك استرداد الضريبة الصادر إلى شركة لوك أويل

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Financial Department
Division of Radiology

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم المالي
شعبة الرديات

العدد : ٧٦٦/٩/١١ ص
التاريخ : ١٦ / ٨ / ٢٠٢١

الى / مصرف الرافدين / فرع الهيئة العامة للضرائب (٤٦٢)

م/ صك رد مبلغ

حية طيبة ...

الحاقا بكتابنا المرقم بالعدد ٥٧١٢/٣/١١ في ٢٠٢١/٨/١٢

يرجى تمشية الصك المرقم ٢٢٩٣٢ في ٢٠٢١/٨/١٠ عن رد المبلغ ١٢١٥٩٤٢٢٠٠٠ دينار (اثنا عشر مليار ومائة وتسعة وخمسون مليون واربعمائة واثنان وعشرون الف دينار لاغيرها) لشركة اويل كومباني لوك اويل الروسية بعد اكمال كافة الاجراءات .

... مع التقدير

سامر عبدالهادي قاسم
المدير العام / وكالة
١٦ /٨/ ٢٠٢١

وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم المالي
Ministry Of Finance
General Commission For Taxes

صورة عنه الى :
- القسم المالي / شعبة الرديات ... للحفظ .

العراق – بغداد – شارع الجمهورية – مجاور ساحة الخلاني
هاتف : 8156995 / 8156983 فاكس : 8156970

يمكن زيارة موقعنا على الأنترنت : www.tax.mof.gov.iq
الإتصال معنا على البريد الألكتروني : info@taxmof.gov.iq

المُبرز (20) - التاريخ: 16 آب 2021 – يوجه المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، سمير عبدالهادي قاسم، بإعادة تعيين بعض الموظفين في إدارة الشؤون المالية للهيئة العامة للضرائب. كما تظهر الوثيقة العدد الهائل من عمليات إعادة تعيين الموظفين في الهيئة من شهر كانون الثاني إلى شهر آب تحت إدارة شاكر محمود الزبيدي.

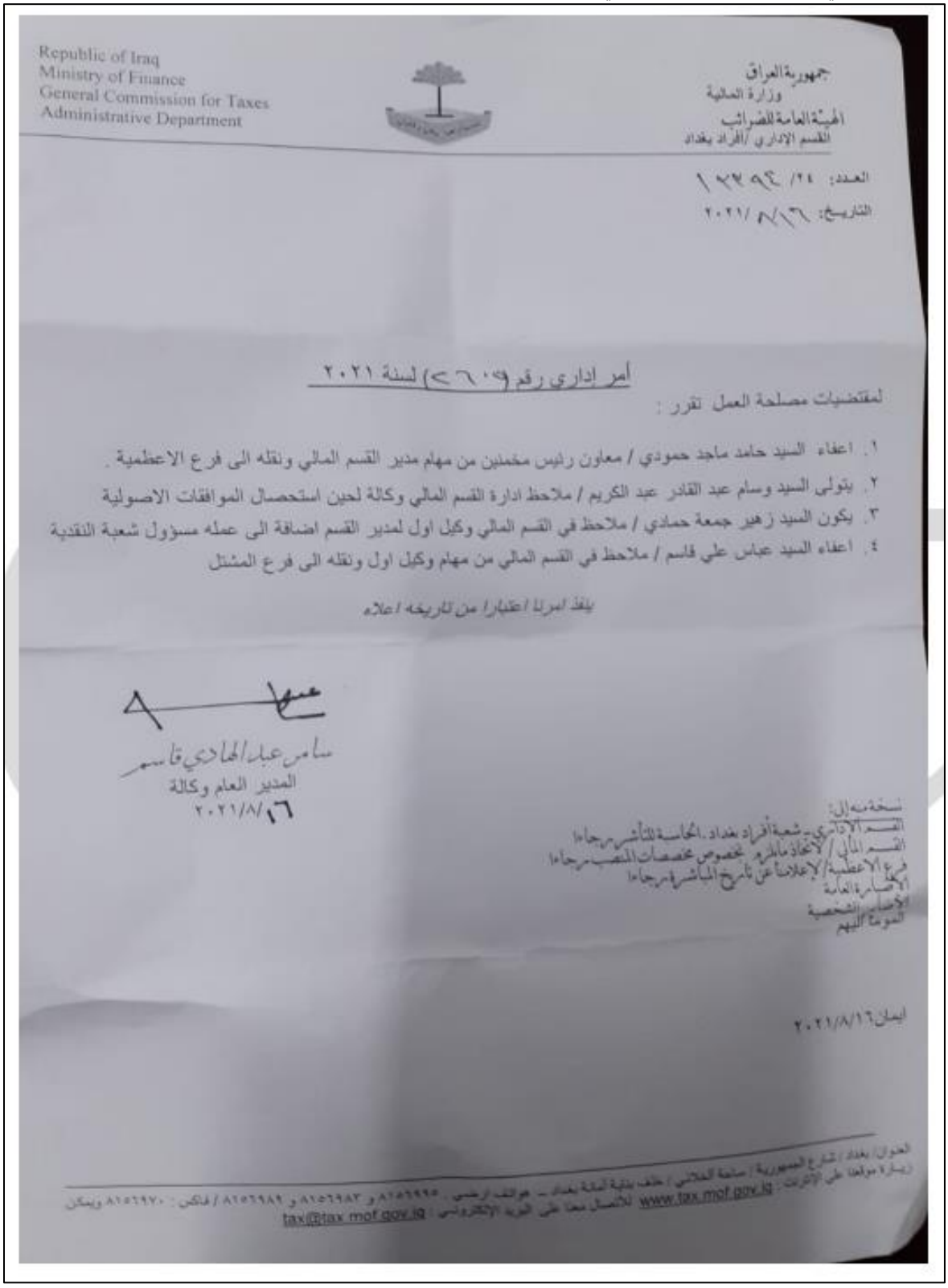

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Administrative Department

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم الإداري /أفراد بغداد

العدد: ٢١/ ٦٠٩٤ / ١
التاريخ: ٢٠٢١/ ٨/ ١٦

أمر اداري رقم (٦٠٩٤) لسنة ٢٠٢١

لمقتضيات مصلحة العمل تقرر :

١. اعفاء السيد حامد ماجد حمودي / معاون رئيس مخمنين من مهام مدير القسم المالي ونقله الى فرع الاعظمية .
٢. يتولى السيد وسام عبد القادر عبد الكريم / ملاحظ ادارة القسم المالي وكالة لحين استحصال الموافقات الاصولية
٣. يكون السيد زهير جمعة حمادي / ملاحظ في القسم المالي وكيل اول لمدير القسم اضافة الى عمله مسؤول شعبة النقدية
٤. اعفاء السيد عباس علي قاسم / ملاحظ في القسم المالي من مهام وكيل اول ونقله الى فرع المشتل

يلغد امرنا / اعتبارا / من تاريخه / اعلاه

سامر عبد الهادي قاسم
المدير العام وكالة
٢٠٢١/٨/١٦

نسخة منه إلى:
القسم الاداري - شعبة أفراد بغداد .الحاسبة للتأشير رجاءا
القسم المالي / لاتخاذ مالزم بخصوص مخصصات المنصب رجاءا
فرع الاعظمية/ لإعلامنا عن تاريخ المباشرة رجاءا
الحسابة العامة
الاضابير الشخصية
المومأ اليهم

ايصال ٢٠٢١/٨/١٦

العنوان: بغداد / شارع السعدون / ساحة الملاني / خلف بناية امانة بغداد – هواتف ارضي ٨١٥٦٩٩٥ و ٨١٥٦٩٨٣ و ٨١٥٦٩٨٩ / فاكس : ٨١٥٦٩٧٠ ويمكن زيارة موقعنا على الإنترنت : www.tax.mof.gov.iq للاتصال بنا على البريد الإلكتروني : tax@tax.mof.gov.iq

المُبرز (21) – التاريخ: 16 آب 2021 – طلب المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، المقدم لمصرف الرافدين بغية إيقاف الصك الصادر إلى شركة هندسة البترول والبناء الصينية.

8/25/2021 Scan10002.JPG

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم: المالي
الفرع:

No: العدد/ ٣٥٠٤ / ١٠٧٥
Date: / / 201 التاريخ/ ١٦/ ٨/ ٢٠٢١

الى / مصرف الرافدين / الإدارة العامة

م/ إبطال صك

تحية طيبة ...

يرجى إبطال الصك المرقم ٢٢٧٥٨ في ٢٠٢١/٨/٢ عن رد المبلغ (٣١٢١٨٣٣٠٠٠٠) دينار (فقط واحد وثلاثون مليار ومائتان وثمانية عشر مليون وثلاثمائة وثلاثون الف دينار لا غيرها) والعائد للشركة الصينية للهندسة والإنشاءات البترولية لأغراض تدقيقية .

... مع التقدير

سامر عبدالهادي قاسم
المدير العام / وكالة
٢٠٢١/٨/١٦

الهيئة العامة للضرائب
صادر
ق.س

صورة عنه الى :
- مصرف الرافدين / فرع الهيئة العامة للضرائب (٤٦٢) لإتخاذ ما يلزم ... مع التقدير
- القسم المالي / شعبة الامانات ... للحفظ .

العراق - بغداد - شارع الجمهورية - مجاور ساحة الخلاني
هاتف: 8156995 / 8156983 فاكس: 8156970
يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت: www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

https://mail.google.com/mail/u/0/?tab=rm&ogbl#inbox/FMfcgzGkbDRPRvGmvhFRpDKRMmLPBcQh?projector=1&messagePartId=0.1

1/1

المُبرز (22) – التاريخ: 22 آب 2021 – كتاب المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، إلى مصرف الرافدين لتأكيد صحة صدور الصك الصادر إلى شركة هندسة البترول والبناء الصينية.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Financial Department
Division of Safety Deposit

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم المالي
شعبة الأمانات

العدد : ٣/١١/ ٥٩٠٠

التاريخ : ٢٢ / ٨ / ٢٠٢١

الى / مصرف الرافدين / فرع الهيئة العامة للضرائب (٤٦٢)

م/ صحة صدور

تحية طيبة ...

نود أعلامكم بصحة صدور الصك المرقم ٢٣٠٥١ في ٢٠٢١/٨/١٨ عن رد المبلغ (٤٤١٣٣٧٣٢٠٠٠) دينار (فقط اربعة واربعون مليار ومائة وثلاثة وثلاثون مليون وسبعمائة واثنان وثلاثون الف دينار لا غيرها) والعائد لشركة (الصينية للهندسة والإنشاءات البترولية).

... مع التقدير

سامر عبدالهادي قاسم
المدير العام /وكالة
٢٠٢١/٨/٢٢

صورة عنه الى :
القسم المالي / شعبة الامانات ... للحفظ .

العراق – بغداد – شارع الجمهورية – مجاور ساحة الخلاني
هاتف : 8156995 / 8156983 فاكس : 8156970

يمكن زيارة موقعنا على الأنترنت : www.tax.mof.gov.iq
الإتصال معنا على البريد الألكتروني : info@taxmof.gov.iq

المُبرز (23) – التاريخ: 24 آب 2021 – الأمر الإداري رقم (2704) الصادر عن المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، سامر عبد الهادي قاسم، المتعلق بعدد عمليات إعادة تعيين موظفي الهيئة العامة للضرائب.

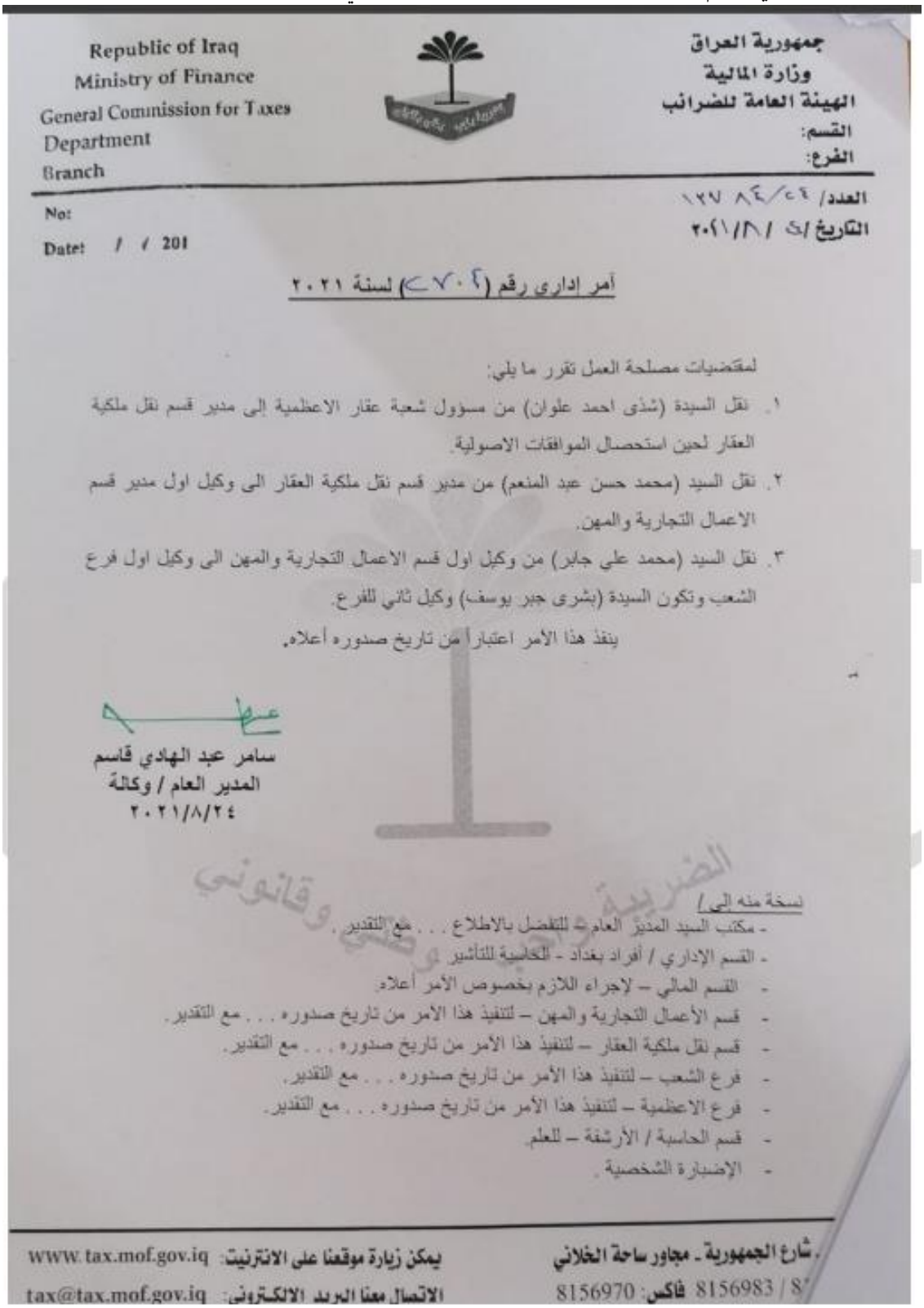

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم:
الفرع:

No:
Date: / / 201

العدد/ ١٢٧٨٤/٤
التاريخ/ ٢٠٢١/٨/

أمر إداري رقم (٢٧٠٤) لسنة ٢٠٢١

لمقتضيات مصلحة العمل تقرر ما يلي:

١. نقل السيدة (شذى احمد علوان) من مسؤول شعبة عقار الاعظمية إلى مدير قسم نقل ملكية العقار لحين استحصال الموافقات الاصولية.

٢. نقل السيد (محمد حسن عبد المنعم) من مدير قسم نقل ملكية العقار الى وكيل اول مدير قسم الاعمال التجارية والمهن.

٣. نقل السيد (محمد علي جابر) من وكيل اول قسم الاعمال التجارية والمهن الى وكيل اول فرع الشعب وتكون السيدة (بشرى جبر يوسف) وكيل ثاني للفرع.

ينفذ هذا الأمر اعتباراً من تاريخ صدوره أعلاه.

سامر عبد الهادي قاسم
المدير العام / وكالة
٢٠٢١/٨/٢٤

نسخة منه الى/
- مكتب السيد المدير العام – للتفضل بالاطلاع . . . مع التقدير.
- القسم الإداري / أفراد بغداد - الخاصة للتأشير.
- القسم المالي – لاجراء اللازم بخصوص الأمر أعلاه.
- قسم الأعمال التجارية والمهن – لتنفيذ هذا الأمر من تاريخ صدوره . . . مع التقدير.
- قسم نقل ملكية العقار – لتنفيذ هذا الأمر من تاريخ صدوره . . . مع التقدير.
- فرع الشعب – لتنفيذ هذا الأمر من تاريخ صدوره . . . مع التقدير.
- فرع الاعظمية – لتنفيذ هذا الأمر من تاريخ صدوره . . . مع التقدير.
- قسم الحاسبة / الأرشفة – للعلم.
- الاضبارة الشخصية.

شارع الجمهورية - مجاور ساحة الخلاني
فاكس: 8156970 8156983 /
يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت: www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

المُبرز (24) – التاريخ: 31 آب 2021 – تقرير هيئة الزاهة الاتّحادية إلى الهيئة العامة للضرائب بشأن التحقيق المطلوب في دفعات الضريبة المُستردة، والذي أشار إلى عدم وجود أي مُخالفات. لم تبعث هيئة النزاهة الاتّحادية بنسخٍ من التقرير إلى وزير المالية.

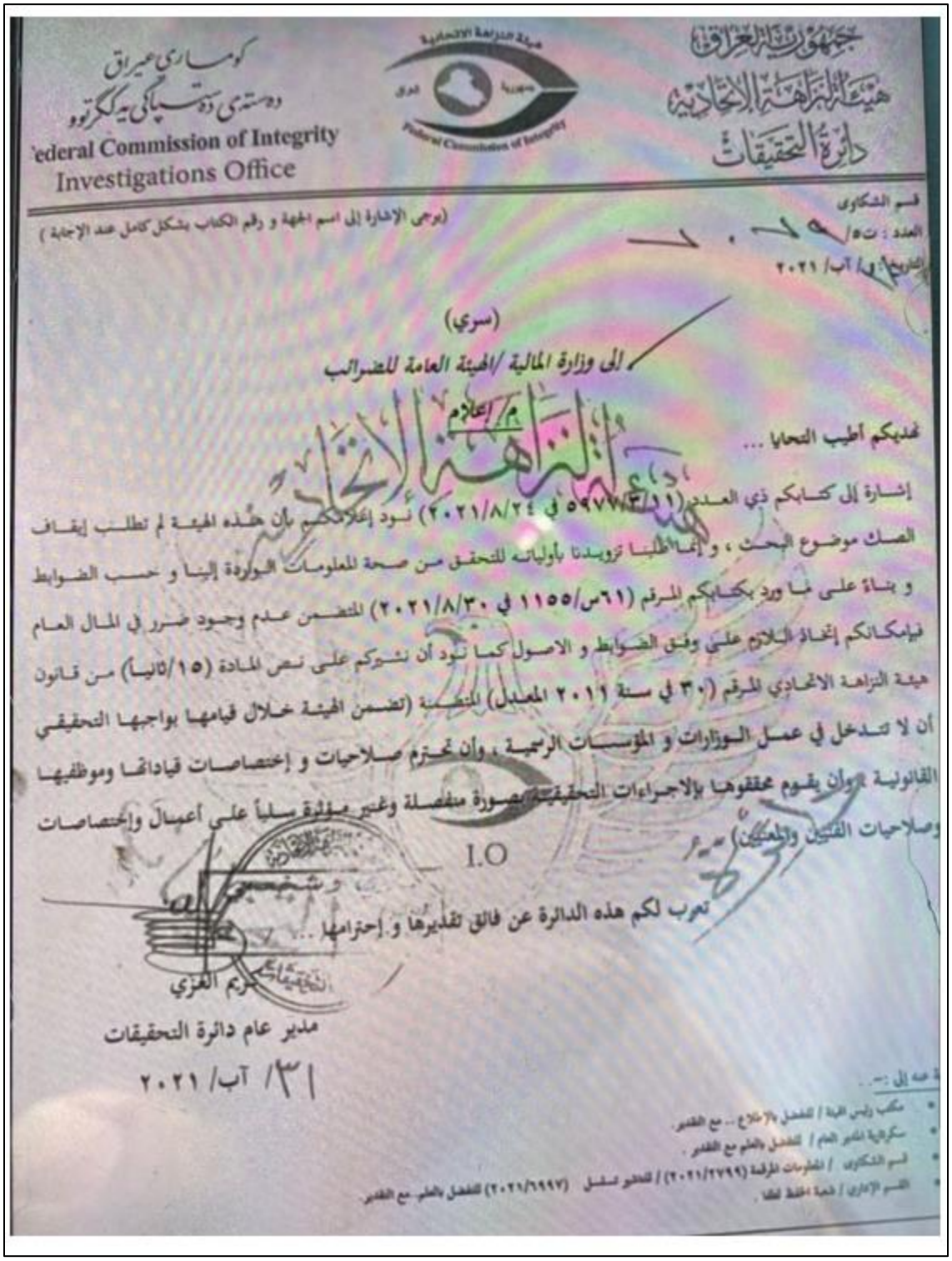

جمهورية العراق
هيئة النزاهة الاتحادية
دائرة التحقيقات

كومسارى عيراق
دەستەى دژەتيسپاگى يەكگرتوو
Federal Commission of Integrity
Investigations Office

قسم الشكاوى
العدد : ت ه/ ٧٠٧٠
التاريخ: ٣١/ آب/ ٢٠٢١

(يرجى الإشارة إلى اسم الجهة و رقم الكتاب بشكل كامل عند الإجابة)

(سري)

الى وزارة المالية /الهيئة العامة للضرائب

م/ إعلام

تحديكم أطيب التحايا ...

إشارة إلى كتابكم ذي العدد (١١/٣/٥٩٧٧ في ٢٠٢١/٨/٢٤) نود إعلامكم بأن هذه الهيئة لم تطلب إيقاف الصك موضوع البحث ، وإنما أطلبنا تزويدنا بأوليات للتحقق من صحة المعلومات الواردة إلينا و حسب الضوابط و بناءً على ما ورد بكتابكم المرقم (٦١س/١١٥٥ في ٢٠٢١/٨/٣٠) المتضمن عدم وجود ضرر في المال العام فيمكنكم إنهاء الملازم على وفق الضوابط و الاصول كما نود أن نشوكم على نص المادة (١٥/ثانيا) من قانون هيئة النزاهة الاتحادي المرقم (٣٠ في سنة ٢٠١١ المعدل) المتضمنة (تضمن الهيئة خلال قيامها بواجبها التحقيقي أن لا تتدخل في عمل الوزارات و المؤسسات الرسمية ، وأن تحترم صلاحيات و إختصاصات قياداتها وموظفيها القانونية ، وأن يقوم محققوها بالاجراءات التحقيقية بصورة منفصلة وغير مؤثرة سلباً على أعمال وإختصاصات وصلاحيات القادة والعاملين)

I.O

تعرب لكم هذه الدائرة عن فائق تقديرها و إحترامها ...

العقيد
كريم العزي
مدير عام دائرة التحقيقات
٣١/ آب/ ٢٠٢١

صورة الى :-
- مكتب رئيس الهيئة / للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- سكرتارية المفتش العام / للتفضل بالعلم مع التقدير .
- قسم الشكاوى / المعلومات المرفقة (٢٠٢١/٢٧٩٩) / للتدقيق لسلسل (٢٠٢١/٦٩٩٧) للتفضل بالعلم مع التقدير .
- القسم الإداري / ذمة الحفظ لملف .

المُبرز (25) – التاريخ: 5 أيلول 2021 – طلب مُقدم من المدير العام بالوكالة، سامر عبدالهادي قاسم، إلى مصرف الرافدين لرفدهم بصحة صدور للصك الصادر إلى شركة هندسة البترول والبناء الصينية.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب

العدد : ٥٢٠٠/ ١١٧٤

التاريخ : ٥ / ٩ / ٢٠٢١

الى / مصرف الرافدين / فرع الهيئة العامة للضرائب (٤٦٢)

م/ صحة صدور

تحية طيبة ...

نؤيد صحة صدور الصك المرقم (٢٣١٨٢ في ٢٠٢١/٩/١) بمبلغ (٤٤١٣٣٧٣٢٠٠٠) دينار (فقط اربعة واربعون مليار ومائة وثلاثة وثلاثون مليون وسبعمائة واثنان وثلاثون الف دينار لاغيرها) والعائد للشركة (الصينية للهندسة والإنشاءات البترولية) .

... مع التقدير

سامر عبدالهادي قاسم
مدير العام / وكالة
٢٠٢١/٩/٥

الهيئة العامة للضرائب

صورة عنه الى :
القسم المالي / شعبة الأمانات ... للحفظ .

المُبرز (26) – التاريخ: 6 أيلول 2021 – الأمر الإداري رقم (2639) الصادر عن المدير العام للهيئة العامة للضرائب بالوكالة، سامر عبدالهادي قاسم، المتعلق بعدد عمليات إعادة تعيين موظفي الهيئة العامة للضرائب.

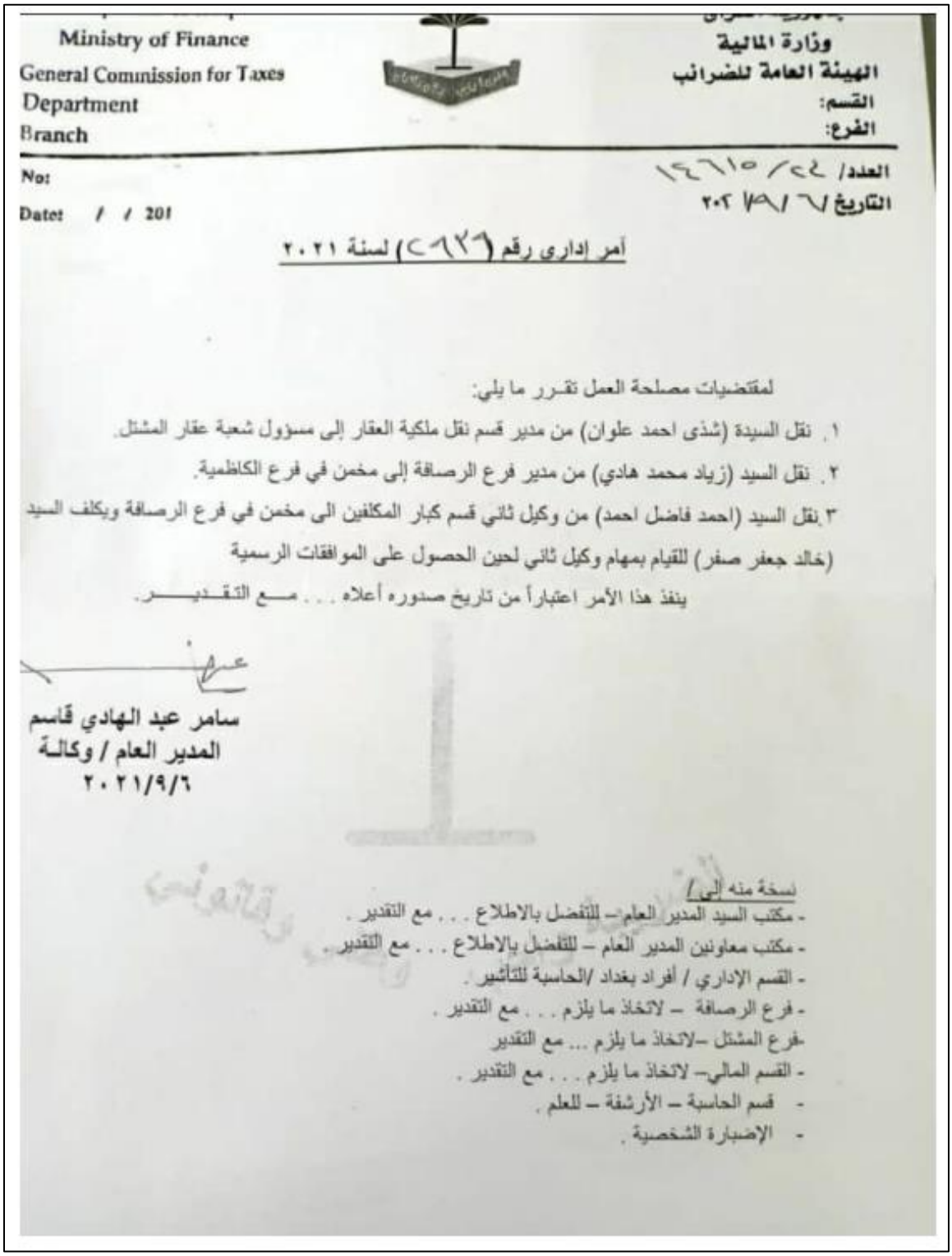

Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم:
الفرع:

No:
Date: / / 201

العدد/ ١٤٦١٥/٤٤
التاريخ ٧/ ٩/ ٢٠٢١

أمر إداري رقم (٢٦٢٩) لسنة ٢٠٢١

لمقتضيات مصلحة العمل تقرر ما يلي:

١. نقل السيدة (شذى احمد علوان) من مدير قسم نقل ملكية العقار إلى مسؤول شعبة عقار المشتل.

٢. نقل السيد (زياد محمد هادي) من مدير فرع الرصافة إلى مخمن في فرع الكاظمية.

٣. نقل السيد (احمد فاضل احمد) من وكيل ثاني قسم كبار المكلفين الى مخمن في فرع الرصافة ويكلف السيد (خالد جعفر صفر) للقيام بمهام وكيل ثاني لحين الحصول على الموافقات الرسمية

ينفذ هذا الأمر اعتباراً من تاريخ صدوره أعلاه . . . مع التقدير.

سامر عبد الهادي قاسم
المدير العام / وكالة
٢٠٢١/٩/٦

نسخة منه إلى/
- مكتب السيد المدير العام – للتفضل بالاطلاع . . . مع التقدير .
- مكتب معاونين المدير العام – للتفضل بالاطلاع . . . مع التقدير .
- القسم الإداري / أفراد بغداد /الحاسبة للتأشير .
- فرع الرصافة – لاتخاذ ما يلزم . . . مع التقدير .
-فرع المشتل –لاتخاذ ما يلزم ... مع التقدير
- القسم المالي– لاتخاذ ما يلزم . . . مع التقدير .
- قسم الحاسبة – الأرشفة – للعلم .
- الإضبارة الشخصية .

المُبرز (27) – التاريخ: 22 أيلول 2021 – طلب مُقدم من المدير العام بالوكالة، سامر عبدالهادي قاسم، إلى مصرف الرافدين لرفدهم بصحة صدور للصك الصادر إلى شركة القانت للمقاولات.

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes

العدد : ٦٦٣ / ١٢١١
التاريخ : ٢٢ / ٩ / ٢٠٢١

الى / مصرف الرافدين / فرع الهيئة العامة للضرائب (٤٦٢)

م/ صحة صدور

تحية طيبة ...

نؤيد صحة صدور الصك المرقم (٢٣٨١٣ في ٢٠٢١/٩/٢٢) بمبلغ (٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (فقط ثمانية مليار دينار لاغيرها) والعائد للشركة (القانت للمقاولات العامة المحدودة) .

... مع التقدير

سامر عبدالهادي قاسم
مدير العام / وكالة
٢٠٢١/٩/٢٢

الهيئة العامة للضرائب
صادر
ق.س

العراق – بغداد – شارع الجمهورية – مجاور ساحة الخلاني
هاتف : 8156995 / 8156983 فاكس : 8156970

يمكن زيارة موقعنا على الأنترنت : www.tax.mof.gov.iq
الإتصال معنا على البريد الألكتروني : info@taxmof.gov.iq

المُبرز (28) – التاريخ: 07 تشرين الأول 2021 – طلب مُقدم من معاون المدير العام، أسامة حسام جودت، إلى مصرف الرافدين لرفدهم بصحة صدور للصك الصادر إلى شركة القانت للمقاولات.

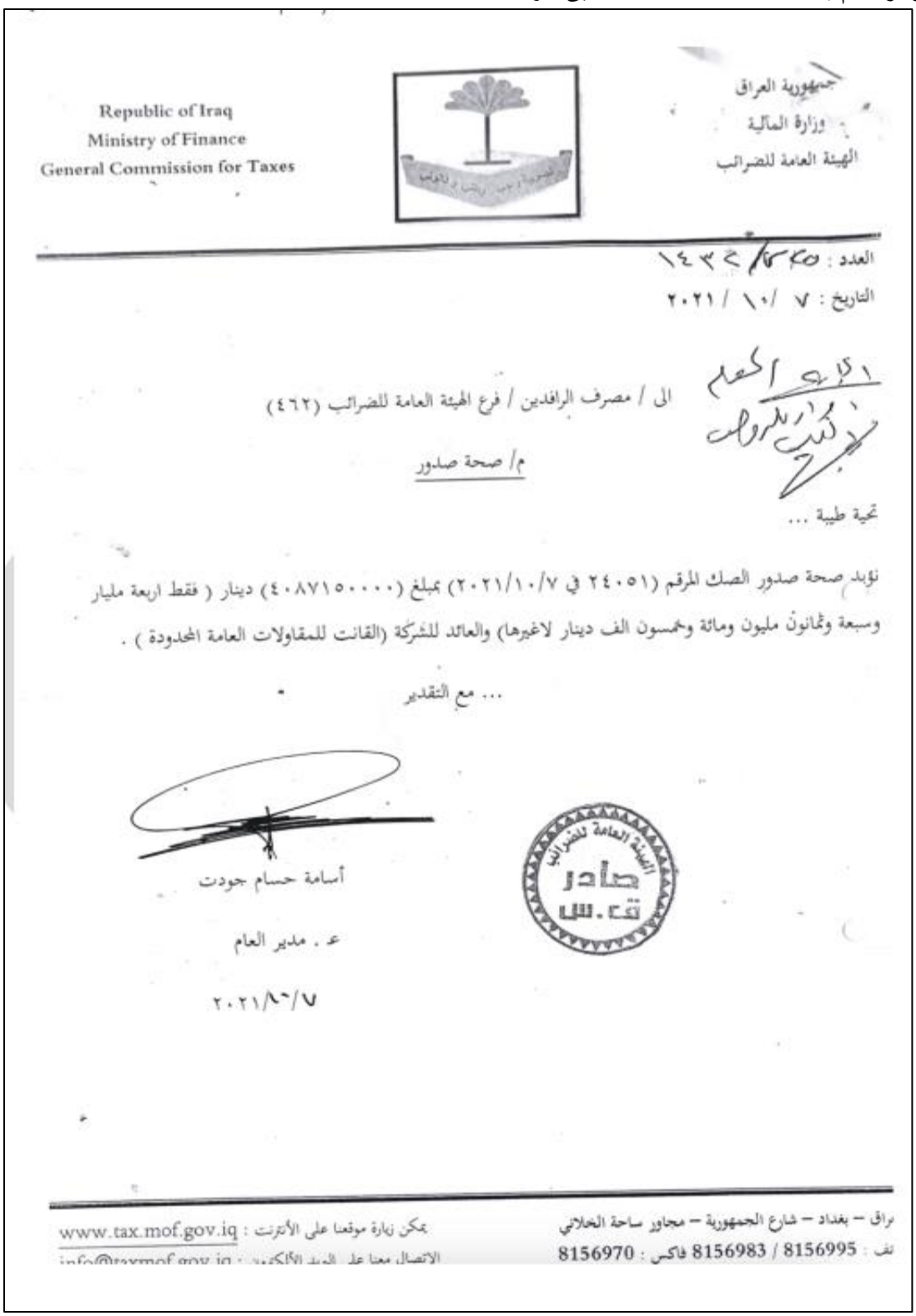

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes

العدد : ١٤٣٢/٢٣٤٥
التاريخ : ٧ /١٠/ ٢٠٢١

الى / مصرف الرافدين / فرع الهيئة العامة للضرائب (٤٦٢)

م/ صحة صدور

تحية طيبة ...

نؤيد صحة صدور الصك المرقم (٢٤٠٥١ في ٢٠٢١/١٠/٧) بمبلغ (٤٠٨٧١٥٠٠٠٠) دينار (فقط اربعة مليار وسبعة وثمانون مليون ومائة وخمسون الف دينار لاغيرها) والعائد للشركة (القانت للمقاولات العامة المحدودة) .

... مع التقدير

الهيئة العامة للضرائب
صادر
ت.س

أسامة حسام جودت

ع . مدير العام

٢٠٢١/١٠/٧

عراق – بغداد – شارع الجمهورية – مجاور ساحة الخلاني
تلف : 8156995 / 8156983 فاكس : 8156970

يمكن زيارة موقعنا على الأنترنت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا على البريد الإلكتروني : info@taxmof.gov.iq

المُبرز (29) – التاريخ: 27 تشرين الأول 2021 – [لقطة شاشة من تطبيق الواتس آب] جدول وزير المالية ليوم الخميس الموافق تاريخ 28 تشرين الأول 2021. شَمِل الجدول لقاء مع معاون المدير العام للهيئة العامة للضرائب، أسامة حسام جودت، والمدير العام لمصرف الرافدين، بلال صباح الحمداني، للاستفسار عن مدفوعات استرداد الضرائب.

المُبرز (30) – التاريخ: 1 تشرين الثاني 2021 – وزير المالية يوجه بطلب الأوراق الثبوتية لعمليات لاسترداد الضرائب التي تمت معالجتها في عامي 2020 و 2021 من الهيئة العامة للضرائب.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
Minister Bureau

جمهورية العراق
وزارة المالية
مكتب الوزير

العدد: ٣١٨٢
التاريخ: ٢٠٢١/١١/١

No.:
Date: / / 20

الهيئة العامة للضرائب/ مكتب المدير العام

م /طلب بيانات

تحية طيبة.

حسب توجيه السيد الوزير المحترم يرجى تزويدنا بقوائم تفصيلية لجميع الاستردادات التي قامت بيها الهيئة العامة للضرائب لعامي (٢٠٢٠-٢٠٢١) وقائمة بمبالغ الضمانات بما فوق المكنة (٥٠٠) مليون دينار وكذلك كشف حسابات الهيئة لعامي (٢٠٢٠-٢٠٢١) وبالسرعة

مع التقدير.

وزارة المالية
مكتب الوزير

غفران كاظم نعمة
مدير مكتب الوزير
٢٠٢١/١١/ ١

رباب

المُبرز (31) – التاريخ: 4 تشرين الثاني 2021 – توجيه وزير المالية للهيئة العامة للضرائب بإيقاف معالجة مدفوعات استرداد الضرائب دون موافقة صريحة من الوزير.

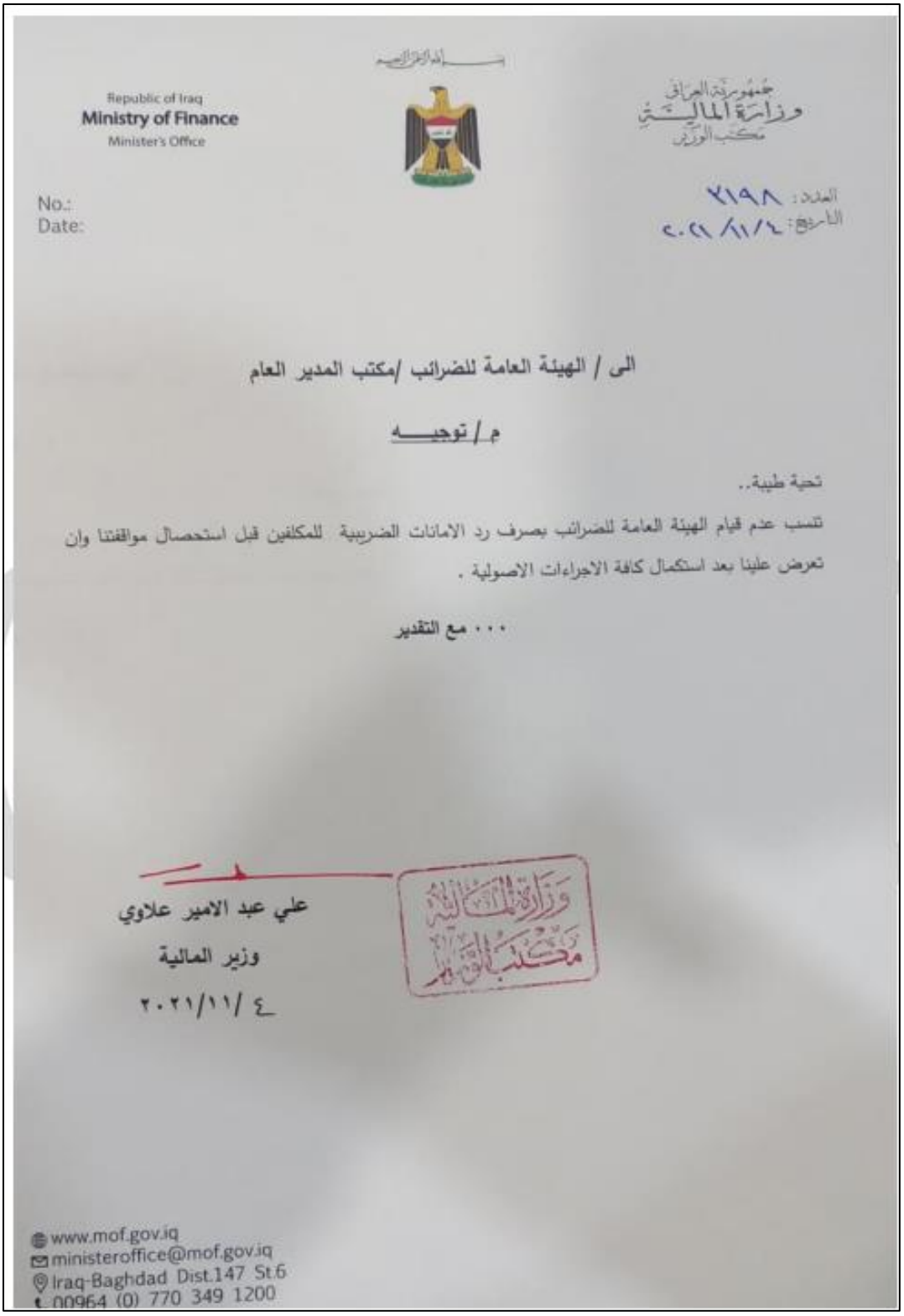

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Ministry of Finance
Minister's Office

جمهورية العراق
وزارة المالية
مكتب الوزير

No.: العدد: ٢١٩٨
Date: التاريخ: ٤/١١/٢٠٢١

الى / الهيئة العامة للضرائب /مكتب المدير العام

م / توجيـــه

تحية طيبة..

تنسب عدم قيام الهيئة العامة للضرائب بصرف رد الامانات الضريبية للمكلفين قبل استحصال موافقتنا وان تعرض علينا بعد استكمال كافة الاجراءات الاصولية .

... مع التقدير

علي عبد الامير علاوي
وزير المالية
٤/ ١١/ ٢٠٢١

وزارة المالية
مكتب الوزير

www.mof.gov.iq
ministeroffice@mof.gov.iq
Iraq-Baghdad Dist.147 St.6
t. 00964 (0) 770 349 1200

المُبرز (32) – التاريخ: 7 تشرين الثاني 2021 – توجيه وزير المالية للهيئة العامة للضرائب بالتحقيق في استرداد الضرائب لشركات لوك أويل وشركة هندسة البترول والبناء الصينية وشركة القانت للمقاولات وشركة مبدعون.

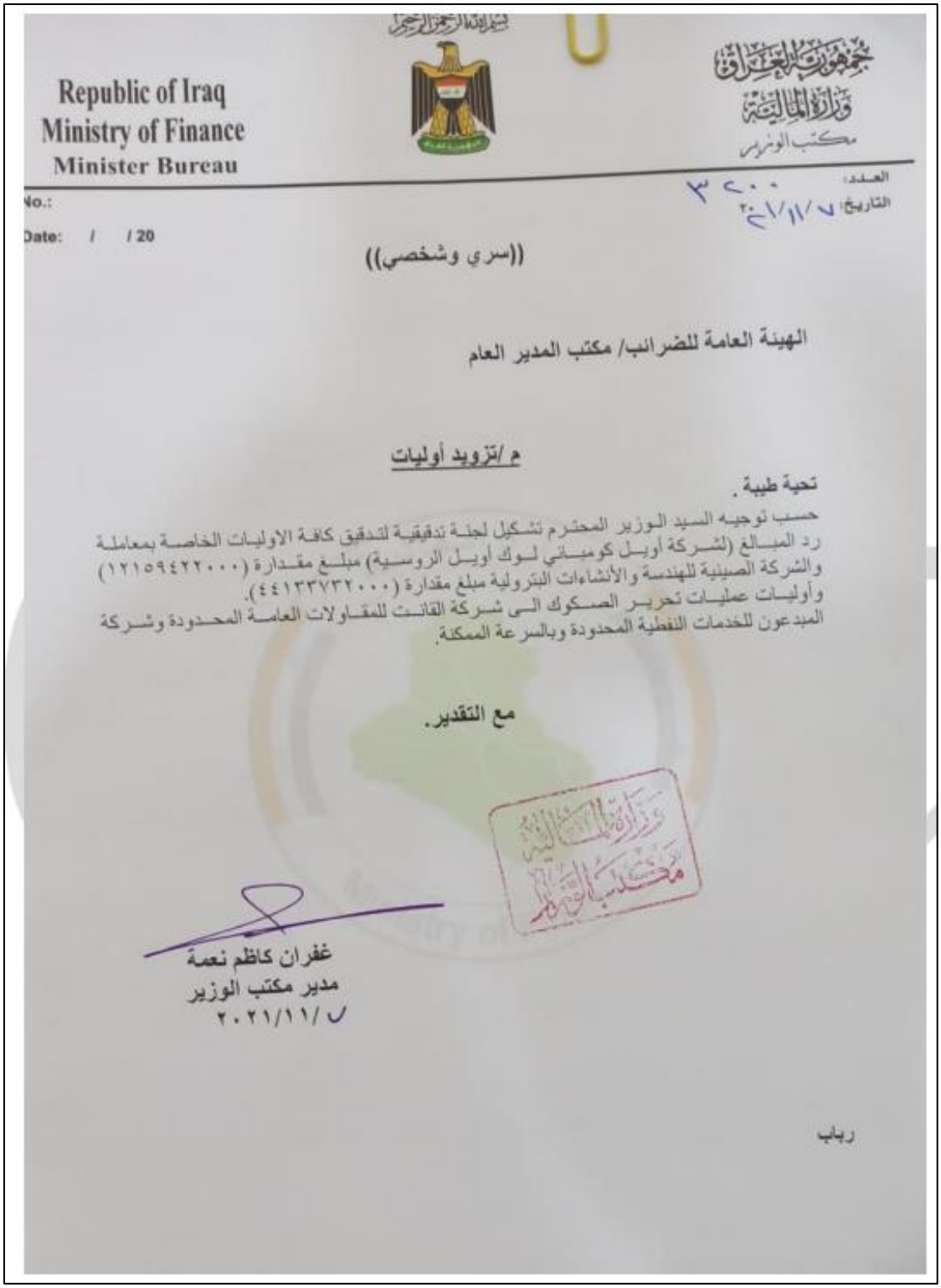

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Ministry of Finance
Minister Bureau

جمهورية العراق
وزارة المالية
مكتب الوزير

العدد: ٣٢٠٠
التاريخ: ٢٠٢١/١١/٧

No.:
Date: / / 20

((سري وشخصي))

الهيئة العامة للضرائب/ مكتب المدير العام

م /تزويد أوليات

تحية طيبة .

حسب توجيه السيد الوزير المحترم تشكيل لجنة تدقيقية لتدقيق كافة الاوليات الخاصة بمعاملة رد المبالغ (لشركة أويل كومباني لوك أويل الروسية) مبلغ مقدارة (١٢١٥٩٤٢٢٠٠٠) والشركة الصينية للهندسة والأنشاءات البترولية مبلغ مقدارة (٤٤١٣٣٧٣٢٠٠٠).
وأوليات عمليات تحرير الصكوك الى شركة القانت للمقاولات العامة المحدودة وشركة المبدعون للخدمات النفطية المحدودة وبالسرعة الممكنة.

مع التقدير.

غفران كاظم نعمة
مدير مكتب الوزير
٢٠٢١/١١/

رباب

المُبرز (33) – التاريخ: 19 آب 2020 و16 أيلول 2020 و31 تشرين الأول 2020 و27 كانون الأول 2020 – بعث مكتب رئيس مجلس الوزراء برسالة ورسالتي تذكير إلى هيئة النزاهة الاتّحادية وديوان الرقابة المالية، يبلغهما فيها بالنشاط المشتبه به في عمليات استرداد الودائع لدى الهيئة العامة الضرائب وهيئة الجمارك. ولم يذكر رد ديوان الرقابة المالية أي مخاوف بشأن الهيئة العامة الضرائب.

Republic of Iraq
Prime Minister's Office

جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء
العدد: م.و/ د7/ 47 / 3482
التاريخ: 2020/08/19

إلى / هيأة النزاهة – دائرة التحقيقات

م / بلاغ

السلامُ عليكُم ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ

نود أن نبين أنه وردت معلومات بخصوص موضوع إعادة الأمانات الكمركية والأمانات الصريبية الخاصة بالتجار والمستوردين ، حيث تضمنت المعلومات ان الموضوع يشوبه فساد يتعلق بقسم المحاسبة في الهيئة العامة للكمارك / وزارة المالية.

للتفضل بالاطلاع والتحري والتدقيق عن الموضوع واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً للقانون.

وإعلامنا .. مع التقدير

المهندس عبد الخالق سعد غني
ع / مدير مكتب رئيس الوزراء
2020/8/ . ؟

صورة صوتية عنه إلى /
- للعلم والاطلاع ... مع التقدير
- ديوان الرقابة المالية الاتحادي – مكتب رئيس الديوان / للتفضل بالاطلاع وأخذ ما يلزم بتدقيق الموضوع وترويدنا بالنتائج ... مع التقدير
- مكتب المستشار (م2) / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- قسم المتابعة
- الأرشيف

تكملة للمُبرز (33) – التاريخ: 19 آب 2020 و16 أيلول 2020 و31 تشرين الأول 2020 و27 كانون الأول 2020 – بعث مكتب رئيس مجلس الوزراء برسالة ورسالتي تذكير إلى هيئة النزاهة الاتّحادية وديوان الرقابة المالية، يبلغهما فيها بالنشاط المشتبه به في عمليات استرداد الودائع لدى الهيئة العامة الضرائب وهيئة الجمارك. ولم يذكر رد ديوان الرقابة المالية أي مخاوف بشأن الهيئة العامة الضرائب.

Republic of Iraq
Prime Minister's Office

جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء
العدد: م.ر.و/ د7/ م.ر. 18 / 5092
التاريخ: 2020/09/16

الى / هيئة النزاهة – دائرة التحقيقات

م/ تأكيد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نؤكد كتابنا المرقم (م ر و /د7/3482) في 2020/8/19

ونرجو اعلامنا آخر الإجراءات بشأن الموضوع وبالسرعة الممكنة .. مع التقدير

16

المهندس عبد الخالق سعد غني
ع/ مدير مكتب رئيس الوزراء
2020/9/16

سرية فورية عاجلة /

- مكتب السيد المستشار (م2) / مذكرتكم بالعدد (125) في 2020/9/14 / للتفضل بالعلم ... مع التقدير
- قسم المتابعة/ للتفضل الفا / لاجراء ما يلزم ... مع التقدير .
- الارشيف .

2020/9/16

تكملة للمُبرز (33) – التاريخ: 19 آب 2020 و16 أيلول 2020 و31 تشرين الأول 2020 و27 كانون الأول 2020 – بعث مكتب رئيس مجلس الوزراء برسالة ورسالتي تذكير إلى هيئة النزاهة الاتّحادية وديوان الرقابة المالية، يبلغهما فيها بالنشاط المشتبه به في عمليات استرداد الودائع لدى الهيئة العامة الضرائب وهيئة الجمارك. ولم يذكر رد ديوان الرقابة المالية أي مخاوف بشأن الهيئة العامة الضرائب.

Republic of Iraq
Prime Minister's Office

جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء

العدد: م ر و/ ت7/ م ر/ 7918 / 18
التاريخ: 2020/10/31

إلى / هيئة النزاهة - مكتب رئيس الهيئة

م/ تأكيد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نؤكد كتابنا المرقم (م ر و/ت7/5092) في 2020/9/16 .

نرجو اعلامنا اخر الاجراءات بشأن الموضوع وبالسرعة الممكنة .

مع التقدير

المهندس عبد الخالق سعد غني
ع / مدير مكتب رئيس الوزراء
2020/10/ 31

صورة موجهة عنه إلى /

- كتابنا المرقم (م ر و/ت7/3482) في 2020/8/19 /
للتفضل بالعلم .. مع التقدير
- ديوان الرقابة المالية الاتحادي - مكتب رئيس الديوان / نؤكد كتابنا المرقم (م ر و/ت7/3482) في 2020/8/19 /
للتفضل بالاطلاع وإعلامنا اجراءاتكم بشأن الموضوع .. مع التقدير
- مكتب المستشار (م2) / متكرتكم بالعدد (201) في 2020/10/26 / للتفضل بالعلم .. مع التقدير
- قسم المتابعة

2020/10/28

تكملة للمُبرز (33) – التاريخ: 19 آب 2020 و16 أيلول 2020 و31 تشرين الأول 2020 و27 كانون الأول 2020 – بعث مكتب رئيس مجلس الوزراء برسالة ورسالتي تذكير إلى هيئة النزاهة الاتّحادية وديوان الرقابة المالية، يبلغهما فيها بالنشاط المشتبه به في عمليات استرداد الودائع لدى الهيئة العامة الضرائب وهيئة الجمارك. ولم يذكر رد ديوان الرقابة المالية أي مخاوف بشأن الهيئة العامة الضرائب.

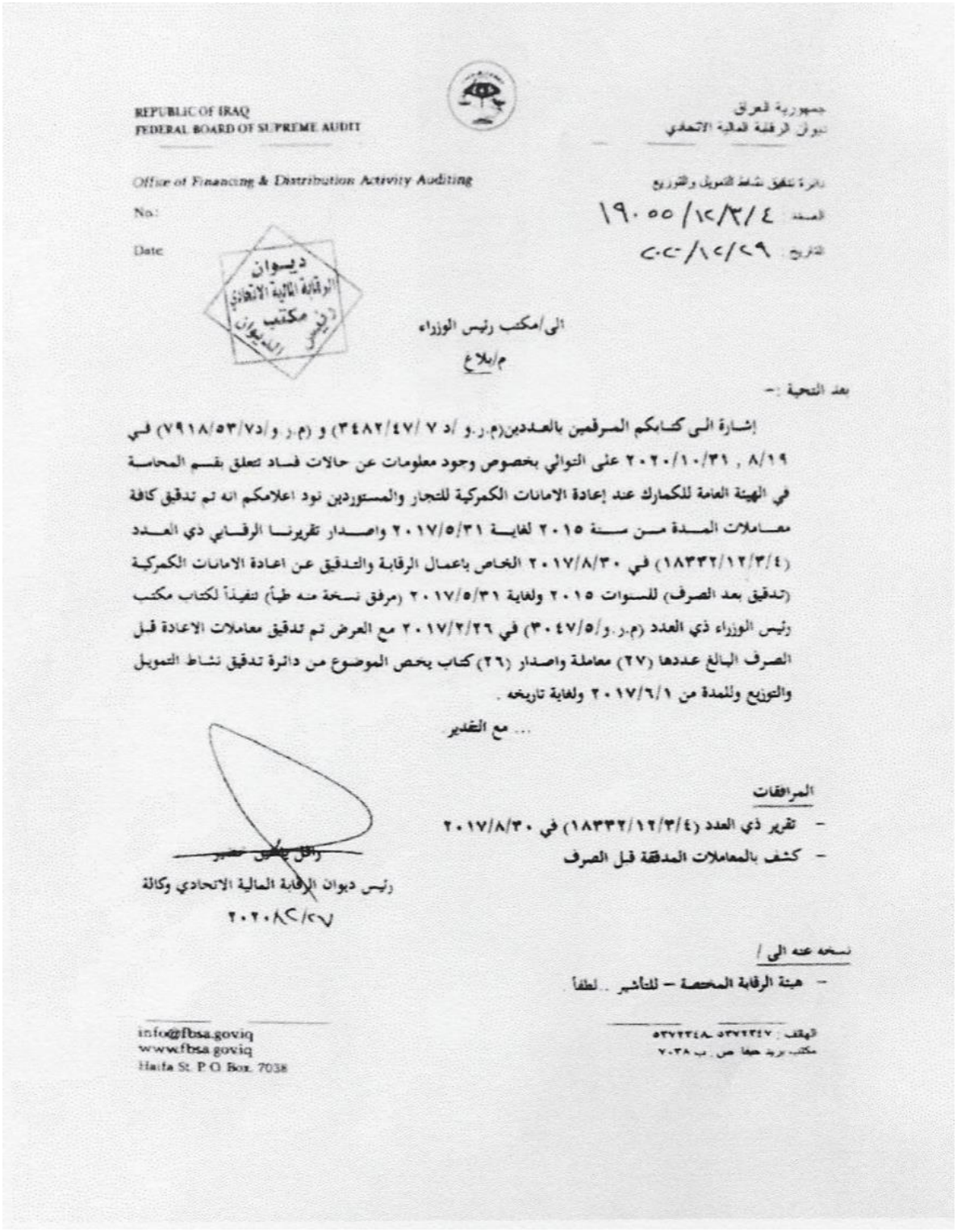

REPUBLIC OF IRAQ
FEDERAL BOARD OF SUPREME AUDIT

جمهورية العراق
ديوان الرقابة المالية الاتحادي

Office of Financing & Distribution Activity Auditing

دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع

No: العدد: ١٩٠٥٥/١٠/٣/٤

Date التاريخ: ٢٠٢٠/١٠/٢٩

ديوان الرقابة المالية الاتحادي
مكتب رئيس الديوان

الى/مكتب رئيس الوزراء

م/بلاغ

بعد التحية :-

إشارة الى كتابكم المرقمين بالعددين(م.ر.و /د ٧ /٣٤٨٢/٤٧) و (م.ر.و/د٧/٧٩١٨/٥٣) في ٨/١٩ , ٢٠٢٠/١٠/٣١ عن التوالي بخصوص وجود معلومات عن حالات فساد تتعلق بقسم المحاسبة في الهيئة العامة للكمارك عند إعادة الامانات الكمركية للتجار والمستوردين نود اعلامكم انه تم تدقيق كافة معاملات المدة من سنة ٢٠١٥ لغاية ٢٠١٧/٥/٣١ واصدار تقريرنا الرقابي ذي العدد (١٨٣٣٢/١٢/٣/٤) في ٢٠١٧/٨/٣٠ الخاص باعمال الرقابة والتدقيق عن اعادة الامانات الكمركية (تدقيق بعد الصرف) للسنوات ٢٠١٥ ولغاية ٢٠١٧/٥/٣١ (مرفق نسخة منه طياً) تنفيذاً لكتاب مكتب رئيس الوزراء ذي العدد (م.ر.و/٣٠٤٧/٥) في ٢٠١٧/٢/٢٦ مع العرض تم تدقيق معاملات الاعادة قبل الصرف البالغ عددها (٢٧) معاملة واصدار (٢٦) كتاب يخص الموضوع من دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع وللمدة من ٢٠١٧/٦/١ ولغاية تاريخه .

... مع التقدير

المرافقات

- تقرير ذي العدد (١٨٣٣٢/١٢/٣/٤) في ٢٠١٧/٨/٣٠
- كشف بالمعاملات المدققة قبل الصرف

وائل [illegible] حضير
رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة
٢٠٢٠/٨٢/٢٧

نسخه عنه الى /

- هيئة الرقابة المختصة – للتأشير .. لطفاً .

info@fbsa.goviq
www.fbsa.goviq
Haifa St. P.O. Box. 7038

الهاتف : ٥٣٧٢٣٤٧ ـ ٥٣٧٢٣٤٨
مكتب بريد حيفا ص . ب ٧٠٣٨

المُبرز (34) – التاريخ: 30 تشرين الثاني 2021 – كتاب من الهيئة العامة للضرائب إلى مصرف الرافدين، تطلب فيها إلغاء صلاحية التوقيع لحساب الودائع الضريبية رقم 60032.

الواردة ٨٢٦ ت ١١/٢٠

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم المالي

العـدد: ٨٦٩١/٧/١١
التاريخ: ٢٠٢١/١١/٢٠

إلى / مصرف الرافدين / فرع الهيئة العامة للضرائب / ٤٦٢

م/ إلغاء صلاحية

تحية طيبة ...

للتفضل بإلغاء صلاحية التوقيع على حساب الأمانات المرقم ٦٠٠٣٢ للسيدة (هناء محسن) وإجراء اللازم من قبلكم.

... مع التقدير

زهير جمعة حمادي
مدير القسم المالي / وكالة
٢٠٢١/١١/ ٢٠

نسخة منه إلى:
- القسم المالي / شعبة المتابعة ... للحفظ مع الأولويات.

العراق- بغداد - شارع الجمهورية - مجاور ساحة الخلاني
هـاتف : 8156983 / 8156995 فـاكس:8156970

يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت: www.tax.mof.gov.iq
الإتصال معنا على البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

المُبرز (35) – التاريخ: 2 كانون الأول 2021 – أمر وزاري بإنهاء تكليف السيد بلال صباح الحمداني، واستبداله بالسيد عبد الحسن جمال، للقيام بمهام مدير عام مصرف الرافدين.

جمهورية العراق
وزارة المالية
مكتب الوزير

Republic of Iraq
Ministry of Finance
Minister's Office

No.: ٣٣٣٦
Date: ٢٠٢١/١٢/٢

امر وزاري (٦٠)

نظرا لمقتضيات مصلحة العمل والحاقاً بالامر الوزاري المرقم (٥٨٦٤/٥٠٧ الفقرة /٣) والمؤرخ في ٢٠٢١/٣/٩ تقرر :

اولا: انهاء تكليف السيد(بلال صباح حسين) مدير عام المصرف الصناعي من ادارة مصرف الرافدين نظرا لانتهاء مدة التكليف في الامر الوزاري اعلاه وليتسنى له التفرغ التام لاداء مهامه في المصرف الصناعي .

ثانيا: تكليف السيد (عبد الحسن جمال عبد الله) المستشار المالي بمهام اعمال مدير عام مصرف الرافدين اضافة لمهام عمله لحين تسمية مدير عام لمصرف الرافدين .

علي عبد الامير علاوي
وزير المالية
٢٠٢١/١٢/٢

وزارة المالية
مكتب الوزير

صورة منه الى /

- مكتب رئيس الوزراء / للتفضل بالاطلاع ...مع التقدير .
- الامانة العامة لمجلس الوزراء/ الدائرة القانونية /للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- مكتب الوزير / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- مكتب السيد الوكيل / للتفضل بالعلم والاطلاع ... مع التقدير
- مكتب السيد المستشار / للتفضل بالعلم ... مع التقدير
- مصرف الرافدين / مكتب المدير العام / للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم واعلامنا ...مع التقدير
- المصرف الصناعي / مكتب المدير العام / للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم واعلامنا ...مع التقدير
- الدائرة الادارية / مكتب المدير العام / للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم واعلامنا ... مع التقدير
- الدائرة القانونية / مكتب المدير العام / للتفضل بالعلم ... مع التقدير
- القسم المالي
- قسم القوى العاملة

www.mof.gov.iq
ministeroffice@mof.gov.iq
Iraq-Baghdad Dist.147 St.6
00964 (0) 770 349 1200

المُبرز (36) – التاريخ: 6 كانون الأول 2021 – معاون المدير العام للهيئة العامة للضرائب، أسامة حسام جودت، أرسل تقرير تدقيق إلى وزير المالية بشأن التحقيق الجاري في الصكوك الصادرة إلى شركة لوك أويل وشركة هندسة البترول والبناء الصينية وشركة القانت.

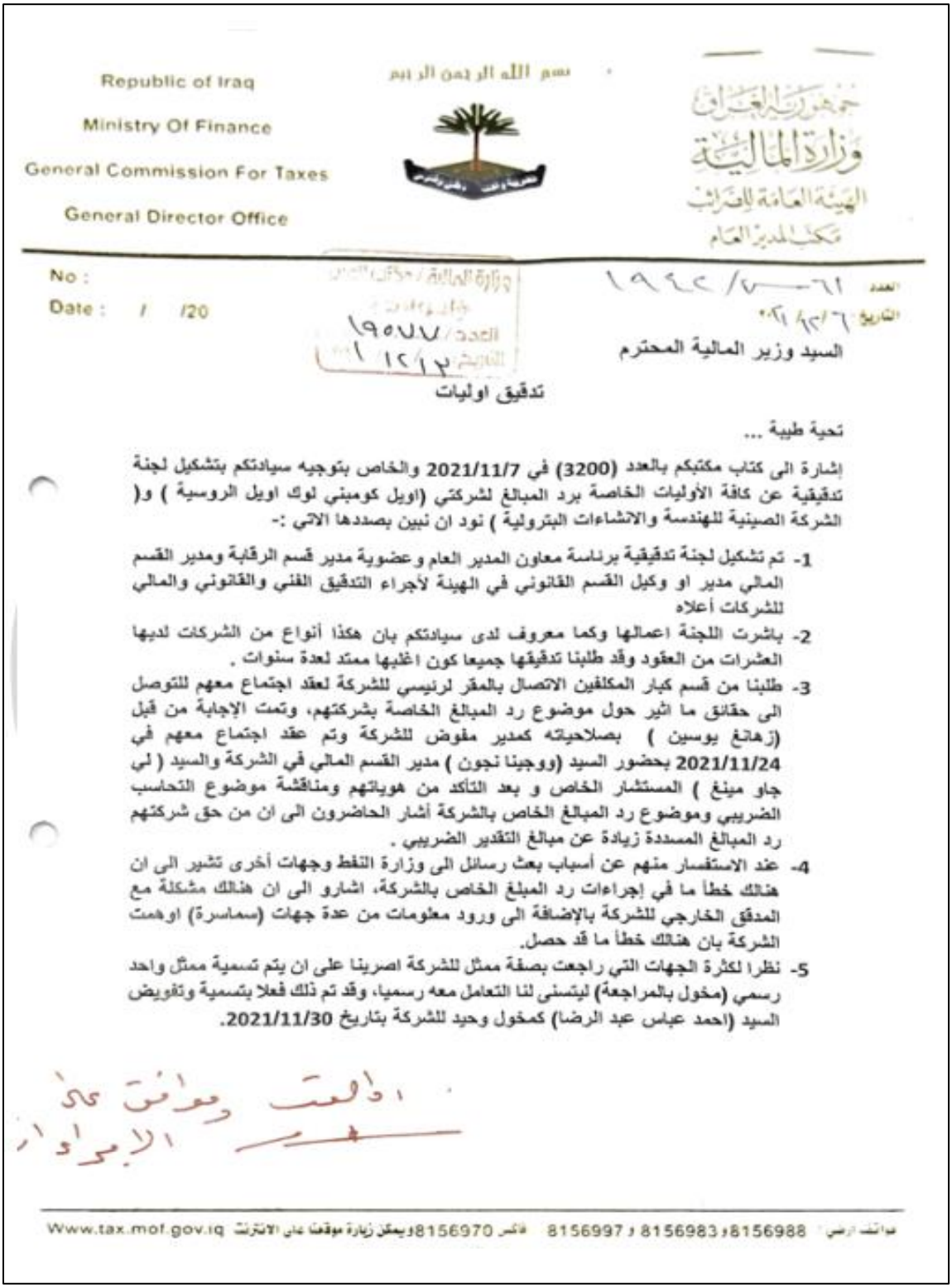

Republic of Iraq
Ministry Of Finance
General Commission For Taxes
General Director Office

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
مكتب المدير العام

No :
Date : / /20

العدد ٦١ ـ ٧ / ١٩٤٤
التاريخ ٢٠٢١/١٢/٦

وزارة المالية / مكتب الوزير
العدد ١٩٥٧٧
التاريخ ٦/١٢/٢٠٢١

السيد وزير المالية المحترم

تدقيق اوليات

تحية طيبة ...

إشارة الى كتاب مكتبكم بالعدد (3200) في 2021/11/7 والخاص بتوجيه سيادتكم بتشكيل لجنة تدقيقية عن كافة الأوليات الخاصة برد المبالغ لشركتي (اويل كومبني لوك اويل الروسية) و(الشركة الصينية للهندسة والانشاءات البترولية) نود ان نبين بصددها الاتي :-

1- تم تشكيل لجنة تدقيقية برئاسة معاون المدير العام وعضوية مدير قسم الرقابة ومدير القسم المالي مدير او وكيل القسم القانوني في الهيئة لأجراء التدقيق الفني والقانوني والمالي للشركات أعلاه
2- باشرت اللجنة اعمالها وكما معروف لدى سيادتكم بان هكذا أنواع من الشركات لديها العشرات من العقود وقد طلبنا تدقيقها جميعا كون اغلبها ممتد لعدة سنوات .
3- طلبنا من قسم كبار المكلفين الاتصال بالمقر لرئيسي للشركة لعقد اجتماع معهم للتوصل الى حقائق ما اثير حول موضوع رد المبالغ الخاصة بشركتهم، وتمت الإجابة من قبل (زهانغ يوسين) بصلاحياته كمدير مفوض للشركة وتم عقد اجتماع معهم في 2021/11/24 بحضور السيد (ووجينا نجون) مدير القسم المالي في الشركة والسيد (لي جاو مينغ) المستشار الخاص و بعد التأكد من هوياتهم ومناقشة موضوع التحاسب الضريبي وموضوع رد المبالغ الخاص بالشركة أشار الحاضرون الى ان من حق شركتهم رد المبالغ المسددة زيادة عن مبالغ التقدير الضريبي .
4- عند الاستفسار منهم عن أسباب بعث رسائل الى وزارة النفط وجهات أخرى تشير الى ان هنالك خطأ ما في إجراءات رد المبلغ الخاص بالشركة، اشارو الى ان هنالك مشكلة مع المدقق الخارجي للشركة بالإضافة الى ورود معلومات من عدة جهات (سماسرة) اوهمت الشركة بان هنالك خطأ ما قد حصل.
5- نظرا لكثرة الجهات التي راجعت بصفة ممثل للشركة اصرينا على ان يتم تسمية ممثل واحد رسمي (مخول بالمراجعة) ليتسنى لنا التعامل معه رسميا، وقد تم ذلك فعلا بتسمية وتفويض السيد (احمد عباس عبد الرضا) كمخول وحيد للشركة بتاريخ 2021/11/30.

وافقت ووافق على الإجراء

العنوان الرسمي 8156988 و 8156983 و 8156997 فاكس 8156970 ويمكن زيارة موقعنا على الانترنت Www.tax.mof.gov.iq

المُبرز (37) – التاريخ: 20 كانون الأول 2021 – جدول لقاءات وزير المالية ليوم الاثنين الموافق 20 كانون الأول 2021، تضمن تقرير عقد اجتماع مع شركة لوك أويل للاستفسار عما إذا كانوا على إطلاع بمدفوعات استرداد الضرائب التي تمت معالجتها بإسم شركتهم أم لا.

المُبرز (38) – التاريخ: 21 كانون الأول 2021 – تقرير هيئة النزاهة الاتّحادية عن الهئية العامة للضرائب والموجه إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء. لم يذكر التقرير أي مخالفات في معاملات استرداد الضرائب.

جمهورية العراق
هيئة النزاهة الاتحادية
دائرة الوقاية

هیئة النزاهة الاتحادیة
Federal Commission of Integrity

کۆماری عیراق
دەستەی دڵسۆزی یەکگرتوو
Federal Commission of Integrity
Prevention Office

العدد: و.أ.س / ٤٤٧٠
التاريخ: ١٤/١٢/٢٠٢١

"يرجى الإشارة الى العدد وتاريخ الكتاب بشكل كامل عند الإجابة"

"سري"

إلى / مكتب السيد رئيس الوزراء المحترم

م / تقرير

تهديكم هذه الهيئة أطيب التحايا ...

انطلاقا من سياسة الحكومة الإصلاحية للارتقاء بمستوى أداء مؤسسات الدولة في تقديم الخدمات الفضلى للمواطنين الكرام بما يحفظ كرامتهم وتسهيل انجاز معاملاتكم بسهولة ويسر، تم تأليف فريق عمل من دائرة الوقاية التابعة لهذه الهيئة لأجراء زيارات ميدانية الى [illegible] الهيأة العامة للضرائب والشركات التابعة لها ، لأعداد تقرير لمتابعة تنفيذ الفقرة (٣) من أهداف الخطة الاستراتيجية لهيئة النزاهة الاتحادية للأعوام (٢٠١٧ - ٢٠٢١) والمتضمنة (**تقويم الأداء في الهيأة العامة للضرائب بغية تعظيم الإيرادات لضمان التجاوب الضريبي السليم لكبار المكلفين الدخل**) وتناول التقرير اهم الإجراءات المتبعة من قبل الهيأة العامة للضرائب للتحول من النظام الضريبي اليدوي الى النظام الضريبي الالكتروني وابرز الاستنتاجات التي توصل اليها فريق العمل ، فضلاً عن التوصيات التي من شأنها ان تسهم في تقديم افضل الخدمات .

نرافق لكم ربطاً التقرير المذكور آنفاً ، للتفضل بالاطلاع واتخاذ ما ترونه مناسباً .

تعرب لكم هذه الهيئة عن فائق شكرها واحترامها ...

القاضي
علاء جواد حميد
رئيس هيئة النزاهة الاتحادية/ وكالةً
٢٠٢١/١٢/

المرافقات :
- صورة حولية عن التقرير المشار اليه اعلاه .

صورة عنه الى:
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي / نرافق لكم ربطاً صورة حولية عن التقرير اعلاه / للتفضل بالاطلاع واتخاذ ما ترونه مناسباً..مع التقدير.
- وزارة المالية / مكتب السيد الوزير المحترم / نرافق لكم ربطاً صورة حولية عن التقرير اعلاه / للتفضل بالاطلاع واتخاذ ماترونه مناسباً فيما يخص مبادرة البنك الدولي..مع التقدير .
- مكتب رئيس الهيئة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- وزارة المالية / الهيئة العامة للضرائب / نرافق لكم ربطاً صورة حولية عن التقرير اعلاه / للتفضل بالاطلاع واتخاذ ماترونه مناسباً..مع التقدير .
- سكرتارية نائب رئيس الهيئة / نرافق لكم ربطاً صورة حولية عن التقرير اعلاه /للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- المركز الإعلامي في الهيئة / نرافق لكم ربطاً صورة حولية عن التقرير اعلاه / للنشر على الموقع الالكتروني للهيئة ان كان لذلك مقتضى..لطفاً.
- قسم الأداء والسلوك الوظيفي / شعبة إعداد ومتابعة الأداء الوظيفي/ وحدة الحكومة الالكترونية مع الأوليات للمتابعة... لطفاً .
- الشعبة الإدارية / الصادرة .
- قسم الأداء والسلوك الوظيفي / الوحدة الادارية ...للتأشير ..لطفاً.

الخط الساخن
الرقم المجاني ١٥٤
اسيا سيل : ٠٧٧١٨٨٨٨٥٤
صندوق بريد «المأمون (٦٠٤١)

البريد الالكتروني لدائرة الوقاية pid@nazaha.iq
للإبلاغ عن تضخم الأموال والكسب غير المشروع Blagha@nazaha.iq 07800701653
حكومة المواطن الالكترونية

Hotline
Free number : 154
Asiacell : 07718888854
P.O.Box : Almamoon (6041)
E-mail : hotline @ nazaha.iq
www.nazaha.iq

تكملة للمُبرز (38) – التاريخ: 21 كانون الأول 2021 – تقرير هيئة النزاهة الاتّحادية عن الهئية العامة للضرائب والموجه إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء. لم يذكر التقرير أي مخالفات في معاملات استرداد الضرائب.

وزارة العراق
النزاهة الاتحادية
دائرة الوقاية

هيئة النزاهة الاتحادية
العراق

كومسارى عيراق
دەستەى دژە تيسپاكى يەكگرتوو
Federal Commission of Integrity
Prevention Office

(الهيئة العامة للضرائب)

تقرير

((تقويم الأداء في الهيئة العامة للضرائب لضمان التحاسب الضريبي السليم لكبار مكلفي الدخل))

المقدمة :

الهيئة العامة للضرائب واحدة من أقدم المؤسسات الضريبية في العالم العربي ، فقد شرع العراق أول قانون لضريبة الدخل بعد تأسيس الدولة العراقية بصدور قانون ضريبة الدخل رقم (٥٢ في عام ١٩٢٧) ، وتم استحداث الهيئة العامة للضرائب بتاريخ (١٩٨٢/٢/٢٧) كأحد تشكيلات وزارة المالية استنادا لقانون الوزارة رقم (٩٢ لسنة ١٩٨١) بعد دمج مديرية الدخل العامة مع مديرية الواردات العامة ، وتعمل الهيئة العامة للضرائب من خلال فروعها في بغداد والمحافظات على تحقيق الأهداف ونذكر أبرزها على سبيل المثال لا الحصر :

١. تحقيق الإيرادات المالية التي تساهم في تمويل ميزانية الدولة .
٢. تطبيق أفضل القوانين الضريبية والتحاسب الضريبي و جباية المبالغ المتحققة فضلا عن ايجاد مصادر دخل جديدة .
٣. العمل على الحد من التهرب الضريبي وتوسيع قاعدة الوعاء الضريبي .
٤. تحقيق المساواة في التكليف الضريبي ونشر ثقافة الالتزام للمكلفين في جميع جوانب التحاسب الضريبي .

القوانين والأنظمة والتعليمات ذات الصلة في عمل الهيئة العامة للضرائب:

١. قانون ضريبة العقار رقم (١٦٢ لسنة ١٩٥٩) .
٢. قانون ضريبة العرصات رقم (٢٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل).
٣. قانون تقدير قيمة العقار ومنافعه رقم (٨٥ لسنة ١٩٧٨).
٤. قانون ايجار العقار رقم (٨٧ لسنة ١٩٧٩) .
٥. قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل) وتم تعديله بالقانون رقم (٤٨ لسنة ٢٠١٥).
٦. قرار فرض ضريبة المبيعات رقم (٣٦ لسنة ١٩٩٧).
٧. قانون فرض ضريبة الدخل على شركات النفط الأجنبية المتعاقدة للعمل في العراق رقم (١٩ لسنة ٢٠١٠).
٨. نظام مسك السجلات والدفاتر رقم (٢ لسنة ١٩٨٥) ، ونظام الاندثار رقم (٩ لسنة ١٩٩٤) وغيرها.
٩. التعليمات المالية رقم (٢ لسنة ٢٠٠٨) الخاصة بالتحاسب الضريبي للعقود المبرمة بين الجهات العراقية والأجنبية المعدل بالتعليمات المالية رقم (١ لسنة ٢٠١٤) .

الخط الساخن
الرقم المجاني ١٥٤
اسيا سيل ، ٠٧٧١٨٨٨٨٥٤
صندوق بريد ،المأمون (٦٠٤١)

البريد الألكتروني لدائرة الوقاية pto @ nazaha .iq
للإبلاغ عن تضخم الأموال والكسب غير المشروع
Blaghat@nazaha.iq 07800701653
www.ca.iq

Hotline
Free number : 154
Asiacell : 07718888854
P.O.Box : Almamoon (6041)
E-mail : hotline @ nazaha.iq

تكملة للمُبرز (38) – التاريخ: 21 كانون الأول 2021 – تقرير هيئة النزاهة الاتّحادية عن الهئية العامة للضرائب والموجه إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء. لم يذكر التقرير أي مخالفات في معاملات استرداد الضرائب.

Federal Commission of Integrity
Prevention Office

١٠. تعليمات رقم (٥ لسنة ٢٠١١) تسهيل تنفيذ أحكام قانون فرض ضريبة الدخل على شركات النفط الأجنبية المتعاقد للعمل في العراق رقم (١٩ لسنة ٢٠١٠) المعدلة بالتعليمات رقم (٢ لسنة ٢٠١٣).

١١. القوانين والتعليمات ذات صلة الأخرى.

الإجراءات

بغية تحقيق الهيئة العامة للضرائب الأهداف المشار إليها في أعلاه وغيرها من الأهداف سعت الهيئة الى العمل بمشروع النظام الضريبي الالكتروني الشامل وتطبيقة على أهم أقسام الهيئة وأكبرها جباية للإيرادات والذي يتمثل بقسم كبار المكلفين ، وعند إتمام العمل بالمشروع وقياس نتائجه وتحقيق الأهداف المنشودة منه سيتم اعتماده وتعميمه على باقي مفاصل الهيئة العامة للضرائب ولفروعها كافة ، ولغرض تسليط الضوء على عمل هذا القسم ، قام فريق العمل بزيارة الهيئة العامة للضرائب وعدد من الأقسام التابعة لها وهي كل من (الإحصاء ، الحاسبة ، الشركات ، قسم كبار المكلفين) وتم اللقاء بمسؤولي تلك التشكيلات والتداول بالموضوع ، وتم تسهيل مهمة الفريق بموجب كتاب الهيئة العامة للضرائب ذي العدد (١٧٩٧٢/٢٤ في ٢٠٢١/١١/٧) ، وتزويدنا بالأوليات المتعلقة به والذي سيتناوله التقرير في فقراته الآتية :

اولاً: قسم كبار المكلفين

يعد قسم كبار المكلفين هدف التقرير والذي تم استحداثه عام (٢٠١٨) بعد ما كان شعبة ضمن قسم الشركات ، وهو احد أهم أقسام الهيئة العامة للضرائب والذي يتولى تقدير وجباية الضريبة على ارباح كبار المكلفين العراقيين والأجانب عن نشاطهم المحدد في القانون والأنظمة والتعليمات وجبايتها وتزويدهم بنماذج براءة الذمة وغيرها من الخدمات الإدارية الأخرى التي يحتاجونها ، وهو احد الاقسام المركزية في الهيئة ، ونستعرض في أدناه موجز عن عمل القسم :

١. **يمارس قسم كبار المكلفين مهامه من خلال الشعب الآتية**

أ. **شعبة عمليات الامتثال** : التي تتولى التحقق من صحة البيانات المالية .

ب. **شعبة خدمات المكلفين** : تتولى حفظ الأضابير واستلام البيانات المالية مع المبالغ الضريبية واعداد تقرير ضريبي أولي وإحالته إلى شعبة إدارة مخاطر الامتثال بالإضافة إلى الأعمال الإدارية الخاصة بالقسم .

ج. **شعبة إدارة المخاطر** : حيث تتولى دراسة البيانات المالية والتقرير الضريبي بموجب فترة زمنية .

د. **شعبة الجباية والصندوق** : تتولى كافة أعمال جباية الضرائب .

هـ. **شعبة التدقيق الالكتروني** : تدقيق (التقارير ، أعمال الصندوق ، الجباية) وتقييم فاعلية وكفاءة القسم و التوصيات لغرض تحسين كفاءة الأداء.

Hotline
Free number : 154
Asiacell : 07718888854
P.O.Box : Almamoon (6041)
E-mail : hotline @ nazaha.iq

pto @ nazaha .iq البريد الألكتروني لدائرة الوقاية
للإبلاغ عن تضخم الأموال والكسب غير المشروع
Blaghat@nazaha.iq 07800701653
www.ca.iq حكومة المواطن الالكترونية

الخط الساخن
الرقم المجاني ١٥٤
اسيا سيل ، ٠٧٧١٨٨٨٨٥٤
صندوق بريد ،المأمون (٦٠٤١)

تكملة للمُبرز (38) – التاريخ: 21 كانون الأول 2021 – تقرير هيئة النزاهة الاتّحادية عن الهئية العامة للضرائب والموجه إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء. لم يذكر التقرير أي مخالفات في معاملات استرداد الضرائب.

٢. تصنيف المكلفين التي تقع ضمن اختصاص القسم

أ. الشركات النفطية (شركات جولات التراخيص والمقاولين الثانويين).

ب. الشركات المساهمة الخاصة والمختلطة .

ج. المصارف الأهلية .

د. شركات الاتصال والانترنيت .

هـ. مكاتب وفروع الشركات الأجنبية .

٣. مشروع النظام الضريبي الالكتروني الشامل

انطلاقاً من مبدأ تعظيم الإيرادات لضمان التحاسب الضريبي السليم لكبار مكلفي الدخل والعمل بمشروع النظام الضريبي الالكتروني الشامل حصلت موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وكالة على توصيات ومحضر اجتماع اللجنة المختصة بتطوير وإصلاح النظام الضريبي في العراق والمنعقد بتاريخ (٢٠١٧/٥/٣) في مكتب رئيس الوزراء والذي جاء بموجب كتاب رئيس الوزراء بالعدد (م.ر.و / ٦٨١٦/٥ في ٢٠١٧/٥/١٨) الفقرة (٢) منه ، مع مراعاة ما ورد في المادة (١٤) البندين (أولا ، ثانيا) من قانون الموازنة الاتحادية العامة / ٢٠١٧ والعمل على إعداد تقرير بمتطلبات ملف الجدوى الاستشارية لمشروع النظام الضريبي الالكتروني في العراق من خلال الشراكة في القطاع العام والقطاع الخاص وفق للمعايير الدولية ، إذ تم إعداده بناءً على التعليمات الصادرة في الدليل الاسترشادي للائحة رقم (٢) لمشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص والصادر بموجب كتاب وزارة التخطيط ذي العدد (١٥٥٥ في ٢٠١٦/٧/٢٤) .

٤. الإيرادات المالية لقسم كبار المكلفين

تبرز أهمية قسم كبار المكلفين من خلال حجم الإيرادات المتحققة عن جباية الضرائب من الفئات المستهدفة والتي تم ذكرها انفاً ، حيث بلغ مجموع المبالغ المتحصلة منذ استحداث القسم ولغاية ارتباطه عن قسم الشركات للأعوام (٢٠١٨ لغاية تشرين الاول/ ٢٠٢١) وحسب الإحصائيات التي تم تزويد فريق العمل بها وحسب الجدول أدناه :

ت	السنة	المبالغ المستحصلة / دينار
١	٢٠١٨	٢,٠٩٤,٥٩٥,٤٥٤,٦٣٩
٢	٢٠١٩	١,٨٣٢,٧١٧,٢٢٢,٧٤٩
٣	٢٠٢٠	٢,٠٤٣,٣٨٠,٢٤٠,٤٠٤
٤	٢٠٢١/ لغاية تشرين الاول	١,٦٧٧,٥٢٠,٨٣٦,٧٣٢
	المجموع	٧,٦٤٨,٢١٣,٧٥٤,٥٢٤

تكملة للمُبرز (38) – التاريخ: 21 كانون الأول 2021 – تقرير هيئة النزاهة الاتّحادية عن الهئية العامة للضرائب والموجه إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء. لم يذكر التقرير أي مخالفات في معاملات استرداد الضرائب.

كومارى عيراق
دەستەى دژە تێكچاكى يەكگرتوو
Federal Commission of Integrity
Prevention Office

هيئة النزاهة الاتحادية
Federal Commission of Integrity

جمهورية العراق
هيئة النزاهة الاتحادية
دائرة الوقاية

مما تقدم أعلاه يتبين حجم المبالغ المستحصلة للسنوات المذكورة أعلاه ، بالرغم من الاعتماد على النظام اليدوي البسيط وعدم توفر قاعدة بيانات دقيقة لشمول كافة الفئات المستهدفة ، وان عملية الجباية تعتمد على المعلومة.

٥. أهم المنافذ التي يتم الاعتماد عليها في التحاسب الضريبي لقسم كبار المكلفين

أ. الهيئة العامة للكمارك .

ب. البنك المركزي / الحوالات المصرفية .

ج. وزارة العدل / دوائر التسجيل العقاري.

د. المقتبسات الضريبية.

هـ. وزارات ودوائر الدولة / العقود الحكومية.

و. ديوان الرقابة المالية / التقارير المالية للجهات الخاضعة لرقابة الديوان .

٦. أهم المعوقات التي تواجه عمل قسم كبار المكلفين

أ. منح اغلب الجهات الحكومية براءة ذمة للشركات دون الرجوع للهيئة العامة للضرائب .

ب. ضعف تعاون الجهات الساندة الحكومية في توفير البيانات المطلوبة عن الجهات الخاضعة للضريبة .

ج. عدم وجود جدية في إعداد الحسابات الختامية لأغلب الجهات التي تخضع للتحاسب الضريبي لكبار المكلفين فضلاً عن عدم توافق الإرباح المتحققة مع النشاط .

د. التأخر في إعداد الحسابات الختامية لبعض الشركات من كبار المكلفين والمصادقة عليها والتي تخضع لتدقيق ديوان الرقابة المالية.

هـ. قلة الكادر الوظيفي من الاختصاص الدقيق والكوادر الساندة .

و. ضعف في منح الحوافز المالية لموظفي القسم.

ثانياً : أهداف العمل بالنظام الضريبي الالكتروني الشامل في العراق

١. زيادة المبالغ المتحصلة عن جباية الضرائب .

٢. العدالة والدقة في عملية التحاسب الضريبي .

٣. الحد من الفساد الاداري والمالي .

٤. تقليل الوقوع بالاخطاء بسبب العمل البشري .

٥. اهمية النظام في رسم الخطط الاقتصادية الاستراتيجية وبجميع القطاعات .

٦. توفير الموارد البشرية للهيئة العامة للضرائب لتدقيق وفحص الانشطة المشمولة بالضريبة .

٧. القضاء على العمل الورقي الروتيني الرتيب وتحقيق سهولة وسرعة في انجاز المعاملات الضريبية .

Federal Commission of Integrity

Hotline
Free number : 154
Asiacell : 07718888854
P.O.Box : Almamoon (6041)
E-mail : hotline @ nazaha.iq

pto @ nazaha .iq البريد الالكتروني لدائرة الوقاية
للابلاغ عن تضخم الأموال والكسب غير المشروع
Blaghat@nazaha.iq 07800701653
www.ca.iq

الخط الساخن
الرقم المجاني ١٥٤
اسيا سيل ، ٠٧٧١٨٨٨٨٥٤
صندوق بريد ،المأمون (٦٠٤١)

تكملة للمُبرز (38) – التاريخ: 21 كانون الأول 2021 – تقرير هيئة النزاهة الاتّحادية عن الهئية العامة للضرائب والموجه إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء. لم يذكر التقرير أي مخالفات في معاملات استرداد الضرائب.

التحتية وبناء قواعد معلومات سليمة بعيدة عن التشابه والتي حقق رضى المواطن

٩. تحقيق سلامة المعلومات وسريتها فضلا عن الارتقاء بمستوى التعامل مع المواطن للوصول الى مستوى الخدمات المقدمة للفرد العالمي .

١٠. تقليل كلفة العمل والخاص بالجباية الضريبية والتي تثقل كاهل الدولة .

١١. النهوض بالواقع الضريبي وبما يتوافق مع المعايير العالمية ومتطلبات البنك الدولي ومنظمة النقد الدولي .

١٢. الحد من التعامل بالنقد السائل .

١٣. سهولة استخراج التقارير الضريبية الاحصائية وعلى مستوى كافة القطاعات .

١٤. التمتع بالمرونة في تحديث النظام الالكتروني وبما يتوافق بمتطلبات التطور المستقبلي .

ثالثاً: الإجراءات المتبعة من قبل الهيئة العامة للضرائب في التحول من النظام الضريبي اليدوي الى النظام الضريبي الالكتروني.

١. بدأ العمل منذ كانون الثاني (٢٠٠٤) بالتعامل مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) من خلال شركة (بيرنك بوينت) لدراسة الواقع الضريبي في العراق .

٢. دعوة الشركات العالمية ذات الاختصاص في مجال بناء الانظمة الضريبية الالكترونية حيث تم اختيار شركة (ايستارتا) الاردنية من قبل شركة (بيرنك بوينت) .

٣. عقد العديد من الاجتماعات بين مختصي الهيئة العامة للضرائب والشركة اعلاه بالتعاون مع شركة بيرنك بوينت والوكالة الامريكية للتنمية الدولية لاعداد دراسة لتنفيذ النظام الضريبي الالكتروني الشامل وبما يتوافق مع احتياجات الهيئة وقابل للتطوير مستقبلا وتم انجاز نظام (تقدير) من قبل شركة (استارتا) الاردنية .

٤. أعلنت شركة (بيرنك بوينت) في آب/٢٠٠٧ تعليق عملها وانسحابها ، الا ان الهيئة العامة في عام ٢٠١٢ قامت بمحاطبة الشركة الأردنية لغرض الاستمرار في انجاز النظام وتطبيقه وأبدت الشركة موافقتها على العمل الا إن قلة التخصيصات المالية لتغطية متطلبات الشركة حالت عائقاً دون استكمال الموافقات لإتمام ذلك .

٥. وجه السيد رئيس الوزراء بتشكيل لجنة برئاسة المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء وعضوية وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب والمكتب الاستشاري لنظم الحاسبات والمعلومات في جامعة بغداد لدراسة متطلبات بناء نظام ضريبي الكتروني شامل .

٦. إصدار قرار مجلس الوزراء المرقم (٤٣٥ في ٢٠١٧/١٢/٢٧) بعد إعداد الدراسة أعلاه .

٧. تم مفاتحة الشركات العالمية المعتمدة في هذا المجال اذ قدمت (٦) شركات عالمية عروضها للهيئة العامة للضرائب وبعد اتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بتحليل العروض واختيار الأنسب تم إحالة العطاء على شركة (تنكو برين) .

Hotline
Free number : 154
Asiacell : 07718888854
P.O.Box : Almamoon (6041)
E-mail : hotline @ nazaha.iq

البريد الألكتروني لدائرة الوقاية pto @ nazaha .iq
للإبلاغ عن تضخم الأموال والكسب غير المشروع
Blaghat@nazaha.iq 07800701653
www.ea.iq

الخط الساخن
الرقم المجاني ١٥٤
اسيا سيل : ٠٧٧١٨٨٨٨٥٤
صندوق بريد «المأمون (٦٠٤١)

تكملة للمُبرز (38) – التاريخ: 21 كانون الأول 2021 – تقرير هيئة النزاهة الاتّحادية عن الهئية العامة للضرائب والموجه إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء. لم يذكر التقرير أي مخالفات في معاملات استرداد الضرائب.

كومارى عيراق
دەستەى دژە تێكگرتوو
Federal Commission of Integrity
Prevention Office

هيئة النزاهة الاتحادية
جمهورية العراق
Federal Commission of Integrity

جمهورية العراق
هيئة النزاهة الاتحادية
دائرة الوقاية

٨. تمت مصادقة اللجنة المركزية الوزارية في وزارة المالية على قرار الإحالة وإعلام الهيئة العامة للضرائب بموجب كتاب وزارة المالية ذي العدد (١١٥٣ في ٢٠١٩/٦/١٧) .

٩. بعد عقد عدة اجتماعات بين كافة الإطراف ذات العلاقة تم التوجيه من قبل وزير المالية خلال الاجتماع مع الهيئة الوطنية للاستثمار لوضع الية للتعاقد مع الشركة أعلاه كون المشروع استثماري والاتفاق على إنشاء شركة مشاركة (SPV:Special Purpose Vehicale) مابين شركة (تكنو برين) والشريك المحلي لأغراض التشغيل والصيانة لفترة العقد (٢٠) عاماً.

١٠. صدرت موافقة السيد رئيس الوزراء بموجب كتاب مكتب السيد رئيس الوزراء ذي العدد (٦/٥/٥٦٧١ في ٢٠١٩/٤/١٨) على محضر اجتماع لجنة الإصلاح الضريبي وضرورة الإسراع على توقيع عقد النظام الضريبي الالكتروني الشامل ، عليه تمت إحالة أولويات المشروع إلى الهيئة الوطنية للاستثمار وفق قانون الاستثمار رقم (١٣ لسنة ٢٠٠٦) وتعديلاته ، علما ان لجنة تحليل العطاءات في الهيئة العامة للضرائب لم تقترح تنفيذ العقد عن طريق الاستثمار كون هذه العقود تتيح التمتع بالإعفاء الضريبي لمدة (١٠) سنوات إضافة إلى الامتيازات الأخرى التي يوفرها قانون الاستثمار للمستثمر وان هكذا عقود تحقق ارباح كبيرة وليس هناك حاجة لمنحهم هذه المميزات ، وان قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣٥) لسنة ٢٠١٧ الفقرة (٢) منه اتبعت اسلوب الدعوة المباشرة بإبرام عقود الشراكة مع المستثمر بأسلوب الدعوة المباشرة .

رابعاً: خطوات الشروع بالعمل الالكتروني الضريبي

١. الانطلاق بإصدار الهوية الضريبية وإطلاق الرقم الضريبي للمكلفين والذي تمت الموافقة عليه بموجب كتاب مكتب رئيس الوزراء ذي العدد (م.ر.و/١٤٦١٠/٦٣ في ٢٠١٦/١١/٢٠) ، اذ بتاريخ (٢٠١٧/١/٢) شرعت الهيئة العامة للضرائب بمنح الرقم الضريبي وطباعة الهوية الضريبية للمكلفين (افراد وشركات) وبلغ عدد الأرقام الضريبية الممنوحة للمكلفين الأفراد هو (٢٦٣,٩٩٣) رقم ضريبي كما ورد بكتاب وزارة المالية / الهيئة العامة / قسم الحاسبة الالكترونية ذي العدد (٣٠٤ في ٢٠٢٠/٧/٢٦) .

٢. تنفيذ برنامج التراسل الرقمي مع دائرة التسجيل العقاري لفرعي الهيئة العامة للضرائب (الكرادة ، الكرخ المركز) ، وبموجب كتاب الهيئة العامة للضرائب ذي العدد (م.س/١٧١٩ في ٢٠٢١/١١/١٤) ، وبشكل فعال ووفر إمكانية التراسل للمعاملات العقارية بين دوائر الضريبة ودوائر التسجيل العقاري وبشكل امن من خلال الاستخدام والحد من حالات التلاعب والتزوير والغاء دور المعتمد وتقليل الجهد والوقت وتوفير قاعدة معلومات خاصة حيث اثبت البرنامج كفاءته وان الهيئة تسعى الى تطبيق البرنامج مدار البحث في جميع فروعها مع الدائرة المذكورة .

٣. تطوير اليه التحاسب الضريبي عن اشتغال المركبات والمقترح البديل للتطوير وذلك بموجب كتاب وزارة المالية / الهيئة العامة للضرائب بالعدد (٦٠س/٩٣٧ في ٢٠١٧/٤/١٣) ، والذي تضمن مقترح إعادة إعداد وإصدار الضوابط لجميع النشاطات

Hotline
Free number : 154
Asiacell : 07718888854
P.O.Box : Almamoon (6041)
E-mail : hotline @ nazaha.iq

pto @ nazaha .iq البريد الالكتروني لدائرة الوقاية
للابلاغ عن تضخم الأموال والكسب غير المشروع
Blaghat@nazaha.iq 07800701653
www.ca.iq حكومة المواطن الالكترونية

الخط الساخن
الرقم المجاني ١٥٤
اسيا سيل : ٠٧٧١٨٨٨٨٥٤
صندوق بريد ،المأمون (٦٠٤١)

تكملة للمُبرز (38) – التاريخ: 21 كانون الأول 2021 – تقرير هيئة النزاهة الاتّحادية عن الهئية العامة للضرائب والموجه إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء. لم يذكر التقرير أي مخالفات في معاملات استرداد الضرائب.

كومارى عيراق
دەستەى دەستپاكى يەكگرتوو
Federal Commission of Integrity
Prevention Office

هيئة النزاهة الاتحادية
جمهورية العراق
Federal Commission of Integrity

جمهورية العراق
الهيئة الاتحادية
دائرة الوقاية

المتعلقة بأرباح اشتغال المركبات الإنتاجية ويتم اعتماد الرقم الضريبي بدلا من مبلغ الربح السنوي وتم الاتفاق مبدئيا بعد عدد من اللقاءات مع الشركة الألمانية المنفذة لمشروع مديرية المرور العامة قدر تعلق الأمر بتمشية المعاملة المرورية وبشكل الكتروني متكامل يؤمن معالجة الإجراءات الضريبية .

خامساً: نظام إدارة الضرائب المتكامل والخدمات الالكترونية (ITAS)

وجود مبادرة من البنك الدولي مقدمة الى وزارة المالية خاصة بخريطة عمل لتقديم المساعدة في توفير نظام إدارة الضرائب المتكامل والخدمات الالكترونية ، وقد اشتملت المبادرة على عدد من المحاور وتدرج في ادناه ملخص بها وكما يأتي:

١. تشمل الخدمات الواردة في المبادرة تقديم الخدمات لأغراض البحث والتصميم والتطوير والخدمات الاستشارية الشاملة لأنشطة المشتريات.
٢. الخدمات المقدمة في المبادرة ستكون مستقلة وتستفيد من الممارسات الجيدة المعمول بها دولياً.
٣. لا يحتاج نظام إدارة الضرائب المتكامل إلى تمويل خارجي ويتم تأمين الموارد من خلال الموازنة العادية.
٤. يعد هدف إلغاء العمليات اليدوية والورقية ذو أولوية ملحة في المبادرة.
٥. مراحل تنفيذ المبادرة : البدأ بتقديم طلب دعم رسمي من وزارة المالية الى البنك الدولي ، وقيام البنك الدولي والهيئة العامة للضرائب بتقييم أولي وإقامة ورشة عمل عن بعد ، وقيام وزارة المالية بتحديد آلية المساعدة المطلوبة ، يتم التعاقد مع استشاري (شركة او فريق من المستشارين الفرديين) ، يتم إجراء الاختبارات التشخيصية للانظمة المعلوماتية للهيئة العامة للضرائب ، الاتفاق بين وزارة المالية والبنك الدولي على الاستملاك والإصلاحات الأساسية في مجال إدارة الضرائب والاتفاق على نظام إدارة الضرائب المتكامل ، يتم إعداد طلب العطاءات او طلب العروض ليتم نشرها من قبل الهيئة العامة للضرائب و وزارة المالية .
٦. مراحل تنفيذ المبادرة و المتطلبات الأساسية الواجب توفرها للبدأ بتنفيذها :
أ. فريق متخصص ومؤهل .
ب. عقد اجتماعات منتظمة.
ت. اتخاذ القرار.
ث. اعداد شروط المراجعة ، طلب تقديم العطاءات ، وتقارير التقييم.
ج. التقييم المالي.
ح. منح العقد.

Hotline
Free number : 154
Asiacell : 07718888854
P.O.Box : Almamoon (6041)
E-mail : hotline @ nazaha.iq

pto @ nazaha .iq البريد الالكتروني لدائرة الوقاية
للإبلاغ عن تضخم الأموال والكسب غير المشروع
Blaghat@nazaha.iq 07800701653
www.ca.iq حكومة المواطن الالكترونية

الخط الساخن
الرقم المجاني ١٥٤
اسيا سيل ، ٠٧٧١٨٨٨٨٥٤
صندوق بريد «المأمون (٦٠٤١)

تكملة للمُبرز (38) – التاريخ: 21 كانون الأول 2021 – تقرير هيئة النزاهة الاتّحادية عن الهئية العامة للضرائب والموجه إلى مكتب سيادة رئيس الوزراء. لم يذكر التقرير أي مخالفات في معاملات استرداد الضرائب.

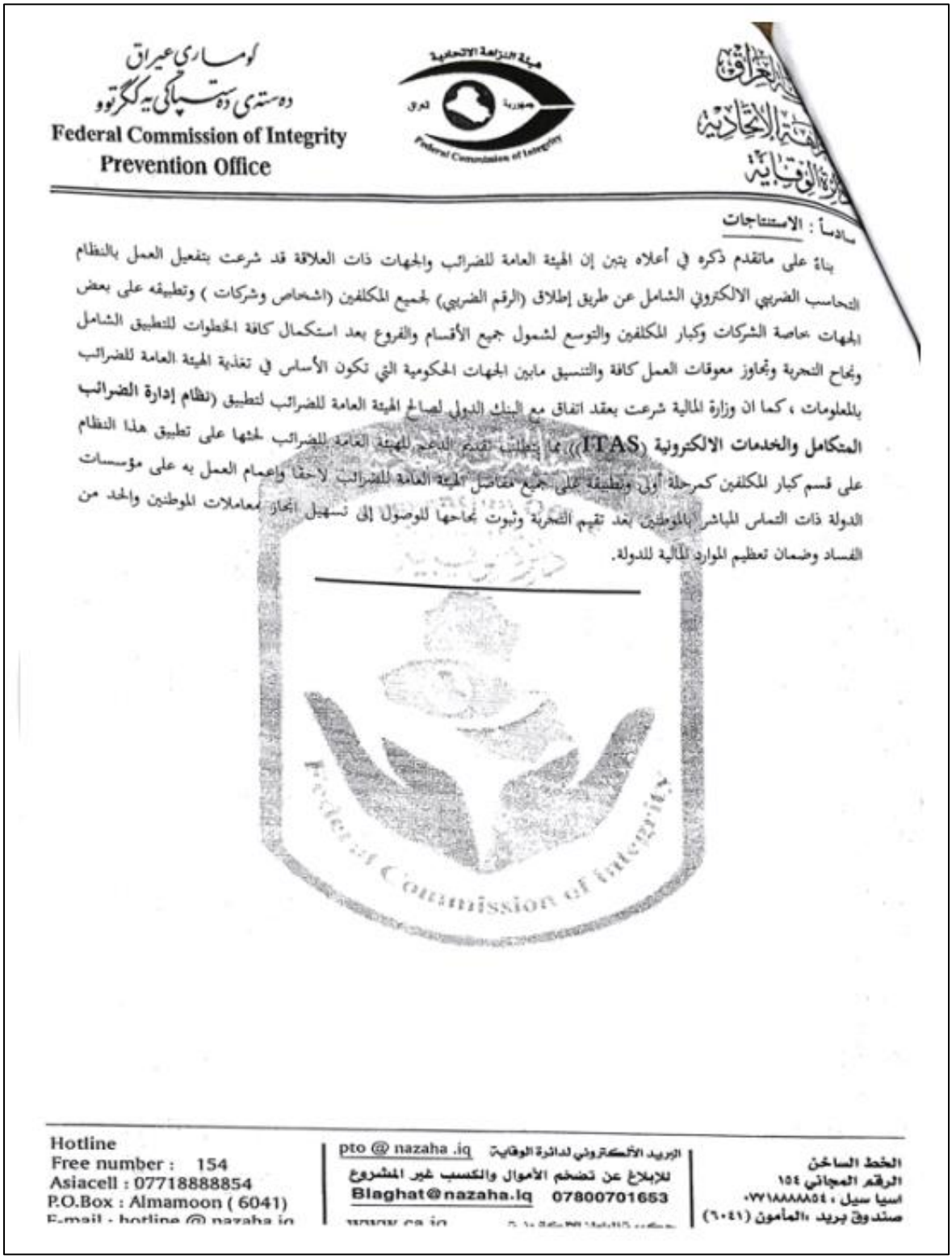

كومسارى عيراق
دەستەى دژە ستەمكارى يە كگرتوو
Federal Commission of Integrity
Prevention Office

هيئة النزاهة الاتحادية
جمهورية العراق
Federal Commission of Integrity

جمهورية العراق
هيئة النزاهة الاتحادية
دائرة الوقاية

سادساً : الاستنتاجات

بناءً على ماتقدم ذكره في أعلاه يتبين إن الهيئة العامة للضرائب والجهات ذات العلاقة قد شرعت بتفعيل العمل بالنظام التحاسب الضريبي الالكتروني الشامل عن طريق إطلاق (الرقم الضريبي) لجميع المكلفين (اشخاص وشركات) وتطبيقه على بعض الجهات خاصة الشركات وكبار المكلفين والتوسع لشمول جميع الأقسام والفروع بعد استكمال كافة الخطوات للتطبيق الشامل ونجاح التجربة وتجاوز معوقات العمل كافة والتنسيق مابين الجهات الحكومية التي تكون الأساس في تغذية الهيئة العامة للضرائب بالمعلومات ، كما ان وزارة المالية شرعت بعقد اتفاق مع البنك الدولي لصالح الهيئة العامة للضرائب لتطبيق (**نظام إدارة الضرائب المتكامل والخدمات الالكترونية (ITAS)**) مما يتطلب تقديم الدعم للهيئة العامة للضرائب لحثها على تطبيق هذا النظام على قسم كبار المكلفين كمرحلة أولى وتطبيقه على جميع مفاصل الهيئة العامة للضرائب لاحقا واعمام العمل به على مؤسسات الدولة ذات التماس المباشر بالمواطنين بعد تقيم التجربة وثبوت نجاحها للوصول إلى تسهيل انجاز معاملات المواطنين والحد من الفساد وضمان تعظيم الموارد المالية للدولة.

Federal Commission of Integrity

Hotline
Free number : 154
Asiacell : 07718888854
P.O.Box : Almamoon (6041)
E-mail - hotline @ nazaha.iq

pto @ nazaha .iq البريد الالكتروني لدائرة الوقاية
للإبلاغ عن تضخم الأموال والكسب غير المشروع
Blaghat@nazaha.iq 07800701653
www.ca.iq

الخط الساخن
الرقم المجاني ١٥٤
اسيا سيل ، ٠٧٧١٨٨٨٨٥٤
صندوق بريد «المأمون (٦٠٤١)

المُبرز (39) – التاريخ: 11 كانون الثاني 2022 – مذكرة داخلية في مصرف الرافدين من إدارة مكافحة غسيل الأموال إلى المدير العام، عبد الحسن جمال، لإبلاغه رسمياً بموقف صكوك استرداد الضرائب.

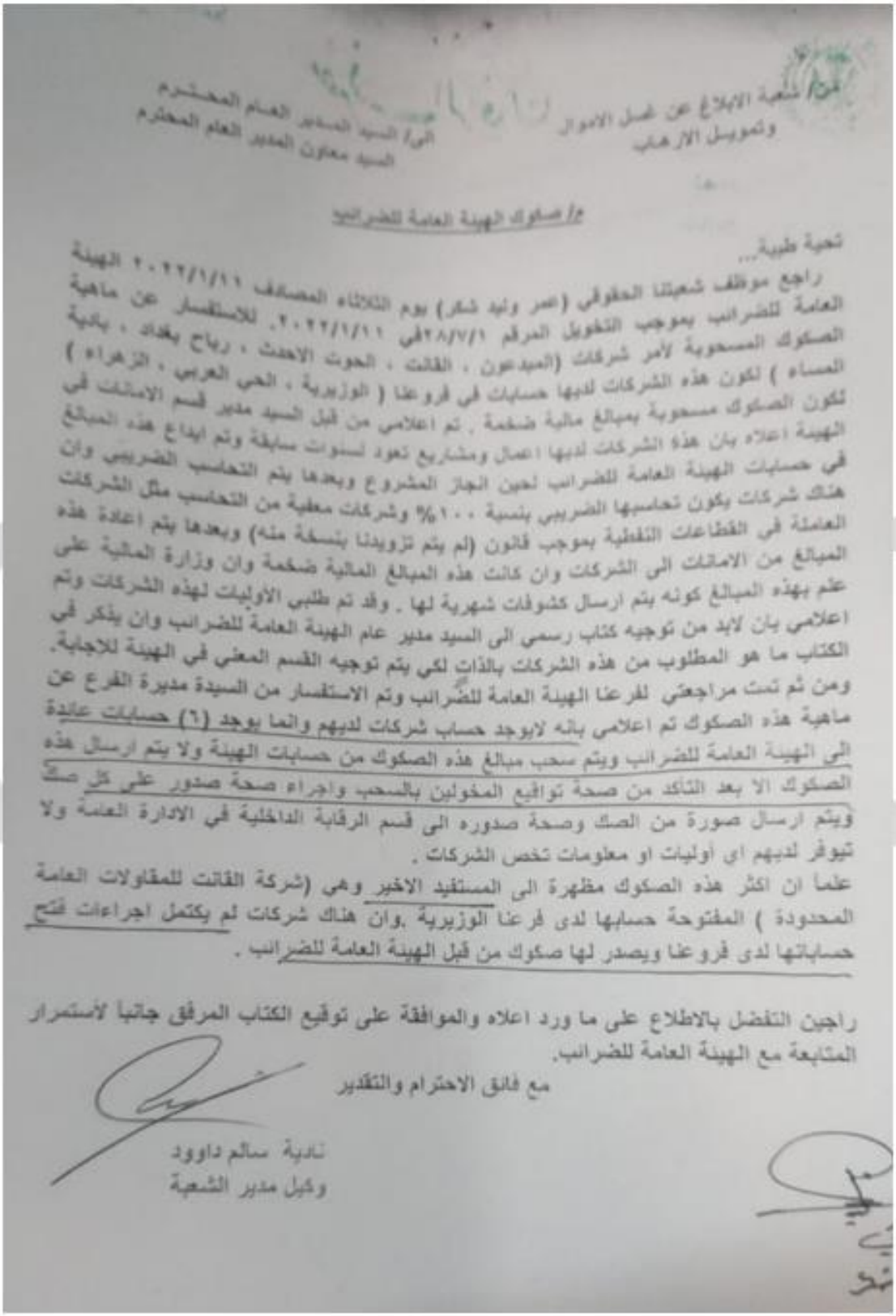

شعبة الابلاغ عن غسل الاموال
وتمويل الارهاب

الى/ السيد المدير العام المحترم
السيد معاون المدير العام المحترم

م/ صكوك الهيئة العامة للضرائب

تحية طيبة...

راجع موظف شعبتنا الحقوقي (عمر وليد شاكر) يوم الثلاثاء المصادف ٢٠٢٢/١/١١ الهيئة العامة للضرائب بموجب التخويل المرقم ٢٨/٧/١ في ٢٠٢٢/١/١١. للاستفسار عن ماهية الصكوك المسحوبة لأمر شركات (المبدعون ، القانت ، الحوت الاحمد ، رياح بغداد ، بادية المساء) لكون هذه الشركات لديها حسابات في فروعنا (الوزيرية ، الحي العربي ، الزهراء) لكون الصكوك مسحوبة بمبالغ مالية ضخمة . تم اعلامي من قبل السيد مدير قسم الامانات في الهيئة اعلاه بان هذه الشركات لديها اعمال ومشاريع تعود لسنوات سابقة وتم ايداع هذه المبالغ في حسابات الهيئة العامة للضرائب لحين انجاز المشروع وبعدها يتم التحاسب الضريبي وان هناك شركات يكون تحاسبها الضريبي بنسبة ١٠٠% وشركات معفية من التحاسب مثل الشركات العاملة في القطاعات النفطية بموجب قانون (لم يتم تزويدنا بنسخة منه) وبعدها يتم اعادة هذه المبالغ من الامانات الى الشركات وان كانت هذه المبالغ المالية ضخمة وان وزارة المالية على علم بهذه المبالغ كونه يتم ارسال كشوفات شهرية لها . وقد تم طلبي الاولويات لهذه الشركات وتم اعلامي بان لابد من توجيه كتاب رسمي الى السيد مدير عام الهيئة العامة للضرائب وان يذكر في الكتاب ما هو المطلوب من هذه الشركات بالذات لكي يتم توجيه القسم المعني في الهيئة للاجابة. ومن ثم تمت مراجعتي لفرعنا الهيئة العامة للضرائب وتم الاستفسار من السيدة مديرة الفرع عن ماهية هذه الصكوك تم اعلامي بانه لايوجد حساب شركات لديهم وانما يوجد (٦) حسابات عائدة الى الهيئة العامة للضرائب ويتم سحب مبالغ هذه الصكوك من حسابات الهيئة ولا يتم ارسال هذه الصكوك الا بعد التأكد من صحة تواقيع المخولين بالسحب واجراء صحة صدور على كل صك ويتم ارسال صورة من الصك وصحة صدوره الى قسم الرقابة الداخلية في الادارة العامة ولا تيوفر لديهم اي أوليات او معلومات تخص الشركات .

علماً ان اكثر هذه الصكوك مظهرة الى المستفيد الاخير وهي (شركة القانت للمقاولات العامة المحدودة) المفتوحة حسابها لدى فرعنا الوزيرية .وان هناك شركات لم يكتمل اجراءات فتح حساباتها لدى فروعنا ويصدر لها صكوك من قبل الهيئة العامة للضرائب .

راجين التفضل بالاطلاع على ما ورد اعلاه والموافقة على توقيع الكتاب المرفق جانباً لاستمرار المتابعة مع الهيئة العامة للضرائب.

مع فائق الاحترام والتقدير

نادية سالم داوود
وكيل مدير الشعبة

المُبرز (40) – التاريخ: 25 كانون الثاني 2022 – رد معاون المدير العام للهيئة العامة للضرائب، أسامة حسام جودت، على استفسار قسم مكافحة غسل الأموال لمصرف الرافدين بخصوص الصكوك.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
eral Commission for Taxes
partment
nch

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم: المالي
الفرع:

العدد/ ٥٥ ـ ١٥٨/ك
التاريخ/ ٢٠٢٢/١/٢٥

e: / / 201

الإدارة العامة
شعبة الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب
الرقم: ٥٥
التاريخ: ٢٠٢٢/١/١٩

الى / مصرف الرافدين / شعبة الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الارهاب

م/اوليات

إشارة الى كتابكم المرقم ٦٣/٧/١ في ٢٠٢١/١/١٦

نود اعلامكم بان ما يتم صرفه للشركات المذكورة بكتابكم أعلاه هي عن امانات ضريبية لعدة عقود وبعد استكمال إجراءات التحاسب عنها وحفظ حقوق الخزينة.

... مع التقدير

أسامة حسام جودة
المدير العام / وكالة
٢٠٢٢/١/٢٥

صادر
٢٠ لسنة

السيد عن لإجراء اللازم لطفا
١- اجابة مكتب مكافحة غسل الاموال
٢- اجابة عناية السيد معاون المدير العام
٣- لاحظ الموقع في ٢٠٢٢/١/٢٥
نسخة منه الى/

٢٠٢٢/٢/١٢

مكتب السيد المدير العام - للتفضل بالاطلاع... مع التقدير

العراق - بغداد - شارع الجمهورية - مجاور ساحة الخلاني
هاتف: 8156995 / 8156983 فاكس: 8156970
يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت: w. tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: @tax.mof.gov.iq

المُبرز (41) – التاريخ: 25 كانون الثاني 2022 – مذكرة داخلية في مصرف الرافدين من إدارة مكافحة غسيل الأموال إلى المدير العام، لإبلاغه بشروحات وتفسيرات المدير العام للهيئة العامة للضرائب بخصوص الصكوك الكبيرة الصادرة إلى كيانات لأغراض خاصة.

من / شعبة الابلاغ عن غسل الاموال
وتمويل الارهاب

الى / السيد المديـــر العـــام المحترم
السيد معاون المدير العام المحترم

م / صكوك الهيئة العامة للضرائب

تحية طيبة

بناءا على مقتضيات العمل والتحـــري بخصوص موضوع الصكـــوك المسحوبة عـــن حساب الهيئة العامة للضرائب تمت مراجعة الهيئة العامة للضرائب بتاريـــخ ٢٤ / ١ / ٢٠٢٢ والتداول مع السيد مدير عام الهيئة بصدد الموضوع مدار البحث بما يخص الشركات(المبدعون/ القانت/الحوت الاحدب/ رياح بغداد/بادية المساء

حيث بين السيد مدير عام الهيئة كـــون هذه المبالغ المصروفة تمثل امانات ضريبية عن اعمال الشركة الصيلية وتم التنازل عنها لصالح الشركات المذكورة اعلاه وكون هناك مبلغ كبير محجوز بنسبة ٧ % من قيمة العقو المبرمة وسيتم صرفها تباعا لتلك الشركات وعلى شكل مراحل مستندين بذلك الى احكام المادة (٣٦٢) من القانون المدني العراقـــي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ والتي تنص (يجوز للدائن ان يحول الى غيره ما له من حق على مدينه الا اذا حال دون ذلك نص في القانون او اتفاق المتعاقدين او طبيعة الالتزام وتتم الحوالة دون حاله الى رضاء المحال عليه) وتم تزويدنا بنسخه مصورة مـن كتاب هيئة النزاهه / دائرة التحقيقات / قسم الشكاوى بالعدد / ت ٥ / ٧٠٧٩ فـــي ٣١ / اب / ٢٠٢١ الموجهة للهيئة (المرفق نسخه منه ربطا) وسيتم تزويدنا بإجابة حول موضوع كتابنا العدد / ١ / ٧ / ٦٣ فـــي ١٦ / ١ / ٢٠٢٢ وسيتم عرضه على سيادتكم حال وروده الينا .

للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير

نادية سالم داود
وكيل مدير شعبة الابلاغ

المُبرز (42) – التاريخ: 27 كانون الثاني 2022 – كتاب من المدير العام للشركة العراقية للخدمات المصرفية، حسين علي محيسن، إلى المدير العام لمصرف الرافدين، عبد الحسن جمال، يشكو فيها من تحويل مبالغ نقدية كبيرة من مصرف الرافدين عبر أدوات خاصة يزعم أنها مملوكة لشركة كورك للهاتف المحمول.

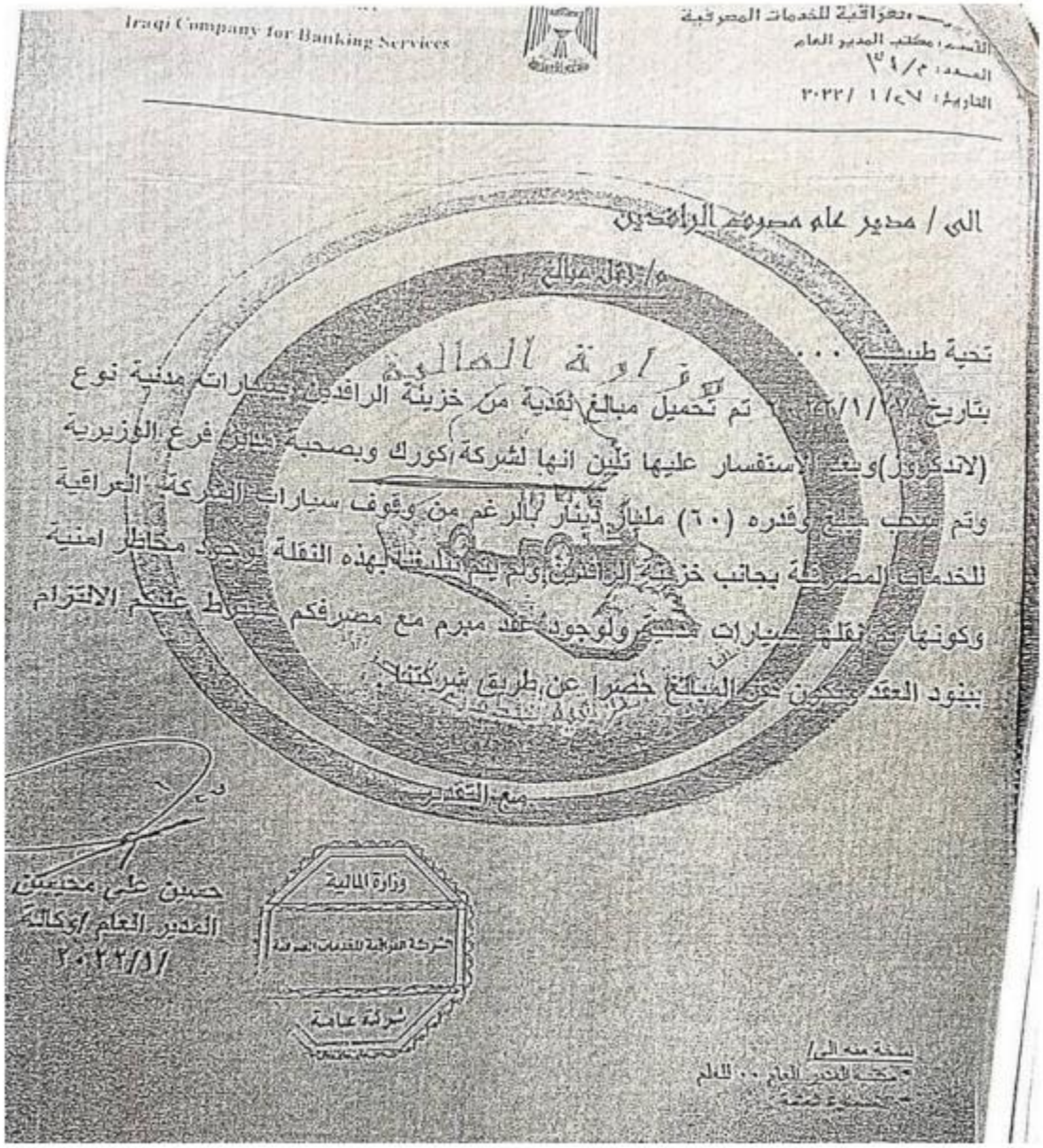

الشركة العراقية للخدمات المصرفية
Iraqi Company for Banking Services
العدد: م/ ٣٤
التاريخ: ٢٠٢٢/ ١/ ٢٧

الى / مدير عام مصرف الرافدين

م/ ايصال مبالغ

تحية طيبة ...

بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٧ تم تحميل مبالغ نقدية من خزينة الرافدين بسيارات مدنية نوع (لاندكروز) وبعد الاستفسار عليها تبين انها لشركة كورك وبصحبة مفارز فرع الوزيرية وتم سحب مبلغ وقدره (٦٠) مليار دينار بالرغم من وقوف سيارات الشركة العراقية للخدمات المصرفية بجانب خزينة الرافدين ولم يتم تبليغنا بهذه النقلة ولوجود مخاطر امنية وكونها تم نقلها بسيارات مدنية ولوجود عقد مبرم مع مصرفكم ينص على الالتزام ببنود العقد وتكون عن المبالغ حصرا عن طريق شركتنا.

مع التقدير

حسين علي محيسن
المدير العام /وكالة
٢٠٢٢/١/

وزارة المالية
شركة العراقية للخدمات المصرفية
شركة عامة

نسخة منه الى/
- مكتب المدير العام ... للعلم
- المجموع ... للعلم

المُبرز (43) – التاريخ: 14 شباط 2022 – مذكرة داخلية في مصرف الرافدين من إدارة مكافحة غسيل الأموال إلى المدير العام، عبد الحسن جمال، يطلبون فيها اتخاذ إجراءات وفق سياقات العمل المعيارية للتحقيق في الصكوك.

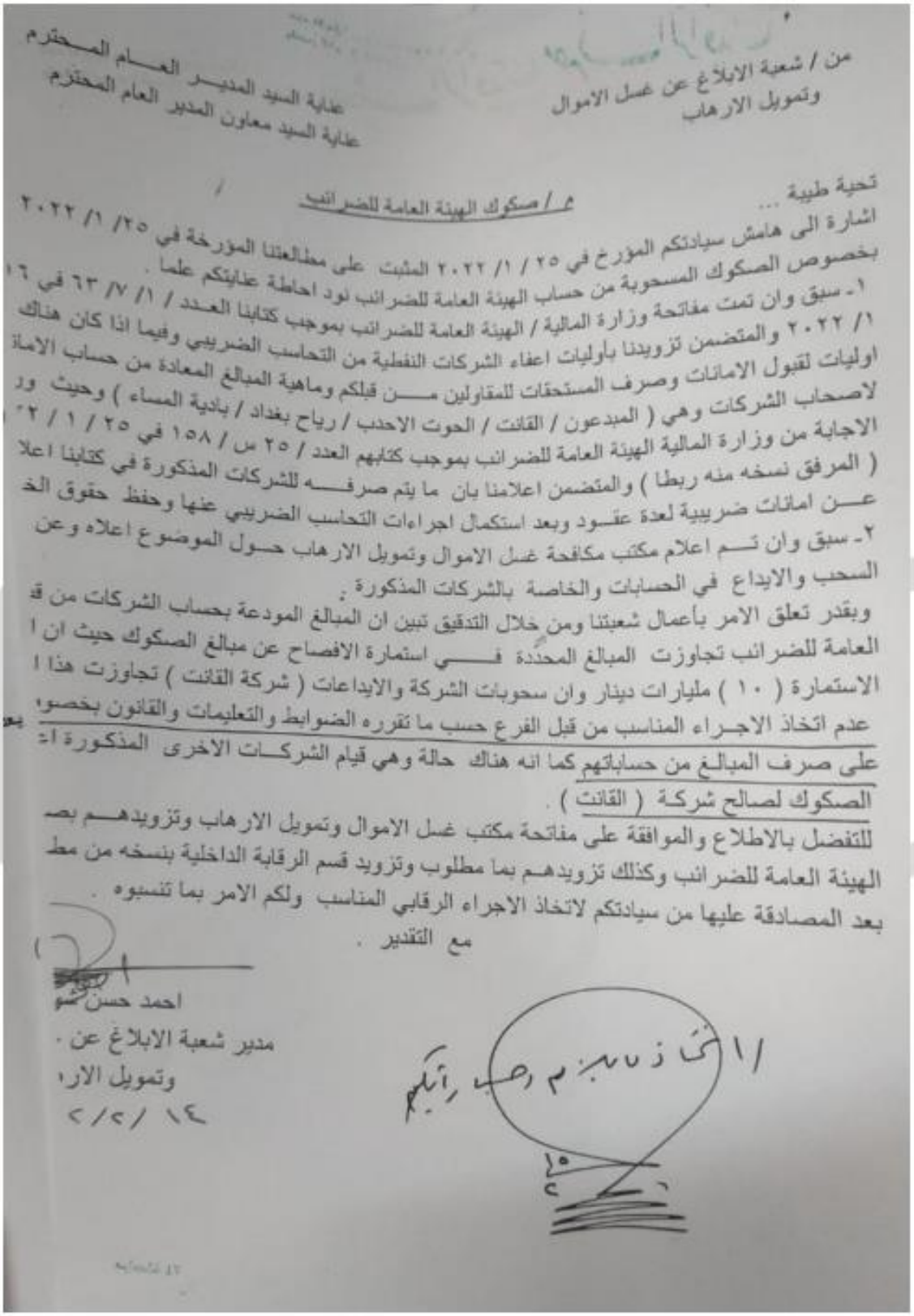

من / شعبة الابلاغ عن غسل الاموال
وتمويل الارهاب

عناية السيد المديـر العـام المحترم
عناية السيد معاون المدير العام المحترم

تحية طيبة ...

م / صكوك الهيئة العامة للضرائب

اشارة الى هامش سيادتكم المؤرخ في ٢٥ / ١ / ٢٠٢٢ المثبت على مطالعتنا المؤرخة في ٢٥/ ١/ ٢٠٢٢ بخصوص الصكوك المسحوبة من حساب الهيئة العامة للضرائب نود احاطة عنايتكم علما .

١- سبق وان تمت مفاتحة وزارة المالية / الهيئة العامة للضرائب بموجب كتابنا العـدد / ١/ ٧/ ٦٣ في ١٦/ ١/ ٢٠٢٢ والمتضمن تزويدنا باوليات اعفاء الشركات النفطية من التحاسب الضريبي وفيما اذا كان هناك اوليات لقبول الامانات وصرف المستحقات للمقاولين مـــن قبلكم وماهية المبالغ المعادة من حساب الاماناة لاصحاب الشركات وهي (المبدعون / القانت / الحوت الاحدب / رياح بغداد / بادية المساء) وحيث ور الاجابة من وزارة المالية الهيئة العامة للضرائب بموجب كتابهم العدد / ٢٥ س / ١٥٨ في ٢٥ / ١ / ٢٢ (المرفق نسخه منه ربطا) والمتضمن اعلامنا بان ما يتم صرفـــه للشركات المذكورة في كتابنا اعلا عـــن امانات ضريبية لعدة عقـود وبعد استكمال اجراءات التحاسب الضريبي عنها وحفظ حقوق الخ

٢- سبق وان تـــم اعلام مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب حـــول الموضوع اعلاه وعن السحب والايداع في الحسابات والخاصة بالشركات المذكورة .

وبقدر تعلق الامر بأعمال شعبتنا ومن خلال التدقيق تبين ان المبالغ المودعة بحساب الشركات من قـ العامة للضرائب تجاوزت المبالغ المحددة فـــي استمارة الافصاح عن مبالغ الصكوك حيث ان ا الاستمارة (١٠) مليارات دينار وان سحوبات الشركة والايداعات (شركة القانت) تجاوزت هذا ا عدم اتخاذ الاجـراء المناسب من قبل الفرع حسب ما تقرره الضوابط والتعليمات والقانون بخصوص بعـ على صرف المبالـغ من حساباتهم كما انه هناك حالة وهي قيام الشركـات الاخرى المذكورة اـ الصكوك لصالح شركـة (القانت) .

للتفضل بالاطلاع والموافقة على مفاتحة مكتب غسل الاموال وتمويل الارهاب وتزويدهـــم بصـ الهيئة العامة للضرائب وكذلك تزويدهـم بما مطلوب وتزويد قسم الرقابة الداخلية بنسخه من مط بعد المصادقة عليها من سيادتكم لاتخاذ الاجراء الرقابي المناسب ولكم الامر بما تنسبوه .

مع التقدير .

احمد حسن
مدير شعبة الابلاغ عن
وتمويل الار
١٤/ ٢/ ٢

١/ اتخاذ ما يلزم حسب رأيكم

٢٥

المُبرز (44) – التاريخ: 1 آب 2022 – مذكرة داخلية في مصرف الرافدين من إدارة مكافحة غسيل الأموال، تطلب فيها الإدارة مقابلة المدير العام للمصرف، عبد الحسن جمال، على وجه السرعة لمناقشة سياسات وإجراءات البنك لمكافحة غسيل الأموال.

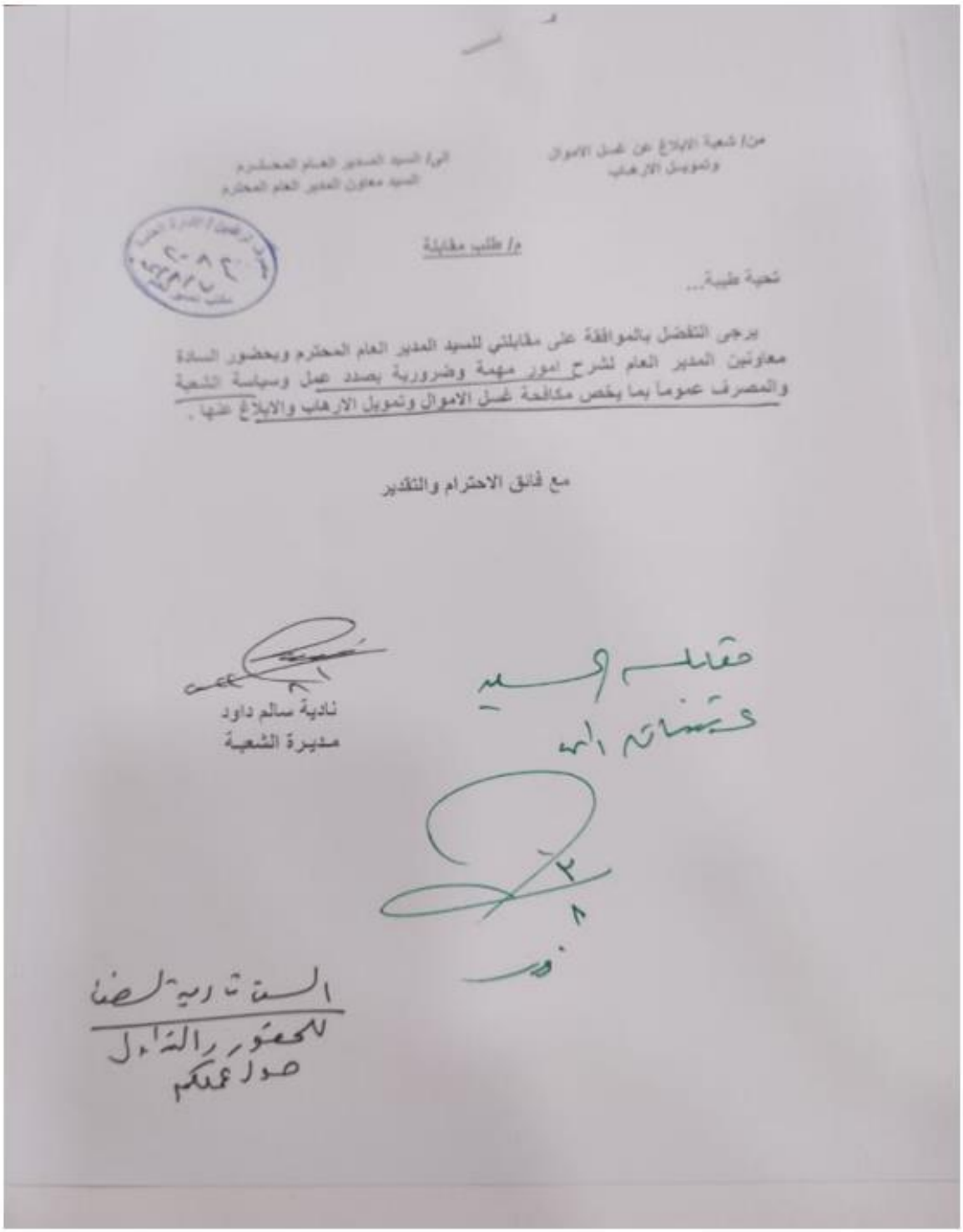

من/ شعبة الابلاغ عن غسل الاموال
وتمويل الارهاب

الى/ السيد المدير العام المحترم
السيد معاون المدير العام المحترم

م/ طلب مقابلة

تحية طيبة...

يرجى التفضل بالموافقة على مقابلتي للسيد المدير العام المحترم وبحضور السادة معاوني المدير العام لشرح امور مهمة وضرورية بصدد عمل وسياسة الشعبة والمصرف عموما بما يخص مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب والابلاغ عنها .

مع فائق الاحترام والتقدير

نادية سالم داود
مديرة الشعبة

Republic of Iraq
Ministry of Finance
Minister's Office

No.:
Date:

جمهورية العراق
وزارة المالية
مكتب الوزير

العدد:
التاريخ:

دولة رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي المحترم

أكتب إليكم لإبلاغكم قراري بالاستقالة من منصب وزير المالية، لأني مؤمن بأن هذا هو الوقت المناسب لكي أترك الحكومة.

فمن منظور الظروف الاقتصادية والمالية لهذا البلد، فإن الوضع مستقر ولا توجد قضايا ملحة على الفور. فالوضع المالي للبلاد في حالة جيدة، سيولة خزانتنا جيدة، مستويات العملات الأجنبية لدينا مرتفعة للغاية، الاقتصاد ككل بشكل جيد أيضاً، ويتوقع صندوق النقد الدولي نموا بنسبة ١١% هذا العام.

أما من الناحية الادارية أعتقد أن كبار المديرين العامين الحاليين، بقيادة وكيل الوزير بالتكليف، يمكنهم إدارة المهام اليومية لوزارة المالية تحت إشراف وزير المالية بالوكالة. إذ ليس لدينا موازنة لسنة ٢٠٢٢، حيث لم يُسمح لهذه الحكومة بتقديم واحدة بسبب وضعها القائم كحكومة تصريف الأعمال اليومية. ومع ذلك، فقد منحنا قانون الأمن الغذائي ما يكفي من المرونة لمواصلة تغطية النفقات المتكررة وأي نفقات إضافية اخرى حتى يحين الوقت الذي يمكن فيه صياغة الموازنة من قبل الحكومة الجديدة وإقرارها من قبل مجلس النواب.

دولة رئيس مجلس الوزراء،

عندما طلبت مني الانضمام إلى حكومتكم لأول مرة، كنت قد قبلت، وأقدر ثقتك بي كشخص وبقدراتي. فقد عرفتك منذ أكثر من ٣٠ عاما، أولاً في النضال ضد الدكتاتورية ثم في النظام الجديد الذي ظهر بعد عام ٢٠٠٣. ولطالما كنت أعتبرك صديقًا وزميلًا، ولم أطلب هذا المنصب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولم أكن أسعى لاستمرار مسيرتي في عالم السياسة. ولم أقدم أي وعد أو كان لي أي اتصال مع أي حزب أو شخصية سياسية في أي مسألة تتعلق بمنصب وزير المالية. لقد قبلت المنصب لأنني شعرت بأنني قادر على المساهمة في الحكومة الجديدة والسعي لتحسين رفاهية البلاد وشعبها. وكنت أرغب في المساعدة في تجاوز الأزمات الشديدة التي واجهناها ووضع إطار عمل لخطة إصلاح وإعادة هيكلة طويلة المدى للاقتصاد. ولم أكن أتصور وجودنا طويل الأمد، لأن هذه الحكومة مكلفة بترتيب الانتخابات على وجه السرعة. ولقد أبلغتك بأنني لم أتصور بقائي في الحكومة بعد تاريخ الانتخابات، والتي كنت اعتقدت بأنها ستجرى بحلول نهاية عام ٢٠٢٠. وفي هذه الحالة، أجريت الانتخابات في تشرين الأول ٢٠٢١ ووافقت على البقاء في الحكومة حتى ذلك التاريخ ولتشكيل حكومة جديدة.

لقد مر ما يقرب من عام منذ إجراء الانتخابات ولم تكن هناك حكومة جديدة في الأفق بعد. لقد تم تمديد فترة ولايتنا بسبب المشكلات السياسية. لكن الحكومة التي وافقت على الخدمة فيها قد تغيرت من حكومة ذات صلاحيات كاملة إلى حكومة تصريف أعمال، حكومة تصريف الأعمال اليومية، بحكم التعريف تقريبًا، لها حياة محدودة ليضعة أسابيع. نحن الآن في وضع تكون فيه فترة ولايتنا في منصب حكومة نظامية ولكن وضعنا القانوني والتشغيلي هو حكومة تصريف أعمال. إنه لأمر محبط للغاية أن تكون في وضع نعرف فيه ما يجب القيام به ولكننا غير قادرين على القيام بذلك بسبب نطاق العمل المحدود للغاية وغياب الشرعية البرلمانية. والعكس صحيح أيضا، نحن نعلم أنه يجب إيقاف بعض الأشياء أو تعديلها ولكن لا يمكننا فعل أي شيء بسبب صلاحياتنا المقيدة.

هناك إجراءات محدودة للغاية يمكن أن تقوم بها حكومة تصريف الأعمال بدون سلطة قانونية. وبسبب الوضع الحالي حيث سلطاتي الوزارية مقيدة بشدة بجعل من المستحيل تقريبًا إطلاق أي إجراءات أو مبادرات جادة. ولقد اكتمل العمل في موازنة

ع ع

1

ministeroffice@mof.gov.iq | www.mof.gov.iq
St.6, Dist.147, Baghdad, Iraq | +964 (0) 7703491200

تكملة للمُبرز (45) – التاريخ: 16 آب 2022 – خطاب استقالة وزير المالية، الدكتور علي علاوي، الموجه لسيادة رئيس الوزراء.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
Minister's Office

جمهوريّة العراق
وزارة المـــاليّـــة
مكتب الوزير

No.:
Date:

العدد:
التاريخ:

٢٠٢٢ منذ مدة طويلة، لكن لا يمكن تقديمها إلا من قبل حكومة ذات صلاحيات كاملة. فضلاً عن ان جهود الإصلاح لدينا معطلة بسبب عدم اليقين بشأن الاتجاه المستقبلي وأولويات الحكومة القادمة، ونستطيع القول ان الوضع الحالي غير معقول وغير مقبول.

اعتقد انني خدمت بإخلاص وبأفضل قدراتي خلال السنوات القليلة الماضية، رغم انني لم أكن أتفق دائما مع قرارات الحكومة، وأوضحت موقفي في العديد من المناسبات وفي اجتماعات مجلس الوزراء سراً وعلانيةً. وكان هناك تباين في الآراء، وأنا أقدر رغبتك في مناقشة هذه الاختلافات بجدية وانفتاح. ومع ذلك، في حالات قليلة، كانت لها أهمية كبيرة بالنسبة لي لدرجة أنني اضطررت لتقديم استقالتي. لم تكن هذه مواقف سطحية ولكنها مسائل مبدئية. ومع ذلك، فأنا أقدر مساعدتكم ودعمكم. وفي مرات عديدة تعرضت أكثر من مرة لضغوط وهجوم مستمرين، ولقد وقفت بجانبي خلال هذه الأزمات العديدة، وأقدر كل التقدير هذه المواقف.

جئت إلى وزارة المالية في ٥ ايار ٢٠٢٠ بعد أن وافق مجلس النواب على ترشيحي، في إجراء لم يكن سهلاً، إذ لم يكن التصويت سلساً وصوّت العديد من الأحزاب ضدي. وما زلت لا أعلم لماذا أخذت هذه الأحزاب هذا الموقف من ترشيحي لأن لم يكن لدي سوى القليل من المشاركة السياسية منذ عام ٢٠٠٦. لقد كان تصويت المصدرين هو الذي جعل ترشيحي ممكناً، ولكن كما أشرت سابقاً، لم يكن لدي أي اتصال معهم بشأن هذا الأمر.

المرة الاخيرة التي دخلت فيها وزارة المالية كانت في عام ٢٠٠٦، عندما كنت أعمل أيضا وزيراً للمالية في ظل الحكومة الانتقالية للدكتور إبراهيم الجعفري. وفي الأسابيع القليلة التالية من مجيئي إلى الوزارة للمرة الثانية، تعرفت على الحقيقة المروعة بشأن مدى تدهور آلية الحكومة في السنوات الخمس عشرة الماضية. فقد تم الاستيلاء، على مفاصل واسعة من الدولة فعليًا من قبل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح الخاصة. وكانت الوزارة نفسها بلا دفة لأكثر من عقد. وكان أحد وزرائها قد أقيل بسبب مزاعم عن إيوائه إرهابيين. بعد ذلك، كانت الوزارة تدار من قبل وزراء بالوكالة مكلفين من وزارات أخرى. وكان لديهم القليل من الفهم للشؤون المالية، وبالتالي لم يتمكنوا من توفير إطار السياسة المالية للبلد. وخلال الحرب ضد عصابات داعش الإرهابية، أقيل وزير المالية آنذاك من منصبه عن طريق إستجواب برلماني. ولم يتم تعيين وزير مالية جديد إلا بعد تولي حكومة السيد عادل عبد المهدي السلطة في تشرين ٢٠١٨، إذ شغل سلفي الدكتور فؤاد حسين، الذي أكن له أعلى درجات الاحترام والتقدير، منصب وزير المالية. ومع ذلك، فقد انقطعت فترة ولايته مع مظاهرات تشرين ٢٠١٩ واستقالت الحكومة بعد ذلك بوقت قصير.

لقد جئت إلى الوزارة وسط الأزمات المزدوجة لوباء كوفيد -١٩ والانهيار عائدات النفط ولم تكن هناك موازنة وخزانة الدولة كانت خاوية. فقد استخدمت جميع الفوائض الحكومية السابقة لتمويل مدفوعات الطوارئ والحفاظ على رواتب موظفي القطاع العام. وقد تم توسيع رواتب القطاع العام نفسه بشكل كبير، جزئيًا لتهدئة مطالب المتظاهرين. وكانت وزارة المالية في بؤرة الأزمة ويتطلع الناس إلى وزارة المالية لتزويدها بالموارد اللازمة لتمويل النفقات المتكررة للحكومة والميزانية الاستثمارية وتمويل الطوارئ الصحية. ولقد كانت مهمة صعبة للغاية في الأشهر القليلة الأولى للحكومة. وكانت هناك أوقات أُستنفذت فيه أموال الحكومة حرفيًا. وسُحبت احتياطياتنا من العملات الأجنبية، وتوقع صندوق النقد الدولي أننا سنفقد جزء كبير من احتياطياتنا من العملات الأجنبية في غضون عام.

لقد كانت وزارة المالية التي كنت أترأسها شبحاً مقارنةً لما كانت عليه في السابق. وشغل المدراء مناصبهم الرئيسة لفترات قصيرة فقط، ووقع العديد منهم تحت تأثير الأحزاب السياسية. ولم يكن جميع المديرين العامين مناسبين أو مؤهلين للوظائف التي كانوا مسؤولين عنها. ولقد تم تقليص عدد كبار الموظفين الذين كنت على دراية بهم في عام ٢٠٠٦ بشكل كبير، من خلال حالات التقاعد والطرد والاستقالات وحتى القتل. وانخفضت المعايير إلى مستوى متدني للغاية. وكانت وزارة المالية مليئة بالأشخاص

ministeroffice@mof.gov.iq | www.mof.gov.iq
St.6, Dist.147, Baghdad, Iraq | +964 (0) 7703491200

تكملة للمُبرز (45) – التاريخ: 16 آب 2022 – خطاب استقالة وزير المالية، الدكتور علي علاوي، الموجه لسيادة رئيس الوزراء.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
Minister's Office

جمهوريّة العراق
وزارة المـــالـيـــة
مكتب الوزير

No.:
Date:

العدد:
التاريخ:

ذوي المؤهلات المشكوك فيها، وليس لديهم خبرات ذات مغزى أو مهارات، مع القليل من الفهم للممارسات الحديثة في الإدارة العامة أو الإدارة المالية. وقام غير الأكفاء والمتحسسين بالسياسة بإزاحة الإداريين المهرة والفعالين. لقد تمكنت وزارة المالية من إدارة دفع الرواتب والمدفوعات الروتينية الأخرى المدرجة في الموازنة، لكنها كانت بعيدة كل البعد عن كونها المؤسسة الرئيسة لصنع السياسات المالية والاقتصادية للبلد. ترتب على ذلك ادراكي، وفي غضون أسابيع قليلة، بمدى خلوا الوزارة من مهاراتها وقدراتها خلال السنوات الماضية.

مع هذا الإرث كان علي أن أصمم طريقا للمضي قدما.

كانت المحاور الستة التي حاولت من خلالها تطوير استراتيجية عمل الوزارة هي:

الأول هو إدارة الأزمة المالية الفورية بسبب انهيار عائدات النفط وخسارة جميع سيولتنا المالية، إذ كانت هناك أيام نفدت فيها أموال وزارة المالية حرفيا.

الثاني هو معالجة توقعات الدوائر الحكومية والبرلمانيين والجمهور. إذ كانوا في الغالب في حالة إنكار لخطورة الأزمة المالية وتوقعوا القدر نفسه من الدعم والامتيازات من الموارد العامة. وجاءت ضغوط الحصول على الأموال من جميع الأطراف مع إصرار وشدة متزايدين.

الثالث هو العمل على موازنة ٢٠٢٠ والتحضير لموازنة ٢٠٢١. ولقد كانت موازنة ٢٠٢٠ مطلبا برلمانيا على الرغم من أنه لم يتبق سوى بضعة أشهر في السنة المالية ٢٠٢٠.

الرابع هو العمل على خطة متوسطة المدى لإصلاح الإدارة العامة والاقتصاد.

الخامس كان إدارة وزارة المالية نفسها وتعظيم الموارد البشرية المحدودة التي كانت لدينا.

وأخيراً، كان موضوع إعادة الهيكلة طويلة المدى وإعادة تموضع الاقتصاد العراقي في ظل التحديات الكبيرة المتعددة التي يواجهها.

مع تعافي الاقتصاد في عام ٢٠٢١، ظهرت مجموعة أخرى من المشكلات تمثلت بالضغوطات على تكاليف المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، وخاصة المواد الغذائية. فضلاً عن ارتفاع تراكم المتأخرات بشكل كبير خلال المدة ٢٠٢٠-٢٠٢١ بسبب نقص التمويل.

كل هذا كان يجب أن يحدث في بيئة من الضغوط السياسية المستمرة من الأحزاب والبرلمانيين، ومظاهرات الشوارع، والمتصيدون المعادون على وسائل التواصل الاجتماعي والتسقيط الإعلامي المستمر، والأخبار المزيفة والادعاءات، والمطالبات المستمرة للحصول على الأموال من قبل الوزارات، والكشف عن عمليات تزوير وفضائح واسعة النطاق، ومطالب التمويل الطارئة. فضلاً عن ذلك، كان علي أن أواجه طلبات تمويل من حكومة إقليم كردستان والتي كانت موضع تساؤل. وتم استدعائي للمثول أمام مجلس النواب في جلستين كاملتين، ومرات عديدة أمام اللجنة المالية لمجلس النواب ولجان أخرى. وجُمعت التواقيع من قبل أعضاء مجلس النواب لإقصائي والتهديد باتخاذ الإجراءات القانونية ضدي، وبدأت بالفعل في حالتين

عع

ministeroffice@mof.gov.iq | www.mof.gov.iq
St.6, Dist.147, Baghdad, Iraq | +964 (0) 7703491200

تكملة للمُبرز (45) – التاريخ: 16 آب 2022 – خطاب استقالة وزير المالية، الدكتور علي علاوي، الموجه لسيادة رئيس الوزراء.

وصل كلاهما إلى المحكمة الاتحادية العليا التي حكمت ضد هذه الادعاءات. في حالة أخرى، تم تهديدي بمنعي من السفر لأنني رفضت الرد على طلب استدعاء من زعيم سياسي.

لقد كانت عملية مرهقة ومحزنة بكل معنى الكلمة، ومع ذلك حققت الوزارة الكثير من المهام خلال هذا المدة، ادرج ادناه اهمها:

- تمكنا من صد الانهيار في مالية الدولة من خلال الانضباط الصارم في الانفاق.
- حافظنا على مستويات الاستثمار في ظل قيود مالية شديدة.
- قمنا بتمويل كل احتياجات وزارة الصحة أثناء الجائحة.
- قدمنا موازنة ٢٠٢٠ كما وعدنا رغم سحبها بطلب من مجلس النواب.
- وضعنا اللمسات الأخيرة على موازنة توسعية لعام ٢٠٢١ أقرها مجلس النواب.
- اقترحنا قوانين توسع من قدرتنا على الاقتراض محليا، والتي كانت ضرورية للحفاظ على الملاءة المالية للبلد.
- قمنا بتمويل الانتخابات بإقرار قانون خاص بتمويل الانتخابات باقتراح من قبلنا.
- قمنا بتمويل قطاع الكهرباء وطلبنا الدعم لمزيد من الأموال للوفاء بالتزاماته الاستثمارية وشراء الوقود.
- اقترحنا خطة شاملة لإصلاح الاقتصاد والقطاع العام. وقد قوبل ذلك بدعم دولي ومحلي واسع. وسميت بالورقة البيضاء. أنشأنا الوحدة للإشراف على تنفيذ الورقة البيضاء.
- دافعنا عن تخفيض قيمة العملة، والذي ربما كان أهم إجراء اقتصادي منفرد اتخذته الحكومة في هذه المدة. لقد كان قرارا أساسيا ومؤجلا كثيرًا، وأتخذ بجرأة وبدعم الأغلبية من الكتل البرلمانية، لأنها كانت ضرورية للغاية. فقد دمرت العملة باهظة الثمن القدرة التنافسية للاقتصاد، وساهمت في التشوهات التي سمحت بتحقيق أرباح تجارية ضخمة من قبل حفنة من المضاربين.
- دافعنا بشدة عن زيادة المخصصات للفقراء والمحتاجين في موازنة ٢٠٢١ لتعويض أي خسارة محتملة في الدخل نتيجة انخفاض قيمة العملة. ولكن لسوء الحظ حذف ذلك من قبل مجلس النواب في نسخة الموازنة النهائية لعام ٢٠٢١.
- قدمنا أول إصدار سندات محلية يتم تسويقها علنًا بعوائد جيدة لتشجيع تدفق المدخرات إلى أدوات استثمار جديدة وبدء عملية إنشاء أسواق للأوراق المالية الحكومية.
- أكملنا الاستعدادات اللازمة لموازنة ٢٠٢٢، ولم يتم عرضها على الحكومة لمناقشتها والمصادقة عليها بسبب حكم المحكمة الاتحادية العليا بأننا غير مخولين بتقديم أي قانون كحكومة تصريف أعمال.
- أدخلنا قانون الأمن الغذائي للسماح بمزيد من التحويلات للفقراء والمحتاجين نتيجة الارتفاع العالمي في الأسعار بسبب الحرب الروسية الأوكرانية في ظل عدم وجود موازنة ٢٠٢٢ واعطى هذا القانون الحكومة مهلة إضافية للوفاء بالتزاماتها التمويلية للنفقات الجارية والاستثمارية.
- اقترحنا إنشاء إطار عمل جديد تمامًا لتحديد وتقييم وتطوير أعمال البنية التحتية الرئيسة والمشاريع ذات الطبيعة الإستراتيجية. ووافق عليه مؤخرًا مجلس الوزراء والذي سيسمح للحكومة، من خلال وزارتي التخطيط والمالية، بتعيين شركة إدارة مشاريع معترف بها دوليًا للإشراف على عملية اختيار المشاريع الكبيرة والاستراتيجية.

داخل وزارة المالية، أطلقت عددًا من البرامج والمبادرات الجديدة لمواجهة نقاط الضعف التي تضاعفت على مر السنين.

- بدأنا خطة شاملة لأتمتة الإدارة المالية للدولة بأكملها. كان هذا هو برنامج IFMIS الذي تم تأجيله منذ ٢٠٠٥. ويجري تنفيذه بالتعاون مع البنك الدولي، والذي سيحدث ثورة في إدارة المالية العامة.
- أطلقنا الأتمتة الكاملة لهيئة الكمارك من خلال توقيع اتفاقية مع الأونكتاد لنشر نظام ASYCUDA المعترف به عالميًا لإدارة الكمارك.
- استكملنا طلب العروض النهائية لنظام جديد لإصلاح النظام الضريبي لهيئة الضرائب بمساعدة البنك الدولي.

ع ع

ministeroffice@mof.gov.iq | www.mof.gov.iq
St.6, Dist.147, Baghdad, Iraq | +964 (0) 7703491200

تكملة للمُبرز (45) – التاريخ: 16 آب 2022 – خطاب استقالة وزير المالية، الدكتور علي علاوي، الموجه لسيادة رئيس الوزراء.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
Minister's Office

جمهوريّة العراق
وزارة المـــاليّـــة
مكتب الوزير

No.: العدد:
Date: التاريخ:

- قدمنا خطة نهائية لإصلاح إدارة ومجلس إدارة مصرف الرافدين من خلال اقتراح نظام داخلي جديد للمصرف، وهو الآن امام انظار مجلس الدولة للموافقة النهائية. وبمجرد الموافقة عليها، سنعمل مجموعة مماثلة من النظم الداخلية لمصرف الرشيد، إذ لا يمكن إصلاح المصارف الحكومية ببقاء النظم الداخلية الحالية.
- أنشأنا هيئة رقابية لإدارة المصرف الزراعي المتعثر بالتعاون مع البنك المركزي.
- قمنا بتسريع بيع أراضي الدولة بأسعار السوق حيثما كان ذلك مرغوبًا وممكنًا، مع زيادات مهمة في الإيرادات من بيع الأراضي، وقمنا بزيادة الأراضي للمشاريع الصناعية بشكل كبير.
- قمنا بتنظيم إطار عمل استراتيجي جديد لهيئة المناطق الحرة وسنقترح قانونًا جديدًا لهيئة المناطق الحرة.
- انفقنا مع وكالة التنمية الفرنسية على دعم إنشاء معهد لتدريب الكوادر المالية والاقتصادية الحكومية المتوسطة والعليا على أفضل الممارسات الدولية في الإدارة المالية والاقتصادية. وسيتم تشغيل ذلك من خلال دائرة التطوير في وزارة المالية.
- انفقنا مع الاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الألمانية على دعم فريق تنفيذ توصيات الورقة البيضاء ووزارة المالية بالخبرات الفنية الأجنبية في مجال إدارة المالية العامة.
- نقدم برنامجًا لإرسال ١٠٠ مرشح شاب واعد في وزارة المالية لتغطية دورات الدراسات العليا في الإدارة والتمويل والمصارف والإدارة العامة في الجامعات العالمية.

هنا اود الاشارة الى ان علاقاتنا مع البنك المركزي كانت ممتازة مما سمح لنا بالتنسيق معهم في السياسات النقدية والمالية للحكومة.

على الصعيد الدولي، علاقاتنا على المستوى الاقتصادي مع وكالات التنمية الدولية والدول الصناعية السبع الكبرى والصين ودول مجلس التعاون الخليجي ممتازة. اللجنة العراقية السعودية المشتركة، التي أترأسها من الجانب العراقي، تم تفعيلها بعدد من المشاريع والمبادرات . كما قمنا بإدارة القضايا الصعبة المرتبطة بسداد المدفوعات المستحقة لإيران مع الحفاظ على تعاوننا وامتثالنا للعقوبات الأمريكية على هذا البلد.

لقد جعلت من نهجي الخاص محاربة الفساد أينما وحيثما استطعت. في الأسابيع القليلة الأولى من توليا المنصب، أوقفنا مشاريع عديدة مشبوهة، وفحصنا بعناية جميع طلبات الإعفاءات الضريبية والكمركية. وتابعت شخصيًا طلبات الموافقة على المشاريع التي اجتازت كل التدقيق، ولكن تم حظرها أو تأخيرها دون داعٍ. وكانت الوزارة , بأوامر مباشرة مني شخصيا، هي التي منعت عقد مدفوعات بوابة عشتار مع مصرف الرافدين الذي كان سيؤدي إلى فرض عبء تكاليف غير مبرر يصل إلى مئات الملايين ولسنين طويلة من الدولارات على المودعين في البنك.

كما تعاونت الوزارة تعاونا كاملا مع جميع الجهات الرسمية والبرلمانية والقضائية التي تنظر في قضايا الفساد في الوزارة والحكومة ككل.

السؤال الذي يُطرح هنا: هل تستطيع وزارة المالية أو الحكومة ككل تحقيق المزيد من الإنجازات خلال العامين ونصف العام الماضيين؟ من السهل أن نطالب بأداء أفضل من أي حكومة، لكنني أعتقد أنه في مجال الإدارة الاقتصادية والمالية، كان أداء الحكومة جيدًا بشكل استثنائي. لقد حققنا الكثير واتخذنا بعض القرارات المهمة جدًا، وحتى الحاسمة، والتي من شأنها أن تؤثر على مسار اقتصاد البلد على المدى الطويل.

ومع ذلك، من الصعب للغاية إجراء تغييرات وإصلاحات اقتصادية كبيرة على أساس مستمر ومستدام في ضوء سياق اقتصادنا السياسي. يجب أن أعترف أنني لم أتوقع التدهور المروع في معايير الحوكمة في بلدنا على مدى السنوات الخمس عشرة

٤٤

ministeroffice@mof.gov.iq | www.mof.gov.iq
St.6, Dist.147, Baghdad, Iraq | +964 (0) 7703491200

تكملة للمُبرز (45) – التاريخ: 16 آب 2022 – خطاب استقالة وزير المالية، الدكتور علي علاوي، الموجه لسيادة رئيس الوزراء.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
Minister's Office

جمهورية العراق
وزارة المالية
مكتب الوزير

No.:
Date:

العدد:
التاريخ:

الماضية. كل شيء تقريبا يتأمر لإحباط التغيير الحقيقي وترسيخ استمرار الممارسات الفاسدة التي تدمر الأسس الأخلاقية والمادية للبلد.

كانت قضايا فساد الدفع الالكتروني بالنسبة لي بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. لم تكن حالة نادرة ولكنها عكست بوضوح لجميع الاطراف مدى الخلل بالمنظومة، فقد بلورت الدرجة التي تدهورت عندها مكانة الدولة وأصبحت العوبة للمصالح الخاصة. الأمر الآن مع السلطة القضائية وتحقيقاتها بعد ابداء الوزارة ملاحظاتها، لذا لا يمكنني التعليق عليه، لكنه يثير مجموعة كاملة من الأسئلة بشأن كيفية اتخاذ القرارات الصحيحة التي تؤثر على ملايين الأشخاص ومؤسسات الدولة الحيوية دون اعتبار للمصلحة العامة. إذ تعمل شبكات سرية واسعة من كبار المسؤولين ورجال الأعمال والسياسيين وموظفين الدولة الفاسدين في الظل للسيطرة على قطاعات كاملة من الاقتصاد، وتسحب مليارات الدولارات من الخزينة العامة. هذه الشبكات محمية من قبل الأحزاب السياسية الكبرى والحصانة البرلمانية وتسليح القانون وحتى القوى الأجنبية. وإنها تحافظ على صمت المسؤولين الأمناء بسبب الخوف والتهديد بالقوة. لقد وصل هذا الأخطبوط الهائل من الفساد والخداع إلى كل قطاع من قطاعات اقتصاد الدولة ومؤسساتها ويجب تفكيكه بأي ثمن إذا كان مقدراً لهذا البلد أن يبقى على قيد الحياة. وهنا يحدوني الأمل بأن يتبع قضاة التحقيق في قضية بوابة عشتار الخيوط أينما تذهب لتكون بادرة خير لإعادة الثقة بالمنظومة.

دولة رئيس مجلس الوزراء ،

لا معنى للحديث عن "الفساد" كاختصار لمشكلات الاقتصاد، فهو النتيجة النهائية للعملية وليس بدايتها. ويمكن وصفه بالسرطان الذي يمكن أن يقتل الجسم، لكنه ينتشر بسبب ضعف الجسم، وضعف جهاز المناعة، وغياب الوقاية، وإهمال الإجراءات العلاجية. ويزدهر الفساد في العراق لأن النظام يتسامح معه ويسمح له بالازدهار والنمو. إن معالجة الفساد غير كافية من خلال زيادة الكلام ضده، وإنشاء المزيد من هيئات التحقيق وإدخال المزيد من الإجراءات العقابية.

علينا إعادة بناء قدرات الدولة لمنع انتشار الممارسات الفاسدة.
علينا أن نصلح إدارة الدولة بشكل جذري من خلال تقليص الإجراءات والقوانين والممارسات التقليدية.
علينا أن نطور بشكل جذري صفات ومهارات المديرين المتوسطين والمتقدمين في الدولة.
علينا إزالة الحماية التي تمنحها الأحزاب السياسية ورؤسائها للأفراد الفاسدين والممارسات الفاسدة.
علينا تدمير ثقافة الجشع والتسيب والإفلات من العقاب التي تسمح بازدهار ممارسات الفساد.
علينا إزالة الغموض الذي يميز العديد من قرارات الحكومة بشأن النفقات والاستثمارات، إذ يزدهر الفساد نتيجة لصفقات تتم في الظلام وعدم الانفتاح والشفافية.

وقبل كل شيء، علينا التراجع عن نظام السعر المزدوج الذي يسمح بالفساد، اي ان هناك الأسعار المزدوجة لنفس المنتج أو الخدمة في جميع أنحاء الاقتصاد. وهناك أسعار السوق ثم هناك أسعار تحددها أوامر إدارية أو لجنة وزارية لا علاقة لها بأسعار السوق. وهذا يؤثر على أسواق الأراضي، والإسكان، وأسواق الوقود، والمواد الغذائية الأساسية، والمدخلات الزراعية والصناعية، وأسواق الائتمان، والعملات الأجنبية، والأدوية والخدمات الطبية، وتوليد الطاقة الكهرباء وتوزيعها، والتعريفات، وما إلى ذلك. لقد قيل خطأ أن هذا النظام يساعد في دعم الفقراء، لكنه في الواقع تكاليف باهظة ويشجع الفساد أينما وجدت أسعار مزدوجة. وهناك طرق أفضل وأكثر فاعلية لمساعدة الفقراء بدون هذه التشوهات الهائلة التي تدمر عمل الأسواق.

طوال مدة خدمتي في هذه الحكومة، كنت اهتدي بثلاثة عوامل أساسية: واجبات ومسؤوليات منصبي؛ رغبتي في رؤية هذه الحكومة تنجح. والولاء للزملاء في مجلس الوزراء.

٤٤

ministeroffice@mof.gov.iq | www.mof.gov.iq
St.6, Dist.147, Baghdad, Iraq | +964 (0) 7703491200

تكملة للمُبرز (45) – التاريخ: 16 آب 2022 – خطاب استقالة وزير المالية، الدكتور علي علاوي، الموجه لسيادة رئيس الوزراء.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
Minister's Office

جمهوريّة العراق
وزارة المـــالـيّـــة
مكتب الوزير

No.: العدد:
Date: التاريخ:

- نجحت الحكومة جزئياً فقط في أجندتها السياسية، إذ ان المشهد السياسي أكثر انقساماً وتنازعاً مما كان عليه في عام ٢٠٢٠. ولم تكن الحكومة قادرة على تحقيق درجة من الاستقلال عن الجماعات السياسية الرئيسية؛ كما لم تتحرر الدولة ككل من سيطرة الأحزاب السياسية وجماعات المصالح الخارجية. وهذا كان مصدر قلق لي.

- نفذت الحكومة سياسة خارجية ناجحة في الغالب. العلاقات الخارجية للعراق، على الرغم من اشتعال التوترات من وقت لآخر، فقد كانت متوازنة وسارت من أجل المصلحة الأكبر للبلاد. ولقد أطلقت مبادرات مثل مؤتمر بغداد يمكن أن يكون لها إمكانات تنمية طويلة الأجل كبيرة. ولقد لعبت دوراً فعالاً في جذب أصدقائنا وجيراننا السعوديين والإيرانيين إلى منتدى محايد في بغداد حيث يمكنهم مناقشة قضاياهم ومشكلاتهم. لكن هذه الحكومة لم تكن قادرة على تقليل أو القضاء على التدخل الأجنبي في السياسة الداخلية للبلاد.

- نجحت الحكومة في وضع استراتيجية جريئة للإصلاح الاقتصادي والإداري. ومع ذلك، فإن الاستراتيجية لم تحقق الأثر المنشود بعد في وقف الانحدار في القدرات الإدارية وفعالية القطاع العام أو في تغيير المحاور الاقتصادية للبلد بشكل جذري.

- لكن الحكومة لم تنجح في ضبط الفساد ثم الحد منه. الفساد وحش متعدد الرؤوس وقد حفر في السنوات العشرين الماضية جذوراً عميقة في البلاد. لا يمكن السيطرة عليه فضلاً عن اقتلاع جذوره إذا لم تكن هناك إرادة سياسية وإجماع على القيام بذلك، إذ لا يزال الفساد مستشرياً ومنهكاً وواسع الانتشار.

أعتقد أن الحكومة قد أنجزت الكثير، وإذا أعطيت الوقت والمساحة كان بإمكانها أن تفعل أكثر من ذلك بكثير. ولقد وضعت الورقة البيضاء خارطة طريق مفصلة لإصلاح القطاع العام. وكنت أمل في وضع رؤية للإصلاح وإعادة الهيكلة والمساعدة في إنشاء المؤسسات للإشراف على العملية. وكنت أعلم أن العملية تجاوزت فترة ولاية هذه الحكومة. وكنا بحاجة إلى أربع أو خمس سنوات لتنفيذ رؤية الورقة البيضاء ولرؤية النتائج المرجوة. ومع ذلك، كانت خطط وبرامج الحكومة مقيدة دائما بالحاجة إلى الحصول على اتفاق واسع من طبقة سياسية ممزقة والذي ثبت أن هذا صعب التحقيق ومرلوع. أمل أن يدرك القادة السياسيون في البلاد خطورة القضايا التي نواجهها وأن يدفعوا باتجاه حل ينهي هذا المأزق المنهك.

كل دعوات الإصلاح جرى اعاقتها بسبب الإطار السياسي لهذا البلد. ولقد تم تحريف النظام البرلماني الذي تم تقديمه في عام ٢٠٠٥ من أجل خدمة مجموعات المصالح الخاصة وتقويض الدولة ومؤسساتها. ولقد سمح بالاستيلاء على الدولة من قبل مجموعات المصالح الضيقة. ولا شك ان إصلاح هذا النظام بتغييرات دستورية أو حتى دستور جديد أمر ضروري. وعلى عكس البشر، لا تموت الدول بشكل نهائي. ويمكن أن تبقى دول (الزومبي) لسنوات بل حتى لعقود قبل أن يتم دفنهم. أعتقد أن الدولة العراقية التي ولدت بعد غزو ٢٠٠٣ تظهر عليها علامات مرض عضال. وصحيح إن آلية الحكومة مستمرة، وتبقى مظاهر سلطة الدولة قائمة، لكن لا يوجد جوهر للشكل. إذ تواجه السلطات المركزية للدولة تحديات على جميع المستويات. حيث لا تسيطر الدولة على حدودها وتنتهك سيادة أراضيها بإستمرار ويستخدم الإرهابيون الذين يستهدفون جيراننا أراضينا كملاذ وقواتنا الأمنية منقسمة مؤسسياً وبرلماننا معطل حالياً. دستورنا في الغالب غير عملي ويتم اهماله بالنظام ونظامنا السياسي يولد الجمود والإنسداد. الحساب والعقاب لا يشمل الزعامات الكبيرة ويتم استغلال موارد الدولة بشكل غير فعال ومهدر أو يساء استخدامها أو تتم سرقتها، ولا أحد يحاسب على الكوارث التي حلت بهذا البلد. والقوى الأجنبية تؤثر بشكل مباشر على المؤسسات الحيوية وهي تقف وراء تعيين شخصيات رئيسة في الحكومة، والنتيجة النهائية هي البلد المزرق الذي نرى أنفسنا فيه.

يجب أن يكون لدولة يبلغ عدد سكانها ٤٠ مليون نسمة، مع مجموعة من القضايا الصعبة التي نواجهها، حكومة تتمتع بالصلاحيات لتكون قادرة على تنفيذ الخطط والتدابير اللازمة مع السلطة القانونية المناسبة. وهو مؤشر واضح على الخلل في

ministeroffice@mof.gov.iq | www.mof.gov.iq
St.6, Dist.147, Baghdad, Iraq | +964 (0) 7703491200

تكملة للمُبرز (45) – التاريخ: 16 آب 2022 – خطاب استقالة وزير المالية، الدكتور علي علاوي، الموجه لسيادة رئيس الوزراء.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
Minister's Office

جمهوريّة العراق
وزارة المـــالـيـــة
مكتب الوزير

No.:
Date:

العدد:
التاريخ:

حياتنا السياسية، إذ أن الأحزاب السياسية لم تتمكن من اختيار رئيس جديد ورئيس وزراء جديد بعد فترة طويلة من الانتخابات. كما أنه يمثل إشكالية ومقلقة للغاية أن تخلت قوة سياسية رئيسة عن العملية السياسية وانسحبت من مجلس النواب. إذ لا يمكن تعويض استبدال أعضاء المجلس المستقيلين سياسياً أو حتى معنوياً بمجرد تعيين أولئك الذين يكون إنجاز هم الانتخابي الوحيد هو الحصول على المرتبة الثانية بعد الفائزين. في أي بلد آخر به نظام برلماني سنيودي ذلك إلى انتخابات جديدة إما على المستوى الوطني أو انتخابات خاصة لتحل محل أولئك الذين استقالوا. أقول هذا لا لانتقص من شرعية مجلس النواب الذي أحترم قواعده وإجراءاته رغم الكثير من الملاحظات. أقول هذا للتأكيد على أن المعارضة خارج قبة مجلس النواب هي الآن قوة لا بد من أخذها في الحسبان سياسياً وأخذ رأيها ووجهات نظرها بعين الاعتبار في تشكيل الحكومة الجديدة.

في الحقيقة أنا الآن أعتقد أن مؤسسات الدولة، حتى في حالتها الضعيفة، فقد مصداقيتها وسلطتها مع انسحاب التيار الصدري من مجلس النواب. أي حكومة جديدة يتم تشكيلها في ظل النظام الحالي تفتقر إلى الشرعية الكاملة في رأيي ما لم تعترف بها المعارضة خارج مجلس النواب، وإن لم توافق عليها بالضرورة، كحكومة تتمتع بالسلطات. حقيقة الأمر أن هناك فجوة متسعة الآن بين الطبقة السياسية والجمهور ككل. إن مواطني هذا البلد ينفصلون بشكل متزايد عن العملية السياسية، والطبقة السياسية، والدولة في وضعها الحالي، وحتى فكرة الديمقراطية نفسها كما نُمارس في بلادنا. ليس لدينا الكثير من الوقت لعكس هذا الوضع الخطير للغاية. لقد وصل المأزق السياسي الآن إلى مستويات خطيرة للغاية. لقد أصبحت المطالبة بإصلاح العملية السياسية لا تقاوم. ولكن لأن قنوات إحداث التغيير داخل النظام مسدودة بشكل كامل تقريباً، كان الملاذ الوحيد هو العصيان المدني. هذا ليس بالأمر غير المعتاد في البلدان الديمقراطية حيث يتم التحكم في القنوات الرسمية لإحداث التغيير من قبل قوى مقاومة التغيير. عادة ما تؤدي الأزمة أو التحول في الرأي العام إلى تغيير الحسابات لصالح التغيير. لم يحدث هذا في العراق. فكلما زاد نفور الناس عن النظام ، وعبروا عن رفضهم بعدم المشاركة في الانتخابات، زاد احتمال استمرار النظام لصالح أولئك الذين يريدون الحفاظ على الوضع الراهن. إن القوى التي تحافظ على النظام القائم ، لأي سبب من الأسباب، هي قوى هائلة. وتتراوح الحجج للعمل ضمن العملية السياسية الحالية من الشكليات الدستورية، واتباع الإجراءات القانونية والإدارية المناسبة، وبصراحة، المصلحة الذاتية. لا يوجد طرف خارجي يمكنه فصل الخلاف، ولا يوجد، على الأقل في الوقت الحالي، استعداد من جانب المرجعية الكريمة في النجف الأشرف للتأثير في جانب أو آخر أو ضد كليهما. هذا يمكن أن يعطي الشرعية للتخلي عن النظام الحالي والمضي قدما نحو نظام جديد.

القضايا العالقة بالنسبة لأي حكومة جديدة بالغة الأهمية. لا يمكن التعامل معها إلا بحسم سياسي كبير وبعد نظر.

أنا من ناحيتي لا أرغب في أن أخدم في أي منصب وزاري بعد الآن. لقد حان الوقت للشباب لتولي عباءة الحكومة الثقيلة. نحن بحاجة إلى انتخابات جديدة بنسبة مشاركة كبيرة لترسيخ مصداقية مؤسساتنا الديمقراطية. أعتقد أيضا أننا بحاجة إلى مراجعة جوهرية لدستورنا. لا يوجد دستور مقدس. يجب تغييره وتعديله حسب الضرورة لخدمة المصلحة الأكبر لشعبنا. وعلى وجه الخصوص، فإن البنود الغامضة، والسلطات غير المؤكدة، والظروف الصعبة وحتى المستحيلة لإجراء التعديلات، جعلت من الضروري النظر في إمكانية ترتيبات دستورية جديدة.

أعتقد أننا نواجه واحدة من أخطر التحديات التي واجهتها أي دولة في القرن الماضي. قدمت أرائي حول القضايا الاقتصادية والمالية الحرجة التي تواجه هذا البلد لجميع القادة السياسيين قبل عدة أشهر. كما أنها متاحة للجمهور على موقع وزارة المالية. أزمة العراق متعددة الأبعاد. فهو يجمع بين عدد كبير من القضايا الحرجة التي يواجهها عدد قليل من البلدان في مثل هذه الخطورة. تغطي هذه القضايا النطاق الكامل للمخاطر السياسية والأمنية والإدارية والاقتصادية والطاقة والعدالة والاجتماعية والبيئية والمناخية والديموغرافية، في بيئة من عدم اليقين والاضطرابات الجيوسياسية. إنها أزمة فعالية دولة ومجتمع وحتى الأفراد فيما بينهم.

ع ع

ministeroffice@mof.gov.iq | www.mof.gov.iq
St.6, Dist.147, Baghdad, Iraq | +964 (0) 7703491200

تكملة للمُبرز (45) – التاريخ: 16 آب 2022 – خطاب استقالة وزير المالية، الدكتور علي علاوي، الموجه لسيادة رئيس الوزراء.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
Minister's Office

No.:
Date:

جمهوريّة العراق
وزارة المـــاليّـــة
مكتب الوزير

العدد:
التاريخ:

إنه أمر شاق. ولكن مع وجود مشكلات كبيرة تأتي فرص عظيمة، هذا ما يعلمنا التاريخ.

يجب أن يدرك قادتنا وشعبنا خطورة المخاطر التي نواجهها. مع ارتفاع أسعار النفط، أتيحت لنا فرصة أخرى للتخطيط لحياة أفضل وأكثر إرضاءً لشعبنا. لكن الخطط والاستراتيجيات ليست كافية. يجب أن تُبنى على أساس متين من الشروط المسبقة الضرورية السياسية والأخلاقية والمؤسسية.

نحن بحاجة إلى قيادة من أعلى مستويات الجودة، تُؤثر على نفسها ومصالحها الآنية الذاتية.

نحن بحاجة إلى سلوك أخلاقي في أعلى المناصب في البلد لتصبح بوصلة أخلاقية للمجتمع والإدارات الحكومية.

نحن بحاجة إلى مؤسسات ذات فعالية وعمق ونزاهة.

نحن بحاجة إلى الاستقرار والتماسك والاستمرارية في ترتيباتنا السياسية.

تحتاج البلدان التي تواجه تحديات هائلة إلى أفضل نوع من أشكال القيادة.

أمل أن ننعم بمثل هذا القائد مع الفريق المناسب لقيادة البلاد إلى الأمام وبر الأمان.

أتمنى التوفيق والنجاح لكل شعبنا الذي عانى الكثير ويَنتظر من قياداته ان يكونوا بقدر المهمة والمسؤولية .

تقديري

علي حيدر عبد الأمير علاوي

بغداد – الثلاثاء ١٦ آب ٢٠٢٢.

٤٤

10
ministeroffice@mof.gov.iq | www.mof.gov.iq
St.6, Dist.147, Baghdad, Iraq | +964 (0) 7703491200

تكملة للمُبرز (45) – التاريخ: 16 آب 2022 – خطاب استقالة وزير المالية، الدكتور علي علاوي، الموجه لسيادة رئيس الوزراء.

Dear Prime Minister,

I am writing you to inform you of my intention to resign from the post of Minister of Finance effective immediately.

I believe that this is the appropriate time for myself to leave the government. From the perspective of this country's economic and financial conditions, the situation is stable and there are no immediately pressing issues. The financial situation of the country is in good shape. Our treasury liquidity is good. Our foreign exchange levels are very high.. The economy is doing very well. The IMF is forecasting a growth of 11% this year. I believe the current senior directors general, led by the Acting Deputy Minister, can manage the day to day tasks of the Ministry of Finance under an acting Minister of Finance. We do not have a 2022 budget, as this government has not been allowed to present one because of its caretaker status. Nevertheless, the food security law has given us enough flexibility to continue to meet recurrent and any additional expenditures until such time as a budget can be formulated by a new government and passed by Parliament.

When you first asked me to join your government, I had accepted and appreciated your confidence in me as a person and in my abilities. I have known you for over 30 years; first in the struggle against the dictatorship and then in the new order that emerged after 2003. I have always considered you a friend and a colleague. I did not seek this post either directly or indirectly. I was not seeking a continuation of my career in politics. I made no promise, or had any contact, with any political party or personage, in any matter relating to the post of Minister of Finance. I accepted the position because I felt able to contribute to your government and to the welfare of the country and its people. I wanted to help in navigating the severe crises that we faced and to set the framework for a long term reform and restructuring plan for the economy. I did not envisage a long term presence as this government was charged with arranging for elections expeditiously. I had informed you that I did not envisage my staying in the government beyond the election date, which I had thought would be held by the end of 2020. In the event, the elections were held in October 2021 and I agreed to stay in the government until that date and the formation of a new government.

It has been nearly a year since the elections were held with no new government in sight yet. Our tenure has been extended because of the political impasse. But the government in which I agreed to serve has changed from a fully empowered government to a caretaker one. A caretaker government, almost by definition, has a finite life of a few weeks. We are now in a situation in which our term in office is that of a regular government but our legal and operational status is of a caretaker government. It is very frustrating to be in a situation where we know what needs to be done but are unable to do so because of very restricted scope of action and the absence of parliamentary legitimacy. The opposite is also true. We know that certain things have to be stopped or modified but we cannot do anything because of our restricted powers.

There are very limited actions that a caretaker government can undertake without legal authority. The present situation where my ministerial powers are severely constrained render it almost impossible to launch any serious measures or initiatives. Work on the 2022 budget is complete, but a budget can only be presented by a permanent government. Our reform efforts are hampered

because of the uncertainty about the future direction and priorities of the government. The present situation is untenable and unacceptable.

I believed I had served with sincerity and to the best of my abilities during the past few years. I did not always agree with the decisions of the government, and made my position clear on many occasions both publicly, in the cabinet, and privately. These were differences in opinion and I appreciate your willingness to discuss these differences seriously and openly. In a few cases however, they were of such importance to me that I was obliged to tender my resignation. These were not empty posturings but matters of principle. However, I valued your help and support on the many times when I came under sustained pressure and attack. You stood by me during these many crises for which I am thankful and appreciative..

I came into the Ministry of Finance on May 5, 2019 after parliament confirmed my nomination the day before. My confirmation was not an easy one and many parties voted against me. I still don't know why as I had very little political involvement since 2006. It was the vote of the Sadris that made my nomination possible, but as I noted earlier, I had absolutely no contact with them on this matter. The last time I had set foot in the Ministry of Finance was back in 2006, when I had also served as Minister of Finance under the transitional government of Dr Ibrahim Jaafari. In the following few weeks I was introduced to the shocking reality of how far the machinery of government had deteriorated in the past 15 years. The state had been effectively captured by political parties and special interest groups. The ministry itself was rudderless for over a decade. One of its ministers had been dismissed for allegedly harbouring terrorists. Afterwards, the ministry was run by acting ministers seconded from other ministries,. They had little understanding of financial affairs and thus could not provide the policy framework for the country's finances. During the Daesh emergency, the then Minister of Finance was removed from his position by parliamentary action. It was only after the government of Syed Adel Abdul Mahdi came into office in October 2018, that a new minister of finance was appointed. My predecessor, Dr Fuad Hussein, for whom I have the highest respect and regard, served as Minister of Finance. However his tenure was cut short with demonstrations of October, 2019 and the government resigned soon thereafter.

I came into the ministry in the middle of the twin crises of the Covid-19 epidemic and the collapse in oil revenues. There was no budget and the treasury was empty. All the previous government's surpluses had been used to fund the emergency payments and to maintain the salaries of public sector employees. The public sector payroll itself had been expanded enormously, partly to assuage the demands of the demonstrators. The Ministry of Finance was at the epicentre of the crisis and people looked towards the Ministry of Finance to supply the resources to fund the recurrent expenditures of the government, the investment budget and the financing for the health emergency. It was an extremely difficult task to manage in the first few months of the government. There were times when the government literally ran out of money. Our foreign exchange reserves were being drawn down and the IMF forecasted that we would be losing our foreign exchange reserves within a year.

The Ministry of Finance over which I presided was a shadow of its former self. Its key posts were held by individuals for only short periods of time, and many had fallen under outside political party influences. Not all the Directors General were suited or qualified for the jobs over

which they had responsibility. The senior staff with which I had been familiar in 2006 had been greatly reduced, by retirements, expulsions and resignations. Standards had fallen to a very low level. The Ministry of Finance was full of people with dubious qualifications, with no meaningful experience or language skills, and with little understanding of modern practices in public administration or financial management. The incompetents and politically connected crowded out the skilled and effective administrators. The Ministry of Finance could manage the routine of meeting payroll and other budgeted payments, but it was far from being the key institution of financial and economic policy-making for the country. Within a few weeks I could sense the extent to which the Ministry had been hollowed out over the past years.

It was with this legacy that I had to fashion a way forward.

The were six axes around which I tried to develop a working strategy.

The first was the management of the immediate financial crisis because of the collapse in oil revenues and the loss of all our financial buffers. There were days when the Ministry of Finance literally ran out of money.

The second was the management of expectations of government departments, parliamentarians and the public. They were mostly in denial about the severity of the financial crisis and expected the same measure of support and privileges from public resources. Pressures for access to funds came from all sides with increasing insistence and severity.

The third was to work on the 2020 budget and to prepare for the 2021 budget. The 2020 budget was a parliamentary demand even though there were only a few months left in the 2020 fiscal year.

The fourth was to work on a medium term plan for the reform of public administration and the economy.

The fifth was the management of the Ministry of Finance itself and to optimise the limited human resources that we had.

Lastly was the issue of the long term restructuring and repositioning of the Iraq economy in light of the multiple existential challenges it faced.

As the economy recovered in 2021, another set of issues emerged. These were the pressures on the costs of living as a result of the global price rises in key commodities, especially foodstuffs. In addition, the build up of arrears during the 2020-2021 period had greatly increased because of lack of funding.

All this had to take place in an environment of constant political pressures from parties and parliamentarians, street demonstrations, hostile social media trolls and character assassination, fake news and allegations, incessant demands for funds by ministries, exposure of large scale fraud and scandals, and emergency funding demands. In addition I had to face funding demands from the KRG that were questionable.

I was called to appear in front of parliament in two full sessions, and numerous times in front of the parliamentary finance committee and other committees.. Signatures were collected by parliamentarians for my dismissal and legal action threatened and actually started in two cases. Both reached the Federal Supreme Court which ruled against the claims. In another case I was threatened with a travel ban because I refused to respond to a summons by a political boss.

It was an exhausting and enervating process.

Nevertheless, the Ministry achieved a great deal in this period.

- We managed the collapse in revenues by strict budgetary discipline
- We maintained the investment levels under severe financial constraints
- We funded the needs of the Ministry of Health during the pandemic
- We presented a 2020 budget as promised, although it was withdrawn at the request of parliament
- We finalised an expansionary budget for 2021 which was then passed by parliament
- We proposed laws that expanded our borrowing capacity domestically. These were essential to maintain the solvency of the country.
- We funded the elections by the passage of a special election funding law that we proposed
- We funded the electricity sector and its insatiable demand for ever more funds to meet its investment and fuel purchase obligations.
- We proposed a comprehensive plan for the reform of the economy and the public sector. This was met with wide international and domestic support. This was the White Paper. We set up the unit to oversee the implementation of the White Paper
- We advocated a currency devaluation, which was probably the most important single economic measure that the government undertook in this period. It was an essential and much postponed decision. It was taken boldly, and with the majority support of the parliamentary factions, because it was so obviously necessary. An expensive currency destroyed the competitiveness of the economy, and contributed to the distortions that allowed for massive trading profits by a handful of banks and their owners.
- We advocated strongly for increasing the allocations to the poor and needy in the 2021 budget to offset any possible income loss from the currency devaluation. Unfortunately, this was nit supported by parliament in the final 2021 budget.
- We introduced the first publicly marketed domestic bond issue with good yields to encourage the flow of savings into new investment instruments and to begin the process of establishing markets for government securities.
- We completed the necessary preparations for a 2022 budget, This was not presented to the government for discussion and approval because of the ruling by the Federal Supreme Court that we were not authorised to present any law as a a caretaker government.
- We introduced the food security law to allow for further transfers to the poor and needy as a result of the global rise in prices because of the Russo-Ukrainian war In the absence of the 2022 budget, this law gave the government additional leeway to meet its funding commitments to current and investment expenditures.
- We proposed the establishment of a completely new framework for the identification,appraisal, and development of major infrastructure works and projects of a strategic nature. This was

recently approved by the cabinet. It will allow the government, through the Ministry of Planning and Finance to recruit an internationally recognised project management company to oversee the process of large and strategic project selection.

Inside the Ministry of Finance, I launched a number of new programmes and initiatives to counter the weaknesses that had developed over the years.

-We started a comprehensive plan for automating the entire financial management of the country. This was the IFMIS programme that had been postponed since 2005. It is being implemented with the cooperation of the World Bank. It will revolutionise the management of public finances.
- We launched the full automation of the Customs Authority by signing an agreement with UNCTAD for the deployment of the universally recognised ASYCUDA system of customs management.
- We completed the final terms of reference for a new system for the reform of the Tax Authority with the help of the World Bank.
- We presented a final plan to reform the management and board of directors of the Rafidain Bank by proposing an entirely new set of bye-laws for the bank. It is now with the Council of State for final approval. Once approved, a similar set of bye-laws would operate for the Rasheed Bank.
- We established a supervisory body to manage the troubled Agricultural Bank, in cooperation with the Central Bank.
- We accelerated the sale of state-owned lands at market prices where desirable and feasible, with important increases in revenues from land sales. We greatly increased the release of land for industrial projects.
- We organised a new strategic framework for the Free Zones Authority and will propose a new law for the Free Zones Authority.
- We agreed with the French Development Agency to support the establishment of an institute to train middle and senior government finance and economic personnel in the best international practises of financial and economic management. This will be run through the MOF department of Training and Development.
- We agreed with the EU and the German Development Agency to support the White Paper implementation team and the Ministry of Finance with foreign technical expertise in the Public Financial Management area.
- We are introducing a programme to send 100 promising young candidates in the Ministry of Finance to purse postgraduate courses in management, finance, banking and public administration at international universities.

Our relations with the Central Bank were excellent which allowed us to coordinate with them the monetary and fiscal polices of the government.

At the international level, our relationship at the economic level with the international development agencies, the G-7 industrial countries, China, and the GCC countries are excellent. The Iraq-Saudi Joint Commission, which I head from the Iraqi side, was activated with a umber of projects and initiatives to its credit. We also managed the difficult issues associated with meeting the payments due to Iran while maintaining our cooperation with and compliance with US sanctions.

draft

I made it a personal policy to fight corruption whenever and wherever I could. In the first few weeks in office, we blocked a project that would have supposedly provided health insurance for millions of pensioners to two unqualified companies. We carefully scrutinised all requests for tax and customs exemptions and special treatment. I personally followed up on requests for project approvals that had passed all scrutiny, but that were unnecessarily blocked or delayed. And it was the ministry that blocked the Ishtar Gate payments contract with Rafidain Bank that would have led imposing an unwarranted costs burden amounting to hundreds of millions of dollars onto the depositors of the bank. I personally handed the full file on this potentially disastrous contract to the head of the Integrity Commission months ago. The Ministry cooperated fully with all the investigative, parliamentary and judicial authorities examining cases of corruption in the Ministry and the government as a whole.

Could the Ministry of Finance or the Government as a whole achieved more during the past 2 and a half years? It is easy to demand better performance from any government, but I believe that in the economic and financial management area the government performed exceptionally well. We achieved a lot and made some very important, even critical decisions, that would affect the course of the country's economy over the long run.

However, it very difficult to undertake major economic changes and reform on a continuing and sustainable basis given the context of our political economy. I must admit that I had not anticipated or expected the appalling deterioration in the governance standards of this country over the past 15 years. Nearly everything conspires to thwart real change and to cement the perpetuation of the rotten practices that are destroying the moral and material foundations of the country.

The Ishtar Gate Digital Payments scandal was for me the straw that broke the camel's back. It crystallised the degree to which the state had become degraded and become a plaything of special interests. The matter is now with the investigative judges so I cannot comment on it, but it raises a whole host of questions as to how true decisions affecting million of people and vital state institutions are taken with no regard to the public interest. Vast underground networks of senior officials, corrupt businessmen and politicians operates in the shadows to dominate entire sectors of the economy, and siphons off literally billion of dollars from the public purse. These networks are protected by major political parties, parliamentary immunity, the weaponising of the law and even foreign powers. It keeps honest officials quiet by fear and threats of force. This vast octopus of corruption and deceit has reached into every sector of the country's economy and institutions: It must be dismantled at all costs if this country is to survive. I hope the investigative judges in the Ishtar Gate case follow the leads wherever they might go.

It makes no sense to talk about "corruption" as a shorthand for the troubles of the economy. Corruption is the end result of a process. It is a cancer that could kill the body, but it has spread because of the weaknesses of the body, the loss of its immune system, the absence of prevention and neglect of remedial measures. Corruption thrives in Iraq because the system tolerates it and allows it space to flourish and grow. It is insufficient to tackle corruption by increasing regulations, creating more investigative bodies and introducing more punitive measures.

We have to rebuild the capacities of the state to stop it from being undermined by corrupt practices.
We have to drastically reform the management of the state by slashing regulations, archaic laws and practices.
We have to radically upgrade the qualities and skills of the middle and senior managers of the state.
We have to remove the protection that political parties and bosses give to corrupt individuals and practices.
We have to destroy the culture of greed, fear and impunity that allows for corrupt practices to flourish.
We have to remove the opaqueness and vagueness that characterises many of the government's decisions on expenditures and investments. Corruption thrives as a result of back room deals and lack of openness.

Above all, we have to undo the dual price system that allows for corruption. Dual prices for the same product or service operate throughout the economy. There are market prices and then there are prices set by administrative fiat that bear no relationship to market prices. This affects land markets, housing, fuel markets, essential foodstuffs, a range of agricultural and industrial inputs, credit markets, foreign exchange, pharmaceuticals and medical services, electricity generation and distribution, tariffs, and so on. It has been falsely claimed that this system helps to support the poor. It only does so at enormous costs and encourages corruption wherever dual prices exist. There are far better and more efficient ways to help the poor without these massive distortions that destroy the functioning of markets.

Throughout my service in this government, I had been guided by three overriding factors: the duties and responsibilities of my position; my desire to see this government succeed; and loyalty to you as an individual and as a prime minister.

History will render its final judgment on the success of this government. But I will give you my personal view on what the rules for any assessment should be.

-The first rule of assessment relates to whether the government succeeded in keeping the country together and the citizens and protecting the people from internal and external threats.

-The second rule is whether the explicit promises that the government made at its formation were kept. These were the imperative of holding elections in an acceptable time frame and defusing the tensions that had boiled up in widespread protests.

- The third rule relates to the management of the shocks that the country experienced during your tenure as PM. These are the twin crises of the Covid 19 pandemic and the collapse in oil prices and government revenues. Both of these huge challenges peaked in the first months of this government.

- The last factor relates to whether the government succeeded in meeting the objectives of its programme, especially its broad political and administrative reform, anti corruption and economic restructuring agendas.

These rules would apply to any normal government tenure. But this government has been an exception. It came to power a s result of a crisis of state with the collapse of the previous government. This government was an empowered government but its main political purpose in bringing it to power was to hold elections. Since October 2021, this government has been functioning with greatly reduced powers as a caretaker government.

Nevertheless, a preliminary score card would show the following, in my opinion

- The government improved the security and livelihood of the people. In spite of all the setbacks, the overall situation now is much better than when the government came into power in May 2020.

- The government contained the political violence in the country. In spite of the very large scale demonstrations recently the incidence of street violence is negligible compared to the October 2019 demonstrations.

- The government conducted free and fair elections in the judgment of all independent observers, in the promised tine frame. An important promise was kept.

- The government managed the twin crises of the Covid -19 pandemic and the collapse in oil revenues in an effective manner. Overall control of public expenditures, a timely, necessary and effective currency devaluation, a successful 2021 budget, and an emergency funding law, kept public finances on an even footing. The White Paper was a detailed road map for reform and restructuring and received wide domestic and international recognition and support. The damage of Covid-19 was contained by a widespread vaccination campaign.

-The government only partly succeeded in its political agenda. The political landscape is more fractured and disputatious than what it was in 2020. The government was unable to achieve a degree of independence from the main political groups; neither did the state as a whole break free from control by the political parties and outside interest groups.

- The government conducted a mostly successful foreign policy. The foreign relations of Iraq, in spite of flare up of tensions from time to time, have been balanced and run for the greater interest of the country. You launched initiatives such as the Baghdad Conference. This could have a considerable long term development potential. You were instrumental in bringing our Saudi and Iranian friends and neighbours into a neutral forum in Baghdad where they could discuss their issues and problems. But this government has been unable to reduce or eliminate foreign interference in the internal politics of the country.

- The government succeeded in setting out a bold economic and administrative reform strategy. However, the strategy has not yet had its desired effect in halting the slide in administrative capacities and effectiveness of the public sector, or in fundamentally altering the economic axes

of the country.

- The government did not succeed however, in controlling and then reducing corruption. Corruption is a many-headed monster, and in the past 20 years has dug deep roots in the country. It cannot be controlled, let alone uprooted, if there is no political will and consensus to do so. Corruption is still pervasive, debilitating and widespread.

I think the government has achieved much and if given the time and leeway, it could have done much more. The White Paper created a detailed road map for the reform of the public sector. I had hoped to set out the vision for reform and restructurings and to help to establish the institutions to oversee the process. I knew that the process went well beyond the tenure of this government. We needed a clear four or five years to implement the White Paper's vision and to see the desired results. However, the government's plans and programmes were always constrained by the need to have broad agreement from a fractured political class. This proved very difficult to achieve and elusive. I hope the political leaders of the country recognise the gravity of the issues facing us and push for a resolution that will end this debilitating impasse.

All the calls for reform are stymied by the political framework of this country. The parliamentary system that was introduced in 2005 has been twisted out of shape so as to serve special interest groups and the undermining of the state and its institutions. It has allowed for the state's capture by outside interest groups. Reforming this system, with constitutional changes or even a new constitution is essential. Unlike human beings, states do not die in a definitive way. They could linger on as zombie states for years even decades, before they are displaced. I believe that the Iraqi state that was born after the 2003 invasion is showing obvious signs of terminal illness. The machinery of government continues it is true, and the trappings of state power persist, but there is no substance to the form. The central powers of the state are challenged at all levels. The state does not control its frontiers for trade purposes; its territory is regularly violated; terrorists targeting our neighbour use our territory as a haven ;our security forces are institutionally divided; our parliament is presently inoperative; our constitution is mostly unworkable and regularly flaunted; our political system generates deadlock; political bosses operate with impunity; the resources of the state are ineffectively and wastefully deployed or misused or stolen. No one is held accountable for the disasters that had befallen this country; and foreign powers directly influence vital institutions and are behind the appointment of key figures in government. The end result is the shambolic country that we see ourselves in.

A country of 40 millions, with the range of issues that we face ,must have an empowered government that is able to undertake the necessary plans and measures with the appropriate legal authority. It is a telling indicator of the dysfunction of our political life that the political parties have been unable to select a new president and prime minister so long after the elections. It is also deeply problematic and worrying that a major political force has abandoned the political process and withdrawn from Parliament. Replacement of the resigning members of Parliament cannot be compensated either politically or even morally by simply appointing those whose sole electoral achievement is to come in second place to the winners. In any other country with a parliamentary system, this would trigger new elections either nationally or special elections to replace those who had resigned. I say this not to detract from the legitimacy of parliament,

whose rules and procedures I respect in spite of many misgivings. I say this to stress that the extra parliamentary opposition is now a force that must be reckoned with politically and its opinion and views taken into account in the formation of a new government. In fact I now believe that the institutions of state, even in their enfeebled condition, are losing their credibility and authority with the withdrawal of the Sadrist movement. Any new government formed under the present dispensation lacks complete legitimacy in my opinion unless the extra parliamentary opposition acknowledges it, though not necessarily approve it, as an empowered government. The truth of the matter that there is now a yawning gap between the political class and the public as a whole. Citizens of this country are increasingly alienated from both the political process, the political class, the state in its present condition, and even the idea of democracy itself as practised in our country. We do not have much time to reverse this very dangerous situation.

The political impasse has now reached extremely dangerous levels. The demand for reform of the political process had become irresistible. But because the channels for effecting change within the system are effectively blocked, the only recourse had been to civil disobedience. This is not unusual in democratic countries where formal channels for effecting change are controlled by forces resisting change. Usually a crisis or shift in public opinion changes the calculus in favour of change. In Iraq this has not happened. The more people are alienated from the system, and express their rejection by not participating in elections, the more likely that the system continues in favour of those who want to preserve the status quo. The forces that keep the system intact, for whatever reason, are formidable. The arguments for working within the current process range from constitutional formalities, following due legal and administrative process, and frankly, self-interest. There is no outside party that can force the issue, nor is there, at least for now, a willingness on the part of the Marjiyya, to weigh in on one side or another or against both. This could provide the legitimacy to abandon the present system and move towards a new one.

The issues for any new government are momentous. They can only be tackled with great political resolution and foresight. I for my part, do not wish to serve in any ministerial position any more. It is time for younger people to assume the heavy mantle of government. We need new elections to establish the credibility of our democratic institutions. Only then could a new prime minister be selected. I also believe we need a fundamental review of our constitution. No constitution is sacrosanct. It must be changed and amended as necessary to serve the greater interest of our people. In particular, the vague clauses, uncertain powers and impossibly difficult conditions for amendments, have made it essential to consider the possibility of new constitutional arrangements.

I believe we are facing one of the most serious challenges that any country has faced in the past century. I gave my views on the critical economic and financial issues facing this country to all the political leaders several months ago. They are also available for the public on the Ministry of Finance website. The Iraq crisis is many dimensioned. It combines a bewildering number of critical issues, that few countries face in such severity. These issues cover the entire range of political, security, administrative, economic, energy, employment, social, environmental, climate, and demographic risks, in an environment of great geopolitical uncertainty and turbulence. It is a crisis of state, society and even the individual.

It is daunting; but with great problems come great opportunities.

Our leaders and people must awaken to the gravity of the risks that we face. With the rise in oil prices, we have been given another opportunity to plan for a better and more fulfilling life for our people. But plans and strategies are not enough. They have to be built on a solid foundation of necessary political, moral and institutional preconditions.

We need **leadership** of the highest quality.
We need **ethical conduct** in the highest offices of the land, departments of government and in society.
We need **institutions** of effectiveness, depth and integrity
We need **stability, coherence and continuity** in our political arrangements

Countries facing immense challenges need the highest form of leadership. A great leader does not need to be the greatest intellect or holds the highest degrees. What a great leader needs above all is the right temperament. With the right temperament a leader can attract and inspire the best people and the best minds to achieve what must be done.

I hope we will be blessed with such a leader with the right team to lead the country forward.

I wish success and fulfilment for all our people and respite from the years of hardship and struggle they had to endure.

Ali Allawi

Baghdad

August 16, 2022

draft

المُبرز (46) – التاريخ: 9 تشرين الأول 2022 – كتاب من الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية يبين رصيد الودائع الضريبية في الحساب رقم (60032)كما هو مسجل في دفاتر قسم الحسابات للهيئة.

Republic of Iraq
Ministry Of Finance
General Commission For Taxes
General Director Office

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
مكتب المدير العام

No :
Date : / /20

العدد: ٥ ح س/ ١٦٢١
التاريخ: ٩/١٠/٢٠٢٢

الى / مكتب السيد وزير المالية المحترم ...

م / حسابات بنك الامانات ٦٠٠٣٢

تحية طيبة ...

استنادا الى كتاب وزارة المالية /الدائرة القانونية / الدعاوي بالعدد(٢٣٦٥١) فـــي ٢٠٢٢/٩/١٣ بايقاف صرف الامانات الكمركية والضريبية ولحين ورود كتاب المحكمة بالصرف ، واستنادا الى كتاب الوزارة اعلاه تم ايقاف صرف الامانات وكذلك ايقاف نظام حاسبة الامانات بشكل عام ولاغراض تتعلق بمطابقة بنك الامانات نرفق نسخة من كشف المصرف لغاية ٢٠٢٢/١٠/٥ حيث بلغ رصيد حساب بنك الامانات بمبلغ (٢٠٥٣٣٦٠١٨٦٩٩٥٠٠) فقط مئتان وخمسة مليار وثلاثمائة وستة وثلاثون مليون وثمانية عشر الف وستمائة وتسعة وتسعون دينار وخمسمائة فلس لاغير ها فيما بلغ رصيد حساب الامانات في نظام الحاسبة بمبلغ (٣٥٣١٥٠١٧٠٢٢٨٩) فقط ثلاثة ترليون وخمسمائة وواحد وثلاثون مليار وخمسمائة وواحد مليون وسبعمائة واثنان الف ومئتان وتسعة وثمانون دينار لاغير ها .

للتفضل بالاطلاع وامركم بما تنسبون ..مع التقدير ..

المرفقات
- نسخة من كشف المصرف

عبد الستار هاشم علي
معاون المدير العام
٢٠٢٢/١٠/٥

نسخه منه :-
القسم المالي / المصروفات /المتابعة/ للحفظ

Www.tax.mof.gov.iq

تكملة للمُبرز (46) – التاريخ: 9 تشرين الأول 2022 – كتاب من الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية يبين رصيد الودائع الضريبية في الحساب رقم (60032)كما هو مسجل في دفاتر قسم الحسابات للهيئة.

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
قسم الحاسبة الالكترونية

public of Iraq
linistry of Finance
General Commission for Taxes
Computer Department

العـــدد: ٤ ح/ ٧٦٤
التـــاريخ: ٥ / ١٠ / ٢٠٢٢

الى/ الهيئة العامة للضرائب/ القسم المالي

م/ استفسار

تحية طيبة..

كتابكم المرقم ٧٦٨٩/١/١١ فـــــــــــــــي ٢٠٢٢/١٠/٥

بعد تدقيق قعدة بيانات الامانات الضريبية وقدر تعلق الامر بالفقرات المشار اليها في كتابكم أعلاه نبين الآتي :-

١- انداء قائمة بالمجاميع المطلوبة للسنوات ٢٠١٥ فما فوق.
٢- نرفق قائمة بالرديات للسنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢.
٣- علما ان مبلغ الامانات المتحقق للسنوات ٢٠١٥ فما فوق هو (٧٢٨٥٤٤٦٤٧٣٨٧٨)
وهناك ارساليات من ضمن سنة ٢٠٢٢ لم ترد لغاية تاريخه لبعض المنافذ والفروع الضريبية.
٤- البيانات أعلاه كما وردت في قاعدة بيانات الامانات الضريبية العاملة .

السنة	الامانات	الرصيد
٢٠١٥	١٤٧٩٣٨٥٥٥٨٨٩٠	٥١٣٨١٠٨٥٩٨
٢٠١٦	٨٤٨٢٢١٠١٠٥٠٢	٢٥٢٩٨٠٥٤٨١١٥
٢٠١٧	٧٥٩٣٩٩٤٠٥٠٦٤	٣٥٨٠٧٥٨٧٣٥٣٠
٢٠١٨	١١٠٠٥٢٧٦٦٨٩٥٢	٥٩٨٤٥١٨٧٢٣٠٥
٢٠١٩	٩٢٦٣٥٨٩٩٣٧٤٢	٥٤٦٧٢٠٤٤٩٠٣٢
٢٠٢٠	٨٤٢٥٣٠٧٧١٦٢٦	٦٠٠٨١٩٢٦٩٧٣٨
٢٠٢١	٨٣٥٥٢٣٦١٤٠٥٠	٦٩٧٠١١٨١٨٢٣٨
٢٠٢٠	٤٩٣٤٩٩٤٥١٠٥٢	٤٧٢٣٠٣٧٦٢٧٣٣
المجموع	٧٢٨٥٤٤٦٤٧٣٨٧٨	٣٥٣١٥٠١٧٠٢٢٨٩

مـــــــــــــــع التقديـــــــــــــــر...

المرفقات
- قائمة رديات (١١٦) صفحة بعدد حركات ٤٣٩٢ حركة

رياض حاتم عبيد
مدير قسم الحاسبة الالكترونية
٥ / ١٠ / ٢٠٢٢

العراق – بغداد – شارع الجمهورية – مجاور ساحة الخلاني
هاتف : 8156983 و 8156995 فاكس: 8156970
يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت : www.tax.mof. gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني : info@taxmof.gov.iq

المُبرز (47) – التاريخ: 10 تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة.

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم:
الفرع:

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

العدد ٦١ س/ ١٦٤٧
التاريخ ١٠/ ١٠/ ٢٠٢٢

No :
Date : / / 202

وزارة المالية / مكتب الوزير
الوارد
العدد ١٢٤٨٩
التاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٠

الى مكتب السيد وزير المالية المحترم

موضوع: تقرير بيانات حساب الامانات لهيئة الضرائب

بناءا على المعطيات الناتجة عن اللجنة التحقيقية المشكلة بموجب الامر الوزاري ٣٣١٥٨/٣٢٣٥ في ٦ أيلول ٢٠٢٢ قامت الإدارة الحالية للهيئة العامة للضرائب بالعمل على تدقيق حساب الامانات لدى الهيئة وفيما يلي التقرير النهائي التفصيلي لتدقيق حركات الحساب بعد جمع وتقييم كافة المعلومات المتيحة حسب الاصول.

1

العراق ـ بغداد ـ شارع الجمهورية ـ مجاور ساحة الخلاني
هاتف: 8156995 / 8156983 فاكس: 8156970

يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

تكملة للمُبرز (47) – التاريخ: 10 تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم:
الفرع:

No :
Date : / / 202

العدد ٦١ س/ ١٦٤٣
التاريخ ١٠/ ١٠/ ٢٠٢٢

ملخص تنفيذي

قامت إدارة الهيئة بتدقيق حساب الامانات التابع الى الهيئة العامة للضرائب في مصرف الرافدين في فرع الضريبة المرقم ٦٠٠٣٢ وتوصلت الى المعلومات التالية:

١- تم سحب مبلغ من الحساب أعلاه وقدره ٣,٧٠١,٣٨٠,٨٨٢,٠٠٠ (ثلاثة تريليون وسبعة مائة وواحد مليار وثلاثمائة وثمانين مليون وثمانمائة واثنان وثمانين ألف) دينار عراقي وذلك من تاريخ ٩ ايلول ٢٠٢١ الى تاريخ ١١ اب ٢٠٢٢.

٢- عملية سحب المبلغ تمت من خلال تحرير عدد ٢٤٧ صك من هذا الحساب.

٣- جميع الصكوك حررت الى خمسة شركات فقط وهي:

- القادت للمقاولات العامة
- الحوت الاحدب للتجارة العامة
- رياح بغداد للتجارة العامة
- المبدعون للخدمات النفطية
- بادية المساء للتجارة العامة

٤- الشركات اعلاه ليس لديها امانات ضريبة وليس لديها توكيل من قبل طرف ثالث لسحب امانات ضريبية لذلك لايمكن تبرير عمليات السحب باي شكل من الاشكال.

٥- تم سحب مبالغ الصكوك نقدا من قبل الشركات أعلاه مباشرة بعد إيداع الصكوك في مصرف الرافدين.

٦- الصكوك المحررة غير مقيدة في حسابات هيئة الضرائب حيث حسب التقرير المالي الصادر عن قسم الحاسبه في الهيئة ان رصيد حساب الأمانات قدره ٣,٥٣١,٥٠١,٧٠٢,٢٨٩ (ثلاثة تريليون وخمسة مائة وواحد وثلاثين مليار و خمسمائة وواحد مليون و سبعمائة و اثنان الف و مائتان وتسعة وثمانون) دينار عراقي وذلك بموجب كتاب الهيئة العامة للضرائب ذو العدد ١٦٣١ في ٢٠٢٢/١٠/٩ بينما الرصيد الفعلي المتبقي في الحساب ١٤٥,٠٥٠,٣٠٩,٧٣٢ (مائة وخمسة واربعون مليار وخمسون مليون وثلاثة مائة وتسعة الف وسبعة مائة و اثنان وثلاثون) دينار عراقي مما يدل على ان اعمال صرف الصكوك محل البحث كان خلافا للسياقات الصحيحة.

الاستنتاج النهائي

تمت سرقة مبالغ الامانات المودعة في حساب الامانات التابع الى الهيئة العامة للضرائب في مصرف الرافدين في فرع الضريبة المرقم ٦٠٠٣٢، حيث تم تحرير عدد ٢٤٧ صك صادر من الهيئة العامة للضرائب بقيمة ٣,٧٠١,٣٨٠,٨٨٢,٠٠٠ (ثلاثة تريليون وسبعة مائة وواحد مليار وثلاثمائة وثمانين مليون وثمانمائة واثنان وثمانين ألف) دينار عراقي من تاريخ ٩ ايلول ٢٠٢١ الى تاريخ ١١ اب ٢٠٢٢ وإيداعها في حسابات الشركات الخمسة المدرجة أعلاه في هذا التقرير وسحب مبالغها نقدا وذلك من قبل الخولين عن الشركات الخمسة وتم تنظيم هذه الصكوك خلافا للقانون وبدون استحقاق من قبل الإدارات السابقة والاقسام المختصة في الهيئة العامة للضرائب.

الهيئة العامة للضرائب

2

العراق ـ بغداد ـ شارع الجمهورية ـ مجاور ساحة الخلاني
هاتف: 8156995 / 8156983 فاكس: 8156970
يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

تكملة للمُبرز (47) – التاريخ: 10 تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم:
الفرع:

No :
Date : / / 202

العدد ٦١ س/٧٤٧٧
التاريخ ١٠ / ١٠ / ٢٠٢٢

العرض...

ما المقصود بالأمانات الضريبية

- هي تلك الأمانات (مبالغ) التي تستقطع من المقاولين والمجهزين (شركات - افراد) من قبل رب العمل عند تسديد السلف المتحققة لشركات او افراد وعن طريق انجاز أعمالها والتي يتم تحويلها الى القسم المالي في مركز الهيئة في حسابات الأمانات وبموجب قانون التبعات المالية رقم (١) لسنة (٢٠١٤) المادة ٤٠-أ:

"أ- تستقطع جهة التعاقد النسب التي تحددها الهيئة العامة للضرائب سنويا تبعا للظروف الاقتصادية وواقع التشريع الضريبية من كل سلفة او دفعة عن المبالغ المتحققة المقاولين والمتعاقدين عن عقودهم الخاضعة لضريبة الدخل سواء اكانوا عراقيين أم أجانب وتحويلها إلى الهيئة العامة للضرائب".

ب- (١) على جهات التعاقد عدم صرف الدفعة الأخيرة للمقاولين والمتعاقدين الا بموافقة تحريرية من الهيئة العامة للضرائب او استقطاع ما نسبة ١٠٪ منها وارسالها الى الهيئة العامة للضرائب قبل إطلاق الدفعة الأخيرة سواء اكان تنفيذ العقد على دفعة واحدة او عدة دفعات.

ب- (٢) ترسل جهات التعاقد المبالغ المستقطعة المنصوص عليها في فقرة (أ) من هذا البند خلال مدة لا تزيد على (٣٠ يوما من تاريخ انجاز العمل بالبريد المسجل او بيد معتمد او بيد المكلف بأسلوب الرقم السري."

الية سير معاملة رد مبلغ الأمانات الضريبية القابضة حسب الضوابط

- يقدم طلب من قبل المكلف (شركات او اشخاص) تحت عنوان (رد مبلغ) يوضح فيه مقدار الزيادة التي يتطلب ردها مع أسباب الرد ويتم تسجيل الطلب في سجل الوارد للقسم المعني (الشركات او كبار المكلفين). بعد دفع الرسومات الخاصة بالخدمة (رسم خدمة - رسم مدارس) وان يكون الطلب على فورمه الشركة وموقعة من قبل صاحب العلاقة (مدير مفوض أو وكيل) مع صحة صدور الوكالة.
- إذا كان الطلب من دائرة حكومية يكون على شكل كتاب رسمي يبين فيه اسم المخول.
- ن تكون التقديرات من تاريخ التأسيس الى آخر سنه تقديريه وملزمة الشركة بتقديم اخر حسابات ختامية لها وكافة التقديرات الاحتياطية.
- تقديم كل الكتب الرسمية (كتب التحاسب الضريبي) عن العقد والتي تبين تاريخ المباشرة وتاريخ الإنجاز وان تكون المشاريع منجزة بنسبة ١٠٠%.
- تقديم الوصولات (وصولات الأمانات المسددة والقابضة) اصلية وفي حالة كونها مقطوعة لمجموعة شركات فيتم تقديم نسخة مصدقة ومختومة بختم حي او كتاب تأييد من القسم المالي يؤيد به مبلغ الأمانات القابضة وبصورة صحيحة تبين عائديه الأمانات لذات الشركة.
- تأشير جميع مذكرات التضمين عن عكس قيد الأمانات وتختم بختم التسديد.
- تأشر جميع الأطراف الأخرى (حاسبة المنع - حاسبة الحجوزات - الحوالات التصاريح – المقتبسات) ومطابقتها وتدقيقها من قبل المخمن المختص وانه تم التحاسب عليها.
- بعد التأكد من أن عملية الاحتساب الضريبي ولجميع السنوات مطابقة للقانون والتعليمات والضوابط يتم ارسال الاضبارة الى شعبة التدقيق داخل القسم المعني (الشركات او كبار المكلفين) لغرض تدقيق ما تم إنجازه سابقا.

الهيئة العامة للضرائب صادر

3

العراق - بغداد - شارع الجمهورية - مجاور ساحة الخلاني
هاتف: 8156995 / 8156983 فاكس: 8156970
يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

تكملة للمُبرز (47) – التاريخ: 10 تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم:
الفرع:

No :
Date : / 202

العدد ٦٦ س/١٦٤٧
التاريخ ٢٠ / ١٠ / ٢٠٢٢

- بعد التدقيق والمطابقة يتم ارسال الاضبارة الى شعبة الحاسبة للتأكد من التسديد ولكافة السنوات والتأكد من الوصولات بالخاصية بالأمانات القائضة.
- تأشير جميع الأطراف المعنية بعملية الرد على طلب الشركة.
- اعداد كتاب رد مبلغ بالأمانات القائضة وارسال الاضبارة الى قسم الرقابة والتدقيق الداخلي لغرض استحصال الموافقات الأصولية بالرد.
- تقوم الأقسام الرقابية (قسم الرقابة والتدقيق الداخلي) بتدقيق الاضبارة محددة من القسم المعني لغرض اكمالها واكمال جميع النواقص وتكون مستوفية لكافة الشروط الخاصة بالرد.
- يتم الايعاز الى القسم المالي برد المبلغ القائض وبعد التأكد من الوصولات المقدمة وأنها تعود لذات الشركة مدار البحث.

تدقيق معاملات أعادة مبالغ الامانات قبل وبعد تاريخ ٣ اب ٢٠٢١

- كلف مكتب رئيس الوزراء بموجب كتاب المرقم (م.ر.و/٣٠٤٧/٥) بتاريخ ٢٦ شباط ٢٠١٧ ديوان الرقابة المالية بتدقيق جميع معاملات أعادة مبالغ الامانات الضريبة والكمركية من تاريخ ١ كانون الثاني ٢٠١٥ ولاحقا.
- وجهت اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي كتاب عدد ٢١٢١ في ١٣ تموز ٢٠٢١ الى وزير المالية والذي يشير الى مقترح اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي بان يتم تدقيق معاملات أعادة مبالغ الامانات من قبل الهيئة العامة للضرائب.
- قدم مدير عام هيئة الضرائب المكلف السابق كتاب الى وزير المالية بعدد ٦١س/١٠٤٦ بتاريخ ١ اب ٢٠٢١ طلب فيه "حصر عملية تدقيق معاملات أعادة مبالغ الامانات قبل الصرف بالهيئة العامة للضرائب دون الحاجة الى اشراك ديوان الرقابة المالية بهذه العملية " وذلك حسب مقترح اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي.
- طلبت اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي وزير المالية في كتاب رقم ٢١٢٦ بتاريخ ٣ اب ٢٠٢١ على العمل بمضمون كتاب مكتب رئيس الوزراء المرقم م.ر.و/س/د/٧/٢/١٢٧٧٢ في تاريخ ١ اب ٢٠٢١.
- وافق وزير المالية وحسب الضوابط على طلب مدير عام هيئة الضرائب المكلف السابق وبذلك تم حصر عملية تدقيق معاملات أعادة مبالغ الامانات قبل الصرف بالهيئة العامة للضرائب دون الحاجة الى ديوان الرقابة المالية.

يرفق طيا: نسخ من الكتب المشار اليها اعلاه. ملحق رقم: ١

الهيئة العامة للضرائب

4

العراق ـ بغداد ـ شارع الجمهورية ـ مجاور ساحة الخلاني
هاتف: 8156995 / 8156983 فاكس: 8156970
يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

تكملة للمُبرز (47) – التاريخ: 10 تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم:
الفرع:

No :
Date : / / 202

العدد ٦١ ش/١٦٤٧
التاريخ ١٠ / ١٠ / ٢٠٢٢

حساب الامانات في مصرف الرافدين

لدى هيئة الضرائب حسابين امانات برقم ٦٠٠٣٢ في مصرف الرافدين الأول في فرع الاحرار والثاني في فرع الضرائب. في هذا التقرير تم تدقيق حساب الامانات لهيئة الضرائب في فرع الضرائب، وتبين ان الرصيد الافتتاحي للحساب من عام ٢٠١٨ والى تاريخ اعداد هذا التقرير كالتالي:

السنة	الرصيد الافتتاحي / دينار	الرصيد النهائي / دينار	
٢٠١٨	١٤٠,٠٠٠	٥١٦,٧٥٤,٣٠١,٢٨١	
٢٠١٩	٥١٦,٧٥٤,٣٠١,٢٨١	٣,٠٠١,٢٩٦,٢١٠,٦٦٦	
٢٠٢٠	٣,٠٠١,٢٩٦,٢١٠,٦٦٦	٣,٣٩٧,٦٧٦,٦١٥,٨٤٩	
٢٠٢١	٣,٣٩٧,٦٧٦,٦١٥,٨٤٩	٣,٠٧٤,٩٨٣,٢٠٦,٤٧٦	
٢٠٢٢	٣,٠٧٤,٩٨٣,٢٠٦,٤٧٦	١٤٥,٠٥٠,٣٠٩,٧٣٢	في ٢٠٢٢-٩-٢٦

يرفق طيا: كشف حساب هيئة الضرائب في مصرف الرافدين فرع الضرائب. ملحق رقم: ٣

وتبين من تدقيق كشف حساب الامانات لهيئة الضرائب في مصرف الرافدين في فرع الضرائب انه تم سحب عدد ٢٤٧ صك صادرة من الهيئة العامة للضرائب بقيمة ٣,٧٠١,٣٨٠,٨٨٢,٠٠٠ (ثلاثة ترليون وسبعمة مائة وواحد مليار وثلاثمائة وثمانين مليون وثمانمائة واثنان وثمانين الف) دينار عراقي وذلك خلال الفترة من تاريخ ٩ ايلول ٢٠٢١ الى تاريخ ١١ اب ٢٠٢٢، جميع الصكوك حررت الى خمسة شركات فقط وهيه:

شركة الحوت الاحدب للتجارة العامة محدودة المسؤولية	- بمجموع مبلغ: ٩٨٢	مليار دينار عراقي
شركة رياح بغداد للتجارة العامة محدودة المسؤولية	- بمجموع مبلغ: ٤٧٧	مليار دينار عراقي
شركه القانت للمقاولات العامة المحدودة	- بمجموع مبلغ: ١,١٨٥	ترليون دينار عراقي
شركة المبدعون للخدمات النفطية المحدودة	- بمجموع مبلغ: ٤٣٣.١٥	مليار دينار عراقي
شركة بادية المساء للتجارة العامة محدودة المسؤولية	- بمجموع مبلغ: ٦٢٤	مليار دينار عراقي

وعند تدقيق كشف حسابات الشركات تبين ان مبالغ جميع الصكوك تم سحبها نقدا مباشرة بعد ايداعها في حسابات الشركات، وبالتالي فان المعطيات تثبت بشكل قاطع ولا يقبل الشك على ان هذه المبالغ تم الاستحواذ عليها (سرقتها) من قبل الشركات أعلاه بموجب الصكوك التي حررت من قبل الهيئة العامة للضرائب لصالحها دون ان تذهب الى أصحاب حق استرداد الامانات الضريبة الحقيقين او تذهب كإيراد الى الخزينة العامة للدولة بموجب القوانين المرعية، حيث تثبت كشوفات حسابات الشركات والاوليات المقدمة من قبل مصرف الرافدين بان مبالغ الصكوك المشار لها أعلاه والمدرجة بالتفصيل ادناه قد تم سحبها نقدا من قبل هذه الشركات وذلك من قبل ولصالح مدراءها التنفيذيين.

يرفق طيا: كشف حسابات الشركات أعلاه من مصرف الرافدين. ملحق رقم: ٣

ملاحظة: حساب هيئة الضرائب / الامانات الثاني في مصرف الرافدين / فرع الاحرار فتح بتاريخ ٤ كانون الثاني ٢٠٠٤ وكان الرصيد الافتتاحي للحساب عام ٢٠١٩ مبلغ ٢,٦٣٣,٧٠٩,٢٩٠,٢٣٧ وان الرصيد الحالي للحساب مبلغ ٢,١٧٥,٣٨٩,٩٩٠ بتاريخ ١٨ اب ٢٠٢٢.

هيئة العامة للضرائب صادر قد ...

5

العراق ـ بغداد ـ شارع الجمهورية ـ مجاور ساحة الخلاني
هاتف: 8156995 / 8156983 فاكس: 8156970
يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

تكملة للمُبرز (47) – التاريخ: 10 تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة.

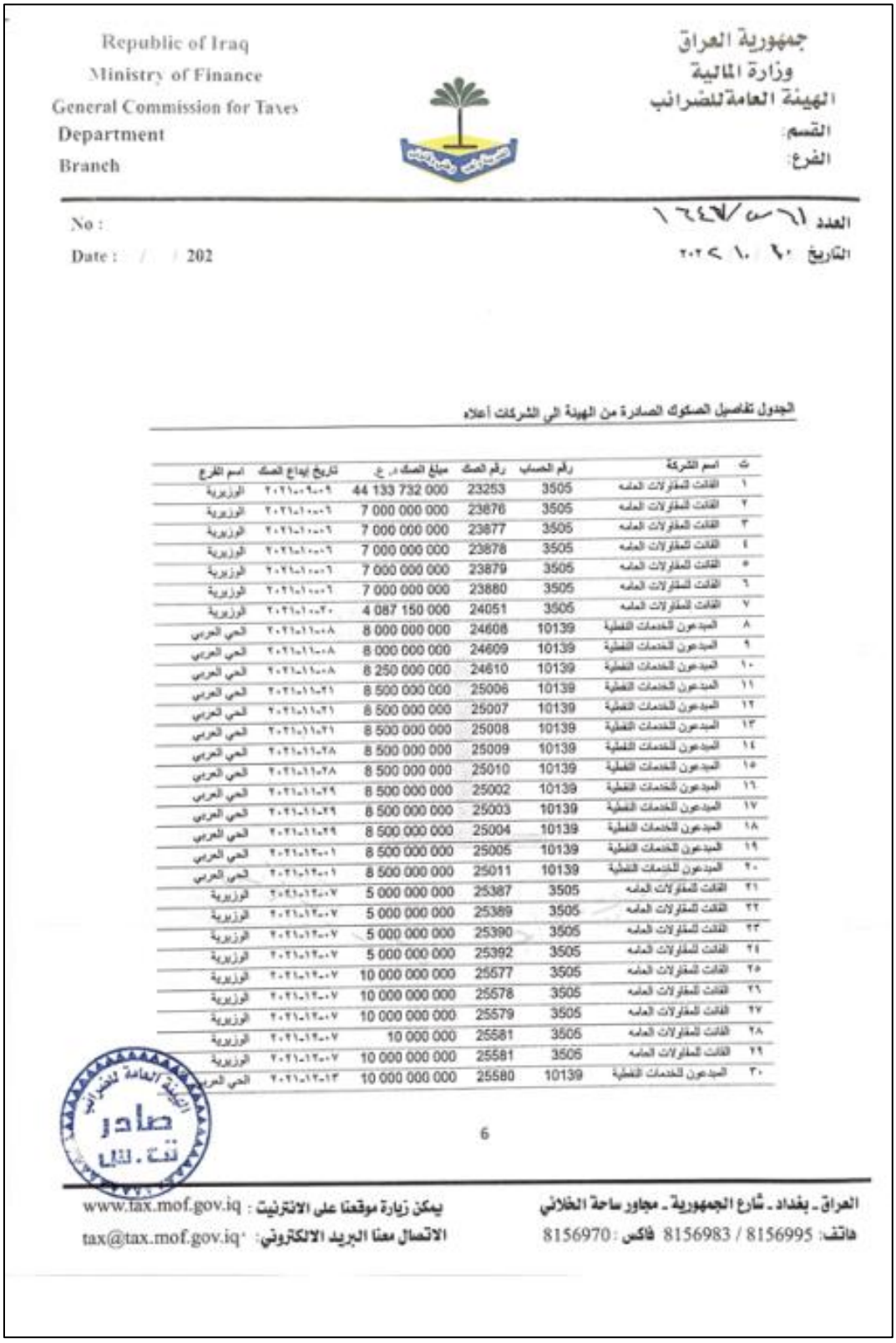

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم:
الفرع:

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

العدد ١٦٤٧/ ٥ /٦١
التاريخ ٢٠ / ١٠ / ٢٠٢٢

No :
Date : / / 202

الجدول تفاصيل الصكوك الصادرة من الهيئة الى الشركات أعلاه

ت	اسم الشركة	رقم الحساب	رقم الصك	مبلغ الصك د. ع	تاريخ ايداع الصك	اسم الفرع
١	القلعة للمقاولات العامه	3505	23253	44 133 732 000	٢٠٢١-٠٩-٠٩	الوزيرية
٢	القلعة للمقاولات العامه	3505	23876	7 000 000 000	٢٠٢١-١٠-٠٦	الوزيرية
٣	القلعة للمقاولات العامه	3505	23877	7 000 000 000	٢٠٢١-١٠-٠٦	الوزيرية
٤	القلعة للمقاولات العامه	3505	23878	7 000 000 000	٢٠٢١-١٠-٠٦	الوزيرية
٥	القلعة للمقاولات العامه	3505	23879	7 000 000 000	٢٠٢١-١٠-٠٦	الوزيرية
٦	القلعة للمقاولات العامه	3505	23880	7 000 000 000	٢٠٢١-١٠-٠٦	الوزيرية
٧	القلعة للمقاولات العامه	3505	24051	4 087 150 000	٢٠٢١-١٠-٢٠	الوزيرية
٨	المبدعون للخدمات النفطية	10139	24608	8 000 000 000	٢٠٢١-١١-٠٨	الحي العربي
٩	المبدعون للخدمات النفطية	10139	24609	8 000 000 000	٢٠٢١-١١-٠٨	الحي العربي
١٠	المبدعون للخدمات النفطية	10139	24610	8 250 000 000	٢٠٢١-١١-٠٨	الحي العربي
١١	المبدعون للخدمات النفطية	10139	25006	8 500 000 000	٢٠٢١-١١-٢١	الحي العربي
١٢	المبدعون للخدمات النفطية	10139	25007	8 500 000 000	٢٠٢١-١١-٢١	الحي العربي
١٣	المبدعون للخدمات النفطية	10139	25008	8 500 000 000	٢٠٢١-١١-٢١	الحي العربي
١٤	المبدعون للخدمات النفطية	10139	25009	8 500 000 000	٢٠٢١-١١-٢٨	الحي العربي
١٥	المبدعون للخدمات النفطية	10139	25010	8 500 000 000	٢٠٢١-١١-٢٨	الحي العربي
١٦	المبدعون للخدمات النفطية	10139	25002	8 500 000 000	٢٠٢١-١١-٢٩	الحي العربي
١٧	المبدعون للخدمات النفطية	10139	25003	8 500 000 000	٢٠٢١-١١-٢٩	الحي العربي
١٨	المبدعون للخدمات النفطية	10139	25004	8 500 000 000	٢٠٢١-١١-٢٩	الحي العربي
١٩	المبدعون للخدمات النفطية	10139	25005	8 500 000 000	٢٠٢١-١٢-٠١	الحي العربي
٢٠	المبدعون للخدمات النفطية	10139	25011	8 500 000 000	٢٠٢١-١٢-٠١	الحي العربي
٢١	القلعة للمقاولات العامه	3505	25387	5 000 000 000	٢٠٢١-١٢-٠٧	الوزيرية
٢٢	القلعة للمقاولات العامه	3505	25389	5 000 000 000	٢٠٢١-١٢-٠٧	الوزيرية
٢٣	القلعة للمقاولات العامه	3505	25390	5 000 000 000	٢٠٢١-١٢-٠٧	الوزيرية
٢٤	القلعة للمقاولات العامه	3505	25392	5 000 000 000	٢٠٢١-١٢-٠٧	الوزيرية
٢٥	القلعة للمقاولات العامه	3505	25577	10 000 000 000	٢٠٢١-١٢-٠٧	الوزيرية
٢٦	القلعة للمقاولات العامه	3505	25578	10 000 000 000	٢٠٢١-١٢-٠٧	الوزيرية
٢٧	القلعة للمقاولات العامه	3505	25579	10 000 000 000	٢٠٢١-١٢-٠٧	الوزيرية
٢٨	القلعة للمقاولات العامه	3505	25581	10 000 000	٢٠٢١-١٢-٠٧	الوزيرية
٢٩	القلعة للمقاولات العامه	3505	25581	10 000 000 000	٢٠٢١-١٢-٠٧	الوزيرية
٣٠	المبدعون للخدمات النفطية	10139	25580	10 000 000 000	٢٠٢١-١٢-١٣	الحي العربي

الهيئة العامة للضرائب
صادر
تدقيق

6

العراق ـ بغداد ـ شارع الجمهورية ـ مجاور ساحة الخلاني
هاتف: 8156995 / 8156983 فاكس: 8156970
يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

تكملة للمُبرز (47) – التاريخ: 10 تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة.

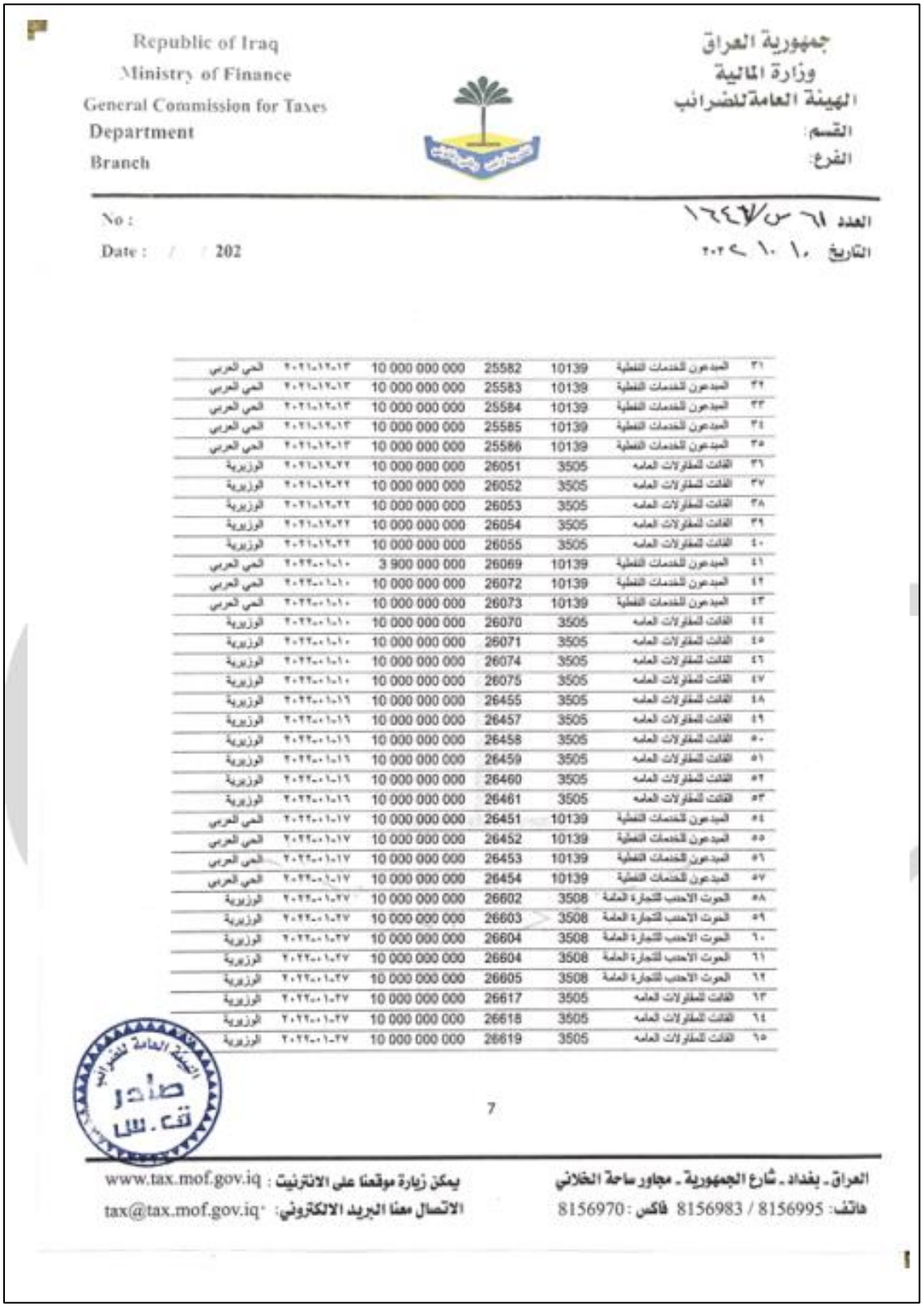

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم:
الفرع:

No :
Date : / / 202

العدد ٦١ س/١٦٤٧
التاريخ ١٠ / ١٠ / ٢٠٢٢

٣١	المبدعون للخدمات النفطية	10139	25582	10 000 000 000	٢٠٢١-١٢-١٣	الحي الحربي
٣٢	المبدعون للخدمات النفطية	10139	25583	10 000 000 000	٢٠٢١-١٢-١٣	الحي الحربي
٣٣	المبدعون للخدمات النفطية	10139	25584	10 000 000 000	٢٠٢١-١٢-١٣	الحي الحربي
٣٤	المبدعون للخدمات النفطية	10139	25585	10 000 000 000	٢٠٢١-١٢-١٣	الحي الحربي
٣٥	المبدعون للخدمات النفطية	10139	25586	10 000 000 000	٢٠٢١-١٢-١٣	الحي الحربي
٣٦	القابضة للمقاولات العامة	3505	26051	10 000 000 000	٢٠٢١-١٢-٢٢	الوزيرية
٣٧	القابضة للمقاولات العامة	3505	26052	10 000 000 000	٢٠٢١-١٢-٢٢	الوزيرية
٣٨	القابضة للمقاولات العامة	3505	26053	10 000 000 000	٢٠٢١-١٢-٢٢	الوزيرية
٣٩	القابضة للمقاولات العامة	3505	26054	10 000 000 000	٢٠٢١-١٢-٢٢	الوزيرية
٤٠	القابضة للمقاولات العامة	3505	26055	10 000 000 000	٢٠٢١-١٢-٢٢	الوزيرية
٤١	المبدعون للخدمات النفطية	10139	26069	3 900 000 000	٢٠٢٢-٠١-١٠	الحي الحربي
٤٢	المبدعون للخدمات النفطية	10139	26072	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-١٠	الحي الحربي
٤٣	المبدعون للخدمات النفطية	10139	26073	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-١٠	الحي الحربي
٤٤	القابضة للمقاولات العامة	3505	26070	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-١٠	الوزيرية
٤٥	القابضة للمقاولات العامة	3505	26071	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-١٠	الوزيرية
٤٦	القابضة للمقاولات العامة	3505	26074	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-١٠	الوزيرية
٤٧	القابضة للمقاولات العامة	3505	26075	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-١٠	الوزيرية
٤٨	القابضة للمقاولات العامة	3505	26455	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-١٦	الوزيرية
٤٩	القابضة للمقاولات العامة	3505	26457	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-١٦	الوزيرية
٥٠	القابضة للمقاولات العامة	3505	26458	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-١٦	الوزيرية
٥١	القابضة للمقاولات العامة	3505	26459	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-١٦	الوزيرية
٥٢	القابضة للمقاولات العامة	3505	26460	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-١٦	الوزيرية
٥٣	القابضة للمقاولات العامة	3505	26461	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-١٦	الوزيرية
٥٤	المبدعون للخدمات النفطية	10139	26451	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-١٧	الحي الحربي
٥٥	المبدعون للخدمات النفطية	10139	26452	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-١٧	الحي الحربي
٥٦	المبدعون للخدمات النفطية	10139	26453	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-١٧	الحي الحربي
٥٧	المبدعون للخدمات النفطية	10139	26454	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-١٧	الحي الحربي
٥٨	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	26602	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-٢٧	الوزيرية
٥٩	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	26603	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-٢٧	الوزيرية
٦٠	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	26604	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-٢٧	الوزيرية
٦١	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	26604	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-٢٧	الوزيرية
٦٢	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	26605	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-٢٧	الوزيرية
٦٣	القابضة للمقاولات العامة	3505	26617	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-٢٧	الوزيرية
٦٤	القابضة للمقاولات العامة	3505	26618	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-٢٧	الوزيرية
٦٥	القابضة للمقاولات العامة	3505	26619	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠١-٢٧	الوزيرية

الهيئة العامة للضرائب صادر ت.ع.س

7

العراق - بغداد - شارع الجمهورية - مجاور ساحة الخلاني
هاتف: 8156995 / 8156983 فاكس: 8156970
يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

تكملة للمُبرز (47) – التاريخ: 10 تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة.

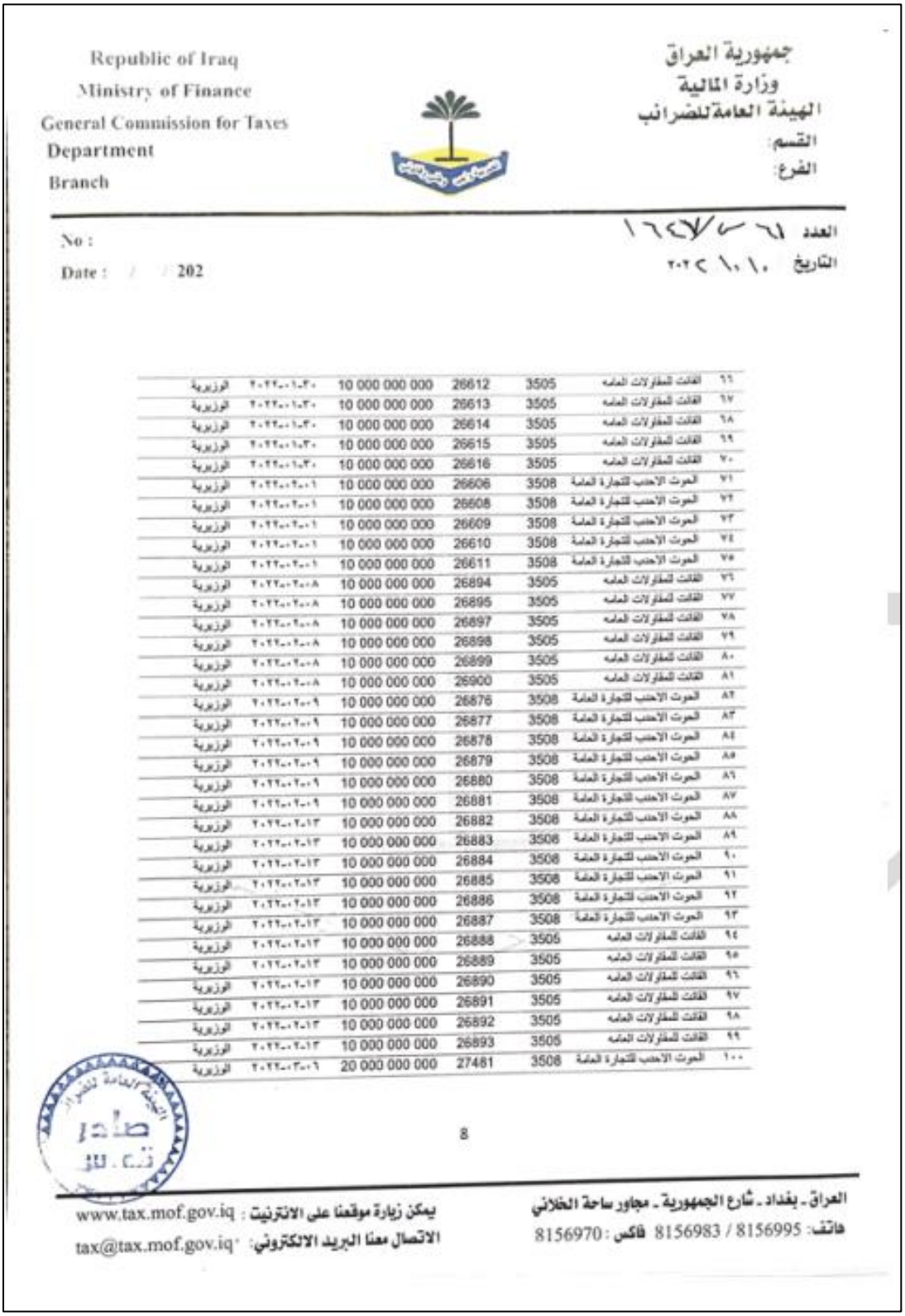

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم:
الفرع:

No :
Date : / / 202

العدد ٦١ ش/ ١٦٤٧
التاريخ ١٠/ ١٠/ ٢٠٢٢

٦٦	الفائت للمقاولات العامه	3505	26612	10 000 000 000	٢٠٢٢-١٠-٣٠	الوزيرية
٦٧	الفائت للمقاولات العامه	3505	26613	10 000 000 000	٢٠٢٢-١٠-٣٠	الوزيرية
٦٨	الفائت للمقاولات العامه	3505	26614	10 000 000 000	٢٠٢٢-١٠-٣٠	الوزيرية
٦٩	الفائت للمقاولات العامه	3505	26615	10 000 000 000	٢٠٢٢-١٠-٣٠	الوزيرية
٧٠	الفائت للمقاولات العامه	3505	26616	10 000 000 000	٢٠٢٢-١٠-٣٠	الوزيرية
٧١	الحوت الأحدب للتجارة العامة	3508	26606	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-٠١	الوزيرية
٧٢	الحوت الأحدب للتجارة العامة	3508	26608	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-٠١	الوزيرية
٧٣	الحوت الأحدب للتجارة العامة	3508	26609	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-٠١	الوزيرية
٧٤	الحوت الأحدب للتجارة العامة	3508	26610	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-٠١	الوزيرية
٧٥	الحوت الأحدب للتجارة العامة	3508	26611	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-٠١	الوزيرية
٧٦	الفائت للمقاولات العامه	3505	26894	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-٠٨	الوزيرية
٧٧	الفائت للمقاولات العامه	3505	26895	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-٠٨	الوزيرية
٧٨	الفائت للمقاولات العامه	3505	26897	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-٠٨	الوزيرية
٧٩	الفائت للمقاولات العامه	3505	26898	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-٠٨	الوزيرية
٨٠	الفائت للمقاولات العامه	3505	26899	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-٠٨	الوزيرية
٨١	الفائت للمقاولات العامه	3505	26900	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-٠٨	الوزيرية
٨٢	الحوت الأحدب للتجارة العامة	3508	26876	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-٠٩	الوزيرية
٨٣	الحوت الأحدب للتجارة العامة	3508	26877	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-٠٩	الوزيرية
٨٤	الحوت الأحدب للتجارة العامة	3508	26878	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-٠٩	الوزيرية
٨٥	الحوت الأحدب للتجارة العامة	3508	26879	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-٠٩	الوزيرية
٨٦	الحوت الأحدب للتجارة العامة	3508	26880	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-٠٩	الوزيرية
٨٧	الحوت الأحدب للتجارة العامة	3508	26881	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-٠٩	الوزيرية
٨٨	الحوت الأحدب للتجارة العامة	3508	26882	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-١٣	الوزيرية
٨٩	الحوت الأحدب للتجارة العامة	3508	26883	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-١٣	الوزيرية
٩٠	الحوت الأحدب للتجارة العامة	3508	26884	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-١٣	الوزيرية
٩١	الحوت الأحدب للتجارة العامة	3508	26885	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-١٣	الوزيرية
٩٢	الحوت الأحدب للتجارة العامة	3508	26886	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-١٣	الوزيرية
٩٣	الحوت الأحدب للتجارة العامة	3508	26887	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-١٣	الوزيرية
٩٤	الفائت للمقاولات العامه	3505	26888	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-١٣	الوزيرية
٩٥	الفائت للمقاولات العامه	3505	26889	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-١٣	الوزيرية
٩٦	الفائت للمقاولات العامه	3505	26890	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-١٣	الوزيرية
٩٧	الفائت للمقاولات العامه	3505	26891	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-١٣	الوزيرية
٩٨	الفائت للمقاولات العامه	3505	26892	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-١٣	الوزيرية
٩٩	الفائت للمقاولات العامه	3505	26893	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٢-١٣	الوزيرية
١٠٠	الحوت الأحدب للتجارة العامة	3508	27481	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-٠٦	الوزيرية

8

العراق - بغداد - شارع الجمهورية - مجاور ساحة الخلاني
هاتف: 8156995 / 8156983 فاكس: 8156970

يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

تكملة للمُبرز (47) – التاريخ: 10 تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة.

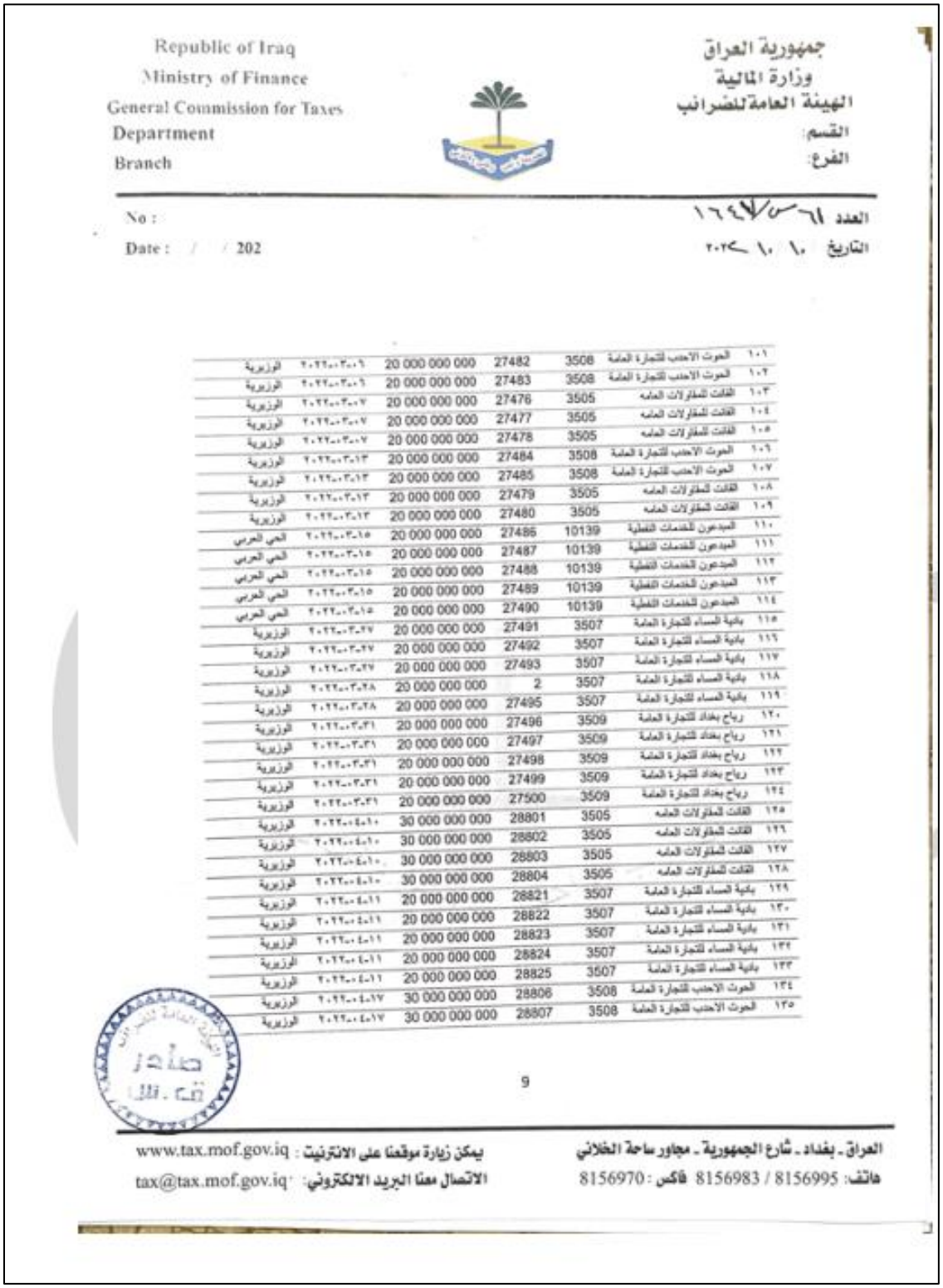

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم:
الفرع:

No :
Date : / / 202

العدد ١٦٤٧/ س/ ٦١
التاريخ ١٠ / ١٠ / ٢٠٢٢

١٠١	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	27482	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-٠٦	الوزيرية
١٠٢	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	27483	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-٠٦	الوزيرية
١٠٣	القلت للمقاولات العامه	3505	27476	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-٠٧	الوزيرية
١٠٤	القلت للمقاولات العامه	3505	27477	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-٠٧	الوزيرية
١٠٥	القلت للمقاولات العامه	3505	27478	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-٠٧	الوزيرية
١٠٦	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	27484	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-١٣	الوزيرية
١٠٧	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	27485	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-١٣	الوزيرية
١٠٨	القلت للمقاولات العامه	3505	27479	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-١٣	الوزيرية
١٠٩	القلت للمقاولات العامه	3505	27480	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-١٣	الوزيرية
١١٠	المبدعون للخدمات النفطية	10139	27486	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-١٥	الحي الحربي
١١١	المبدعون للخدمات النفطية	10139	27487	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-١٥	الحي الحربي
١١٢	المبدعون للخدمات النفطية	10139	27488	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-١٥	الحي الحربي
١١٣	المبدعون للخدمات النفطية	10139	27489	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-١٥	الحي الحربي
١١٤	المبدعون للخدمات النفطية	10139	27490	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-١٥	الحي الحربي
١١٥	بابلية المساء للتجارة العامة	3507	27491	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-٢٧	الوزيرية
١١٦	بابلية المساء للتجارة العامة	3507	27492	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-٢٧	الوزيرية
١١٧	بابلية المساء للتجارة العامة	3507	27493	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-٢٧	الوزيرية
١١٨	بابلية المساء للتجارة العامة	3507	2	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-٢٨	الوزيرية
١١٩	بابلية المساء للتجارة العامة	3507	27495	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-٢٨	الوزيرية
١٢٠	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	27496	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-٣١	الوزيرية
١٢١	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	27497	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-٣١	الوزيرية
١٢٢	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	27498	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-٣١	الوزيرية
١٢٣	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	27499	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-٣١	الوزيرية
١٢٤	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	27500	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٣-٣١	الوزيرية
١٢٥	القلت للمقاولات العامه	3505	28801	30 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-١٠	الوزيرية
١٢٦	القلت للمقاولات العامه	3505	28802	30 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-١٠	الوزيرية
١٢٧	القلت للمقاولات العامه	3505	28803	30 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-١٠	الوزيرية
١٢٨	القلت للمقاولات العامه	3505	28804	30 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-١٠	الوزيرية
١٢٩	بابلية المساء للتجارة العامة	3507	28821	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-١١	الوزيرية
١٣٠	بابلية المساء للتجارة العامة	3507	28822	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-١١	الوزيرية
١٣١	بابلية المساء للتجارة العامة	3507	28823	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-١١	الوزيرية
١٣٢	بابلية المساء للتجارة العامة	3507	28824	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-١١	الوزيرية
١٣٣	بابلية المساء للتجارة العامة	3507	28825	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-١١	الوزيرية
١٣٤	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	28806	30 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-١٧	الوزيرية
١٣٥	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	28807	30 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-١٧	الوزيرية

9

العراق ـ بغداد ـ شارع الجمهورية ـ مجاور ساحة الخلاني
هاتف: 8156995 / 8156983 فاكس: 8156970

يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

تكملة للمُبرز (47) – التاريخ: 10 تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم:
الفرع:

No :
Date : / / 202

العدد ٦١ س/١٦٤٧
التاريخ ١٠/١٠/٢٠٢٢

١٣٦	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	28808	30 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-١٧	الوزيرية
١٣٧	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	28809	30 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-١٧	الوزيرية
١٣٨	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	28810	30 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-١٧	الوزيرية
١٣٩	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	28817	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-١٧	الوزيرية
١٤٠	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	28818	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-١٧	الوزيرية
١٤١	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	28819	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-١٧	الوزيرية
١٤٢	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	28820	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-١٧	الوزيرية
١٤٣	القائد للمقاولات العامه	3505	28805	30 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-١٧	الوزيرية
١٤٤	القائد للمقاولات العامه	3505	29327	30 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-٢٧	الوزيرية
١٤٥	القائد للمقاولات العامه	3505	29328	30 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-٢٧	الوزيرية
١٤٦	القائد للمقاولات العامه	3505	29329	30 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-٢٧	الوزيرية
١٤٧	القائد للمقاولات العامه	3505	29331	30 000 000 000	٢٠٢٢-٠٤-٢٧	الوزيرية
١٤٨	القائد للمقاولات العامه	3505	29326	30 000 000 000	٢٠٢٢-٠٥-١٠	الوزيرية
١٤٩	القائد للمقاولات العامه	3505	29330	30 000 000 000	٢٠٢٢-٠٥-١٠	الوزيرية
١٥٠	القائد للمقاولات العامه	3505	29332	30 000 000 000	٢٠٢٢-٠٥-١٠	الوزيرية
١٥١	القائد للمقاولات العامه	3505	29333	30 000 000 000	٢٠٢٢-٠٥-١٠	الوزيرية
١٥٢	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	29576	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٥-٢٢	الوزيرية
١٥٣	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	29577	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٥-٢٢	الوزيرية
١٥٤	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	29578	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٥-٢٢	الوزيرية
١٥٥	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	29579	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٥-٢٢	الوزيرية
١٥٦	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	29580	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٥-٢٢	الوزيرية
١٥٧	بادية المساء للتجارة العامة	3507	29586	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٥-٢٦	الوزيرية
١٥٨	بادية المساء للتجارة العامة	3507	29587	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٥-٢٦	الوزيرية
١٥٩	بادية المساء للتجارة العامة	3507	29588	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٥-٢٦	الوزيرية
١٦٠	بادية المساء للتجارة العامة	3507	29589	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٥-٢٦	الوزيرية
١٦١	بادية المساء للتجارة العامة	3507	29590	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٥-٢٦	الوزيرية
١٦٢	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	20506	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٠٥	الوزيرية
١٦٣	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	29581	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٠٥	الوزيرية
١٦٤	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	29582	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٠٥	الوزيرية
١٦٥	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	29583	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٠٥	الوزيرية
١٦٦	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	29584	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٠٥	الوزيرية
١٦٧	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	29585	20 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٠٥	الوزيرية
١٦٨	القائد للمقاولات العامه	3505	29591	26 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٠٨	الوزيرية
١٦٩	القائد للمقاولات العامه	3505	29592	26 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٠٨	الوزيرية
١٧٠	القائد للمقاولات العامه	3505	29593	26 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٠٨	الوزيرية

10

العراق ـ بغداد ـ شارع الجمهورية ـ مجاور ساحة الخلاني
هاتف: 8156995 / 8156983 فاكس: 8156970
يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

تكملة للمُبرز (47) – التاريخ: 10 تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة.

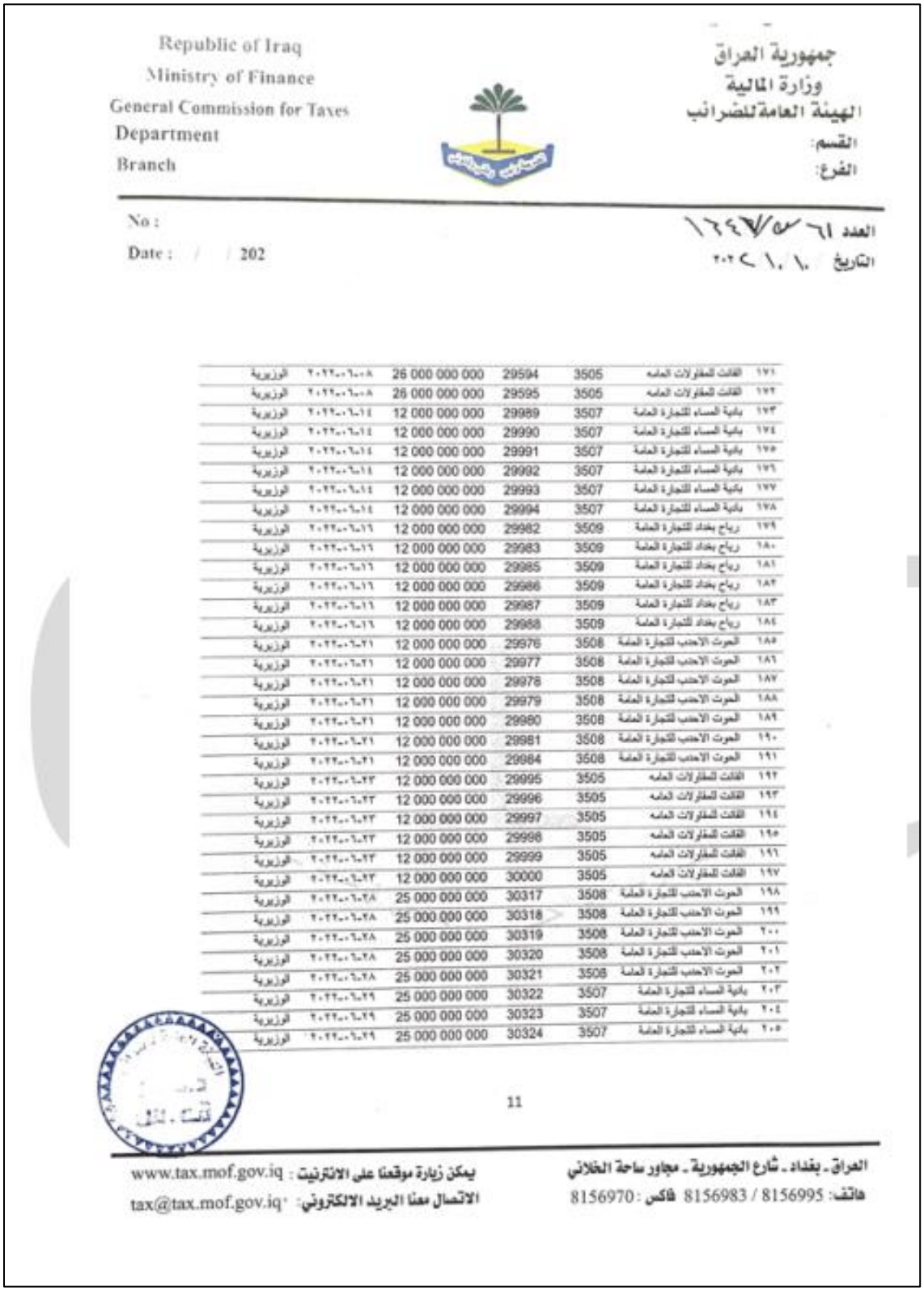

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم:
الفرع:

No :
Date : / / 202

العدد ١٦٤٧/٥٣٦١
التاريخ ١٠/١٠/٢٠٢٢

١٧١	القائمقامية العامة	3505	29594	26 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٠٨	الوزيرية
١٧٢	القائمقامية العامة	3505	29595	26 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٠٨	الوزيرية
١٧٣	بادية المساء للتجارة العامة	3507	29989	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-١٤	الوزيرية
١٧٤	بادية المساء للتجارة العامة	3507	29990	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-١٤	الوزيرية
١٧٥	بادية المساء للتجارة العامة	3507	29991	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-١٤	الوزيرية
١٧٦	بادية المساء للتجارة العامة	3507	29992	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-١٤	الوزيرية
١٧٧	بادية المساء للتجارة العامة	3507	29993	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-١٤	الوزيرية
١٧٨	بادية المساء للتجارة العامة	3507	29994	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-١٤	الوزيرية
١٧٩	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	29982	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-١٦	الوزيرية
١٨٠	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	29983	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-١٦	الوزيرية
١٨١	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	29985	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-١٦	الوزيرية
١٨٢	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	29986	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-١٦	الوزيرية
١٨٣	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	29987	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-١٦	الوزيرية
١٨٤	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	29988	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-١٦	الوزيرية
١٨٥	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	29976	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢١	الوزيرية
١٨٦	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	29977	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢١	الوزيرية
١٨٧	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	29978	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢١	الوزيرية
١٨٨	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	29979	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢١	الوزيرية
١٨٩	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	29980	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢١	الوزيرية
١٩٠	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	29981	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢١	الوزيرية
١٩١	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	29984	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢١	الوزيرية
١٩٢	القائمقامية العامة	3505	29995	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢٢	الوزيرية
١٩٣	القائمقامية العامة	3505	29996	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢٢	الوزيرية
١٩٤	القائمقامية العامة	3505	29997	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢٢	الوزيرية
١٩٥	القائمقامية العامة	3505	29998	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢٢	الوزيرية
١٩٦	القائمقامية العامة	3505	29999	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢٢	الوزيرية
١٩٧	القائمقامية العامة	3505	30000	12 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢٢	الوزيرية
١٩٨	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	30317	25 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢٨	الوزيرية
١٩٩	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	30318	25 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢٨	الوزيرية
٢٠٠	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	30319	25 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢٨	الوزيرية
٢٠١	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	30320	25 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢٨	الوزيرية
٢٠٢	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	30321	25 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢٨	الوزيرية
٢٠٣	بادية المساء للتجارة العامة	3507	30322	25 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢٩	الوزيرية
٢٠٤	بادية المساء للتجارة العامة	3507	30323	25 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢٩	الوزيرية
٢٠٥	بادية المساء للتجارة العامة	3507	30324	25 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢٩	الوزيرية

11

العراق - بغداد - شارع الجمهورية - مجاور ساحة الخلاني
هاتف: 8156995 / 8156983 فاكس: 8156970

يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

تكملة للمُبرز (47) – التاريخ: 10 تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم:
الفرع:

No :
Date : / / 202

العدد ٦١ ص/١٦٤٧
التاريخ ١٠/١٠/٢٠٢٢

٢٠٦	باقية العساء للتجارة العامة	3507	30325	25 000 000 000	٢٠٢٢-٠٦-٢٩	الوزيرية
٢٠٧	المبدعون للخدمات النفطية	10139	29938	25 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-٠٦	الحي العربي
٢٠٨	المبدعون للخدمات النفطية	10139	29939	25 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-٠٦	الحي العربي
٢٠٩	المبدعون للخدمات النفطية	10139	29940	25 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-٠٦	الحي العربي
٢١٠	المبدعون للخدمات النفطية	10139	29941	25 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-٠٦	الحي العربي
٢١١	العروت الاحدب للتجارة العامة	3508	31051	15 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-١٩	الوزيرية
٢١٢	العروت الاحدب للتجارة العامة	3508	31052	15 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-١٩	الوزيرية
٢١٣	العروت الاحدب للتجارة العامة	3508	31053	15 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-١٩	الوزيرية
٢١٤	العروت الاحدب للتجارة العامة	3508	31055	15 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-١٩	الوزيرية
٢١٥	العروت الاحدب للتجارة العامة	3508	31056	15 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-١٩	الوزيرية
٢١٦	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	31063	15 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-١٩	الوزيرية
٢١٧	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	31064	15 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-١٩	الوزيرية
٢١٨	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	31065	15 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-١٩	الوزيرية
٢١٩	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	31066	15 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-١٩	الوزيرية
٢٢٠	باقية العساء للتجارة العامة	3507	31057	15 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-١٩	الوزيرية
٢٢١	باقية العساء للتجارة العامة	3507	31058	15 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-١٩	الوزيرية
٢٢٢	باقية العساء للتجارة العامة	3507	31059	15 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-١٩	الوزيرية
٢٢٣	باقية العساء للتجارة العامة	3507	31060	15 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-١٩	الوزيرية
٢٢٤	باقية العساء للتجارة العامة	3507	31061	15 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-١٩	الوزيرية
٢٢٥	العروت الاحدب للتجارة العامة	3508	31511	11 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-٢٨	الوزيرية
٢٢٦	العروت الاحدب للتجارة العامة	3508	31512	11 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-٢٨	الوزيرية
٢٢٧	العروت الاحدب للتجارة العامة	3508	31513	11 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-٢٨	الوزيرية
٢٢٨	العروت الاحدب للتجارة العامة	3508	31514	11 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-٢٨	الوزيرية
٢٢٩	العروت الاحدب للتجارة العامة	3508	31515	11 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-٢٨	الوزيرية
٢٣٠	العروت الاحدب للتجارة العامة	3508	31516	11 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-٢٨	الوزيرية
٢٣١	العروت الاحدب للتجارة العامة	3508	31517	11 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-٢٨	الوزيرية
٢٣٢	العروت الاحدب للتجارة العامة	3508	31518	11 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-٢٨	الوزيرية
٢٣٣	باقية العساء للتجارة العامة	3507	2	11 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-٢٨	الوزيرية
٢٣٤	باقية العساء للتجارة العامة	3507	31520	11 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-٢٨	الوزيرية
٢٣٥	باقية العساء للتجارة العامة	3507	31521	11 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-٢٨	الوزيرية
٢٣٦	باقية العساء للتجارة العامة	3507	31522	11 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-٢٨	الوزيرية
٢٣٧	باقية العساء للتجارة العامة	3507	31523	11 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-٢٨	الوزيرية
٢٣٨	باقية العساء للتجارة العامة	3507	31524	11 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-٢٨	الوزيرية
٢٣٩	باقية العساء للتجارة العامة	3507	31525	11 000 000 000	٢٠٢٢-٠٧-٢٨	الوزيرية
٢٤٠	العروت الاحدب للتجارة العامة	3508	31826	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٨-١١	الوزيرية

12

العراق ـ بغداد ـ شارع الجمهورية ـ مجاور ساحة الخلاني
هاتف: 8156995 / 8156983 فاكس: 8156970
يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

تكملة للمُبرز (47) – التاريخ: 10 تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم:
الفرع:

No :
Date : / / 202

العدد ٦ س/ ١٦٤٧
التاريخ ١٠/ ١٠/ ٢٠٢٢

٢٤١	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	31827	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٨-١١	الوزيرية
٢٤٢	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	31828	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٨-١١	الوزيرية
٢٤٣	الحوت الاحدب للتجارة العامة	3508	31829	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٨-١١	الوزيرية
٢٤٤	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	31830	15 000 000 000	٢٠٢٢-٠٨-١١	الوزيرية
٢٤٥	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	31831	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٨-١١	الوزيرية
٢٤٦	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	31832	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٨-١١	الوزيرية
٢٤٧	رياح بغداد للتجارة العامة	3509	31833	10 000 000 000	٢٠٢٢-٠٨-١١	الوزيرية

يرفق طيا: نسخ من المستمسكات أعلاه مع كتاب صحة صدور من هيئة الضرائب الى مصرف الرافدين. ملحق رقم: ٤

13

العراق ـ بغداد ـ شارع الجمهورية ـ مجاور ساحة الخلاني
هاتف: 8156995 / 8156983 فاكس: 8156970

يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

تكملة للمُبرز (47) – التاريخ: 10 تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة.

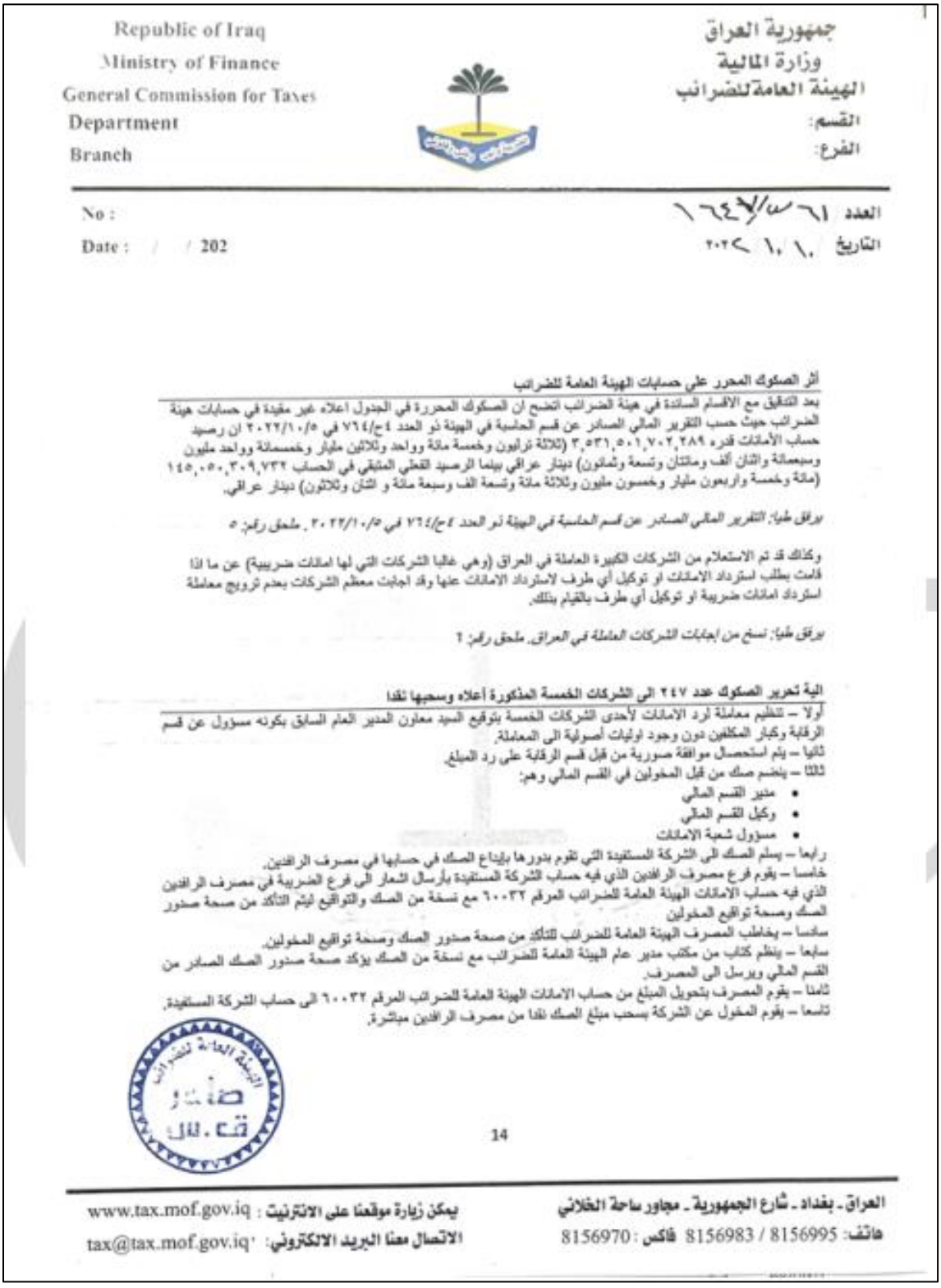

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم:
الفرع:

No :
Date : / / 202

العدد ١٦٧٤/س/٦١
التاريخ ١٠/١٠/٢٠٢٢

أثر الصكوك المحرر على حسابات الهيئة العامة للضرائب

بعد التدقيق مع الاقسام المساندة في هيئة الضرائب اتضح ان الصكوك المحررة في الجدول اعلاه غير مقيدة في حسابات هيئة الضرائب حيث حسب التقرير المالي الصادر عن قسم الحاسبة في الهيئة ذو العدد ٧٦٤/ح٤ في ٢٠٢٢/١٠/٥ ان رصيد حساب الأمانات قدره ٣,٥٣١,٥٠١,٧٠٢,٢٨٩ (ثلاثة ترليون وخمسة مائة وواحد وثلاثين مليار وخمسمائة وواحد مليون وسبعمائة واثنان ألف ومائتان وتسعة وثمانون) دينار عراقي بينما الرصيد الفعلي المتبقي في الحساب ١٤٥,٠٥٠,٣٠٩,٧٣٢ (مائة وخمسة واربعون مليار وخمسون مليون وثلاثة مائة وتسعة الف وسبعة مائة و اثنان وثلاثون) دينار عراقي.

يرفق طيا: التقرير المالي الصادر عن قسم الحاسبة في الهيئة ذو العدد ٧٦٤/ح٤ في ٢٠٢٢/١٠/٥ . ملحق رقم: ٥

وكذلك قد تم الاستعلام من الشركات الكبيرة العاملة في العراق (وهي غالبا الشركات التي لها امانات ضريبية) عن ما اذا قامت بطلب استرداد الامانات او توكيل أي طرف لاسترداد الامانات عنها وقد اجابت معظم الشركات بعدم ترويج معاملة استرداد امانات ضريبية او توكيل أي طرف بالقيام بذلك.

يرفق طيا: نسخ من اجابات الشركات العاملة في العراق. ملحق رقم: ٦

الية تحرير الصكوك عدد ٢٤٧ الى الشركات الخمسة المذكورة أعلاه وسحبها نقدا

أولا – تنظيم معاملة رد الامانات لأحدى الشركات الخمسة بتوقيع السيد معاون المدير العام السابق بكونه مسؤول عن قسم الرقابة وكبار المكلفين دون وجود اولويات أصولية الى المعاملة.
ثانيا – يتم استحصال موافقة صورية من قبل قسم الرقابة على رد المبلغ.
ثالثا – يتضمن صك من قبل المخولين في القسم المالي وهم:

- مدير القسم المالي
- وكيل القسم المالي
- مسؤول شعبة الامانات

رابعا – يسلم الصك الى الشركة المستفيدة التي تقوم بدورها بإيداع الصك في حسابها في مصرف الرافدين.
خامسا – يقوم فرع مصرف الرافدين الذي فيه حساب الشركة المستفيدة بأرسال اشعار الى فرع الضريبة في مصرف الرافدين الذي فيه حساب الامانات الهيئة العامة للضرائب المرقم ٦٠٠٣٢ مع نسخة من الصك والتواقيع ليتم التأكد من صحة صدور الصك وصحة تواقيع المخولين
سادسا – يخاطب المصرف الهيئة العامة للضرائب للتأكد من صحة صدور الصك وصحة تواقيع المخولين.
سابعا – ينظم كتاب من مكتب مدير عام الهيئة العامة للضرائب مع نسخة من الصك يؤكد صحة صدور الصك الصادر من القسم المالي ويرسل الى المصرف.
ثامنا – يقوم المصرف بتحويل المبلغ من حساب الامانات الهيئة العامة للضرائب المرقم ٦٠٠٣٢ الى حساب الشركة المستفيدة.
تاسعا – يقوم المخول عن الشركة بسحب مبلغ الصك نقدا من مصرف الرافدين مباشرة.

14

العراق ـ بغداد ـ شارع الجمهورية ـ مجاور ساحة الخلاني
هاتف: 8156995 / 8156983 فاكس: 8156970
يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

تكملة للمُبرز (47) – التاريخ: 10 تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم:
الفرع:

No:
Date: / / 201

العدد/ ٦١ س/ ١٦٤٧
التاريخ/ ٢٠٢٠/١٠/١٠

أولیات الشركات المستلمة صكوك أعلاه

بعد تدقيق اولیات الشركات الخمسة التي استلمت الصكوك المذكور اعلاه لدى هيئة الضرائب اتضح ان الشركات ليس لديها امانات ضريبية ان عدم وجود امانات ضريبية لهذه الشركات وعدم تحاسبها الضريبي كما يوضح في جدول (اولیات هيئة الضرائب عن الشركات) وحداثة تاسيسها وصغر راس اموالها كما يوضح في جدول (اولیات سجل الشركات عن الشركات) يؤكد الحقيقة انه هذه الشركات قد سرقت هذه المبالغ الكبيرة العائدة الى الهيئة العامة للضرائب وذلك بما لايقبل الشك او الدحض .

جدول اولیات هيئة الضرائب عن الشركات

اسم الشركة	رقم الاضبارة	مبلغ الامانات	سنة التحاسب الضريبي
القادسية للمقاولات العامة	٩٤٧٧	لايوجد	٢٠٢١
الحوت الاحدب للتجارة العامة	٤٨٠٦٧	لايوجد	حديثة التاسيس
رياح بغداد للتجارة للعامه	٤٨٠٦٤	لايوجد	حديثة التاسيس
المبدعون للخدمات النفطية	فرع واسط	لايوجد	٢٠١٢
بادية المساء للتجارة العامة	٤٨٠٦٦	لايوجد	حديثة التاسيس

جدول اولیات مسجل الشركات عن الشركات

اسم الشركة	القادسية للمقاولات العامة	الحوت الاحدب للتجارة العامة	رياح بغداد	المبدعون للخدمات النفطية	بادية المساء للتجارة
تاريخ فتح الحساب	٢٠٢١/٩/٧	٢٠٢١/١١/١٦	٢٠٢١/١١/٢٣ ٢٠٢٦/٣/٢٩	٢٠٢١/١٠/٢٨	٢٠٢١/١١/١٦
مدير المفوض	نور زهير جاسم	عبد المهدي توفيق مهدي	عبد المهدي توفيق مهدي	نور زهير جاسم	عبد المهدي توفيق مهدي
تاريخ التاسيس		٢٠٢١/٧/٦	٢٠٢١/٧/٢٨	٢٠٠٦/٣/٩	٢٠٢١/٧/٢٨
راس المال	٥٠٠٠٠٠٠ د.ع	١٠٠٠٠٠٠ د.ع	١٠٠٠٠٠٠ د.ع	١٠٠٠٠٠٠ د.ع	١٠٠٠٠٠٠د.ع

يرفق طيا: وليات الشركات اعلاه في سجلات هيئة الضرائب ,ملحق رقم :٧

يرفق طيا: وليات الشركات اعلاه في سجلات الشركات ,ملحق رقم :٨

15

العراق - بغداد - شارع الجمهورية - مجاور ساحة الخلاني
هاتف: 8156995 / 8156983 فاكس: 8156970

يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت: www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

تكملة للمُبرز (47) – التاريخ: 10 تشرين الأول 2022 – تقرير صادر عن الهيئة العامة للضرائب إلى وزارة المالية، بخصوص التحقيق الجاري في سرقة الودائع الضريبية في الهيئة.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم:
الفرع:

No :
Date : / / 202

العدد ١٦٤٧/ص/٦١
التاريخ ١٠/١٠/٢٠٢٢

اولیات الصکوك الصادرة عن هيئة الضرائب

بعد التدقيق والبحث عن أولیات ال ٢٤٧ صك الصادرة عن هيئة الضرائب لم تتمكن الهيئة من العثور على أي أولیات لهذه الصكوك او معاملات استرداد امانات ضريبية مرافقة لمبالغ هذه الصكوك في هيئة الضرائب.

وكذلك تم تدقيق سجلات حسابات الامانات والمستردات في قسم الحاسبة في هيئة الضرائب ولم توجد أثر لهذه الصكوك في البيانات المالية لدى قسم الحاسبة، حيث انه حسب سجلات الهيئة يجب ان يكون رصيد حساب الامانات ٣,٥٣١,٥٠١,٧٠٢,٢٨٩ (ثلاثة ترليون وخمسة مائة وواحد وثلاثين مليار وخمسمائة وواحد مليون وسبعمائة واثنان ألف ومائتان وتسعة وثمانون) دينار عراقي كما هو مثبت في الملحق رقم ٥. وان عمليات استرداد الامانات التي تمت بشكل اصولي وحسب السياق والمسجلة في قسم الحاسبة لا تتضمن الشركات المذكورة اعلاه ولا الصكوك الصادرة من هيئة الضرائب الى الشركات المذكورة أعلاه. وهذا ما يؤشر لعملية ممارسات قامت بها الإدارات المعنية في الهيئة العامة للضرائب لصالح الشركات الخمسة التي قامت بسرقة هذه المبالغ.

الاستنتاج...

مما تقدم اعلاه تبين انه تم سرقة مبالغ الامانات المودعة في حساب الامانات التابع الى الهيئة العامة للضرائب في فرع الضريبة في مصرف الرافدين المرقم ٦٠٠٣٢ والبالغة ٣,٧٠١,٣٨٠,٨٨٢,٠٠٠ (ثلاثة ترليون وسبعة مائة وواحد مليار وثلاثمائة وثمانين مليون وثمانمائة واثنان وثمانين ألف) دينار عراقي من قبل الشركات المدرجة اعلاه عن طريق تنظيم صكوك بمبالغ دون وجه حق من قبل الاقسام المختصة.
وتتحمل الهيئة العامة للضرائب المتمثلة بالإدارة ومسؤولي الأقسام المختصة والموظفين المعنيين والمخولين بتوقيع الصكوك المسؤولية القانونية الكاملة بخصوص الاختلاس والسرقة والتزوير والتلاعب في مبالغ الامانات التابعة الى الهيئة العامة للضرائب وتحرير الصكوك أعلاه دون وجه حق حيث تعتبر هذه الأموال من المال العام وتم الاستحواذ عليها وسرقتها نقدا من خلال تحرير الصكوك خلافا للقانون لصالح الشركات الخمسة المذكورة أعلاه.

توصية...

الطلب من الجهات المختصة بضبط المبالغ واولیات الصكوك والشركات اعلاه واتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحق المقصرين في الهيئة العامة للضرائب والشركات التي قامت بالاستيلاء وسرقة الأموال المشار لها أعلاه خصوصا ان محكمة النزاهة تجري تحقيقا في الجريمة أعلاه.

عبد الستار هاشم علي
معاون المدير العام
١٠ تشرين الأول ٢٠٢٢
٢٠٢٢/١٠/١٠

الهيئة العامة للضرائب

16

العراق ـ بغداد ـ شارع الجمهورية ـ مجاور ساحة الخلاني
هاتف: 8156995 / 8156983 فاكس: 8156970

يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

المُبرز (48) – التاريخ: 19 تشرين الأول 2022 – إفادة وزير المالية السابق، الدكتور علي علاوي، بخصوص سرقة الودائع الضريبية.

بيان من وزير المالية الاسبق
الدكتور علي علاوي
بشأن المبالغ المسروقة من هيئة الضرائب

في ١٦ اب ٢٠٢٢ قدم وزير المالي الاسبق الدكتور علي علاوي استقالته من الحكومة العراقية. لقد أوضح حينها في بيان تفصيلي أسباب الاستقالة، واضمحلال مؤسسات الدولة وتدهورها، وخاصة في القطاع المالي والمصرفي، وانتشار التدخلات من خارج الوزارة الغير المشروعة في إدارة الدولة.

بعد شهرين من الاستقالة واجهتنا ربما واحدة من أكبر الفضائح المالية في العصر الحديث. الضجة من الرأي العام الغاضب كانت صحيحة تمامًا لأنه من غير المعقول أن يتم سرقة هذا الكم الهائل من الأموال بوقاحة مع الإفلات التام من الرقابة والمحاسبة والعقاب.

لكن النطاق الهائل للفضيحة يوفر أيضًا فرصًا لتقديم مزاعم غير مسؤولة واستخلاص النتائج دون أي مبرر جاد. ولهذا الغرض وجد من الضروري أن يوضح بالتفصيل موقف وزارة المالية من منضور وزير المالية حتى يكون الجمهور على دراية بحقائق الأمر.

أولا:

1. بتاريخ ١٣ تموز ٢٠٢١ ورد كتاب اللجنة المالية بالبرلمان السابق بالعدد (٢٠٢١) يطلب حصر التدقيق على الأمانات الضريبية والكمركية من قبل الهيئة العامة للضرائب دون المرور بديوان الرقابة المالية ويستند بذلك الطلب الى ورود شكاوى للجنة المالية بخصوص عمليات التأخير وغيرها من الأسباب الواردة في كتاب اللجنة.
2. هناك مراسلات بين ديوان الرقابة المالية ومكتب رئيس الوزراء حول نفس المضمون حيث يؤيد ديوان الرقابة المالية مقترح اللجنة المالية للبرلمان علما ان كتاب ديوان الرقابة المالية لمكتب رئيس الوزراء بالعدد ١٢٧٧٢/٣/١/١ في ٢٧ تموز ٢٠٢١ وكتاب أجابه مكتب رئيس الوزراء للديوان بالعدد م. ر.س /س/د/٢٩٠٧/٢ في ١ اب ٢٠٢١.
3. ورد كتاب أخر من رئيس اللجنة المالية السابق ذي العدد ٢١٢٦ في ٣ اب ٢٠٢١ الى وزير المالية يؤكد الطلب السابق ويشير الى موافقة مكتب رئيس الوزراء وديوان الرقابة المالية في ضوء مراسلاتهم المشار اليها في ٢ أعلاه.
4. ورد كتاب الى وزير المالية من الهيئة العامة للضرائب ذي العدد ٦١ س /١٠٤٦ في ١٠ اب ٢٠٢١ يشير فيها الى الكتب والموافقات أعلاه ويطلب من وزير المالية العمل بها.

ثانيا: ان موافقة وزير المالية في ٢٦ آب ٢٠٢١ تمت وفق ما جاء أعلاه حيث استندت الى طلب الجهة التشريعية المتمثلة باللجنة المالية للبرلمان السابق وموافقة كل من ديوان الرقابة المالية ومكتب رئيس الوزراء وكذلك طلب الجهة المسؤولة عن العملية (الهيئة العامة للضرائب) والتي يتيح لها الطلب بذلك طبيعة هيكل العمل في الوزارة والذي يتضمن قيام المؤسسات والشركات والهيئات التابعة لها، بإدارة شؤونها المالية وفق قوانين تأسيسها، وعلى وفق الصلاحيات والأصول المرعية. مع العرض ان موافقة وزير المالية كانت مشروطة بتنفيذ الضوابط المرعية بالموضوع.

ثالثا: ولضمان عدم التلاعب في الامانات الضريبية أصدر وزير المالية بتاريخ ٥ اب ٢٠٢١ امر وزاري رقم (٥) قرر فيه تشكيل لجنة مركزية وزارية برئاسته لغرض تنظيم والاشراف على مهام عمل الضرائب بما في ذلك بمتابعة رديات المكلفين والتنسيق مع القسم المالي عن مدى صحة تسديد المكلف.

رابعا: أن الاجراءات الادارية والادوات الرقابية أعلاه التي اوعز بها وزير المالية ادت الى استحالة الاستحواذ على الامانات الضريبية من خلال ترويج معاملات رديات زائفة من قبل المجموعة المتهمة بالسرقة.

تكملة للمُبرز (48) – التاريخ: 19 تشرين الأول 2022 – إفادة وزير المالية السابق، الدكتور علي علاوي، بخصوص سرقة الودائع الضريبية.

خامسا: قامت هيئة النزاهة بالتحقيق في بعض معاملات رد مبالغ الامانات الضريبية المشكوك بها وجاءت نتائج هذا التحقيق في كتاب هيئة النزاهة الاتحادية عدد ت٥ / ٧٠٧٩ في تاريخ ٣١ اب ٢٠٢١ والذي اشار الى ان هيئة النزاهة لم تطلب ايقاف الصك الناتج عن معاملة رد مبالغ الامانات الضريبية المشكوك بها وعدم وجود ضرر في المال العام وأشار كتاب النزاهة أعلاه الى اتخاذ اللازم في بالمضي برد الامانات الضريبية.

سادسا: قام وزير المالية بإبلاغ مكتب رئيس الوزراء عدة مرات عن المخاطر المثيرة في السماح باستمرار هذا الوضع. وفي ٢٩ ايلول، ٢٠٢١ ابلغ وزير المالية مكتب رئيس الوزراء حرفيا.... " إنهم يتنقلون ويعيدون الحمقى الذين على أن أزيل فوضاهم لاحقًا. لا يمكنني الاستمرار على هذا النحو عندما أعلم أن الوزارة تتهم من الداخل ولا يمكنني فعل أي شيء حيال ذلك. كل الدوائر مخترقة من الاحزاب والمتنفذين ولا يوجد اي شخص ذو قدرة وقابلية مستعد ان يعمل في هذه الاجواء."

سابعا: ورغم اعلاء عندما وردت الى مكتب الوزير مؤشرات تثير الشك باستمرار عمليات التلاعب بما يتعلق باسترداد الامانات الضريبية خاطب وزير المالية في ١ تشرين الثاني ٢٠٢١ الهيئة العامة للضرائب بطلب اوليات جميع معاملات استرداد الامانات التي تمت خلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

ثامنا: ولتأكيد على منع التلاعب نسب وزير المالية في ٤ تشرين الثاني ٢٠٢١ على عدم قيام الهيئة العامة للضرائب بصرف رد امانات للمكلفين قبل استحصال موافقة الوزير وعلى ان تعرض جميع معاملات استرداد الامانات على الوزير بعد استكمال كافة الاجراءات الاصولية.

تاسعا: قام وزير المالية بتاريخ ٥ تشرين الثاني ٢٠٢١ بالتأكيد على مكتب السيد رئيس الوزراء بورود شكوك حول استمرار عمليات التلاعب بما يتعلق باسترداد الامانات الضريبية. وقد تم تقديم تقرير حول ذلك.

عاشرا: ما لم يكن بالإمكان رصده هو قيام المجموعة المتهمة بالسرقة (بتحرير صكوك دون ترويج معاملات استرداد امانات من خلال عملية مباشرة بين الهيئة العامة للضرائب ومصرف الرافدين) ودون ان يتم الكشف عن ذلك من قبل دائرة التدقيق والرقابة في الوزارة. وبالتالي فأن ما جرى هي عملية تم تنفيذها داخل أروقة الهيئة العامة للضرائب ومصرف الرافدين، ومن ضمن الصلاحيات المتاحة لهما، دون أن يكون لوزارة المالية أي تدخّل في هذه الممارسات الخطيرة. حيث لم يصل الى وزير المالية اي ابلاغ من دوائر الوزارة عن عملية تحرير وسحب الصكوك المشار لها ولم يقم مصرف الرافدين بدوره بإبلاغ الوزير عن المبالغ الهائلة التي تم سحبها من المصرف على رغم من لقاء الوزير بإدارات المصارف دوريا لمتابعة شؤونها.

احد عشر: ادى انسحاب ديوان الرقابة المالية وحصر عملية تدقيق معاملات اعادة مبالغ الامانات الضريبية بالهيئة العامة للضرائب, وحسب طلب اللجنة المالية لمجلس النواب, إلى زيادة إمكانية الاحتيال على هيئة الضرائب. ومع ذلك، فإن الإجراءات الداخلية لهيئة الضرائب للتحقق من شرعية معاملات الأمانات كانت يجدر بها وقف الاحتيال المباشر. ولكن ما يبدو أنه حدث هو أنه تم إصدار صكوك لإعادة الأمانات دون أي معاملة مسجلة أو أثر ورقي، مما يعني أنه لا يوجد تدقيق، من أي مصدر، يمكن أن يوقفها لأنها كانت خارج السجلات. وهكذا تلقى الأشرار صكوك لم يتم تسجيلها في حسابات هيئة الضرائب. وبحسب التعليمات التي أصدرها وزير المالية، لم يكن بالإمكان إصدار صكوك دون المرور بخطوات التدقيق الخاصة بهيئة الضرائب، متبوعة بموافقة محددة من مكتب الوزير. لم يتم اتباع أي من هذه الخطوات في جميع الصكوك التي تم إصدارها الاشرار.

اثنا عشر: أحد العوامل الرئيسية التي ادت الى هذه السرقة الوقحة هو الحقيقة أن الوزارة وأذرعها والدولة ككل متأخرة بشكل مؤسف من حيث اعتماد أنظمة المعلومات والمحاسبة وإعداد التقارير الآلية. ولمعالجة ذلك وضع وزير المالية أربعة برامج مختلفة لأتمتة الوزارة بالكامل، وهيئات الكمارك والضريبة، وانشاء حساب الخزينة الموحد. اذا كانت هذه الأنظمة متوفرة بالكامل فكان من المستحيل أن تحدث سرقة بهذا الحجم. ولكن هذه البرامج لم يتم تثبيتها بالكامل بعد. و يستغرق الأمر مزيد من الوقت والارادة على كبح مقاومة التغيير ومواجهة المقاومة الواسعة والعميقة للأتمتة حتى تنفذ الأنظمة وتعمل بكامل طاقتها.

ثلاثة عشر: وهنا نود أن نشير الى ان عدم انصياع بعض المدراء العامين وموظفي الدولة الى الأنظمة والقوانين الحاكمة في مهامهم وعدم اتباعهم الى الأوامر الوزارية وتوجيهات الوزير واخفائهم المعلومات ومنع الدوائر الرقابية بالقيام بدورها والابلاغ كما حصل على سبيل المثال وليس الحصر في قضية عشتار حيث تم توقيع العقد رغم توجيه وزير المالية الصريح

تكملة للمُبرز (48) – التاريخ: 19 تشرين الأول 2022 – إفادة وزير المالية السابق، الدكتور علي علاوي، بخصوص سرقة الودائع الضريبية.

خلاف ذلك وقضية امانات الضرائب حيث تم تحرير ما لا يقل عن ٢٤٧ صك رد امانة رغم توجيه وزير المالية الصريح بايقاف ذلك، كل هذه بسبب الولاء الى جهات سياسية متنفذة تستنزف من حيتان الفساد وتوفر الحصانه الى الفاسدين.

اربعة عشر: لنصح من يتولى المسؤولية ان يتم تدقيق حسابات الامانات الأخرى في الدولة ويضمنها حسابات هيئة الكمارك.

وفي الختام نسأل الله تعالى أن يعين ويوفق للجهات القضائية التي تبحث وتعمل على معاقبة الفاسدين بأداء أعمالهم بأكمل وجه وارجاع الحق والمال العام للشعب.

علي عبد الامير علاوي

١٩ تشرين الأول ٢٠٢٢

المُبرز (49) – التاريخ: 12 آذار 2023 – بيان صادر عن وزير المالية السابق، الدكتور علي علاوي، بخصوص الإتهامات الموجه ضده بالتورط بسرقة الودائع الضريبية.

بيان صادر عن وزير المالية الأسبق علي عبدالأمير علاوي

صدرت في الأسبوع الماضي بحقي سلسلة من الأوامر القضائية، بما في ذلك حجز أموالي المنقولة وغير المنقولة وأمر إلقاء قبض وتحري، وكانت هذه الإجراءات مرتبطة بما يسمى بسرقة القرن.

وكانت التهمة الموجهة ضدي على وجه التحديد "تسهيل الإستيلاء على مبالغ الأمانات الضريبية ". لا توجد لدي معلومات مفصلة بشأن ما تستند إليه هذه الاتهامات، إلا أنه تم إعلامي بأن هذه المعلومات تبقى سرية.

لقد تلقيت هذه الأخبار في البداية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وليس من أي مصدر رسمي.

واتضح أن الأمر بحجز أموالي قد أرسله مجلس القضاء الأعلى إلى وزارة المالية في ٢ شباط ٢٠٢٣، أي قبل شهر تقريبًا من سماعي به في وسائل التواصل الاجتماعي. وبالمثل، لم يتم تسليم أمر إلقاء القبض إلى منزلي في بغداد أو إلى أي عنوان آخر يخصني، ولكنه كان في شكل منشور على الموقع الإلكتروني لهيئة النزاهة.

في الحقيقة، أجد هذه الإجراءات صادمة، وتشكك في نزاهتي، وسنوات خدمتي في العراق، ولصالح الشعب العراقي.

وأنا أرفض تمامًا، وبشكل مطلق، هذه الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة.

عند استلامي مهام وزارة المالية كانت أوضاعنا المالية بائسة مع استنزاف الخزانة، وتفشي جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط. نجحنا في اجتياز هذه التحديات الصعبة للغاية، دفعنا خطر التخلف في سداد الديون وتمكنّا من ضمان دفع الرواتب وبدأنا عملية الإصلاح المتجسدة بالورقة البيضاء. في نهاية ولاية حكومة رئيس الوزراء الكاظمي، اقترب احتياطي النقد الأجنبي من ١٠٠ مليار دولار، وكان لدى الخزانة حساب فائض يزيد عن ٢٥ مليار دولار. لقد تركنا للحكومة الجديدة أوضاعاً مالية قوية للغاية لرفد موازنة الدولة.

لقد عملت بجد وإخلاص في منصبي وزيراً للمالية لعرقلة وكشف الممارسات الفاسدة. وفي وزارة المالية، تعاونت بشكل كامل مع هيئة النزاهة، ولم أتردد في تزويدهم بالملفات الحساسة عند الشك بوجود شبهات فساد عليها.

الأهم من ذلك، أني منعت عقدًا كان سيفرض تكاليف باهظة غير مبررة تصل إلى مئات الملايين من الدولارات على زبائن أكبر مصرف حكومي. وكنت قد أطلقت أتمتة إدارة الكمارك من خلال التعاقد مع وكالة تابعة للأمم المتحدة للحصول على نظام أتمتة كمركي معروف عالميًا. لقد كنت متقدمًا في تطوير متطلبات العطاء لأتمتة هيئة الضرائب والنظام الضريبي، بالتعاون مع البنك الدولي. وعند تنفيذهما بالكامل كانت ستسيطر هذه الأتمتة على عمليات الفساد.

لقد عملت على مجموعة عصرية جديدة تمامًا من الأنظمة الداخلية للمصارف الحكومية وخاصة الرافدين، والتي إذا ما تم تنفيذها سترفع قطاعنا المصرفي إلى المعايير الدولية، وكانت إحدى الأولويات رقمنة المصارف. وكان من شأن هذين الإجراءين أن يقللا بشكل كبير من حدوث الفساد في القطاع المصرفي.

فيما يتعلق بسرقة القرن، اتخذت عددًا من الإجراءات في تشرين الأول وتشرين الثاني ٢٠٢١، عندما كانت هناك مؤشرات على حدوث خروقات في هيئة الضرائب.

وعلى وجه الخصوص، أصدرت في ٤ تشرين الثاني ٢٠٢١، أمراً وزاريًا لمدير عام هيئة الضرائب يمنعهم من إصدار أي استرداد ضريبي من حساب الأمانات دون موافقة مكتب الوزير.

واتضح بعد ذلك أن مدير عام هيئة الضرائب لم يلتزم بالتوجيه الوزاري. ولو تم تطبيق هذه الأوامر، لما حدثت الغالبية العظمى من السرقات.

تكملة للمُبرز (49) – التاريخ: 12 آذار 2023 – بيان صادر عن وزير المالية السابق، الدكتور علي علاوي، بخصوص الإتهامات الموجه ضده بالتورط بسرقة الودائع الضريبية.

حين انضممت الى حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، كان عمري ٧٢ عامًا. لقد تركتُ عالماً أخر من الكتابة والمحاضرات لأخدم بلدي في هذا السن المتقدم. لقد أوضحت أنني لست مهتمًا بالسياسة وأن تركيزي سيكون حصريًا على وضع الأساس لإصلاح الاقتصاد العراقي، وكانت محاربة الفساد جزءًا أساسيًا من هذه الخطة.

وفي بيان استقالتي بتاريخ ١٦ آب ٢٠٢٢، من منصب وزير المالية، تطرقت بصراحة إلى قلقي بشأن مدى انتشار الفساد في البلاد، وتهديده للعراق كدولة والأضرار التي لحقت بفعاليتها في توفير الأمن والازدهار للشعب العراقي طوال السنين التي مضت.

وبعد أن تركت المنصب، اتصلت بي هيئة النزاهة للعمل لتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالقضايا التي أثرتها في بيان الاستقالة. أبلغتهم أنني خارج البلاد ولم أسمع منهم إلا بعد شهرين. وأبلغتهم باستعدادي التام للتواصل معهم ومساعدتهم، ولكن مرة أخرى، لم تكن هناك إجابة رسمية منهم.

بشكل منفصل، كنت قد ظهرت لمدة ثلاث ساعات أمام اللجنة الفرعية البرلمانية للتحقيق في سرقة القرن في مكالمة عبر الرابط التلفزيوني.

لقد تصرفت دائمًا بصدق وإخلاص ولم أتنصل أبدًا من مسؤوليتي في التعاون الكامل مع السلطات الرسمية. ومع ذلك، فقد حدث هذا التحول المذهل في الأحداث حيث أنا متهم الآن بالجرائم ذاتها التي قضيت سنوات في كشفها ومحاربتها. وسبق هذه الاتهامات الرسمية سيل من التسريبات ضدي في وسائل التواصل الاجتماعي. تبع ذلك ظهور غير مسبوق على شاشة التلفزيون من قبل قاضي التحقيق في القضية حيث وجه إليّ بإصبع الاتهام من خلال وصفي بالتفصيل دون تسميتي فعليًا. كان هذا قبل توجيه أي تهمة ضدي.

لذلك لا يسعني إلا أن أظن أنه كانت هناك أخطاء جسيمة في عملية التحقيق، أو أنني كبش فداء بتهمة أنا بريء منها تمامًا غايتها التستر على السراق الحقيقيين. ولن أقبل هذه التهم الباطلة أبداً، وسأقاتل لأظهر أن هذه الاتهامات شائنة. علاوة على ذلك، سأكرس ما تبقى من حياتي لكشف تداعيات سرقة القرن، من مخططيها ومنفذيها والمتواطئين فيها والمستفيدين منها إلى أولئك الذين تستروا بشكل منهجي على هذه الجريمة ونصبوا تهمة شائنة على طرف بريء تمامًا، وسأساعد في فضحهم وتقديمهم للعدالة.

والله شاهد على ما أقول.

في ظل هذه الظروف، سيكون من الصعب رؤية كيف يمكن أن تتوافر شروط المحاكمة العادلة في العراق. إن نطاق وحجم وتعقيد سرقة القرن وأبعادها السياسية يجعل من الضروري النظر في تشكيل محكمة دولية للتحقيق في الأمر.

كخطوة أولى، سأصدر قريباً ملف تفصيلي لجميع الخطوات والإجراءات التي اتخذناها في وزارة المالية لمنع التجاوزات في هيئة الضرائب. كما سأرد على التقرير النهائي للجنة البرلمانية الفرعية بشأن سرقة القرن، ولا سيما البنود المتعلقة بقراراتي في الوزارة في هذا الصدد.

{ينقلبون وانتصروا من بعد ما ظلموا وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب إلا الذين امنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثير}

علي حيدر عبد الأمير علاوي
وزير المالية السابق

١٢ آذار ٢٠٢٣

draft

تكملة للمُبرز (49) – التاريخ: 12 آذار 2023 – بيان صادر عن وزير المالية السابق، الدكتور علي علاوي، بخصوص الإتهامات الموجه ضده بالتورط بسرقة الودائع الضريبية.

Statement from former Minister of Finance *Ali Allawi* in response to recent allegations

In the past week, a series of court orders were issued against me including freezing of my assets and the issue of a warrant for my arrest. These measures were related to the so-called theft of the century. The charge against me was specifically for "facilitating the theft of the trust accounts of the tax authority." I have no detailed information as to what these charges are based on, except I was told that such information is being kept secret.

I first received this disturbing news not from any official source addressed to me but rather through social media. It transpired that the order to freeze my assets was sent by the High Court to the Ministry of Finance on February 2, 2023, a month nearly before I had heard of it in social media. Similarly, the arrest warrant was also not delivered to my home in Baghdad or to my personal address, but was in the form of a posting on the website of the Integrity Commission.

I find these measures shocking and impugn my integrity and my years of service in the government of Iraq, and for the people of Iraq.

I reject totally and utterly these baseless charges.

When I was appointed Minister of Finance, Iraq's financial conditions were extremely precarious. The treasury was empty; the Coronavirus pandemic was raging; and oil prices had collapsed. We succeeded in meeting these exceptionally challenging circumstances. We averted a debt default, ensured the proper payment of public sector salaries, and started the process of economic reform that culminated in the issue of the White Paper. At the end of the tenure of the government of Prime Minister Kadhemi, our foreign exchange reserves reached $ 100 billion, and a surplus with the Ministry of Finance that reached $ 25 billion. We left the new government with extremely robust finances to buttress the state budget.

As Minister of Finance, I had worked assiduously in office to block and expose corrupt practices. I cooperated fully with the Integrity Commission and did not hesitate in sending them sensitive files that held the possibility of corruption. Most significantly, I blocked a contract that would have imposed massive, unwarranted costs running into the hundreds of millions of dollars on the clients of the largest state-owned bank. I had launched the automation of the customs department by contracting with a UN agency for a world-renowned customs automation system. I was well advanced in developing the tender requirements for automating the tax system for the Tax Authority, in cooperation with the World Bank. Both of these would have practically eliminated the possibility of large scale corruption when fully implemented. I worked on an entirely new set of by-laws for the state owned banks, which if implemented would bring our banking sector up to international standards. A priority was the digitisation of the banks. Both of these measures would have reduced enormously the incidence of corruption in the state banking sector.

In relation to the theft of the century in particular, I took a number of measures in October and November 2021, when indications that untoward activities were taking place in the tax authority, the General Commission for Taxes.

draft

تكملة للمُبرز (49) – التاريخ: 12 آذار 2023 – بيان صادر عن وزير المالية السابق، الدكتور علي علاوي، بخصوص الإتهامات الموجه ضده بالتورط بسرقة الودائع الضريبية.

In particular, on November 4, 2021 I issued a ministerial directive to the tax authority that banned them from issuing any tax refunds from the trust accounts without specific approval from the office of the minister.

It became clear subsequently that the director general of the tax authority did not abide by the ministerial directive. If these orders had been followed, the vast majority of the theft would not have taken place.

I was 72 years old at the time that I joined the government of Prime Minister Kadhimi. I had left a world of writing and lecturing in order to serve my country at this advanced age. I made it clear that I was not interested in politicking and that my focus would be exclusively on setting the groundwork to reform the Iraqi economy. Fighting corruption was an instrumental part of the plan. In my resignation letter of August 16, 2022 from the post of Minister of Finance, I had openly discussed my fears about the extent of corruption in the country and its threat to Iraq as a state and the damage done to its effectiveness in providing security and prosperity for the people.

After I left office, I was approached by the Integrity Court to act in a capacity as a friend of the court and provide them with information regarding the issues I raised in my resignation letter. I informed them I was out of the country, and I did not hear from them until two months later. I informed them once again of my readiness to cooperate with them and gave them my contact details. Once again there was no formal response from them.

Separately, I had appeared for nearly three hours in front of the parliamentary subcommittee investigating the theft of the century in a zoom call.

I have always acted truthfully and never shirked from my responsibility cooperate fully with the properly constituted authorities. However, this incredible turn of events has taken place where I, a leading anti-corruption advocate, is now charged with the very crimes that I have spent years exposing and fighting. These formal charges were preceded with a torrent of leaks against me on social media. It was followed by an unprofessional, unprecedented and clearly biased appearance on TV by the investigative judge on the case where he pointed an accusatory finger at me by describing me in detail without actually naming me. This was before any charges had been made.

I can only surmise therefore that there had been serious errors in the investigative process. Or that I have been made a scapegoat on a charge of which I am totally innocent, so as to cover-up on the true culprits.

I will not accept these unfounded charges and I shall fight to show that these charges are outrageous. Moreover, I will devote the rest of my time to uncovering the ramifications of the theft of the century, from its planners, executors, accomplices and beneficiaries to those who have systematically covered up this crime and foisted an outrageous charge on a completely innocent party. I shall help to expose them and bring them to justice.

As God is my witness.

As a first step, I shall release a detailed outline of all the steps and measures we took in the Ministry of Finance relating to the tax authority. I will also respond to the final report of the Parliamentary subcommittee on the theft of the century, and in particular the items related to my actions at the ministry in this regard.

“Except for those who believe and do good deeds,
Who mention the name of God often,

draft

تكملة للمُبرز (49) – التاريخ: 12 آذار 2023 – بيان صادر عن وزير المالية السابق، الدكتور علي علاوي، بخصوص الإتهامات الموجه ضده بالتورط بسرقة الودائع الضريبية.

And who win through, after being wronged,
Wrongdoers will surely know what adversity they shall fall upon."

Ali A. Allawi
Former Minister of Finance, 2020-2022

March 12, 2023

المُبرز (50) – التاريخ: تواريخ مختلفة – نسخ من عينات الصكوك وكتاب تأكيد مدير عام الهيئة العامة للضرائب، الصادر إلى الشركات الزائفة؛ بالإضافة إلى البيانات المصرفية للشركات. تظهر هذه النماذج سرعة إصدار الصكوك وتأكيدها وإيداعها وسحبها من مصرف الرافدين.

تكملة للمُبرز (50) – التاريخ: تواريخ مختلفة – نسخ من عينات الصكوك وكتاب تأكيد مدير عام الهيئة العامة للضرائب، الصادر إلى الشركات الزائفة؛ بالإضافة إلى البيانات المصرفية للشركات. تظهر هذه النماذج سرعة إصدار الصكوك وتأكيدها وإيداعها وسحبها من مصرف الرافدين.

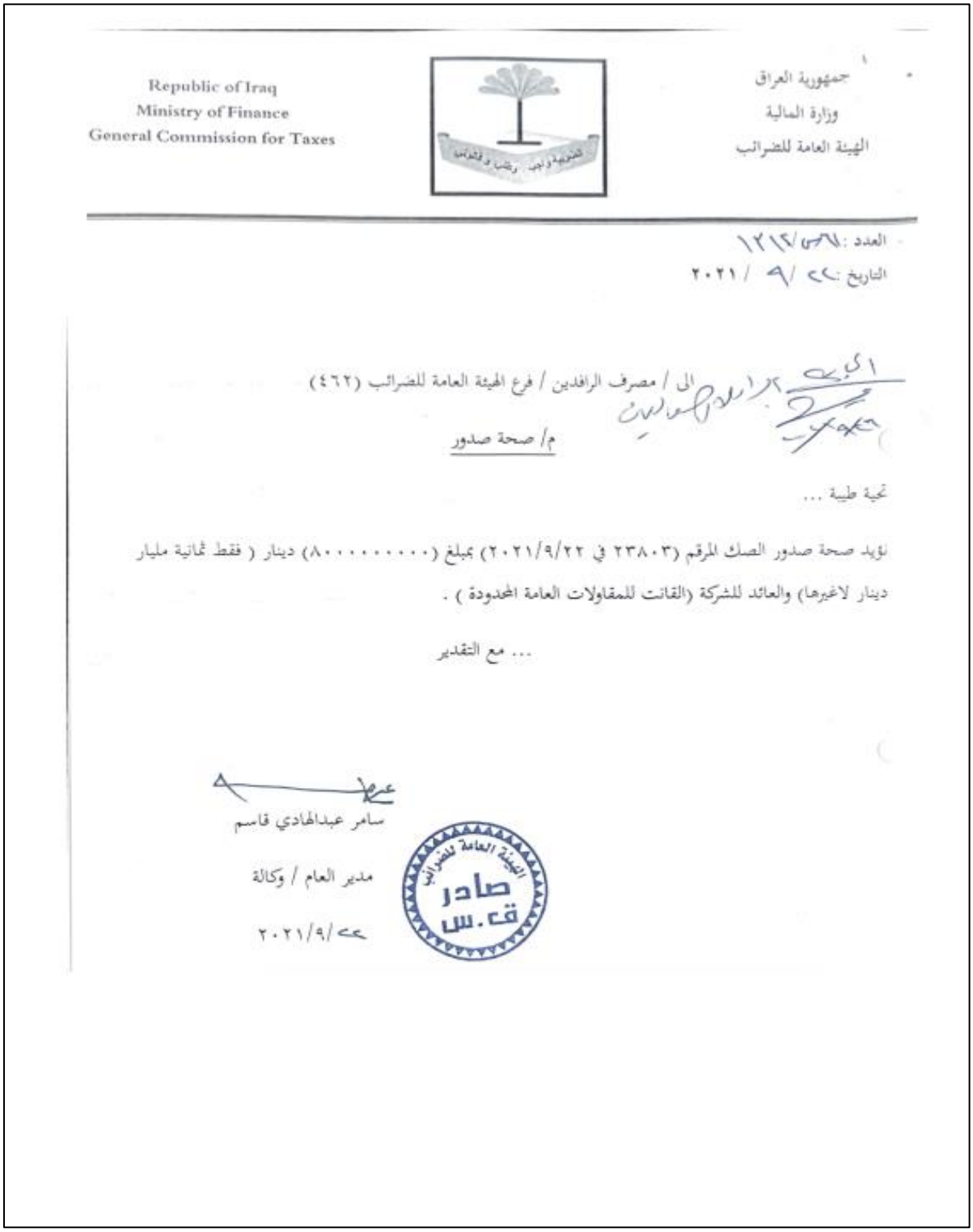

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب

العدد : ١٢١٢/ ٥٥٨

التاريخ : ٢٠٢١ / ٩ / ٢٢

الى / مصرف الرافدين / فرع الهيئة العامة للضرائب (٤٦٢)

م/ صحة صدور

تحية طيبة ...

نؤيد صحة صدور الصك المرقم (٢٣٨٠٣ في ٢٠٢١/٩/٢٢) بمبلغ (٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (فقط ثمانية مليار دينار لاغيرها) والعائد للشركة (القانت للمقاولات العامة المحدودة) .

... مع التقدير

سامر عبدالهادي قاسم

مدير العام / وكالة

٢٠٢١/٩/٢٢

الهيئة العامة للضرائب
صادر
ق.س

مصرف الرافدين
Rafidain Bank
الهيئة العامة للضرائب
إدفعوا بموجب هذا الصك لأمر أو لحامله
Pay against this Cheque to the Order of or bearer
شركة التاسة للمقاولات العامة المحدودة
Amount
مبلغاً وقدره فقط
Signature
التوقيع
(Please do not write under this black line)

تكملة للمُبرز (50) – التاريخ: تواريخ مختلفة – نسخ من عينات الصكوك وكتاب تأكيد مدير عام الهيئة العامة للضرائب، الصادر إلى الشركات الزائفة؛ بالإضافة إلى البيانات المصرفية للشركات. تظهر هذه النماذج سرعة إصدار الصكوك وتأكيدها وإيداعها وسحبها من مصرف الرافدين.

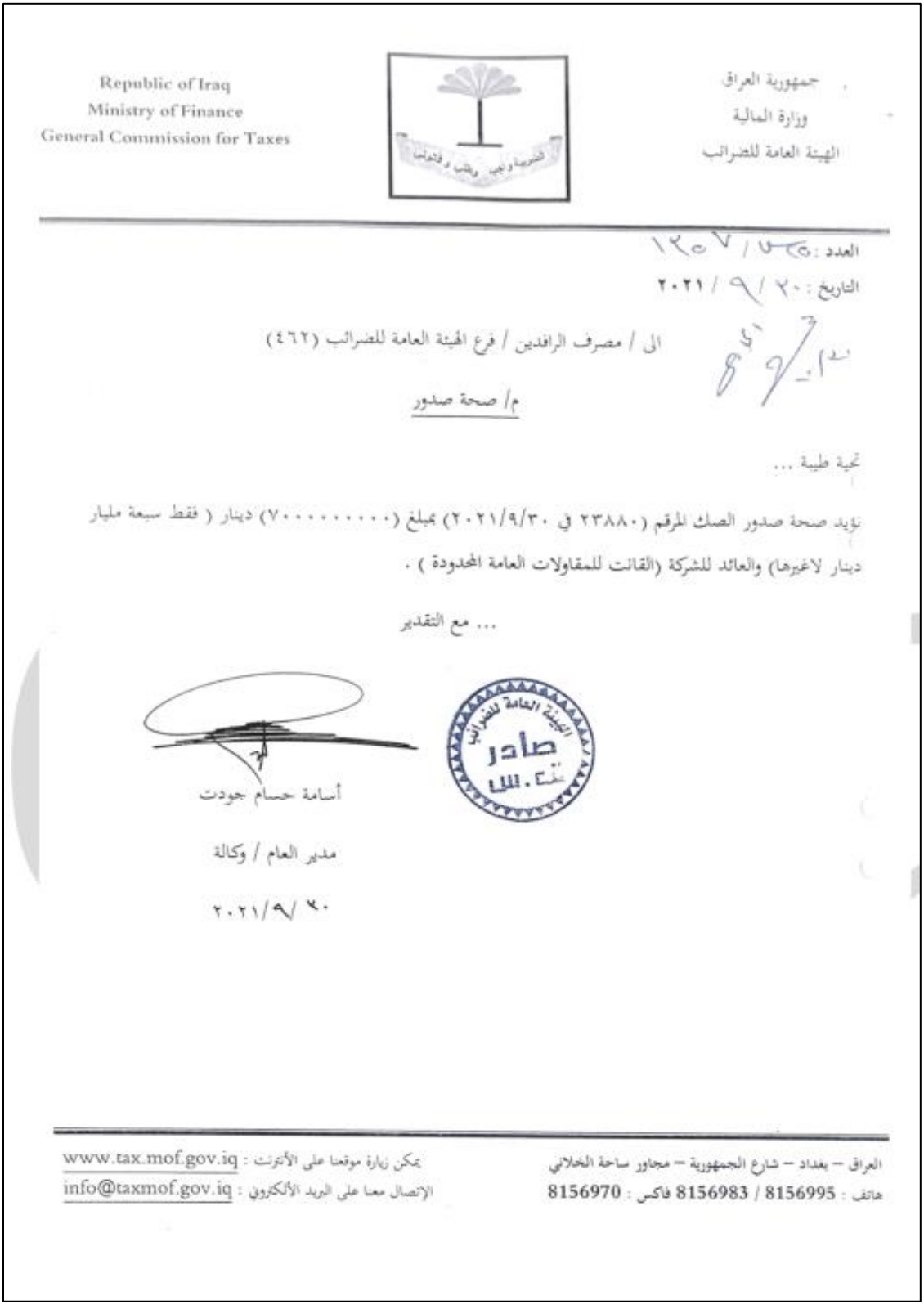

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes

العدد : ١٢٥٧ / ٣٥
التاريخ : ٢٠ / ٩ / ٢٠٢١

الى / مصرف الرافدين / فرع الهيئة العامة للضرائب (٤٦٢)

م/ صحة صدور

تحية طيبة ...

نؤيد صحة صدور الصك المرقم (٢٣٨٨٠ في ٢٠٢١/٩/٣٠) بمبلغ (٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (فقط سبعة مليار دينار لاغيرها) والعائد للشركة (القانت للمقاولات العامة المحدودة) .

... مع التقدير

الهيئة العامة للضرائب
صادر
٢٠٢١/٩/٢٠

أسامة حسام جودت

مدير العام / وكالة

٢٠٢١/٩/٢٠

العراق – بغداد – شارع الجمهورية – مجاور ساحة الخلاني
هاتف : 8156995 / 8156983 فاكس : 8156970

يمكن زيارة موقعنا على الأنترنت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا على البريد الألكتروني : info@taxmof.gov.iq

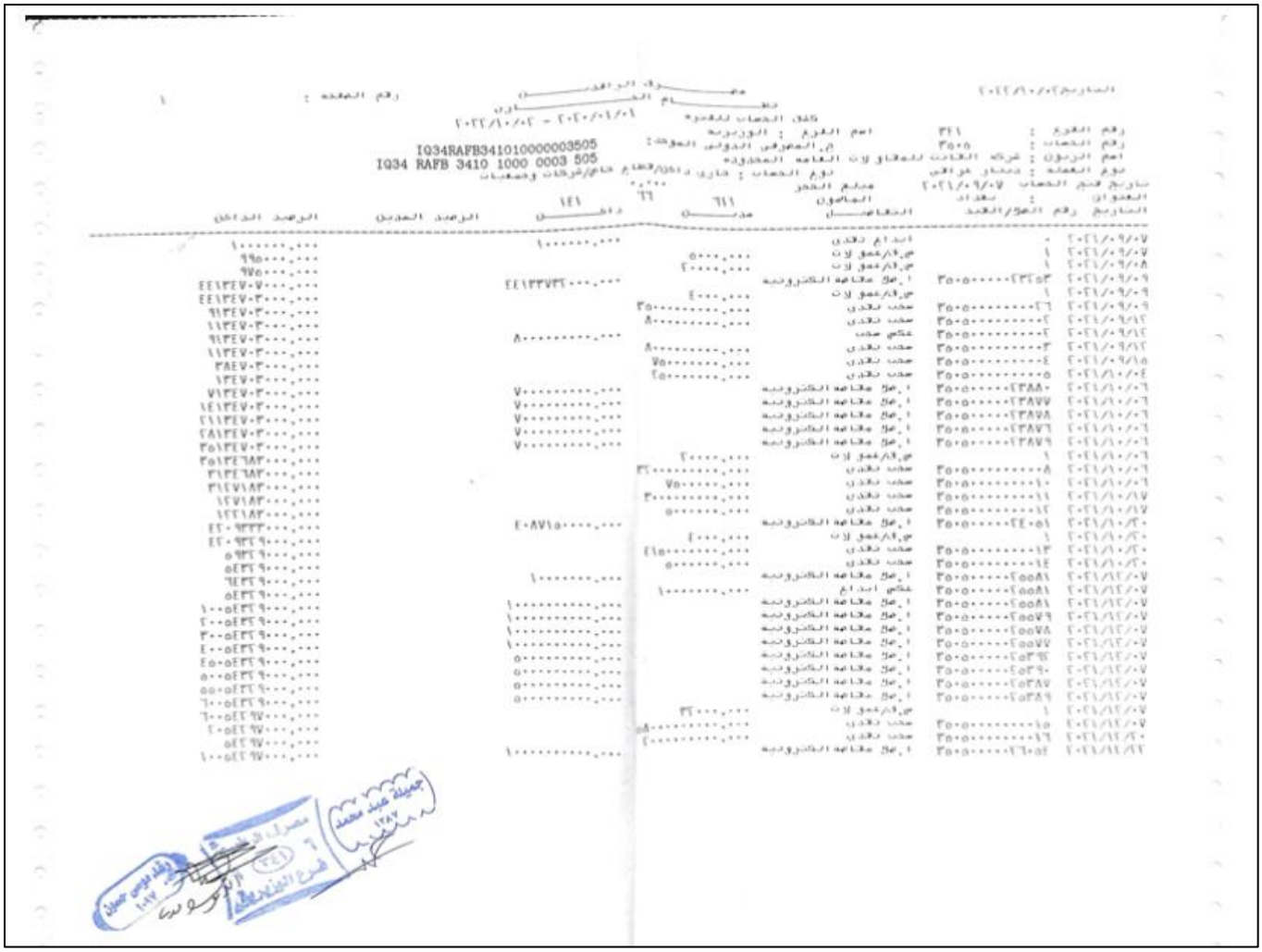

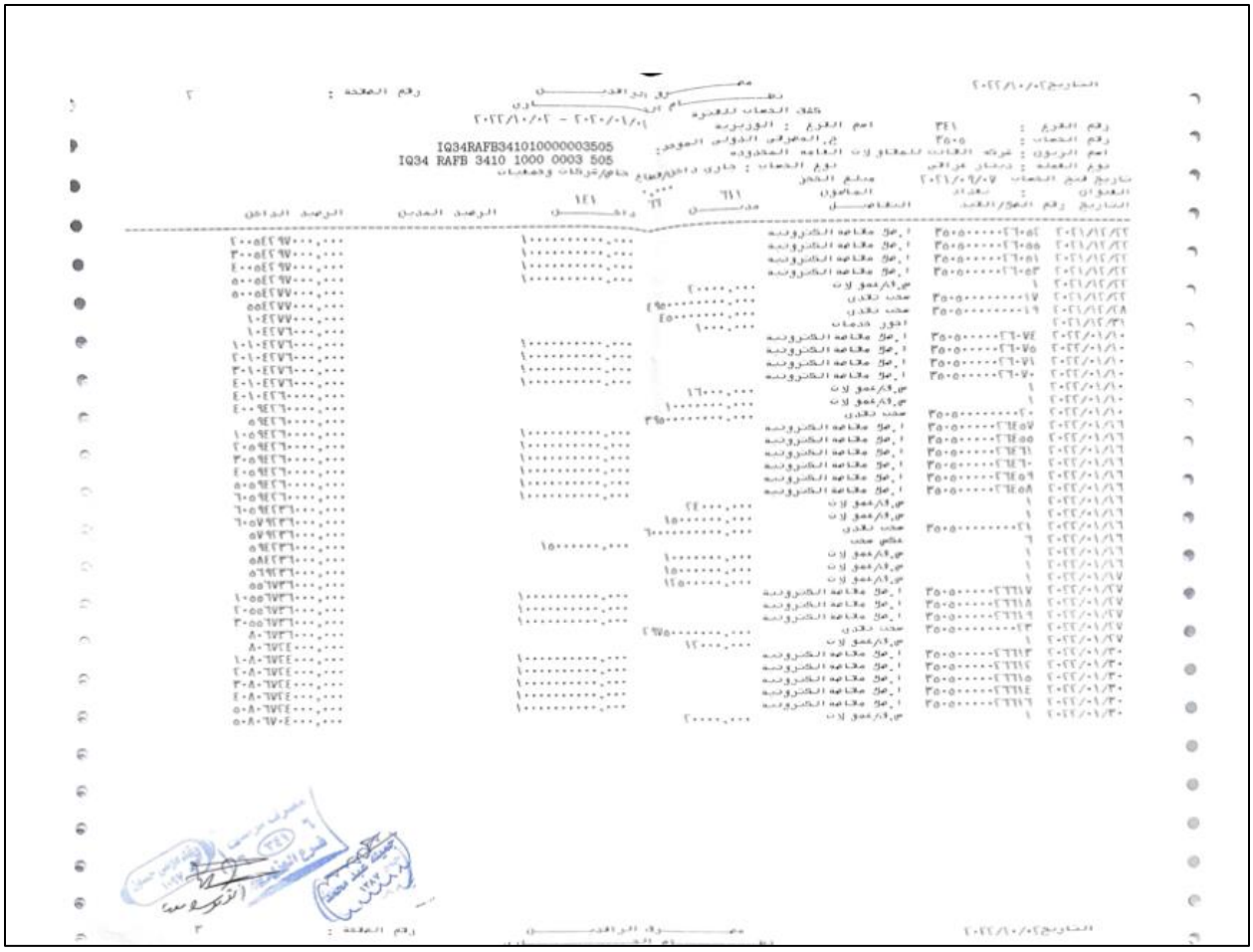

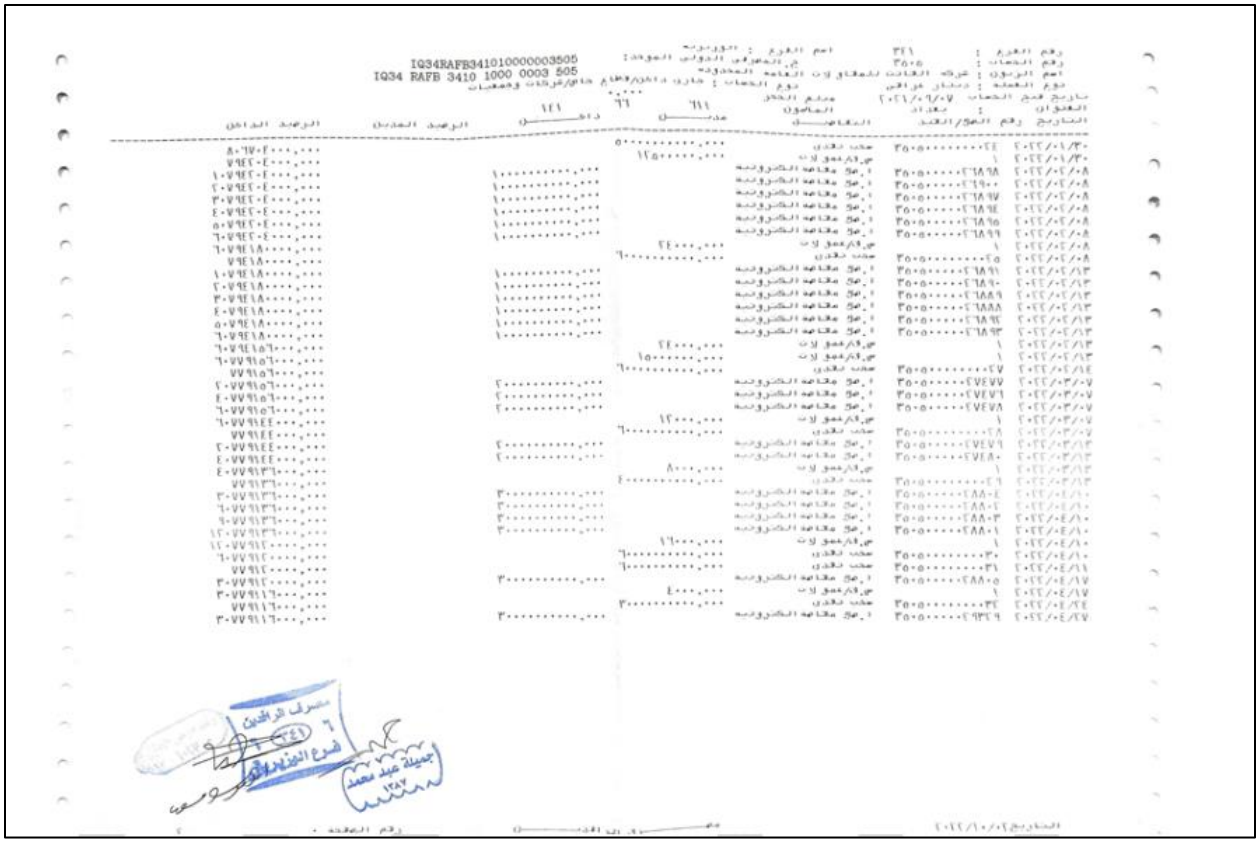

IQ34RAFB341010000003505
IQ34 RAFB 3410 1000 0003 505

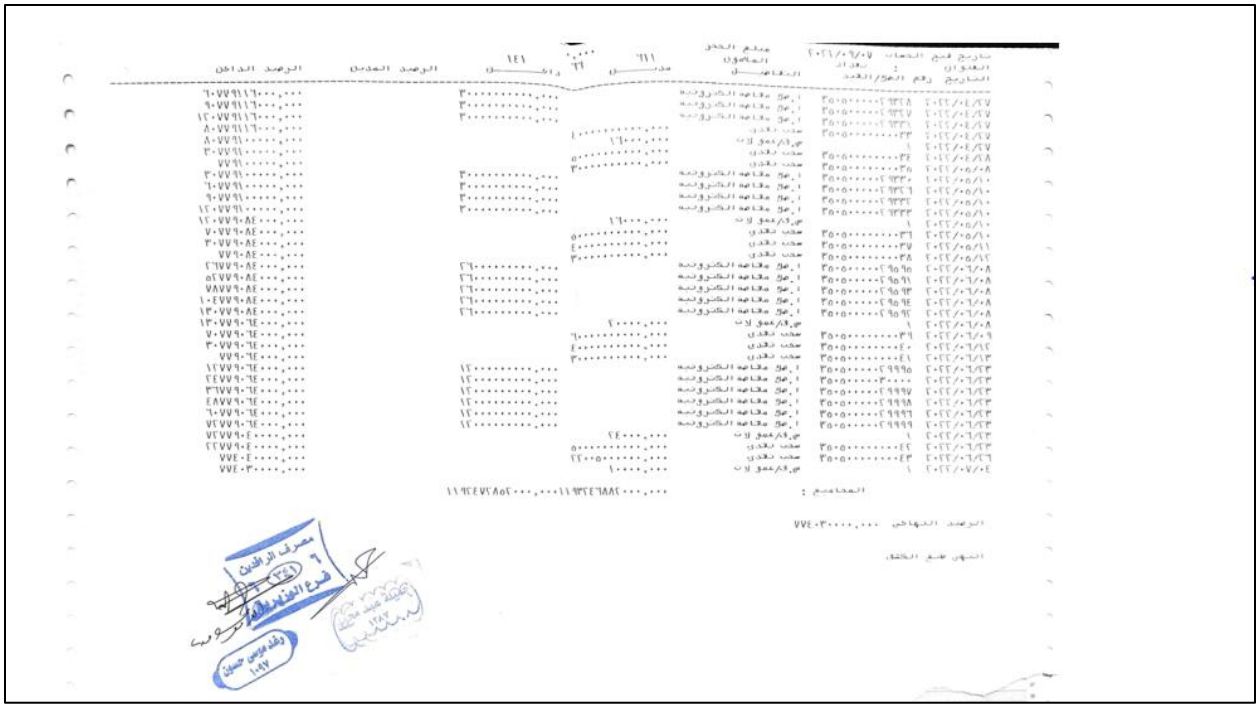

عينة من الصكوك وكشوفات الحساب المصرفي لشركة مُبدعون:

تكملة للمُبرز (50) – التاريخ: تواريخ مختلفة – نسخ من عينات الصكوك وكتاب تأكيد مدير عام الهيئة العامة للضرائب، الصادر إلى الشركات الزائفة؛ بالإضافة إلى البيانات المصرفية للشركات. تظهر هذه النماذج سرعة إصدار الصكوك وتأكيدها وإيداعها وسحبها من مصرف الرافدين.

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department:
Branch :

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم :
الفرع :

No:
Date / /202

العدد/
التاريخ ١ / ٢ / ٢٠٢٢

الى / مصرف الرافدين / فرع الهيئة العامة للضرائب (٤٦٢)

م/ صيحة صدور

تحية طيبة ...

نؤيد صحة صدور الصك المرقم (٢٧٤٩٠ في ٢٠٢٢/٣/١) بمبلغ (٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار
(فقط عشرون مليار دينار لاغيرها) والعائد لشركة (المبدعون للخدمات النفطية المحدودة) .

... مع التقدير

أسامة حسام جودت
المدير العام/وكالة
٢٠٢٢/٢/١

العراق ـ بغداد ـ شارع الجمهورية ـ مجاور ساحة الخلاني
هاتف : 8156983/8156995 فاكس: 8156970

يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال عبر البريد الالكتروني : tax@tax.mof.gov.iq

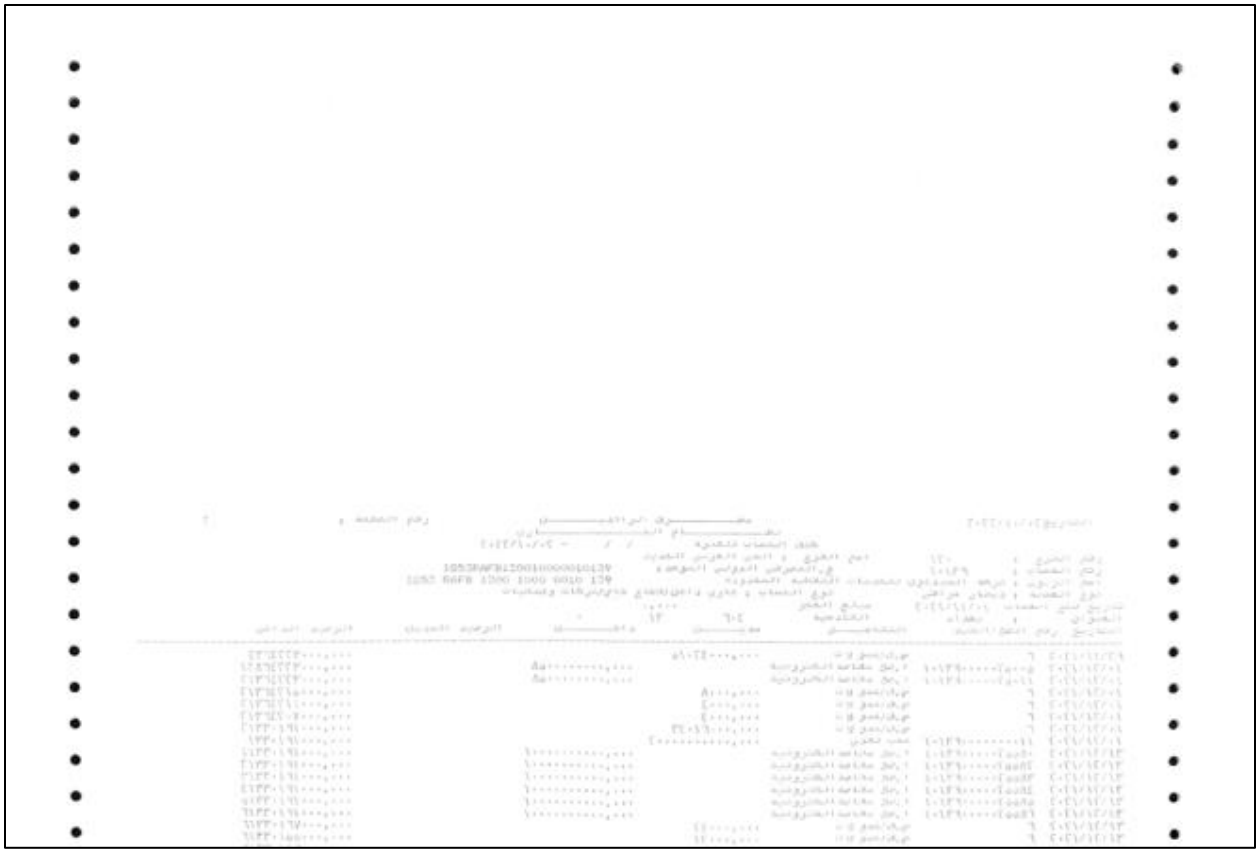

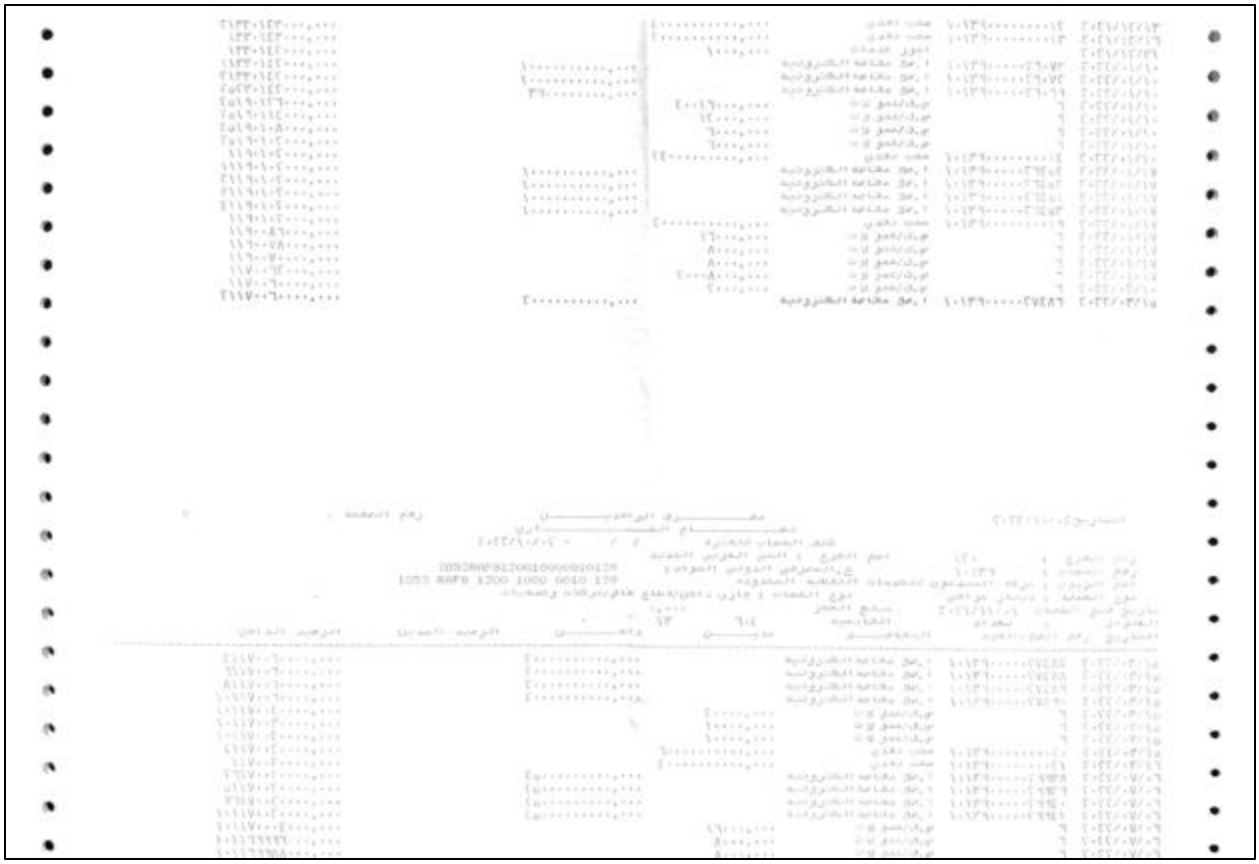

عينة من الصكوك وكشف الحساب المصرفي لشركة الحوت الأحدب:

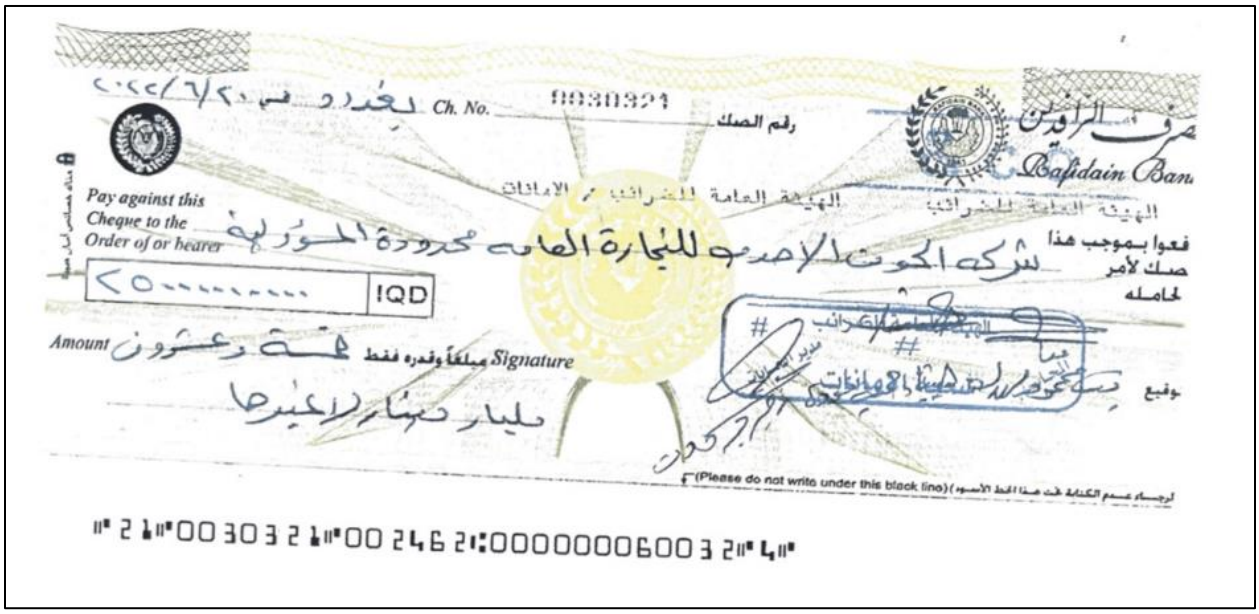

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department:
Branch :

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم :
الفرع :

No:
Date / /202

العدد/
التاريخ/ ٢٠٢

الى / مصرف الرافدين / فرع الهيئة العامة للضرائب (٤٦٢)

م/ صحة صدور

تحية طيبة ...

نؤيد صحة صدور الصك المرقم (٣٠٣٢١ في ٢٠٢٢/٦/٢٠) بمبلغ (٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (فقط خمسة وعشرون مليار دينار لاغيرها) والعائد لشركة (الحوت الأحدب للتجارة العامة محدودة المسؤولية)

... مع التقدير

أسامة حسام جودت
المدير العام/وكالة
٢٠٢٢/٦/ ٢١

مصرف الرافدين
Rafidain Bank
Ch. No. 0031826
رقم الصك
الهيئة العامة للضرائب / الامانات
الهيئة العامة للضرائب
إدفعوا بموجب هذا الصك لأمر أو لحامله
Pay against this Cheque to the Order of or bearer
IQD
Amount
مبلغاً وقدره فقط
Signature
التوقيع
(Please do not write under this black line)

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department:
Branch :

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم :
الفرع :

No:
Date / /202

العدد/ ٥ / ١٢١٣
التاريخ ٢٠٢٢/٨/٧

الى / مصرف الرافدين / فرع الهيئة العامة للضرائب (٤٦٢)

م/ صحة صدور

تحية طيبة ...

نؤيد صحة صدور الصك المرقم (٣١٨٢٦ في ٢٠٢٢/٨/٧) بمبلغ (١٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (فقط عشرة مليار دينار لاغيرها) والعائد لشركة (الحوت الاحدب للتجارة العامة محدودة المسؤولية)

... مع التقدير

أسامة حسام جودت
المدير العام/وكالة
٢٠٢٢/٨/ ٨

الهيئة العامة للضرائب
صادر
ق.س

الضريبة واجب

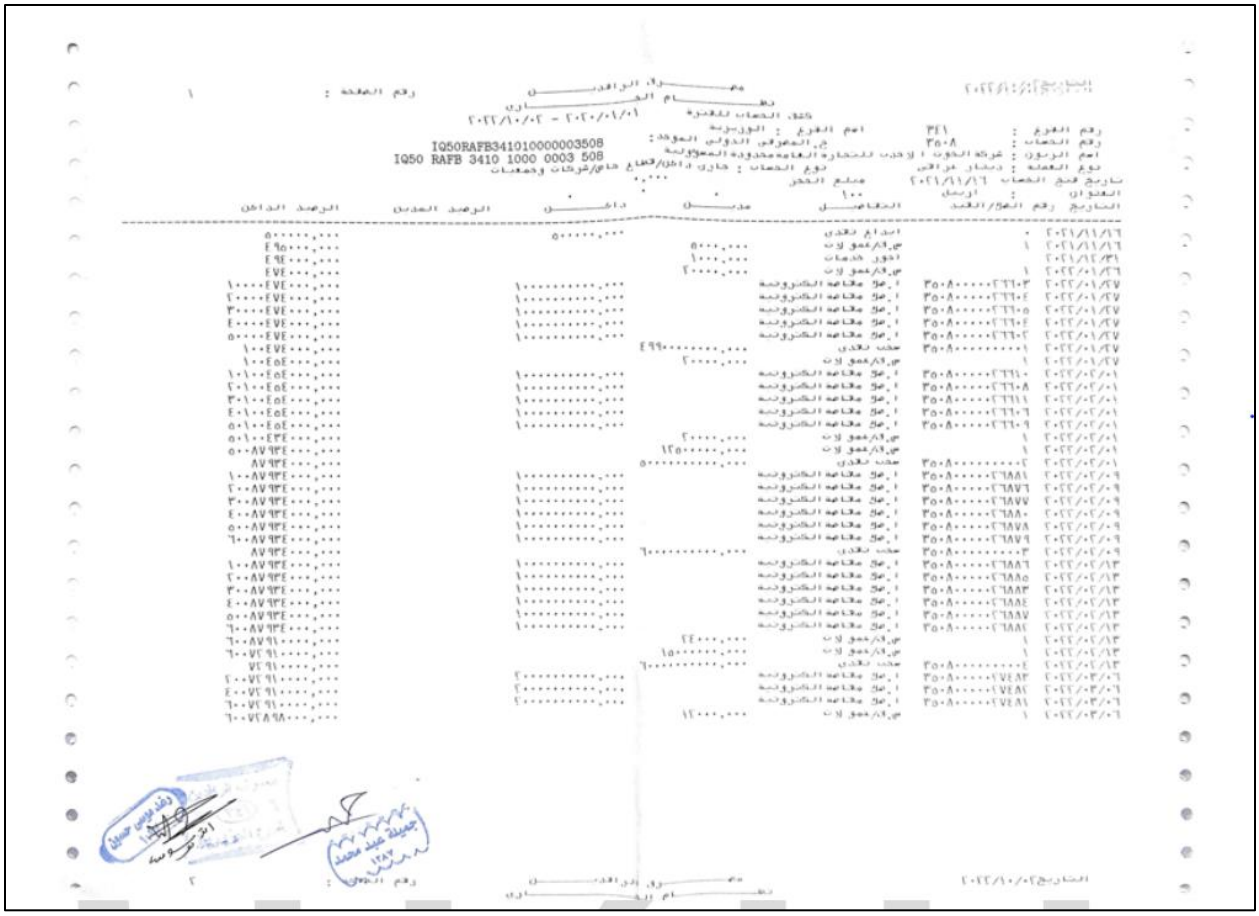

مصرف الرافدين
فرع الجادرية
كشف الحساب للفترة ٢٠٢٠/٠١/٠١ - ٢٠٢٢/١٠/٠٢
رقم الصفحة : ١

رقم الفرع : ٣٤١
رقم الحساب : ٣٥٠٨
اسم الزبون : غرفة الحبوب لاتحاد التجارة العامة محدودة المسؤولية
نوع العملة : دينار عراقي
تاريخ فتح الحساب ٢٠٢١/١١/١٦
العنوان : ارسل
التاريخ رقم الوثيقة/الشيك

اسم الفرع : الوزيرية
ج.المعرفي الدولي المؤقت: IQ50RAFB341010000003508
IQ50 RAFB 3410 1000 0003 508
نوع الحساب : جاري داخلي/قطاع خاص/شركات وجمعيات
مبلغ الحجز ٠,٠٠٠

التاريخ رقم الوثيقة/الشيك	التفاصيل	مدين	دائن	الرصيد المدين	الرصيد الدائن
٢٠٢١/١١/١٦ ٠	ايداع نقدي		٥٠٠٠٠٠,٠٠٠		٥٠٠٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢١/١١/١٦ ١	ص.ع/عمو لات	٥٠٠٠,٠٠٠			٤٩٥٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢١/١٢/٣١	اجور خدمات	١٠٠٠,٠٠٠			٤٩٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠١/٢٦ ١	ص.ع/عمو لات	٤٠٠٠,٠٠٠			٤٩٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠١/٢٧ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٦٠٣	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		١٠٠٠٤٩٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠١/٢٧ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٦٠٤	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٢٠٠٠٤٩٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠١/٢٧ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٦٠٥	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٣٠٠٠٤٩٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠١/٢٧ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٦٠٢	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٤٠٠٠٤٩٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠١/٢٧ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٦٠٢	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٥٠٠٠٤٩٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠١/٢٧ ١	سحب نقدي	٤٩٩٠٠٠٠٠٠,٠٠٠			١٠٠٤٩٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠١/٢٧ ١	ص.ع/عمو لات	٢٠٠٠,٠٠٠			١٠٠٤٩٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/٠١ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٦١٠	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		١٠١٠٠٤٩٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/٠١ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٦٠٨	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٢٠١٠٠٤٩٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/٠١ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٦١١	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٣٠١٠٠٤٩٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/٠١ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٦٠٦	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٤٠١٠٠٤٩٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/٠١ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٦٠٩	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٥٠١٠٠٤٩٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/٠١ ١	ص.ع/عمو لات	٢٠٠٠,٠٠٠			٥٠١٠٠٤٩٣٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/٠١ ١	ص.ع/عمو لات	١٢٥٠٠٠٠,٠٠٠			٥٠٠٨٧٩٣٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/٠١ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٣	سحب نقدي	٥٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠			٨٧٩٣٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/٠٩ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٨٨١	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		١٠٠٨٧٩٣٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/٠٩ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٨٧٦	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٢٠٠٨٧٩٣٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/٠٩ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٨٧٧	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٣٠٠٨٧٩٣٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/٠٩ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٨٨٠	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٤٠٠٨٧٩٣٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/٠٩ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٨٧٨	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٥٠٠٨٧٩٣٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/٠٩ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٨٧٩	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٦٠٠٨٧٩٣٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/٠٩ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٣	سحب نقدي	٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠			٨٧٩٣٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/١٣ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٨٨٦	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		١٠٠٨٧٩٣٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/١٣ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٨٨٥	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٢٠٠٨٧٩٣٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/١٣ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٨٨٣	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٣٠٠٨٧٩٣٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/١٣ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٨٨٤	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٤٠٠٨٧٩٣٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/١٣ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٨٨٧	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٥٠٠٨٧٩٣٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/١٣ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٦٨٨١	ا.ع/ مقاصة الكترونية		١٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٦٠٠٨٧٩٣٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/١٣ ١	ص.ع/عمو لات	٢٤٠٠٠,٠٠٠			٦٠٠٨٧٩١٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/١٣ ١	ص.ع/عمو لات	١٥٠٠٠٠٠٠,٠٠٠			٦٠٠٧٢٩١٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٢/١٣ ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٤	سحب نقدي	٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠			٧٢٩١٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٣/٠٦ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٧٤٨٢	ا.ع/ مقاصة الكترونية		٢٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٢٠٠٧٢٩١٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٣/٠٦ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٧٤٨١	ا.ع/ مقاصة الكترونية		٢٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٤٠٠٧٢٩١٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٣/٠٦ ٣٥٠٨٠٠٠٠٠٢٧٤٨١	ا.ع/ مقاصة الكترونية		٢٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٦٠٠٧٢٩١٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٣/٠٦ ١	ص.ع/عمو لات	١٢٠٠٠,٠٠٠			٦٠٠٧٢٨٩٨٠٠٠,٠٠٠

التاريخ ٢٠٢٢/١٠/٠٢
مصرف الرافدين
فرع الجادرية
رقم الصفحة : ٢

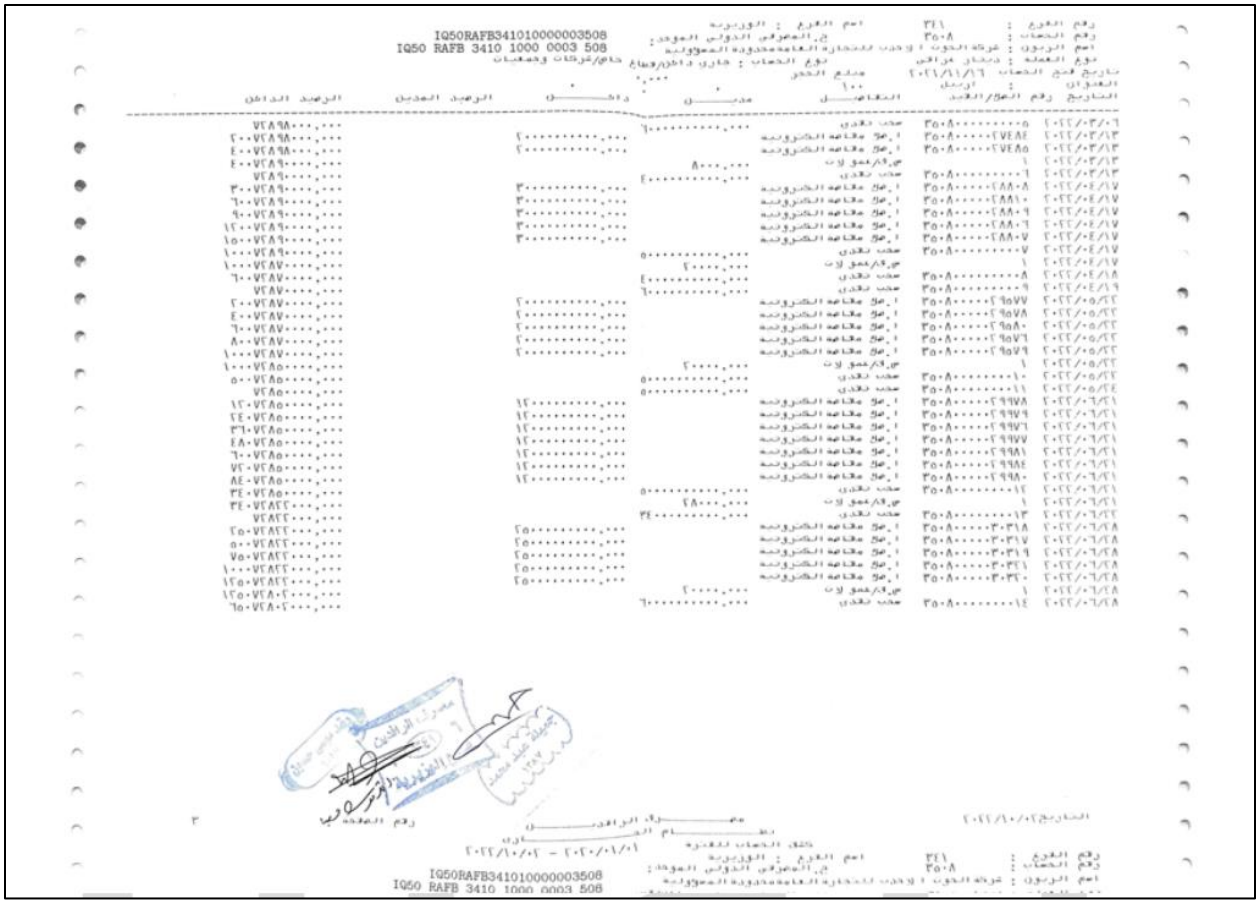

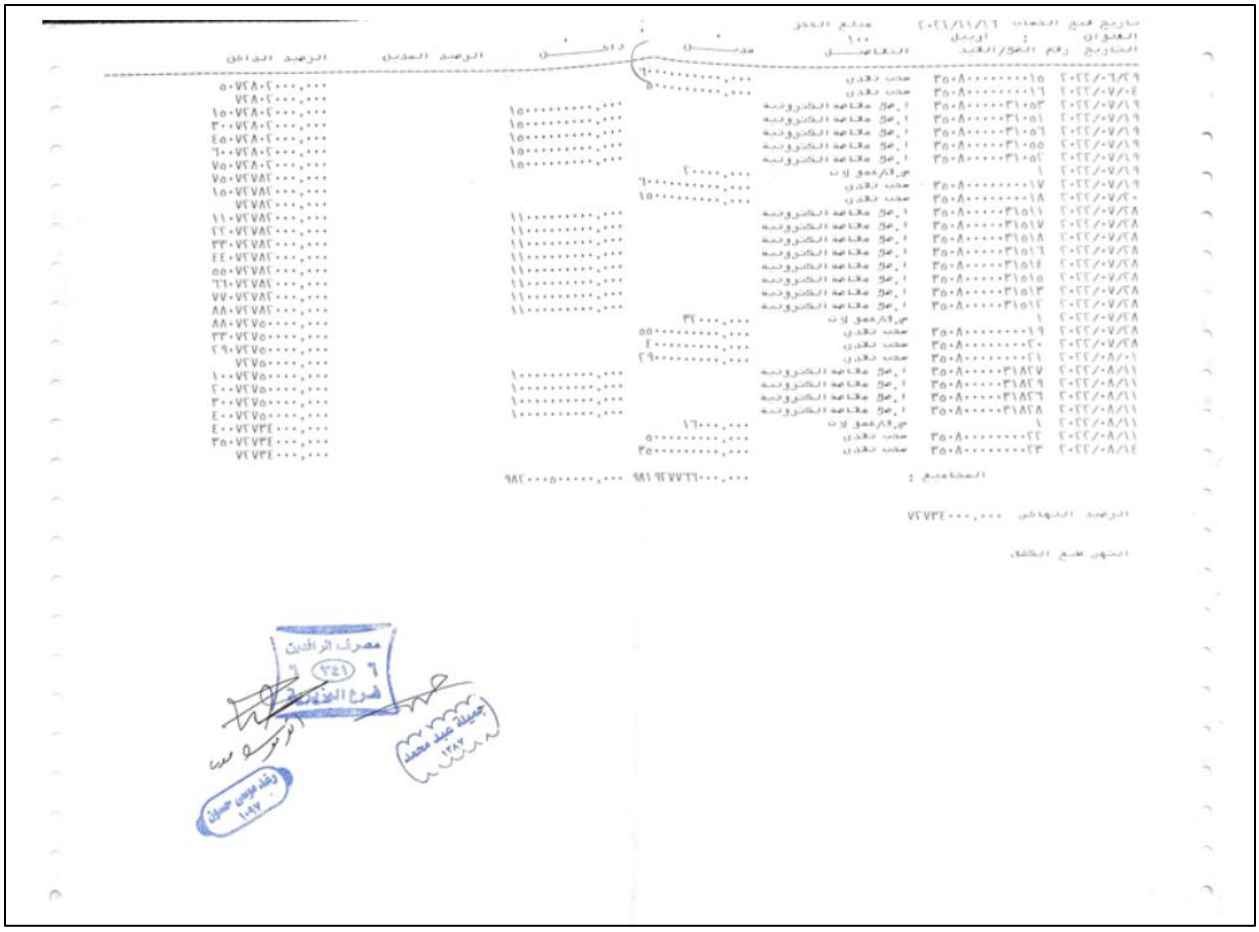

عينة من الصكوك وكشف الحساب المصرفي لشركة بادية المساء:

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department:
Branch :

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم :
الفرع :

٤٦١
٧/٢٥

No:
Date / /202

العدد/ ص/ ١٢٦٥
التاريخ/ ٢٥/ ٧/ ٢٠٢٢

الى / مصرف الرافدين / فرع الهيئة العامة للضرائب (٤٦٢)

صحة صدور

تحية طيبة ...

نؤيد صحة صدور الصك المرقم (٣١٥٢٠ في ٢٠٢٢/٧/٢٤) بمبلغ (١١٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (فقط إحدى عشر مليار دينار لاغيرها) والعائد لشركة (بادية المساء للتجارة العامة محدودة المسؤولية)

... مع التقدير

أسامة حسام جودت
المدير العام/وكالة
٢٠٢٢/٧/ ٢٥

الهيئة العامة للضرائب
صادر
ق.س

الضريبة واجب

العراق ـ بغداد ـ شارع الجمهورية ـ مجاور ساحة الخلاني
هاتف : 8156983/8156995 فاكس: 8156970
يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني : tax@tax.mof.gov.iq

مصرف الرافدين
Rafidain Bank
رقم الصك Ch. No. 0026068
بغداد في ٢٠٠٩/١٢/١٤
الهيئة العامة للضرائب / الامانات
الهيئة العامة للضرائب
إدفعوا بموجب هذا الصك لأمر أو لحامله
Pay against this Cheque to the Order of or bearer
شركة بادية للتجارة العامة المحدودة المسؤولية
IQD
مبلغاً وقدره فقط عشرة ملايين دينار Signature
التوقيع
(Please do not write under this black line) (الرجاء عدم الكتابة تحت هذا الخط الأسود)
⑈ 2 1⑈ 00 26068⑈ 00 246 21: 0000000600 3 21⑈ 51⑈

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department
Branch

٩١٦
٢/٤

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم
الفرع

No:
Date: / / 201

العدد/ ٥٣٧٥/٢٠٧
التاريخ ١٤/ ١٢/ ٢٠٢١

الى / مصرف الرافدين / فرع الهيئة العامة للضرائب (٤٦٢)

م/ صحة صدور

تحية طيبة ...

نؤيد صحة صدور الصك المرقم (٢٦٠٦٨ في ٢٠٢١/١٢/١٤) بمبلغ (١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (فقط عشرة مليار دينار لاغيرها) والعائد للشركة (بادية المساء للتجارة العامة محدودة المسؤولية) .

... مع التقدير

أسامة حسام جودت
ع/ المدير العام
٢٠٢١/١٢/١٤

الهيئة العامة للضرائب
صادر
ت.س

العراق - بغداد - شارع الجمهورية - مجاور ساحة الخلاني
هاتف: 8156995 / 8156983 فاكس: 8156970
يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت: www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني: tax@tax.mof.gov.iq

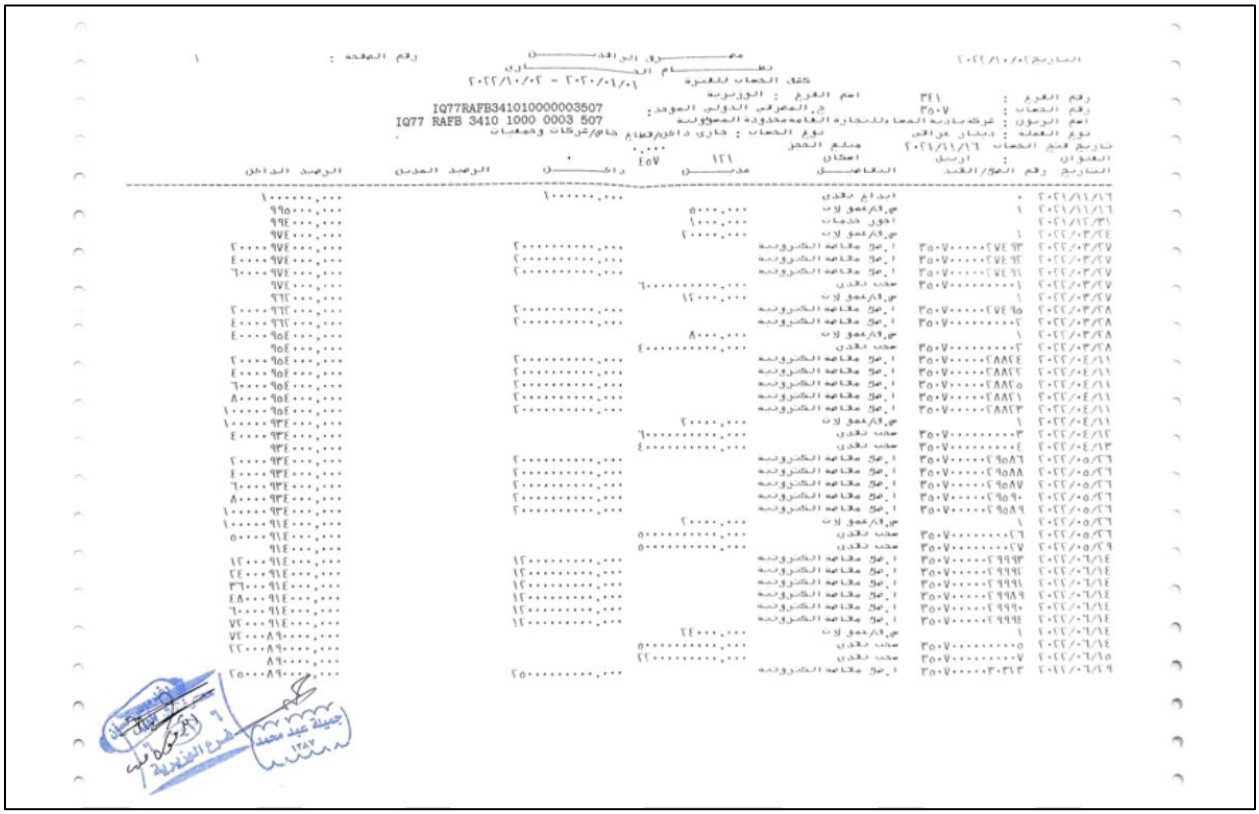

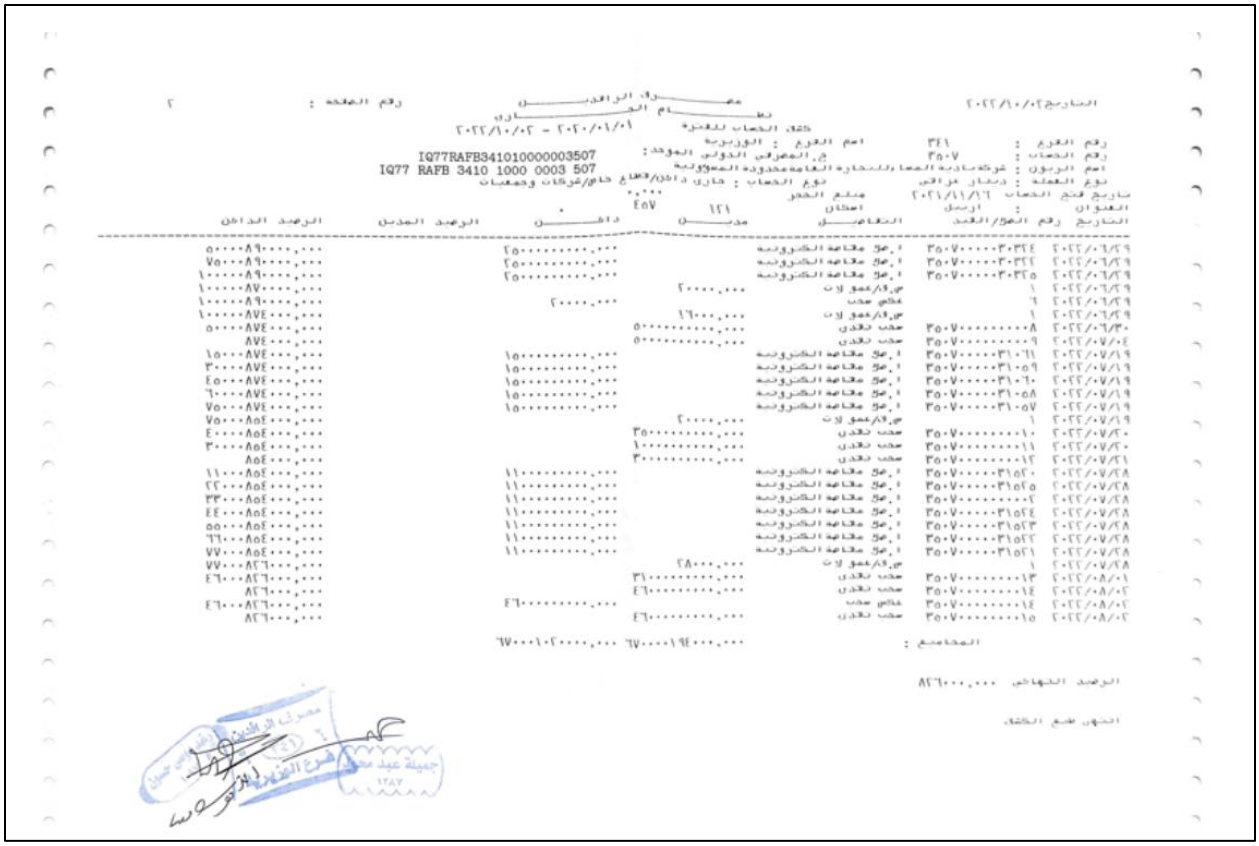

التاريخ ٢٠٢٢/١٠/٠٢ — مصرف الرافدين — رقم الصفحة : ٢

نظام الجاري

كشف الحساب للفترة ٢٠٢٠/٠١/٠١ - ٢٠٢٢/١٠/٠٢

رقم الفرع : ٣٤١ اسم الفرع : الوزيرية

رقم الحساب : ٣٥٠٧ م. المعرفي الدولي الموحد: IQ77RAFB341010000003507

اسم الزبون : غرفةتجارة العما/للتجارة العامةمحدودة المسؤولية IQ77 RAFB 3410 1000 0003 507

نوع العملة : دينار عراقي نوع الحساب : جاري داخل/قطاع خاص/شركات وجمعيات

تاريخ فتح الحساب ٢٠٢١/١١/١٦ مبلغ الحظر ٠,٠٠٠

العنوان : ارسل اعكان ١٢١ ٤٥٧

التاريخ	رقم الصك/القيد	التفاصيل	مدين	دائن	الرصد المدين	الرصد الدائن
٢٠٢٢/٠٦/٢٩	٣٥٠٧٠٠٠٠٣٠٣٢٤	ا.ص مقاصة الكترونية		٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٥٠٠٠٨٩٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٦/٢٩	٣٥٠٧٠٠٠٠٣٠٣٢٢	ا.ص مقاصة الكترونية		٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٧٥٠٠٨٩٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٦/٢٩	٣٥٠٧٠٠٠٠٣٠٣٢٥	ا.ص مقاصة الكترونية		٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		١٠٠٠٠٨٩٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٦/٢٩	١	ص.ع/عمولات	٢٠٠٠٠,٠٠٠			١٠٠٠٠٨٧٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٦/٢٩	٩	عكس سحب		٢٠٠٠٠,٠٠٠		١٠٠٠٠٨٩٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٦/٢٩	١	ص.ع/عمولات	١٦٠٠٠,٠٠٠			١٠٠٠٠٨٧٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٦/٣٠	٣٥٠٧٠٠٠٠٠٠٠٠٨	سحب نقدي	٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠			٥٠٠٠٨٧٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٧/٠٤	٣٥٠٧٠٠٠٠٠٠٠٠٩	سحب نقدي	٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠			٨٧٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٧/١٩	٣٥٠٧٠٠٠٠٣١٠٦١	ا.ص مقاصة الكترونية		١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		١٥٠٠٠٨٧٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٧/١٩	٣٥٠٧٠٠٠٠٣١٠٥٩	ا.ص مقاصة الكترونية		١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٣٠٠٠٠٨٧٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٧/١٩	٣٥٠٧٠٠٠٠٣١٠٦٠	ا.ص مقاصة الكترونية		١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٤٥٠٠٠٨٧٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٧/١٩	٣٥٠٧٠٠٠٠٣١٠٥٨	ا.ص مقاصة الكترونية		١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٦٠٠٠٨٧٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٧/١٩	٣٥٠٧٠٠٠٠٣١٠٥٧	ا.ص مقاصة الكترونية		١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٧٥٠٠٨٧٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٧/١٩	١	ص.ع/عمولات	٢٠٠٠٠,٠٠٠			٧٥٠٠٨٥٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٧/٢٠	١٠	سحب نقدي	٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠			٤٠٠٠٨٥٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٧/٢٠	١١	سحب نقدي	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠			٣٠٠٠٨٥٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٧/٢١	١٢	سحب نقدي	٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠			٨٥٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٧/٢٨	٣٥٠٧٠٠٠٠٣١٥٢٠	ا.ص مقاصة الكترونية		١١٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		١١٠٠٠٨٥٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٧/٢٨	٣٥٠٧٠٠٠٠٣١٥٢٥	ا.ص مقاصة الكترونية		١١٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٢٢٠٠٠٨٥٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٧/٢٨	٣٥٠٧٠٠٠٠٠٠٠٠٢	ا.ص مقاصة الكترونية		١١٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٣٣٠٠٠٨٥٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٧/٢٨	٣٥٠٧٠٠٠٠٣١٥٢٤	ا.ص مقاصة الكترونية		١١٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٤٤٠٠٠٨٥٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٧/٢٨	٣٥٠٧٠٠٠٠٣١٥٢٣	ا.ص مقاصة الكترونية		١١٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٥٥٠٠٠٨٥٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٧/٢٨	٣٥٠٧٠٠٠٠٣١٥٢٢	ا.ص مقاصة الكترونية		١١٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٦٦٠٠٠٨٥٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٧/٢٨	٣٥٠٧٠٠٠٠٣١٥٢١	ا.ص مقاصة الكترونية		١١٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٧٧٠٠٠٨٥٤٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٧/٢٨	١	ص.ع/عمولات	٢٨٠٠٠,٠٠٠			٧٧٠٠٠٨٤٦٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٨/٠١	١٣	سحب نقدي	٣١٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠			٤٦٠٠٠٨٤٦٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٨/٠٢	١٤	سحب نقدي	٤٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠			٨٤٦٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٨/٠٢	١٤	عكس سحب		٤٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠		٤٦٠٠٠٨٤٦٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢/٠٨/٠٢	١٥	سحب نقدي	٤٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠,٠٠٠			٨٤٦٠٠٠,٠٠٠

المجاميع : ٦٧٠٠٠١٩٤٠٠٠,٠٠٠ ٦٧٠٠٠١٠٢٠٠٠٠,٠٠٠

الرصد النهائي ٨٤٦٠٠٠,٠٠٠

المهون طبع الكشف

عينة من الصكوك وكشف الحساب المصرفي لشركة رياح بغداد:

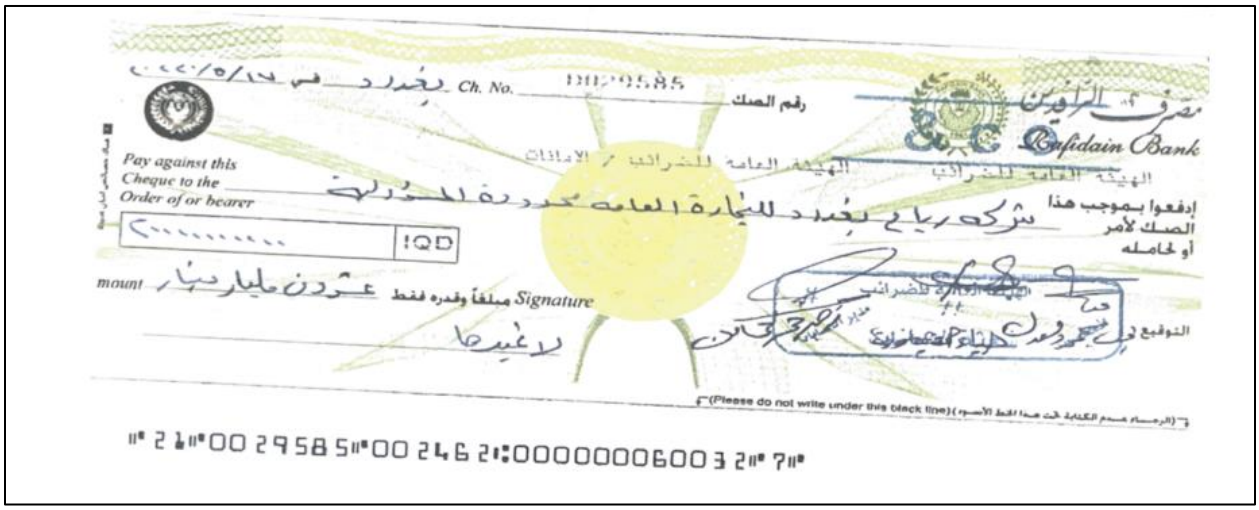

Republic of Iraq
Ministry of Finance
General Commission for Taxes
Department:
Branch :

جمهورية العراق
وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
القسم :
الفرع :

No:
Date / /202

العدد/ ٤٦٢/ ٢٨٥٩
التاريخ/ ١٧/ ٥/ ٢٠٢٢

الى / مصرف الرافدين / فرع الهيئة العامة للضرائب (٤٦٢)

م/ صيغة صدور

تحية طيبة ...

نؤيد صحة صدور الصك المرقم (٢٩٥٨٥ في ٢٠٢٢/٥/١٧) بمبلغ (٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (فقط عشرون مليار دينار لاغيرها) والعائد لشركة (رياح بغداد للتجارة العامة محدودة المسؤولية) .

... مع التقدير

أسامة حسام جودت
المدير العام/وكالة
٢٠٢٢/٥/ ١٧

الضريبة واجب وحق قانوني

العراق ـ بغداد ـ شارع الجمهورية ـ مجاور ساحة الخلاني
هاتف : 8156983/8156995 فاكس: 8156970
يمكن زيارة موقعنا على الانترنيت : www.tax.mof.gov.iq
الاتصال معنا البريد الالكتروني : tax@tax.mof.gov.iq

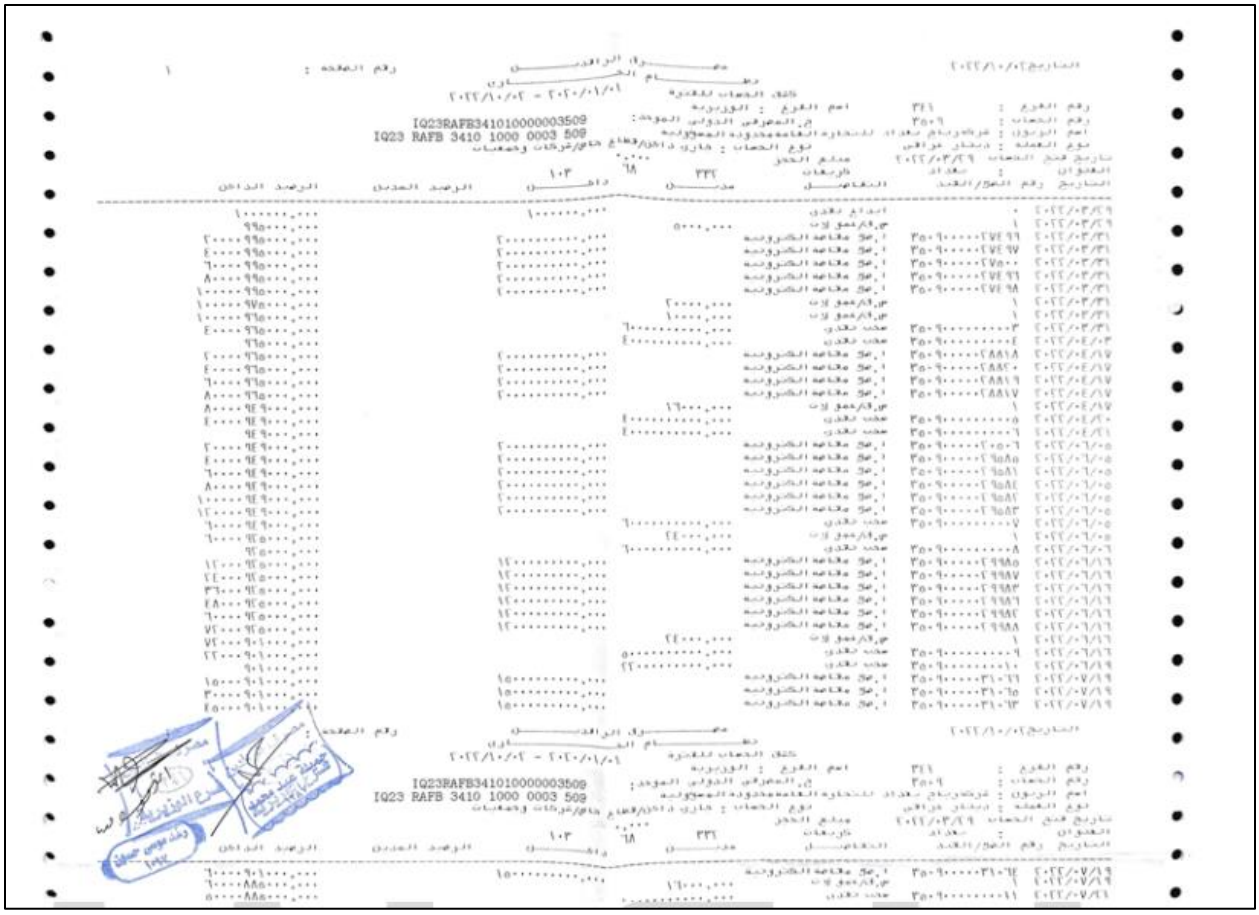

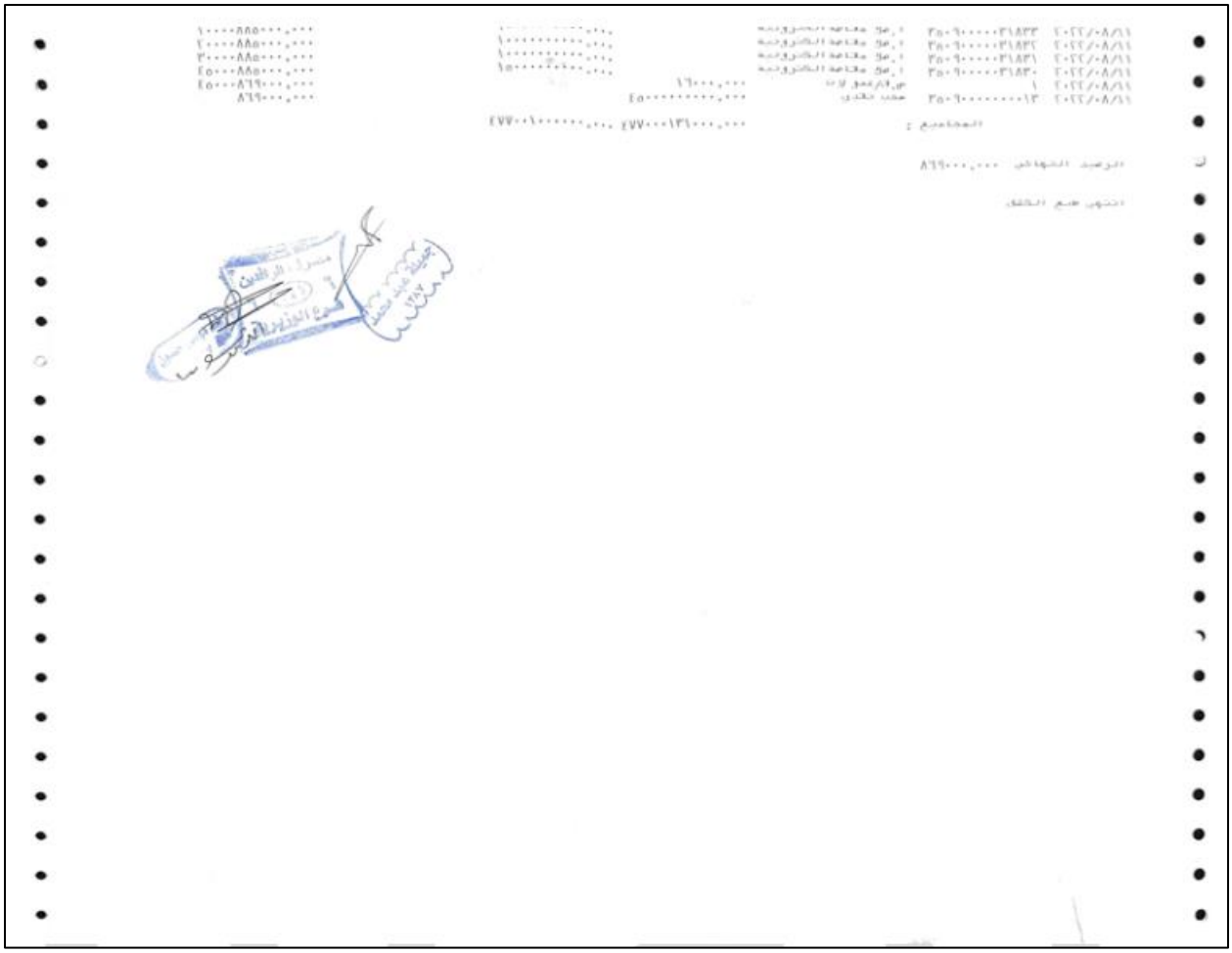

المُبرز (51) – التاريخ: 3 تشرين الثاني 2021 – رد الهيئة العامة للضرائب على طلب وزير المالية للحصول على معلومات بتاريخ 1 تشرين الثاني 2021. وتشمل هذه القائمة الاستردادات الضريبية لعام 2021.

الاسترداد ات ٢٠٢١

ت	أسم المكلف أو الشركة	المبلغ	رقم الصك	تاريخه
١	شركة الرتباء للمقاولات العامة المحدودة	١٥٤٣٣٧٩١٤٢	١٩١٣١	٢٠٢١/١/٢٧
٢	فارس محمد محيسن	١١٢٠٢٥٠٠	١٩١٢٧	٢٠٢١/١/٢٧
٣	شركة بيت الصقر لتجارة المولدات والمقاولات	٨١٨٠٣٩٠٠٠	١٩٧٥١	٢٠٢١/٢/٧
٤	شركة رؤية الأفق للتجارة والمقاولات العامة	١١٨٣٠٥٠٠٠	١٩٨٥٣	٢٠٢١/٢/٨
٥	شركة مأرب للتخزين والتجارة العامة	٧٩١٥٢٣٤٣,٥٦٠	٢٠٤٧٩	٢٠٢١/٣/٣
٦	شركة أرض البلسم للتجارة والخدمات	٣٥٠٣٤٠٠٠٠	٢٠٥١١	٢٠٢١/٣/١١
٧	شركة خيرات الشماع للتجارة العامة	٧٢١٠٤٨٤٤٠٠	٢٠٩٧٥	٢٠٢١/٣/٣١
٨	شركة العكاز للتجارة والمقاولات العامة	٤٨٣٧٩٧٧٢	٢١٠٠١	٢٠٢١/٤/٤
٩	عقيل محمد عبدالرضا	٣٥٥٤٥٠٠	٢٢٢٠٨	٢٠٢١/٦/٢٢
١٠	نجم عبد الله حسن محمد	٨٧١٥٦٠٠٠		
١١	هاني مكي عبدالوهاب	١٠٧٥٠٠٠	٢٢٢٠٩	٢٠٢١/٦/٢٢
١٢	شركة أويل كومباني لوك اويل الروسية	١٢١٥٩٤٢٢٠٠٠	٢٢٩٣٢	٢٠٢١/٨/١٠
١٣	شركة سيما بغداد للمقاولات والوكالات التجارية	١٥١٩٠٣٥١٥٧	٢٢٩٨٢	٢٠٢١/٨/١٥
١٤	احمد محمد عبدالرضا غيلان	٣٥٢٥٠٠٠٠	٢٣٠٠١	٢٠٢١/٨/١٦
١٥	شركة التفوق للمقاولات العامة المحدودة	٩٣٥١٦٥٦٠٠	٢٣٠٦٣	٢٠٢١/٨/٢٢
١٦	شركة بيت الصقر لتجارة المولدات والمقاولات العامة	٢١٨٢٤٥٠٠	٢٣٢٣٧	٢٠٢١/٩/٥
١٧	الشركة الصينية للهندسة والإنشاءات البترولية	٤٤١٣٣٧٣٢٠٠٠	٢٣٢٥٣	٢٠٢١/٩/٦
١٨	شركة فرسان المنافذ للتجارة العامة المحدودة	٥٣٨٤٠٥٠٠٠	٢٣٦١٧	٢٠٢١/٠٩/١٦
١٩	شركة عطاء الثامر للمقاولات والتجارة المحدودة	٣٠٨٣٠٠٠٠٠	٢٤١٨٢	٢٠٢١/١٠/١٣
٢٠	شركة فرسان المنافذ للتجارة العامة المحدودة	٩٣٧٠٧٠٠٠	٢٤٦٣٢	٢٠٢١/١١/٠١

المُبرز (52) – التاريخ: 17 أيار 2022 – تقرير شامل صادر عن الهيئة النزاهة الاتّحادية للتحقيق في الفساد وسوء الإدارة في الهيئة العامة للضرائب، ولم يذكر التقرير أي ملاحظة تتعلق بصكوك ودائع استرداد الأمانات الضريبية.

جمهورية العراق
هيئة النزاهة الاتحادية
دائرة الوقاية

كومسارى عيراق
دەستەى دەستپاكى يەكگرتوو
Federal Commission of Integrity
Prevention Office

((يرجى الإشارة إلى الجهة ورقم الكتاب بشكل كامل عند الإجابة))

العدد : و.أ.س/ ٢٢١٣
التاريخ : ٢٠٢٢/٥/١٧

"سري"

إلى / مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم

م/ تقرير شامل

تهديكم هذه الهيئة اطيب التحايا ...

اشارة الى كتابكم ذي العدد (٢٢٠٢٤٣٥/٣٠٤٧ في ٢٠٢٢/٢/٨) المرافق ربطاً صورة ضوئية عنه ، نرافق لكم ربطاً تقرير المتابعة الذي أعده فريق العمل المؤلف من قبل دائرة الوقاية / شعبة المتابعة (نتائج تحليل استبانة قطاع الضرائب) ، للتفضل بالعلم .

تعرب لكم هذه الهيئة عن فائق شكرها واحترامها ...

المرافقات:
- صورة ضوئية عن كتابكم اعلاه .
- صورة ضوئية عن التقرير اعلاه .

القاضي
علاء جواد حميد
رئيس هيئة النزاهة الاتحادية / وكالةً
٢٠٢٢/٥/١٧

صورة عنه إلى :
- مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم (لطفة تنسيق الاحترام) / نرافق لكم ربطاً صورة ضوئية عن التقرير اعلاه / للتفضل بالاطلاع واتخاذ ما ترونه مناسباً .. مع التقدير.
- مجلس النواب العراقي / لجنتي (المالية والنزاهة) النيابيتين / نرافق لكم ربطاً صورة ضوئية عن التقرير اعلاه / للتفضل بالاطلاع واتخاذ ما ترونه مناسباً .. مع التقدير.
- مكتب رئيس الهيئة / اشارة الى كتابكم ذي العدد (مكتب/٢٠٢ في ٢٠٢٢/٢/٢١) / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- وزارة المالية / مكتب السيد الوزير المحترم / نرافق لكم ربطاً صورة ضوئية عن التقرير اعلاه ، لاتخاذ ماترونه مناسباً واعلامنا اجراءاتكم بخصوص ماورد فيه .. مع التقدير.
- وزارة الداخلية / وكالة الوزارة لشؤون الشرطة / نرافق لكم ربطاً صورة ضوئية عن التقرير اعلاه / للتفضل بالاطلاع واتخاذ ماترونه مناسباً واعلامنا اجراءاتكم بخصوص ماورد في الفقرتين (٦) و (٧) من الملاحظات الواردة فيه .. مع التقدير.

(١ – ٢)

Hotline
Free number : 154
Asiacell : 07718888854
P.O.Box : Almamoon (6041)
E-mail : hotline @ nazaha.iq

البريد الألكتروني لدائرة الوقاية pto @ nazaha .iq
للإبلاغ عن تضخم الأموال والكسب غير المشروع
Blaghat@nazaha.iq 07800701653

الخط الساخن
الرقم المجاني ١٥٤
اسيا سيل : ٠٧٧١٨٨٨٨٥٤
صندوق بريد "المأمون (٦٠٤١)

تكملة للمُبرز (52) – التاريخ: 17 أيار 2022 – تقرير شامل صادر عن الهيئة النزاهة الاتّحادية للتحقيق في الفساد وسوء الإدارة في الهيئة العامة للضرائب، ولم يذكر التقرير أي ملاحظة تتعلق بصكوك ودائع استرداد الأمانات الضريبية.

تكملة للمُبرز (52) – التاريخ: 17 أيار 2022 – تقرير شامل صادر عن الهيئة النزاهة الاتّحادية للتحقيق في الفساد وسوء الإدارة في الهيئة العامة للضرائب، ولم يذكر التقرير أي ملاحظة تتعلق بصكوك ودائع استرداد الأمانات الضريبية.

هيئة النزاهة الاتحادية

دائـــــرة الوقـــايـــة

تقرير متابعة

((إستبانة قطاع الضرائب))

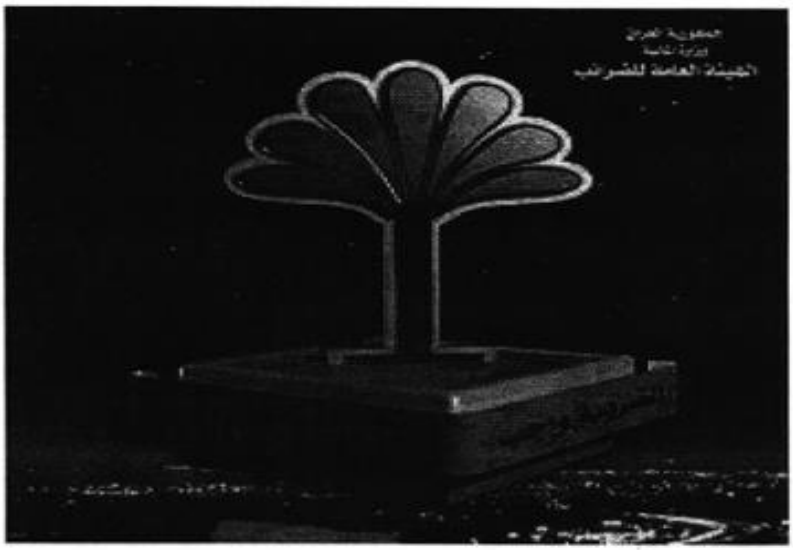

إعـــداد

" قسم الأداء والسلوك الوظيفي "

شعبة مكافحة الرشوة

١

تكملة للمُبرز (52) – التاريخ: 17 أيار 2022 – تقرير شامل صادر عن الهيئة النزاهة الاتّحادية للتحقيق في الفساد وسوء الإدارة في الهيئة العامة للضرائب، ولم يذكر التقرير أي ملاحظة تتعلق بصكوك ودائع استرداد الأمانات الضريبية.

((تقرير متابعة))

" إستبانة قطاع الضرائب "

مقدمـة :

إشارة إلى كتاب دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية التابعة لهيئتنا ذي العدد (**م.ظ/ ١٣٥/ ٤٠٧ في ٢٠٢١/٦/٩**) والذي أشار فيه إلى أن مهمة الهيئة في منع ومكافحة الفساد وفقاً للمنهج العلمي والمهني فقد تم تنفيذ إستبانة لقياس مدركات الرشوة في القطاع العام شملت (**٤١**) واحد وأربعون دائرة من الهيئة العامة للضرائب في بغداد والمحافظات للأشهر (**شباط – آذار – نيسان لسنة ٢٠٢١**) حيث أظهرت النتائج ارتفاع كبير جداً وغير مسبوق عن الاستبانات السابقة في نسب تعاطي الرشوة أو دفع الرشوة وتم إحالة ملخص بالاستبانة إلى السيد وزير المالية المحترم بموجب كتاب دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية ذي العدد (**م. ظ/ ١٣٤/ ٤٠٦ في ٢٠٢١/٦/٩**) واقترحت الدائرة أعلاه تشكيل فريق مشترك بين الدائرة آنفاً ودائرة الوقاية لمتابعة التوصيات ووضع المعالجات المناسبة للملاحظات الواردة في التقرير ، ونتيجة المتابعة بين هيئة النزاهة (دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية ودائرة الوقاية) تم عقد اجتماع تداولي مع ممثلين من وزارة المالية (هيئة الضرائب العامة والدائرة القانونية) وتم فيه مناقشة الملاحظات الواردة في تقرير إستبانة قطاع الضرائب وقد تم الإشارة في الاجتماع الى اهم الملاحظات المؤشرة لدى فرق دائرة الوقاية من خلال الزيارات الميدانية في تقارير سابقة عن أداء الهيئة العامة للضرائب وقد اكد السيد مدير عام الدائرة القانونية لوزارة المالية على إعلام السيد وزير المالية بما دار في الاجتماع وأنه سوف يتابع الموضوع .

صدر كتاب وزارة المالية / الدائرة القانونية ذي العدد (**٢٧٩٧٨ في ٢٠٢١/٨/٢٩**) والذي تضمن موافقة السيد وزير المالية على توصيات الدائرة القانونية نتيجة الاجتماع التداولي وبعد (**١٣**) توصية .

ورد كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء ذي العدد (**٣٠٤٧/ ٢٢٠٢٤٣٥ في ٢٠٢٢/٢/٨**) والمعطوف على كتاب وزارة المالية ذي العدد (**٣٠٩٧٠ في ٢٠٢١/٩/١٥**) حيث ورد فيه بيان آخر المستجدات بشأن موضوع نتائج تحليل الاستبانة .

تم تأليف فريق من شعبة مكافحة الرشوة لمتابعة آخر المستجدات وآخر الإجراءات المتخذة من قبل الهيئة العامة الضرائب لتبسيط الإجراءات ومنع حالات الرشوة وفيما يلي أدناه ندرج الملاحظات والمؤشرات الإيجابية والسلبية المشخصة والاستنتاجات والمقترحات والتوصيات بخصوص ما ورد في أعلاه .

ونشير الى ان الإدارة الجديدة للهيئة العامة للضرائب ممثلة بالسيد المدير العام أستاذ (**أسامة حسام**) بادرت بعقد عدة لقاءات مع ملاكات دائرة الوقاية في هيئتنا واقتراح بعض الإجراءات للتحقق من ذمم المراجعين لدوائر الضريبة وهي خطوة مهمة في طريق تبسيط الإجراءات حيث أصدرت الهيئة العامة للضرائب بعض الإعمامات منها ما يلي :-

تكملة للمُبرز (52) – التاريخ: 17 أيار 2022 – تقرير شامل صادر عن الهيئة النزاهة الاتّحادية للتحقيق في الفساد وسوء الإدارة في الهيئة العامة للضرائب، ولم يذكر التقرير أي ملاحظة تتعلق بصكوك ودائع استرداد الأمانات الضريبية.

١. إعمام رقم (**١٤٠/١٣ في ٢٠٢٢/٣/٣**) والذي تم بموجبه الغاء فقرة التدقيق النهائي والاقتصار على التدقيق الأولي وهذا الأمر يخص المعاملات الخاصة بنقل ملكية العقار وإعلامنا بعض مدراء الفروع أن هذا الإجراء ساهم في تقليل إجراءات سير معاملة نقل الملكية .

٢. الإعمام المرقم (**١٣٩/١٣ في ٢٠٢٢/٣/٣**) والذي تم بموجبه الغاء فقرة الاستعلام بالحاسبة عن نظام الحجز الخاص بمعاملات نقل ملكية العقار حيث أن هذا الأمر هو من إختصاص دوائر التسجيل العقاري ، حيث ساهم هذا الإجراء بحذف فقرة الاستعلام في الحاسبة من إجراءات نقل ملكية العقار .

٣. إعمام الهيئة العامة للضرائب ذي العدد (**١٤/ص/٢٤٦ في ٢٠٢٢/٢/١٣**) والذي تم بموجبه إصدار ضوابط جديدة لضريبة المركبات ومن أهمها محاسبة المكلف عن مصدر دخل المركبة فقط بغض النظر عن المصادر الأخرى للدخل ، كذلك تم إعداد جدول بمقدار الضريبة المفروضة وتكون بنسبة ثابته وفي جداول معلنه لأصحاب المركبات .

الملاحظات :-

فيما يلي ندرج أهم الملاحظات بناءآ على الزيارات الميدانية إلى مقر وفروع الهيئة العامة للضرائب / الدائرة القانونية في وزارة المالية وهيئة الكمارك العامة والبنك المركزي العراقي ودائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة.

١- بخصوص كتاب وزارة المالية الدائرة القانونية ذي العدد (**٢٧٩٧٨ في ٢٠٢١/٨/٢٩**) لوحظ انه لم يتم إصدار كتاب بتنفيذ أي فقرة من التوصيات وإنما صدر كتاب الهيئة العامة للضرائب ذي العدد (**٣٦ س/١٥٢٧ في ٢٠٢١/١٠/٢٤**) الذي أشار انه سيتم اتخاذ الإجراءات المطلوبة وبالتنسيق مع الأقسام الفنية ، وعند انتقال فريقنا لوحظ عدم تطبيق أغلب التوصيات في كتاب الدائرة القانونية أعلاه .

كذلك لوحظ أن الدائرة القانونية في وزارة المالية لم تتخذ الإجراءات اللازمة للمتابعة مع الهيئة العامة للضرائب . علماً أن الغرض الأساس من هذه التوصيات هو تبسيط إجراءات سير المعاملة الضريبية وقد تعهدت الهيئة العامة للضرائب بتنفيذها ولكن هذا الأمر لم يتم .

٢- لوحظ أن بعض المخمنين والموظفين يأخذون أضابير المكلفين لإنجازها في منازلهم وقد تم تبرير ذلك بوجود نقص في عدد الموظفين والمخمنين ولم يتبين لنا ماهي الآلية المتبعة من قبل الهيئة العامة للضرائب في حال فقدان الإضبارة أو رفع وضياع بعض المستمسكات الخاصة عند نقلها من قبل المخمن بها وهل هناك إعمام بهذا الأمر وما دور الهيئة العامة للضرائب في الرقابة على مثل هذه الحالات .(**تم تثبيت هذه الحالة في احد محاضر الانتقال**).

٣- من خلال الزيارات الميدانية لوحظ التزام بعض فروع الهيئة العامة للضرائب بتنظيم آليات العمل ونشر التعليمات وانسيابية في إنجاز المعاملات ونخص بالذكر (**ضريبة الكاظمية والكرخ الأطراف والشعب**) وهذا الأمر يعود إلى متابعة إدارة الفرع لتنظيم العمل وتسهيل العقبات .

٤- الحفظ السيئ والغير منظم للأضابير في بعض فروع الهيئة العامة للضرائب.

٣

تكملة للمُبرز (52) – التاريخ: 17 أيار 2022 – تقرير شامل صادر عن الهيئة النزاهة الاتّحادية للتحقيق في الفساد وسوء الإدارة في الهيئة العامة للضرائب، ولم يذكر التقرير أي ملاحظة تتعلق بصكوك ودائع استرداد الأمانات الضريبية.

٥- عدم صلاحية أغلب بنايات فروع الهيئة العامة للضرائب لاستقبال المواطنين وعدم تهيئة المكان المناسب لهم من أماكن جلوس والخدمات الصحية وغيرها . وخاصة ضريبة (**المشتل – بغداد الجديدة – الحرية – البياع – الرصافة– الأعظمية**) ونشير إلى أن بنايات فروع (**الكرادة – الكرخ الأطراف– الكرخ المركز**) كانت بمستوى مقبول .

٦- انتشار دور المعقبين في بعض فروع الهيئة العامة للضرائب وغياب لدور الاستعلامات وعناصر حماية المنشآت في منع دخول المعقبين والاقتصار على أصحاب العلاقة فقط .

٧- لوحظ وجود تعاون لبعض أفراد حماية المنشآت مع الموظفين والمعقبين حيث تم ملاحظة ذلك في فرع ضريبة البياع

٨- عدم نشر ضوابط ضريبة المهنة والعقار للمكلفين والسماحات القانونية ، الأمر الذي يؤدي إلى إيهام بعض المكلفين بوجود مبالغ ضريبة عالية تحتسب عليهم ليتم المساومة من قبل بعض المخمنين بأنه سوف يتم تنزيل مبلغ الضريبة .

٩- لا يتم نشر وإعلان الوثائق المطلوبة لإنجاز المعاملة في بعض الفروع (**المشتل – بغداد الجديدة – وغيرها من الفروع**) وذلك لضمان عدم إستغلال المواطن أو مطالبته بوثائق إضافية .

١٠- إن أساس الابتزاز وتعاطي الرشوة في فروع الهيئة العامة للضرائب يعود إلى شعب الحاسبة في الفروع من خلال الاستعلام عن أسماء المكلفين في قاعدة معلومات التصاريح الكمركية والحوالات الخارجية والمقتبسات الضريبية وتقارير مكلفين الدخل . حيث لوحظ معانات المئآت من المواطنين من ظاهرة تشابه الأسماء وقلة المعلومات في حاسبة الهيئة العامة للضرائب ، وندرج في أدناه نموذج لاسم المواطن (**جاسم محمد سلمان**) حيث ظهر له (**٢٥**) إضبارة في عدة فروع وفي عدة أماكن من العراق ، كذلك ظهر له عدد كبير من التصاريح الكمركية والحوالات الخارجية علماً أن قاعدة المعلومات لا تحتوي البيانات الكاملة لكل حالة وفي هذه الحالة فان أي مواطن بهذا الاسم سوف يرضخ لأي ابتزاز من قبل موظفي الحاسبة كذلك لا يمكن إنجاز براءة ذمته من هذا العدد الكبير من المقتبسات والحوالات والتصاريح الكمركية .

١١- أكد لنا السيد معاون مدير قسم الحاسبة في مقر الهيئة العامة للضرائب ما يلي :

- عدم إرسال فروع الهيئة المعلومات الكاملة بخصوص تقرير المكلفين للدخل وإن النقص الحاصل في الحاسبة سابقاً قبل تحديث البرنامج عام (**٢٠١٨**) وهذا النقص أدى إلى حدوث مشاكل .
- وجود تشابه كبير بأسماء الشركات الخاصة حيث انه لم يتم إدخال المعلومات الكاملة بأسماء الشركات واختصاص عملها وان هذا الأمر تم بسبب عدم إدخال المعلومات الكاملة للتصريحة الكمركية في المنافذ الحدودية.

١٢- تم الانتقال إلى دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة بخصوص إنشاء نافذة للهيئة العامة للضرائب في برنامج مسجل الشركات لتسجيل الشركات الجديدة ، حيث تم إصدار كتابهم ذي العدد (**٦٧٨٦ في ٢٠٢١/٢/٢٠**) الموجه إلى الهيئة العامة للضرائب والمتضمن طلب إرسال أحد موظفيهم لغرض التدريب على البرنامج واستلام الواجهة الخاصة بدائرتهم وحساب الدخول إلى النافذة الخاصة بالهيئة العامة للضرائب ، لكن هذا الأمر لم يتم **(نرافق ربطاً نموذج لهذه النافذة التي تمكن الهيئة العامة للضرائب من الاطلاع الكامل على جميع تفاصيل**

تكملة للمُبرز (52) – التاريخ: 17 أيار 2022 – تقرير شامل صادر عن الهيئة النزاهة الاتّحادية للتحقيق في الفساد وسوء الإدارة في الهيئة العامة للضرائب، ولم يذكر التقرير أي ملاحظة تتعلق بصكوك ودائع استرداد الأمانات الضريبية.

الشركات والوثائق الخاصة بها) ، كذلك اعلمنا أحد أعضاء فريق الدعم الفني الخاص بمكتب السيد رئيس الوزراء المتواجدين في دائرة مسجل الشركات انه يمكن للهيئة العامة للضرائب الدخول إلى البرنامج بكل سهولة من خلال رقم يمنح لهم ولكن هذا الأمر لم يتم من قبل الهيئة العامة للضرائب.

١٣- تم الانتقال إلى مقر الهيئة العامة للكمارك / قسم الحاسبة للإستفسار منهم عن سبب عدم تضمين الرقم الضريبي للمكلف في التصريحة الكمركية حيث اعلمنا السيد مدير قسم الحاسبة أن إدخال المعلومات للتصريحة الكمركية تتم من قبل فروع هيئة الكمارك في المنافذ الحدودية وهم المسؤولين عن المعلومات الواردة فيها وأن القسم أعلاه يقوم بعكس هذه المعلومات الى الهيئة العامة للضرائب ، ويتضح من هذا الإجراء هو خلق حالة إضرار بعدد كبير من المواطنين من خلال عدم توجيه الضريبة لأصحاب العلاقة وجعل الأمر يتحمل كل من له شبه بالاسم الثنائي أو الثلاثي ومن جانب آخر ضياع فرصة جباية إيراد الضريبة من مالك التصريحة الكمركية بالطريقة الصحيحة .

١٤- من خلال الزيارات الميدانية التي قمنا بها للفروع لوحظ إستمرار ظهور تشابه الأسماء للمكلفين بخصوص الحوالات الخارجية ولأجل إيجاد معالجة للموضوع تم الانتقال إلى الهيئة العامة للضرائب للاطلاع على تفاصيل الموضوع حيث بينت الهيئة العامة للضرائب أن سبب إستمرار ظهور التشابه بالأسماء هو عدم قيام البنك المركزي بتزويد الهيئة العامة للضرائب بالمعلومات المطلوبة وأن هناك كتاب من البنك المركزي بالعدد (**٢٦٤٧/٢/٦ في ٢٠٢١/٩/٢٢**) المتضمن في الفقرة **ثالثاً /١** منه أن المصارف هي من تقوم بتزويد الهيئة العامة للضرائب فضلاً عن البنك المركزي / دائرة العمليات بالمعلومات المطلوبة والخاصة بالحوالات ، وانه يعاني من صعوبة التعامل مع المصارف ، وعلى أثر ذلك تم الانتقال إلى البنك المركزي / دائرة العمليات حيث اتضح أن البنك المركزي / دائرة العمليات يقوم بتزويد الهيئة العامة للضرائب بالمعلومات الخاصة بالحوالات وبشكل سنوي ونرفق ربطاً صورة ضوئية عن الكتب التي تم إرسال المعلومات بموجبها من قبل البنك المركزي / دائرة العمليات إلى الهيئة العامة للضرائب ، وان نقص المعلومات الحاصل في الحوالات الخارجية يعود للسنوات قبل عام ٢٠١٦ .

١٥- تم الانتقال الى الهيئة العامة للضرائب وتم تزويدنا بنسخة كتابهم ذي العدد (٣٦س/٦٤٥ في ٤/ ٥/ ٢٠٢١) الموجه الى وزارة المالية / الدائرة القانونية الدعاوى ومرفقه محضر التحقيق (صورة ضوئية) المؤلف بموجب الامر الإداري المرقم (١٧٥٤ لسنة ٢٠٢٠ بالعدد ٢٤/ ٧٤١٨ في ٢٩ / ٦/ ٢٠٢٠) والخاص بموضوع فقدان اضابير في دائرة الضريبة / فرع الاعظمية المتضمن وجود فساد واضح في نافذة بيع العملة نتج عنه ضرر بالخزينة مقداره (٣.٩١٩.٢١٨.٠٩٩.٥٢١) دينار (ثلاثة تريليون وتسعمائة وتسعة عشر مليار ومئتان وثمانية عشر مليون وتسعة وتسعون الف وخمسمائة وواحد وعشرون دينار) والمستفيد من عمليات التحويل هو المصارف الاهلية وغالبية المستمسكات المقدمة من قبل المصارف الى الفرع الضريبي عن بيع العملة للمكلفين هي مستمسكات مزورة وتم التوجيه بتوصياتها توجيه قسم كبار مكلفي الدخل بوضع أسماء المصارف المتعاملة مع المكلفين بالتنسيق مع ضريبه الاعظمية وتوجيه فرع الاعظمية بالتنسيق مع قسم المعلومات الفنية / شعبة التحري لغرض وضع أسماء المكلفين في نظام الموقوفات بموجب الجرد المقدم من قبل الفرع وتوجيه عقوبة التوبيخ وسحب صلاحية مدراء الفروع والمخمنين والمدققين المدرجة أسمائهم في محضر اللجنة التحقيقية الفقرة (٢) من الإجراءات وتوجيه عقوبة الإنذار الى كتاب

الوحدات التخمينية المذكورة أسمائهم في الفقرة (٢) من الإجراءات وتنظيم ملحق توصيات بمعاقبة الموظفين في الحاسبة بعقوبة الإنذار واحالة موضوع المصارف الاهلية المتلكئة والمكلفين في القوائم المرفقة في محضر التحقيق الى هيئة النزاهة لتحقق ضرر بالخزينة مقداره (٣.٩١٩.٢١٨.٠٩٩.٥٢١) ثلاثة تريليون وتسعمائة وتسعة عشر مليار ومئتان وثمانية عشر مليون وتسعة وتسعون الف وخمسمائة وواحد وعشرون دينار وتوجيههم بعدم تمشية أي معاملة للمكلفين والمصارف الاهلية الا بعد ابراء ذمتهم من السلطة المالية او تقديمهم لتسويات توافق عليها السلطة المالية وصادق المدير العام للهيئة العامة للضرائب على فقرة إحالة الموضوع الى هياة النزاهة ووجه بمفاتحة السيد الوزير لاستحصال الموافقة ولم يتم تزويدنا بنتيجة متابعة الموضوع أو موافقة السيد الوزير وبالتالي لم يتم احالته الى هيئة النزاهة رغم وجود مخالفات صريحة وواضحة وهدر وضرر بالمال العام وحسب الأوليات المرفقة ربطا صورة ضوئية عنها ومما تقدم فأن هذه الواقعة تشير الى وجود خلل حقيقي في عملية تنظيم أضابير المكلفين من المصارف الأهلية والتأكد من الاوليات المقدمة من قبلهم لأصحاب الحوالات الخارجية كذلك لم يتبين سبب عدم مصادقة السيد المدير العام على فقرة وضع المكلفين (المصارف الأهلية) في نظام الموقوفات الخاص بحاسبة هيئة الضرائب .

١٦- من خلال المعلومات التي وردت الينا عن طريق اللقاء ببعض المراجعين للهيئة العامة للضرائب تم إبلاغنا بوجود فقرة تتضمن إندثار العقار لم يتم العمل بها في الهيئة العامة للضرائب وعليه تم الانتقال الميداني الى قسم المهن التجارية وقسم نقل ملكية العقار والموقع الالكتروني للهيئة العامة للضرائب للاستفسار عن السماحات الممنوحة لاصحاب المهن وطريقة احتساب نسبة الاندثار على البناء ، حيث تم تزويدنا بقرص (CD) يتضمن آليات إحتساب الضرائب (منشور على الموقع الالكتروني للهيئة) وكذلك تم تزويدنا بنسخة من ضوابط تقدير أقيام العقارات في مدينة بغداد وضواحيها ، حيث تشير هذه الضوابط الى أن الهيئة العامة للضرائب تعمل وفق مبدأ الحياد بين مصلحة الدولة ومصلحة المكلف لغرض تحديد المبلغ المطلوب دفعه ، وان نسبة الاندثار على البناء تكون بنسبة (٢%) سنوياً ولمدة عشرة سنوات بعد خمسة سنوات من تاريخ إنشاء العقار إلا أن هذا الموضوع لا يخضع للتدقيق لكون التدقيق يكون على المعلومات المدرجة في البيان الذي لايتضمن لأية معلومة عن تاريخ إنشاء العقار لذلك لاتظهر هذه المعلومات ولايتم تدقيقها ، وهناك توجيهات تتضمن أن اية أموال زيادة عن المبالغ المقررة وتكون لمصلحة الخزينة العامة لايتم إعادة النظر بها لانها تحقق مبالغ لصالح الخزينة العامة وهذا خلاف مبدأ الحيادية الذي يفترض أن تعمل عليه الهيئة العامة للضرائب .

الاستنتاجات:

مما تقدم في أعلاه نوجز أهم المسببات التي تؤدي الى تعاطي حالات الرشوة :

١- انخفاض مستوى الاجور للعاملين في الهيئة العامة للضرائب وعدم منحهم اي مخصصات أو حوافز أسوة بموظفي الدوائر الاخرى من وزارة المالية مثل (هيئة الكمارك والتأمين والمصارف) علماً أن الهيئة العامة للضرائب تحقق ثاني إيراد للخزينة العامة .

تكملة للمُبرز (52) – التاريخ: 17 أيار 2022 – تقرير شامل صادر عن الهيئة النزاهة الاتّحادية للتحقيق في الفساد وسوء الإدارة في الهيئة العامة للضرائب، ولم يذكر التقرير أي ملاحظة تتعلق بصكوك ودائع استرداد الأمانات الضريبية.

٢- إستمرار ظهور حالات تشابه الاسماء في شعب الحاسبة ضمن برنامج (التصاريح الكمركية والمقتبسات الضريبية والحوالات الخارجية) ادى الى انتشار ظاهرة الرشوة ووضع العقبات والمساومات من قبل الموظفين ، بسبب عدم تحديث قسم الحاسبة في مقر الهيئة العامة للضرائب للمعلومات الواردة اليهم وكذلك بسبب تغذية الحاسبة بمعلومات منقوصة ، مما أدى الى إبتزاز المواطنين بشتى الطرق وعلى الرغم من تعاقب عدة ادارات للهيئة العامة للضرائب على هذه الحالات الا أنه لم يتم وضع معالجات حقيقية لمشكلة تشابه الاسماء في حاسبة الهيئة العامة للضرائب وكما بينا في أعلاه إن المعلومات لم يتم تحديثها ولسنوات عديدة وخاصة الحوالات المصرفية ، ونشير ايضاً الى ان برنامج الحاسبة في الفروع هو برنامج غير مغلق ويتيح امكانية الاضافة والحذف ولا يرتبط بسيرفر رئيسي يتم تحديثه بشكل دوري.

٣- إستمرار هيئة الكمارك بمخالفة التوجيهات الصادرة لها بتضمين الرقم الضريبي في التصريحة الكمركية وعدم تضمين المعلومات الكاملة للشركات والاشخاص مع عدم مطالبة الهيئة العامة للضرائب باستكمال المعلومات مما أدى الى ظهورها في حاسبة الهيئة العامة للضرائب وتحمل المواطنين اعباء اثبات عدم عائدية التصريحة الكمركية لهم .

٤- قدم البنايات والتي اغلبها مؤجرة وعدم احتوائها الخدمات اللازمة لحفظ كرامة الانسان سبب عدم مراجعة المواطنين والاستعانة بالمعقبين والمحامين لانجاز معاملاتهم حيث طيلة السنوات السابقة لم تعمل الهيئة العامة للضرائب لحسم هذا الملف وما رافقه من عدم حفظ الاوليات بشكل جيد .

٥- ان تفاقم المشاكل للهيئة العامة للضرائب لسنوات عديدة يشير الى عدم جدية ادارة وزارة المالية في متابعة عمل الهيئة العامة لضرائب ومحاولة حلحلة المشاكل التي تواجه عملها وبالنتيجة تبسيط الاجراءات .

المقترحات:

١- لغرض منع إستغلال المواطنين بموضوع تشابه أسماء المكلفين في شعب الحاسبة في فروع الهيئة العامة للضرائب نقترح تاليف لجنة مشتركة من الدائرة القانونية في وزارة المالية والهيئة العامة للكمارك والهيئة العامة للضرائب تتولى تدقيق الاسماء التي تكون معلوماتها غير كاملة في برنامج حاسبة الهيئة العامة للضرائب وإستكمال معلومات هذه الاسماء من خلال مراجعة المعلومات المتوفرة لدى الجهات التي وردت منها هذه الاسماء وكذلك التوصية برفع الاسماء التي لم تتوصل اللجنة آنفاً الى معلومات بصددها ، على أن تنجز اللجنة آنفاً أعمالها خلال مدة ستة أشهر وإعلام هيئتنا بالنتائج .

٢- الزام قسم الحاسبة في مقر الهيئة العامة للضرائب بعدم تغذية برنامج الحاسبة بأي ملف أو إسم مكلف أو شركة لم تكن معلوماتها كاملة ، وفي حالة ورود معلومات غير وافية يتم إستكمالها من الجهة المرسلة للمعلومة وفي حالة عدم قيام الجهة المختصة (المرسلة للمعلومة) بتحديث المعلومات يتم تحميلها المسؤولية القانونية التي تترتب عليها.

٣- الزام قسم الحاسبة في الهيئة العامة للكمارك بتحديد الفروع الكمركية التي لاتدرج المعلومات الكاملة للمكلفين والشركات والرقم الضريبي للمستوردين والشركات وإحالتهم الى الدائرة القانونية في مقر وزارة المالية .

٧

تكملة للمُبرز (52) – التاريخ: 17 أيار 2022 – تقرير شامل صادر عن الهيئة النزاهة الاتّحادية للتحقيق في الفساد وسوء الإدارة في الهيئة العامة للضرائب، ولم يذكر التقرير أي ملاحظة تتعلق بصكوك ودائع استرداد الأمانات الضريبية.

٤- تاليف لجنة عليا في مقر وزارة المالية لحسم ملف أبنية فروع هيئة الضرائب من خلال إيجاد الحلول والبدائل التي تجعلها مناسبة لاستقبال المواطنين خصوصاً وإن الهيئة العامة للضرائب دائرة تقوم بجباية الاموال من عدة جهات خارجية وداخلية والذي يفترض بها أن تقدم التسهيلات للمواطنين والشركات بما يضمن الارتقاء بسمعة المؤسسة.

٥- إنهاء ملف النقص الحاصل في عدد الموظفين وعدد المخمنين من خلال إستقطاب الاختصاصات المحاسبية والمالية والاقتصادية للنهوض بمستوى الاداء الوظيفي للهيئة العامة للضرائب .

٦- بسبب ضعف الادارة لبعض مدراء فروع الضريبية نقترح إختيار مدراء فروع الهيئة العامة للضرائب من ملاكات مكتب المفتش العام لوزارة المالية السابق وممن لديهم الخبرة في مجال العمل الضريبي .

٧- نقترح إدراج حقل في بيان البيع(يملأ من قبل دائرة ضريبة شعبة العقار) يتضمن تاريخ إنشاء العقار لكي يسهل عملية التدقيق وضمان حق المكلف في تطبيق الفقرة الخاصة باندثار العقار .

٨- توجيه فروع الهيئة العامة للضرائب بالالتزام بمبدأ الحيادية في إحتساب الضرائب وعدم تفضيل مصلحة الخزينة العامة على مصلحة المكلف .

٩- تفعيل دور الاستعلامات في فروع الهيئة العامة للضرائب من خلال منع دخول غير أصحاب العلاقة ،ونشير هنا الى وجود تنظيم جيد في إستعلامات مقر الهيئة العامة للضرائب وتوجيه المواطنين بطريقة جيدة .

١٠- توجيه وزارة الداخلية / وكالة الوزارة لشؤون الشرطة بأن تكون واجبات حماية المنشآت هو توفير الحماية فقط دون التدخل بعمل فروع هيئة الضرائب وخاصة إستلام الموبايلات وغيرها لانها من مهام هيئة الضرائب وكذلك إجراء نقل وتدوير للمنتسبين بشكل دوري (نشير الى الملاحظة المذكورة بخصوص عنصر حماية المنشآت في ضريبة البياع).

١١- توجيه وزارة المالية باعداد نظام حوافز وارباح خاص لموظفي هيئة الضرائب العامة اسوة بهيئة الكمارك واستحصال الموافقات الاصولية لاقراره لضمان بيئة عمل وتحسين الوضع المادي للعاملين فيها .

١٢- توجيه المركز المالي والمحاسبي لاقامة دورات وورش عمل عن قانون الضريبة والتعليمات التي تخص عملها ، وتكون هذه الدورات موجهة لغير العاملين في هيئة الضرائب من اجل معالجة النقص الحاصل في عدد الموظفين.

٨

المُبرز (53) – التاريخ: 28 تشرين الثاني 2022 – بيان القاضي ضياء جعفر لوكالة الانباء العراقية، عبر الرابط
https://www.ina.iq/171654--.html

قاضي محكمة تحقيق الكرخ يصدر توضيحاً بشأن إطلاق سراح المتهم نور زهير بكفالة

A- A+

تحقيقات وتقارير 16:52 ,28-11-2022

بغداد - واع

أصدر قاضي محكمة تحقيق الكرخ المختصة بقضايا النزاهة ضياء جعفر توضيحاً حول ما أثير بشأن إطلاق

تكملة للمُبرز (53) – التاريخ: 28 تشرين الثاني 2022 – بيان القاضي ضياء جعفر لوكالة الانباء العراقية، عبر الرابط https://www.ina.iq/171654--.html

بغداد - واع

أصدر قاضي محكمة تحقيق الكرخ المختصة بقضايا النزاهة ضياء جعفر توضيحاً حول ما أثير بشأن إطلاق سراح نور زهير أحد المتهمين بسرقة مبالغ الأمانات الضريبية والجمركية بكفالة مالية، فيما كشف عن ثبوت تورط جهات رفيعة في الحكومة السابقة بعملية السرقة.

ليصلك المزيد من الأخبار اشترك بقناتنا على التليغرام

وقال جعفر في مقابلة مع وكالة الأنباء العراقية (واع)، اليوم الاثنين، أن "عملية إطلاق سراح نور زهير احد المتهمين بسرقة الأمانات الضريبية بكفالة مالية تمت استناداً لما ورد بقانون اصول المحاكمات الجزائية بعد أن ابدى استعداده لتسليم المبالغ المالية المترتبة بذمة شركاته واجراء التسوية المالية البالغة أكثر من تريليون وستمئة مليار دينار خلال فترة زمنية محددة"، مؤكداً انه "لا صحة لما يتداول بان إطلاق سراح المتهم نور زهير كان لغرض السماح ببيع العقارات المحجوزة وان جميع العقارات محجوزة ولن يرفع عنها لحين اكتمال التحقيقات".

وأضاف جعفر أن "المتهم نور زهير سيحال على المحكمة المختصة لاجراء محاكمته اصوليا بعد تسديده كامل المبالغ التي بحوزته"، مضيفا أن تسليم المبالغ المالية يعد من الظروف للاحكام القضائية".

وأوضح أن "السبب بقبول المحكمة بما عرضه المتهم بالتسوية المالية هو عدم وجود مانع قانوني يحول دون ذلك اضافة الى أن استحصال المبالغ المالية المسروقة بعد صدور احكام مكتسبة درجة البتات يستوجب اجراءات مطولة من دوائر التنفيذ لبيع العقارات عن طريق اجراء المزايدات الامر الذي قد يطول بمدد طويلة".
وتابع جعفر أن "المتهم نور زهير لديه عقارات واستثمارات تفوق المبلغ الاجمالي للاموال المسروقة من التأمينات الضريبية ومن المستبعد ما يشاع عن إمكانية هروبه خارج البلد بعد خروجه بكفالة مالية قياساً بحجم استثماراته وعقاراته المحجوزة من قبل المحكمة باعتبار أن ذلك سيتيح للدولة بمصادرتها".
ودعا جعفر جميع الشركات المتهمة بسرقة الامانات الى العمل الى استرجاع المبالغ المالية التي تم الاستيلاء عليها من قبلهم وان ارجاع المبالغ المالية حتما سيؤدي الى تطبيق الظروف المخففة للاحكام بحق الشركات التي استولت على المبالغ المالية"، مبينا أن "القضاء وسلطات انفاذ القانون جادة بمتابعة جميع الشركات المتهمة وان التحقيقات قد توصلت لاحدى هذه الشركات والجهات القائمة عليها والمتابعة مستمرة لرؤوس الاموال التي هربت من قبل هذه الشركات".
وبين أن "احدى الشركات المتهمة بسرقة التأمينات ومن خلال التحقيقات اتضح دخولها في مزاد العملة واجراء عمليات تحويل الاموال خارج البلد لشركات مختلفة"، مؤكداً صعوبة حصر الأموال المسروقة من الامانات سواء المهربة خارج البلد او لاتزال موجودة".
وأوضح أن "عملية سرقة التأمينات تمت من خلال شبكة منظمة وبتعاون من قبل مسؤولين في هيئة الضرائب وموظفين اخرين"، منوها الى أنه "لم يثبت في التحقيقات لغاية الان تورط ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة كون التحقيقات لازالت جارية حول ذلك".
وتابع القاضي ضياء جعفر أن "التحقيقات الأولية قد تثبت تورط جهات رفيعة في الحكومة السابقة بعملية السرقة وأن القضاء جاد بالتوصل لجميع خيوط الجريمة وعناصر الشبكة بشكل كامل والجهات التي تقف خلفها"، كاشفا عن أن "هناك علامات استفهام حول توقيت والية تعيين مدير عام هيئة الضرائب المتهم الموقوف أسامة حسام".

تكملة للمُبرز (53) – التاريخ: 28 تشرين الثاني 2022 – بيان القاضي ضياء جعفر لوكالة الانباء العراقية، عبر الرابط https://www.ina.iq/171654--.html

وكالة الانباء العراقية
IRAQI NEWS AGENCY

الرئيسية | كل الأخبار | سياسة | أمن | اقتصاد | محلي | رياضة

ولفت الى أن "أوامر قضائية جديدة صدرت بناءً على التحقيقات بحق موظفين وأشخاص لديهم صلة بعملية سرقة القرن".
وأضاف أن "التركيز الإعلامي على نور زهير فقط جعل بقية الاطراف كلها في استرخاء دون ذكر الجهات التي اشتركت في عملية السرقة وان التحقيقات المستمرة تشير الى وجود عدد من السياسيين الذين يؤكدون التركيز على المتهم نور زهير من دون بقية الاطراف المتهمة مقابل مبالغ مالية تدفع من قبل هذه الاطراف وسيتم اتخاذ الاجراءات القانونية حال اكتمال الادلة بما ذكر اعلاه".

وأشار الى أن "المستشار في الحكومة السابقة هيثم الجبوري لاتزال التحقيقات مستمرة بحقه إثر المخاطبات المرسلة من قبله بشأن الغاء تدقيق ديوان الرقابة المالية لمبالغ التأمينات"، لافتا الى صدور اوامر قبض قضائية بحق موظف في النزاهة يدعى (بشير) وهو هارب خارج العراق وصدرت بحقه مذكرة قبض لقيامه باستلام مبالغ مالية من المتهمين في هذه القضية مقابل الاخلال بواجبات وظيفته".
وأعلن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، أمس الأحد، استرداد جزء من الأموال المسروقة من الأمانات الضريبية.
وقال السوداني في مؤتمر صحفي تابعته وكالة الأنباء العراقية (واع)، إنه "تم استرداد جزء من الأموال المسروقة من الأمانات الضريبية"، لافتا الى أن "الجهات المختصة تمكنت من استرداد الوجبة الأولى البالغة أكثر من 182 مليار دينار".

تابعونا على:

فيسبوك | تويتر | واتس آب | تلغرام | طباعة

أخبار ذات صلة